2009 | 10

SEYASAT

سياسات

ملف العدد

- المؤتمر السادس لحركة "فتح":
  دراسات حول: برنامج البناء الوطني، النظام الأساسي والوثائق السياسية
- اللجنة المركزية الجديدة لـ "فتح":
  أسئلة الجديد وتحديات التجديد (ندوة)

المقالات:

- **الانتخابات في كانون الثاني 2010 ضمانة لعدم انهيار السلطة الوطنية**
- وثيقة الحكومة الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة:
  المضامين والتحديات

سياسات عامة

- الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية:
  فرصة أم تحدٍ؟
- **الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف**

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

10

خريف 2009

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In Cooperation with:
Friedrich Ebert Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلّم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام الله (١٠) ٢٠٠٩

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- المؤتمر السادس لحركة فتح: قراءة في الوثائق السياسية/ بسام درويش ٩
- قراءة في النظام الأساسي لحركة «فتح»/ اللواء وليم نصار ٣٩
- برنامج البناء الوطني لحركة فتح ... خطوة جوهرية في التحول إلى حزب سياسي/ د. سمير عبد الله ٥٥
- الانتخابات في كانون الثاني ٢٠١٠، ضمانة لعدم انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية/ أ.د. موسى أبو ملوح ٦٣
- فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة/ د. غسان الخطيب ٧٣
- قراءة في تقرير القاضي غولدستون/ المحامي إبراهيم شعبان ٧٩
- اللجنة المركزية الجديدة لـ «فتح»: أسئلة الجديد وتحديات التجديد/ أدار الندوة: أكرم مسلّم .. ٨٤
- الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف/ رشاد توام ١٠٠
- الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية: فرصة أم تحدٍّ؟/ محمد صلاح الدين ١١٩
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح: برنامج البناء الوطني(وثيقة) ١٢٧
- آفاق تحوّل الهند إلى قوة عالمية عظمى/ مأمون سويدان ١٥٠
- قراءة في كتاب (فيض الذاكرة) لعبد الرحمن عوض الله/ مراجعة: سليم النفار ١٧١
- قراءة في كتاب فلسطين في حياة جمال عبد الناصر لعبد الله الحوراني مراجعة: سياسات ١٨٣

كان يمكن لشهر تشرين الأول ـ هذا الذي تصدر فيه **سياسات** بعددها العاشر ـ أن يكون شهراً محبّباً للفلسطينيين لو أن جهود المصالحة الوطنية التي قادتها مصر نجحت ـ كما كان متوقعاً ـ في جلب الأطراف إلى طاولة التوقيع. وجو التفائل الكبير وربما المفرِط الذي ساد المشهد السياسي الفلسطيني في أن تثمر هذا الجهود مع نهاية تشرين الثاني تحطّمت بطريقةٍ دراماتيكيةٍ لم تحمل أي أمل. إذ إن (حماس) رفضت التوقيع على المقترح المصري للاتفاق؛ مما ترك مستقبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية بلا موعد. وتبع ذلك إصدار الرئيس محمود عباس المرسومَ الرئاسيَ المتعلّق بالدعوة إلى إجراء انتخاباتٍ عامةٍ في موعدها في كانون الثاني ٢٠١٠. ويبدو أن التحليل النوستاليجي لم يُفلح في توقّع ما يحدث أو على الأقل في جلب نهايةٍ سعيدةٍ للمأساة، إذ إن الأطرافَ تبدو بعيدةً عن تحقيق الاختراق الذي يريده المواطن.

خلال ذلك وقبله مرّ المشهد السياسيّ الفلسطينيّ بحدثين مركزيين ربما تفاوتا في الأهمية، لكنهما يستحقان التأمل، فقد أفلحت حركة فتح في عقد مؤتمرها العام السادس وانتخاب هيئاتها القيادية (اللجنة المركزية والمجلس الثوري) بعد عشرين سنة من المؤتمر الخامس. وهي فترة مليئة بالتحولات والتفاعلات ليس أسرعها تبادراً إلى الأذهان انهيار المعسكر الشرقي وتأسيس السلطة ورحيل الزعيم المؤسس للحركة ياسر عرفات إلى جانب كوكبة من إخوته. بدت (فتح) قويةً وصلبةً وأكثر تماسكاً، إذ جمعت اللجنة المركزية الجديدة كل أفخاذ القبيلة؛ وهو الأمر الذي عكس نفسه على أداء الحركة السياسي مباشرةً؛ إذ سرعان ما قامت الحركة بالنأي بموقف خاص بها فيما يتعلّق بتأجيل البت بالقرار المتعلق بتقرير (غولدستون) حول جرائم العدوان على غزة. وأفلحت (فتح) في تحقيق النقاط. فيما الضجة التي أثارتها (حماس) ضد أبو مازن، ووصلت إلى حد الإهانات الشخصية سرعان ما تلاشت أمام نجاح الأخير في تمرير مشروع القرار رغم الجهود الإسرائيلية الدبلوماسية المضنية لإفشاله.

تناقش **سياسات** هذه القضايا بكثير من التفصيل وبدرجات متفاوتة.

تفرد **سياسات** دراسات هذا العدد لمناقشة الوثائق الصادرة عن المؤتمر السادس لحركة فتح. فوثائق (فتح) تشكّل مكوناً أساسياً لفهم العقل الوطني الفلسطيني وتطوره. لذا يناقش الباحث بسام درويش، البرنامجَ السياسي للحركة، واضعاً إياه ضمن النسق العام لتطور الحركة وتطور خبراتها السياسية. كما يناقش اللواء وليام نصار، رئيس لجنة النظام الأساسي في المؤتمر السادس، التعديلات على النظام الأساس، مقدماً رؤيةً نقديةً من واقع التجربة. بدوره يقدم الدكتور سمير عبد الله، وزير التخطيط السابق

والباحث الاقتصادي، قراءةً في وثيقة البناء الوطني التي أقرّها المؤتمر وتحتوي على رؤية الحركة للدولة، والخدمات التي ستقدمها للمواطن. وكما يسجّل الدكتور سمير في مطلع دراسته فإنه من اللافت أن تكون هذه الوثيقة (ربما الأهم) ولكن الأقل حظوةً في النقاش.

في زاوية المقالات يحذّر الخبير القانوني موسى أبو ملوح، أستاذ القانون بجامعة الأزهر، من أن عدم دعوة الرئيس محمود عباس إلى انتخابات تشريعية كان سيعني قانونياً انهيار السلطة وحدوث فراغ قانوني في مركز الرئيس. حتى إن أبو ملوح يحذر من أن أي اتفاق فصائلي مستقبلي لا يمكن له أن يكون حجةً لتأجيل الانتخابات، إذ إنه يجب بعد اتفاق الفصائل أن تتم دعوة المجلس التشريعي إلى إقرار أي تأجيل في تاريخ عقد الانتخابات. ويكتب الدكتور غسان الخطيب، حول وثيقة الحكومة لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية مقدماً قراءةً تحليليةً للوثيقة ما لها وما عليها. أما الدكتور إبراهيم شعبان، أستاذ القانون في جامعة القدس، فيستعرض تقرير (غولدستون) وأهم ما جاء فيه.

ثم تعاود **سياسات** استكمال تقديمها التطورات داخل حركة فتح بعد عقد مؤتمرها، باستضافتها حول طاولتها الخاصة ثلاثةً من أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين في المؤتمر السادس وهم: الدكتور ناصر القدوة، والسيد محمد مدني (أبو يافع)، والسيد محمود العالول (أبو جهاد)، وتناقشهم في القضايا الراهنة في الحركة ومواقفها ومستقبلها ورؤيتها للصراع وطبيعة الحل والدولة والعلاقة مع السلطة.

في السياسات الدولية يكتب مأمون سويدان، الباحث والكاتب السياسي، دراسةً في زاوية الشؤون الدولية يتابع فيها (آفاق تحوّل الهند إلى قوة عالمية عظمى). وكما يحذر سويدان في نهاية دراسته فإن استمرار حالة القصور العربي في طريقة التعاطي مع الهند سيدفعها إلى تمتين علاقاتها مع إسرائيل على حساب العرب ومصالحهم الإستراتيجية.

وفي زاوية السياسات العامة يكتب الباحث رشاد توام، من جامعة بيرزيت، دراسةً بعنوان (الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف: نحو مفهوم أخلاقي محفز وكفالة قانونية رادعة). كما يكتب، أيضاً، الباحث محمد صلاح الدين، مقرر لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي الفلسطيني، حول (الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية: فرصة أم تحدٍّ) حيث يلاحظ وجود فجوةٍ عميقةٍ بين المؤشرات الديموغرافية والواقع الاقتصادي. وترفق **سياسات** في الزاوية نفسها مقتطفات من وثيقة البناء الوطني الصادرة عن مؤتمر (فتح) السادس.

وتستعرض **سياسات** كتابين صدرا حديثاً ويغطيان جانباً مهماً من الخبرة السياسية الفلسطينية. الأول لعبد الرحمن عوض الله ويتحدث فيه عن تجربة الشيوعيين الغزيين في خمسينيات القرن الماضي خلال تلك الفترة. والكتاب الثاني لعبد الله الحوراني بعنوان (فلسطين في حياة جمال عبد الناصر) يستعرض فيه موقف جمال عبد الناصر من القضية الفلسطينية. هذا وكالعادة تقدم **سياسات** في زاوية المكتبة باقةً من الكتب الصادرة حديثاً في المكتبات الفلسطينية والعربية والدولية.

ليس من شك في أن الأسابيع التي ستلي صدور هذا العدد ستكون حبلى بالتطورات التي تحمل في ثناياها مفاجآت كثيرة قد تذهب بالوضع الفلسطيني الداخلي نحو التصعيد والتأزيم مع وجود بارقة أمل صغيرة (لكنها مهمة) في أن يعاد بث الروح في الجنين الذي لم يولد: الوفاق الوطني وإجراء انتخابات شاملة تخرج البلاد من الأزمة وتريح المواطن.

المؤتمر السادس لحركة فتح: قراءة في الوثائق السياسية

بسام درويش*

المقدمة

يُعتبر انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة (فتح)، في مدينة بيت لحم، في الرابع من تموز ٢٠٠٩، الحدثَ الأبرز في المشهد السياسي الفلسطيني في النصف الثاني من هذا العام. حيث استقطب اهتمام ومتابعة كافة شرائح الشعب الفلسطيني ومختلف قواه السياسية، وكذلك العديد من القوى العربية والإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد الدولي.

إن هذا الاهتمام اللافت بالمؤتمر ونتائجه ـ والذي ترافق مع متابعة دقيقة لجملة الظروف والشروط والملابسات التي سبقت انعقاده ـ يعكس مركزية الدور الذي تضطلع به حركة فتح في النضال الوطني الفلسطيني. فهي إلى جانب أنها فجّرت الثورة الفلسطينية المعاصرة، قادت ولا تزال التحالف الوطني الفلسطيني الواسع في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني).

وما يضفي أهميةً خاصةً على مؤتمر (فتح) السادس التئامه بعد عقدين من المؤتمر الذي سبقه. شهد خلالهما الواقع الفلسطيني تحوّلات جذرية، أبرزها تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتقال مركز صناعة القرار الفلسطيني من المنافي إلى الأرض الفلسطينية، وذلك للمرة الأولى منذ أربعينيات القرن الماضي، أي منذ إبعاد الحاج أمين الحسيني إلى خارج فلسطين.

لقد بدأت مرحلة سياسية جديدة مختلفة بالكامل عن المراحل التي سبقتها سواءٌ من حيث طبيعة المهام المطلوب إنجازها حيث تداخلت مهام إنجاز التحرّر الوطني مع مهام بناء مؤسسات الدولة. أو من حيث أشكال وأدوات إدارة الصراع

* كاتب سياسي

مع دولة الاحتلال.

إن المؤتمر العام السادس، الذي تأخر انعقاده ستة عشر عاماً عن موعده، هو الأول لـ(فتح)، منذ تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعقد في غياب قائد ومؤسس الحركة الزعيم الراحل ياسر عرفات، الذي كان حضوره مركزياً في أدق تفاصيل الحياة التنظيمية، فاستطاع بحكم (أبويته) للحركة أن يمتصّ التداعيات والاستحقاقات والتحوّلات التنظيمية التي ترافقت ونجمت عن لعب (فتح) دور حزب السلطة الناشئة. وقد ترك استشهاده فراغاً حفّز البعض على وضع علامة استفهام كبيرة حول مستقبل الحركة والمراهنة على تشظّيها وتشرذمها.

وهو أي المؤتمر السادس، يعقد بعد خسارتها الانتخابات التشريعية الفلسطينية أمام حركة حماس، وفي ظلّ الانقسام الفلسطيني وإحكام حركة حماس قبضتها على قطاع غزة. كما أن انعقاد مؤتمر (فتح) السادس، ترافق مع بلوغ ما بات يعرف بأزمة (عملية السلام) تخوم ذروتها، بفعل التعنّت والصلف الإسرائيليين. وفشل المجتمع الدولي ـ وفي مقدمته أطراف اللجنة الرباعية ـ في إلزام إسرائيل تنفيذَ المتطلبات الضرورية لاستمرار عملية السلام وفقَ رؤية اللجنة نفسها. ولعل الموقف الإسرائيلي الرافض لوقف الاستيطان يمثل التجلي الصارخ لهذا التعنّت، وفي الوقت نفسه يؤشر إلى عمق المأزق الذي تتخبّط فيه عملية السلام.

كما أن انعقاد المؤتمر السادس مثّل مفصلاً بين مرحلتين، الأولى مضت بكل مالها وما عليها، والثانية مرحلة جديدة تضمّنت تحولات جذرية في المشهد الفلسطيني وأفرزت أسئلةً غايةً في التعقيد، وبطبيعة الحال، وكان على المؤتمر أن يقدم أجوبة خلاّقة تسهم في صوغ إستراتيجية جديدة تنسجم مع تاريخ الحركة وفهمها هويتَها، وفي الوقت نفسه، تستجيب لمتطلبات المرحلة وتعقيداتها وتتلاءم مع استحقاقاتها.

فهل قدم المؤتمر إجابته عن هذه الأسئلة، وبالتالي قام بقراءة واعية للمرحلة بكل تعقيداتها والمخاطر التي تنطوي عليها؟

قبل المساهمة في الإجابة عن السؤال الآنف الذكر من خلال قراءة الوثائق السياسية، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الوثائق، خاصة مشروع البرنامج السياسي، لم تحظ بما تستحقه من اهتمام، حيث طغت المناورات والتكتيكات التي سبقت ورافقت انتخاب الهيئات القيادية للحركة، خاصةً اللجنة المركزية على اهتمام المؤتمرين على حساب مناقشة البرنامج السياسي.

وقد ساهم في ذلك عدم تقديم اللجنة المركزية السابقة تقريرها عن المرحلة السابقة، الذي كان من المفترض أن تقدم فيه حصيلة التجربة السابقة حول كافة الجوانب السياسية والمالية والتنظيمية. لكن المؤتمر تجاوز هذه الثغرة في أعماله، إذ أوجد، تخريجةً فتحاويةً لذلك، عندما أقرّ اعتبار خطاب الرئيس أبو مازن في افتتاح المؤتمر، كافياً في هذا المجال.

هذا إلى جانب الملابسات والتعقيدات التي سبقت ورافقت انعقاد المؤتمر، فقد استغرق الإعداد له أكثر

من ثلاث سنوات، شهدت الكثير من التوترات والتجاذبات الداخلية، طالت حتى مسألة مكان وزمان عقد المؤتمر وكذلك عدد أعضائه؛ الأمر الذي عكس نفسه بزيادة أكثر من ٧٠٠ عضو على العدد الذي أقرته اللجنة التحضيرية، دون توضيح الأسس والمعايير التي تم تحديدها لاختيار الأعضاء الذين تمت إضافتهم لعضوية المؤتمر. وفي المحصلة النهائية كان نحو ٣٠٪ من أعضاء المؤتمر فقط هم من المنتخبين من المؤتمرات القاعدية، وكشفت ردة الأفعال على توسيع عضوية المؤتمر ـ والتي جاءت على لسان أكثر من قطب داخل الحركة ـ عن أن مردّ هذا التوسيع كان محاولة مراكز القوى المتجاذبة داخل الحركة، تعزيز وضعها بسعي كل قطب في مراكز القوى إلى التأثير على نتائج الانتخابات بإحضار مؤيديه وأنصاره إلى المؤتمر؛ لضمان فوزه في المؤسسات القيادية التي ستنبثق عن المؤتمر.

لذلك ركّز المؤتمرون جُلّ اهتمامهم على العملية الانتخابية على حساب مناقشة الوثائق السياسية بما فيها مشروع البرنامج السياسي المقدّم من اللجنة السياسية المنبثقة عن المؤتمر إلى المؤتمر، هذا المشروع الذي أعدته اللجنة السياسية بعد أن أحيل إليها مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وبدورها اعتمدت اللجنة السياسية مشروع برنامج اللجنة التحضيرية كوثيقة داعمة لمشروع برنامجها تحت مسمى (المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي المقدم للمؤتمر السادس لحركة فتح) مع عنوان فرعي هو (حركة فتح بين الثورة والدولة).

لقد تم ترحيل مناقشة مشروع البرنامج السياسي وإقراره إلى اجتماعات المجلس الثوري، وهي سابقة غير مألوفة في المؤتمرات الحزبية، فإقرار وثيقة سياسية مرجعية بحجم البرنامج السياسي، هو من اختصاص المؤتمر، الذي يعتبر أعلى سلطة تنظيمية.

حتى يتسنّى للباحث القيام بقراءة موضوعية لمشروع البرنامج السياسي المقدم إلى المؤتمر السادس وكافة الوثائق التي أقرها المؤتمرون، وتبيان ما إذا كان يمثل قطيعة مع تراث الحركة ومسيرتها الكفاحية ـ إذ سارع بعض المتربصين بحركة فتح ومشروعها الوطني إلى توجيه أصابع الاتهام للمؤتمر بذلك ـ أم يمثل استمراراً واعياً لهذا الإرث الكفاحي والبطولي العظيم، ومحطةً نوعيةً ومتقدمةً في مسيرة حركة فتح النضالية.

قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال، وهو محور البحث، يجدر التنبيه إلى أن المؤتمر عُقد في خضم مخطط أميركي / إسرائيلي يسعى إلى محاولة تفكيك البنى التنظيمية لفصائل (م. ت. ف)، ومن ثم إعادة تركيبها بما يتناغم مع المخططات الأميركية / الإسرائيلية، وقد كانت (فتح)، بحكم حجمها ودورها في مقدمة القوى المستهدفة من سياسة الترويض. إن هذا المسعى الأميركي له برنامجه ومراحله وآلياته، التي تنفذ، أحياناً، تحت ستار مراكز الأبحاث والدراسات المرتبطة بدوائر الإدارة الأميركية.

وكان المؤتمر السادس لحركة فتح أحد هذه الاستهدافات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشرت الباحثة اليزا معلوف ـ وهي أميركية من أصول عربية، والمديرة التنفيذية للمؤسسة المشاركة

لمركز النهوض بالإنسان في الشرق الأوسط، وهو مركز للبحوث والتعليم ـ مقالاً على موقع خدمة (common ground) الإخبارية بتاريخ ٢٤/ آب/ ٢٠٠٩ أشارت فيه إلى أن مركزها عمل مع أعضاء من الجيلين الثالث والرابع من (فتح) خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقالت:

"ركّز عملنا على إرشاد أعضاء (فتح) من الجيلين الثالث والرابع إلى إيجاد طرف مختلف بشكل مميّز، (...) ولأننا نفهم أهمية المؤتمر السادس، قمنا بتصميم المؤتمر الذي سبقه لسبعمائة عضو في (فتح)، والذي عقد في شباط ٢٠٠٨، وفّر هذا المؤتمر منبراً فريداً لأعضاء (فتح) لإبداء رأيهم"[١].

هل عكست نتائج المؤتمر توقعات أمثال هذه المراكز وكانت نتائجه تعبيراً عن "طرف مختلف" بشكل مميّز؟ من أجل الإجابة عن السؤال أعلاه وما سبقه من أسئلة تمثل موضوع بحثنا، نقترح فتح العديد من النوافذ على تجربة حركة فتح ومسيرتها النضالية عبر استعراض أهم المفاصل والمحطات التاريخية المهمة ورصد تحولاتها الفكرية.

المسيرة الصعبة

قرأ القادة المؤسسون لحركة فتح دروس وعبر تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومة الانتداب البريطاني والعصابات الصهيونية. وكذلك نكبة الـ ٤٨ وما نتج عنها من محاولات طمس الهوية الفلسطينية عن طريق إلحاق وضم ما تبقى من الأرض الفلسطينية التي لم تخضع للاحتلال الإسرائيلي إلى الدول العربية المجاورة، حيث تم ضم الضفة الفلسطينية إلى الأردن ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية العسكرية وإلحاق منطقة الحمة الغنية بمياهها الكبريتية ومناظرها الخلابة بسورية، إضافة إلى الإجهاز على ما تبقى من مؤسسات تمثيلية للشعب الفلسطيني. فقد أجبرت حكومة عموم فلسطين على مغادرة غزة إلى القاهرة، وفرض على الحاج أمين الحسيني، ما يشبه الإقامة الجبرية[٢].

وكمحصلة لدروس وعبر تلك المرحلة، حرص مؤسسو حركة فتح على توفير ثلاثة عوامل أساسية، وهي:

استعادة الهوية الفلسطينية للشعب والأرض وتأكيد الشخصية الوطنية.

استقلال القرار الفلسطيني عن النظام الرسمي العربي.

تعبئة وحشد طاقات وشرائح الشعب الفلسطيني وتنظيمهم في معركة التحرير.

النأي بالقضية الفلسطينية عن التجاذبات العربية وعدم الدخول في المحاور العربية.

وقد تجذّرت هذه العوامل، لتتحوّل إلى مكوّنات أساسية في فكر ومشروع حركة فتح.

إن التوقف أمام التاريخ الذي حددته حركة فتح لبدء الكفاح المسلح، في الفاتح من كانون الثاني من العام ١٩٦٥، أي بعد عام على قرار القمة العربية تشكيلَ منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد عدة أشهر على عقد الأخيرة المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة القدس، رغم أن الإعدادات اللازمة لمثل هذه الانطلاقة لم تكن كافية، وكانت محفوفةً بالمخاطر، وتم نشر البيان الأوّل باسم

(العاصفة) تحوطاً وتحسباً من أن تتحمّل الحركة مسؤولية الفشل وبالتالي تجهض الفكرة وهي في المهد، إن هذا التاريخ له دلالاته.

إن توقيت البدء بالكفاح المسلح، كان عملية اعتراضية من مؤسسي (فتح) لقطع الطريق على محاولات النظام الرسمي العربي تطويع الكيان الفلسطيني الناشئ، وفي المقابل التأكيد على استقلالية الشخصية والإرادة الفلسطينية.

وقد تمكنت (فتح)، ومعها باقي الفصائل الفلسطينية المسلحة، التي ظهرت بعد هزيمة الـ٦٧ وبعد معركة الكرامة من إحداث تحوّل جذري في بنية ودور المنظمة، إذ تحوّلت إلى ائتلاف وطني واسع يضم كافة شرائح وتيارات شعبنا السياسية والاجتماعية. وقد قادت (فتح) هذا الائتلاف.

واستطاعت (فتح) ومعها فصائل الثورة الفلسطينية بعد مسيرة شاقة ـ مليئة بالأشواك والمنعطفات الصعبة والتجارب المريرة قدمت خلالها التضحيات الجسام ـ انتزاع الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في قمة الجزائر في العام ١٩٧٣، (مع تحفظ الأردن)، وفي الرباط في العام ١٩٧٤، حيث حظي بالإجماع بعد إسقاط الأردن تحفظه.

أدرك الآباء التاريخيون لحركة فتح، أنهم يعيشون في عالم متغيّر، دائم الحراك والحركة، إما أن يسعوا إلى إحداث التغيير وقيادته وإما التكيّف معه بما يمكن من الاستفادة منه، وإما التخفيف من أضراره ما أمكن، معتبرين أن الجمود، أو الاحتماء وراء الشعارات الكبيرة عوض مواجهة التغيير والتعاطي معه يمثل تهديداً جدياً لمستقبل النضال الوطني الفلسطيني. وقد ساهم في ذلك براغماتية القائد المؤسس للحركة الزعيم الراحل ياسر عرفات، الذي تميز بقدرته على استشراف المتغيرات الدولية، فكان يبحث عن موطئ قدم يمكنه من الوقوف على أرضها والانطلاق نحو حلمه بالاستقلال والعودة، لم يعزل نفسه أو قضيته، بذريعة أن المرحلة غير مناسبة، بل سعى إلى الوجود في قلبها، ليكون جزءاً منها، وبفضل هذه السياسة تحولت القضية إلى رقم صعب في المعادلة الدولية يصعب القفز عنه أو تجاوزه.

لقد جاء التحوّل الكبير في فكر حركة فتح واتجاهها نحو الواقعية الثورية في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٧٣، حيث بدأ العالم يتحدث عن تسويات إقليمية متعددة تؤدي إلى عملية سلام، ارتأت قيادة (فتح)، نتيجة إدراكها للمتغيرات الدولية، أن تفرض نفسها في ظل معادلة عربية ودولية جديدة، حيث تراجعت عربياً لاءات الخرطوم (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض) لصالح الحديث عن مؤتمر سلام في جنيف، وإقامة سلام شامل على أساس قراري (٢٤٢) و(٣٣٨) وحدود الـ٦٧.

في ظل هذه المعادلة، وحتى لا يتم شطب الهوية الفلسطينية من المعادلة الجديدة، أو تجاوزها تبنّت حركة فتح ومعها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مشروع النقاط العشر الذي تضمن إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره أو ينحسر الاحتلال عنه.

هذا التحوّل استقبل من قبل العديد من القوى الفلسطينية والعربية، بالتشكيك والرفض ووجهت

أصابع الاتهام إلى قيادة (فتح) وحلفائها بالتفريط والابتعاد عن الثوابت الفلسطينية وتشكلت في مواجهة ذلك جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية.

ولكن جاء حصاد هذا التحوّل مغايراً لتشاؤم الرافضين فقد تصاعد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالهوية الوطنية الفلسطينية، ودعي الزعيم الراحل الرئيس ياسر عرفات إلى إلقاء كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٧٤، التي أطلق فيها شعار بندقية الثائر وغصن الزيتون، باختصار بدأ الحديث عن وجود خيارات أخرى للنضال الوطني إلى جانب خيار الكفاح المسلح.

إن الاعتراف الدولي الواسع بمنظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية الفلسطينية، حفّز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على تطوير برنامج النقاط العشر، لتطرح ما بات يعرف بالبرنامج المرحلي، الذي يقوم على حل الدولتين. الذي يسعى إلى توظيف قرارات الشرعية الدولية الخاصة في القضية الفلسطينية كسلاح فعّال لتحشيد التأييد الدولي للنضال الوطني الفلسطيني وفي الوقت نفسه يربط بين نتائج نكبة الـ٤٨ وهزيمة الـ٦٧ من خلال التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها وفق القرار (١٩٤).

في مواجهة ذلك تم طرح عشرات الحلول والمبادرات الأميركية وغير الأميركية التي كانت تسعى إلى تمييع القضية الفلسطينية وطمس جوهرها، خاصةً في أعقاب خروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت، مثل مشروع (ريجان)، لكن مصير هذه المشاريع كان الفشل؛ بفضل الالتفاف الواسع لجماهير الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده حول منظمة التحرير وبرنامجها السياسي.

وبعد قرار الملك حسين في تموز ١٩٨٨ فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية، عملت القيادة الفلسطينية على سد الفراغ الناجم عن هذا القرار بتكريس الهوُية الفلسطينية، فتقدمت خطوة إلى الأمام وهي تقبض على البرنامج المرحلي، بالإعلان في المجلس الوطني في ١٥/ ١١/ ١٩٨٨ عن قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس في الضفة الفلسطينية وغزة بعد تحقيق الانسحاب الإسرائيلي منها، وتم طرح مشروع السلام الفلسطيني الذي أطلق عليه هجوم السلام الفلسطيني.

التحوّل الأخطر، جاء مع بداية تسعينيات القرن الماضي، عندما حدث انقلاب في المشهد الدولي، فقد تفكّكت الكتلة الشرقية، واندلعت حرب الخليج الثانية في ظلّ انقسام عربي غير مسبوق، وحدثت جملة من المتغيّرات الدولية أفقدت منظمة التحرير حليفاً دولياً مهماً من خلال إضعاف دوره ممثلاً بالاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، وفي الوقت نفسه انفرط عقد التضامن العربي بانقسام العرب إلى معسكرين متقابلين وخسرت الحركة الكثير من المواقع العربية.

لقد اعتبرت الإدارة الأميركية في حينه أن الفرصة سانحة لتشكيل شرق أوسط جديد، يضمن لها التفرّد والهيمنة على مقدرات المنطقة، ورأت أن المدخل إلى ذلك يكون بوضع الصراع العربي /

الإسرائيلي بما فيه الفلسطيني / الإسرائيلي تحت السيطرة، عن طريق إطلاق عملية سلام تمثل مخاضاً لولادة شرق أوسط جديد.

هذا الواقع المعقد والصعب وضع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة (فتح) أمام خيارين أحلاهما مر: أولهما، اعتبار هذه المتغيرات وكأنها لم تكن، بإدارة الظهر لها كأنها لم تكن، ولكن مثل هذا الخيار محفوف بالكثير من المخاطر، منها استبعاد وتجاوز منظمة التحرير وتصفية القضية الوطنية عن طريق خلق بدائل عن المنظمة وإنجاز حل إقليمي يقفز عن الأهداف الوطنية الفلسطينية. أما الخيار المرّ الثاني فكان محاولة التسلل إلى قلب المعادلة الجديدة وإيجاد موطئ قدم والاعتراض عليها من داخلها، من خلال التمسّك بقرارات الشرعية الدولية، وهو، أيضاً، خيار محفوف بالكثير من المخاطر، ويستدعي وضع المحاذير، حتى لا تنزلق الأمور باتجاه تقويض حلم الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والاستقلال.

لقد سارت قيادة المنظمة وقيادة (فتح)، في الخيار الثاني، آخذة بعين الاعتبار أن الانتفاضة التي اندلعت أواخر الثمانينيات، والتي ما زالت تحافظ على تجددها، تعزز من فرض الوجود الفلسطيني ضمن هذه المعادلة وهو ما يستدعي فتح الآفاق أمام هذه الانتفاضة من خلال تسليحها ببرنامج واقعي يساعد على تمكينها من تحقيق أهدافها في الاستقلال.

لقد وافقت قيادة (م.ت.ف) و(فتح) على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد تحت شعار "الأرض مقابل السلام"، وفق شروط مجحفة ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، برئاسة أردنية، واستبعاد شخصيات من القدس أو من الخارج أو من (م.ت.ف) من عضوية هذا الوفد.

وقد تحوّل مؤتمر مدريد إلى ساحة لاستعراض الخطب والمواقف بين الأطراف المشاركة فيه. إلى أن حدث تغيّر في الإدارتين الأميركية والإسرائيلية، حين جاء الديمقراطي بيل كلينتون خلفاً للجمهوري جورج بوش، على رأس الإدارة الأميركية، وحلّ رابين زعيم حزب العمل رئيساً لوزراء حكومة الاحتلال.

انطلقت مفاوضات موازية لمؤتمر مدريد، ولكنها ـ هذه المرّة ـ سرّية وبعيدة عن الأضواء، أسفرت عن وثيقة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وعن اتفاق إعلان المبادئ الذي يستند إلى فكرة المرحلية والتدرّج في الوصول إلى حل الصراع، وتم بموجب ذلك وكنتيجة له إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

بصرف النظر عن الموقف من اتفاقيات (أوسلو)، وتقويمها يمكننا القول: إن تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية مثّل حدثاً مفصلياً مهماً في التاريخ الفلسطيني المعاصر، يضاهي من حيث أهميته تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وقد أحدث هذا الحدث تحولاً جذرياً في المشهد الفلسطيني، صحبته تغييرات هائلة في العلاقات الوطنية وفي إدارة الصراع مع دولة الاحتلال وفي النظام السياسي الفلسطيني، وبرزت مهام جديدة لم تكن على أجندة فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، منها مهام بناء المجتمع

الفلسطيني وتنظيم العلاقة بين مكوناته والسلطة الناشئة، وتحديد ملامح النظام السياسي الذي نصبو إليه، وفي الوقت نفسه استكمال مهام التحرر الوطني بحيث تداخلت هذه المهام، فعلى الصعيد الوطني الداخلي استدعى وجود السلطة، مثلها مثل أية سلطة، وجود معارضة داخلية لها، كتعبير طبيعي عن تباين مصالح ورؤى واختلاف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني. ولكن بموازاة ذلك، ظل الاحتلال الإسرائيلي جاثماً فوق الأرض الفلسطينية من خلال جنوده ومستوطنيه، وما زال يفرض سيطرته على معابر وأجواء وجوف أراض واسعة من أراضي هذه السلطة، أي ما زال ينتقص من سيادتها على أرضها، أي ما زالت مهام التحرر الوطني، بتحرير الأرض واجتثاث الاستيطان والمستوطنين عن الأرض الفلسطينية وطرد الاحتلال وتحقيق الاستقلال الناجز، إضافة إلى تحرير الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال هذا إلى جانب ضرورة التصدي لسياسة نهب الأراضي وتنشيط الاستيطان والمحاولات المسعورة لتهويد القدس، أضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني يقيم خارج نطاق السلطة الوطنية في أماكن اللجوء والشتات، كلاجئين فلسطينيين وأن قضيتهم تمثل جوهر القضية الفلسطينية، وتمثل موقعاً مركزياً في الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، أي باختصار، ما زالت مهمة إنجاز التحرر الوطني هي المهمة المركزية للشعب الفلسطيني وقواه الحيّة والمناضلة، غير مكتملة.

إن هذا التداخل والتزاوج في المهام أحدث نوعاً من المفارقة في المشهد الفلسطيني، فعند التوقف عند الشأن الداخلي، نجد سلطةً تحاول أن تفرض رؤيتها وبرنامجها، ومعارضةً من حقها، أيضاً، العمل على كسب أوسع تأييد لبرامجها والتأثير على الجمهور. وبموازاة ذلك، يتطلّب إنجاز التحرر الوطني تمتين الوحدة الوطنية وتصليبها وتجذير شروط توافرها على الأرض. وهي مسألة غاية في التعقيد تتطلب دائماً الإمساك بالحلقة المركزية في إطار تغليب التناقض الرئيس مع الاحتلال على كافة التناقضات والتجاذبات الداخلية.

إن حصيلة خمسة عشر عاماً من عمر السلطة تبيّن أن (فتح) باعتبارها حزب السلطة، وبالقدر نفسه القوى المعارضة خاصة الإسلامية، قد فشلت في تحقيق التوازن في هذه المعادلة الصعبة والمعقدة. ففي أحاديث كثيرة، طغى التناقض الثانوي على التناقض الرئيس. فقد كان موقع السلطة نفسها في المشروع الوطني الفلسطيني قضيةً خلافيةً بين القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية، ففي الوقت الذي اعتبرتها (فتح) حسب الدكتور عاطف أبو سيف "مشروعاً سياسياً ضمن رؤية أشمل وفق الرؤية المرحلية" يجب أن يقود إلى "تجسيد مشروع الاستقلال الوطني فوق التراب الوطني الفلسطيني واعتبرتها دعامة تأسيسية من دعائم المشروع الوطني" باعتبارها "نواة صلبة للدولة المقبلة" [٣]، تطيّرت بعض قوى المعارضة خاصةً الإسلامية وفي مقدمتها حركة حماس من مشروع السلطة. لقد فشل المؤتمر السياسي الذي عقد في غزة العام ١٩٩٨؛ لرفض حماس التوقيع على بيان يتضمّن الإقرار بوحدانية السلطة، وقد عملت، أحياناً، على توظيف "المقاومة". فجاءت بعض عملياتها العسكرية لتحقيق أغراض

داخلية. لقد أقر إسماعيل أبو شنب مثلاً لـ(هيومن رايتس وواتش) بأن عمليات حماس غير موجهة إلى إسرائيل فقط بل إلى "أبو عمار" [٤]. ولكن هذا الموقف ستغيره حماس مع مرور الزمن وتقبل المشاركة في السلطة بدخولها الانتخابات العام ٢٠٠٦.

إن انغماس (فتح) بالسلطة، وتحولها إلى حزب السلطة، أغرى بعض المتنفذين داخل الحركة بالاستئثار بمواقع في السلطة، بما توفره من إمكانيات إضافية لتعزيز نفوذهم، فاستخدم التوظيف والمواقع الإدارية خاصةً مع تقلص فرص العمل داخل المجتمع الفلسطيني كسلاح فعّال لتحقيق هذا النفوذ. وقد ساهم في تفشي ذلك، تخلف البنية الاجتماعية وسيادة مفاهيم الأبوية والعشائرية في المجتمع الفلسطيني، فكثيراً ما تم التوظيف والترقية الإدارية على أساس الولاء والقرب من مراكز النفوذ، وليس على أساس المهنية وتكافؤ الفرص.

وبسبب غياب المساءلة والشفافية، وطغيان اللون الواحد على المجلس التشريعي الأول، تفشت الكثير من قضايا الفساد وسوء الإدارة، وظهرت مراكز القوى وكأنها فوق المساءلة القانونية. ومما زاد من تعقيد الأمور، تزايد حدة الصراع بين مراكز القوى واختلافها فيما بينها. وقد انعكس ذلك سلبياً على حركة فتح، فهي من جهة فقدت استقلالية بنيتها التنظيمية وذابت هذه البنية في السلطة، ومن جهة ثانية أكلت مظاهر الفساد والمحسوبية من جعبة حركة فتح ومن سمعتها النضالية. ومع تعثر عملية السلام وانسداد آفاقها زادت حراجة موقف (فتح)، كما أن ذلك قاد إلى عوامل أخرى لا داعي للحديث عنها الآن، مثل قانون الانتخابات نفسه والخلافات الداخلية وخسارة الحركة للانتخابات التشريعية الثانية أمام حركة حماس، وأعقبت ذلك تطورات دراماتيكية انتهت إلى انقلاب حركة حماس على السلطة في غزة وإحكام قبضتها على قطاع غزة بتشكيل حكومة أمر واقع، وبذلك تنفتح صفحة جديدة، غير مسبوقة في العلاقات الوطنية، صفحة الانقسام والتمزق.

عموماً واجه أعضاء مؤتمر (فتح) السادس، أسئلةً مصيريةً تمس حاضر ومستقبل حركتهم وتهدد بالضياع والاندثار تاريخها ومسيرتها الكفاحية التي قدمت خلالها آلاف الشهداء والجرحى والأسرى وفي مقدمتهم قائدها ومؤسسها الشهيد الرمز ياسر عرفات.

ويمكن اعتبار خطاب الرئيس أبو مازن، الذي انتخب بالإجماع رئيساً لـ(فتح) كبرنامج للحركة مضافاً إلى ما تم إقراره من توصيات من قبل لجان المؤتمر، وهي لجنة شؤون الاستيطان وجدار الفصل العنصري، ولجنة الأسرى ولجنة القدس ومشروع البرنامج السياسي الذي قدمته اللجنة السياسية إلى المؤتمر.

فكيف تصدت هذه الوثائق لأسئلة المرحلة؟ وما هي الأجوبة التي قدمتها هذه الأسئلة ؟ وهل مثلت استمراراً لمسيرة (فتح) النضالية، وتطويراً لها لتتلاءم مع معطيات المرحلة الراهنة، وتستجيب لاستحقاقاتها، وتستشرف المستقبل؟ أم مثلت قطيعة مع المسيرة وانعطافة حادة في مسيرتها؟.

عند التوقف أمام وثائق المؤتمر السادس السياسية

بدءاً من المشروع الذي قدمته اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وانتهاء بخطاب الرئيس أبو مازن ومقارنتها بالوثائق الصادرة عن مؤتمرات (فتح) السابقة، خاصةً المؤتمر الخامس. نجد أنها تتضمن قسطاً لا بأس به لاستعراض المفاصل التاريخية لحركة فتح ودورها المركزي في حمل المشروع الوطني الفلسطيني. وقد يفسر هذا الاهتمام اللافت بسلسلة الضربات التي تلقتها حركة فتح خلال السنوات الأخيرة، بدءاً من التشويه الذي لحق بها، جراء بعض مظاهر سوء الإدارة والفساد في إدارتها للسلطة الوطنية، ومروراً بالخلافات الداخلية والاستقطابات الحادة داخل الحركة وما رافقها من نشر "الغسيل الوسخ" واتهامات مضادة، وهو ما وفر لمعارضي الحركة وخصومها السياسيين مادة دسمة وخصبة لانتقادها، وليس انتهاء بخسارة (فتح) الانتخابات التشريعية الثانية أمام حركة حماس. ومن ثم خسارتها العسكرية جراء انقلاب حركة حماس في قطاع غزة، وفرض قيود على نشاطها السياسي والتنظيمي خاصة بين جماهير القطاع وتحولها إلى تنظيم شبه محظور في محافظات قطاع غزة.

أ : المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي "حركة فتح بين الثورة والدولة"

تسلط هذه الوثيقة الضوء على مسيرة حركة فتح من خلال التوقف أمام المحطات والمفاصل التاريخية التي مرّت بها قضيتنا الفلسطينية والثورة الفلسطينية المعاصرة، وتوضيح رؤية حركة فتح وكيفية تعاملها مع تلك المحطات والمفاصل.

توزعت وثيقة (المقدمة) على عناوين فرعية، وعليه يمكن اعتبارها ـ عند دراستها ـ تمثل وحدة أو فصلاً مستقلاً بحد ذاته. وهذه العناوين تبدأ بالنكبة والانطلاقة : التحدي والرد، وتنتهي بالانتخابات التشريعية الثانية وانقلاب حماس وفصل غزة.

تذكّر (المقدمة) بالهجمة الاستعمارية البريطانية التي استهدفت موقع فلسطين الإستراتيجي؛ للهيمنة على نفط المنطقة من خلال تمكين الحركة الصهيونية من تأسيس مشروعها الاستيطاني؛ تنفيذاً لوعد (بلفور) الذي يتضمّن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وتشير إلى نضال شعبنا وحركته الوطنية ضد الانتداب البريطاني والهجرات اليهودية وقيامها بثورات مجيدة أهمها ثورة ٣٦ـ٣٩ التي استشهد خلالها ثلاثون ألف فلسطيني. ولكن رغم هذه التضحيات فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية في استقطاب دعم عربي ودولي فاعلين، في وقت كانت فيه غالبية الدول العربية تحت سطوة الاستعمارين البريطاني والفرنسي. ثم جاء العام ١٩٤٨ ليشهد تصعيداً في حجم العنف والإرهاب ضد شعبنا، حيث تم ارتكاب العديد من المجازر والمذابح الرامية إلى ترويع الفلسطينيين وطردهم من أرضهم تنفيذاً لخطة (داليت) الصهيونية، وقد أدى تهاوي القيادة الفلسطينية والمؤسسات السياسية الفلسطينية في أعقاب مذبحة دير ياسين واستشهاد القيادات العسكرية إلى ترجيح كفة العصابات الصهيونية في حرب الـ٤٨.

وتعزو (المقدمة) ذلك إلى "قصور الحكومات العربية في تقديم الدعم للمجاهدين الفلسطينيين

بل وبدئها في نزع سلاحهم بعد دخول القوات العربية الأرضَ الفلسطينية وقبولها بالهدنة" .

أسفرت حرب الـ٤٨ عن قيام الدولة الصهيونية على ٧٨٪ من التراب الوطني الفلسطيني، بالرغم من أن قرار التقسيم أعطاها ٥٦٪، وتم تشريد الجزء الأكبر من شعبنا وطرده إما إلى دول الجوار وإما إلى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وتتوقف (المقدمة) أمام تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة وعقدها المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الأول من العام ١٩٤٨. غير أن هذه الحكومة فشلت في فرض سيادتها على الأرض الفلسطينية أو في تحقيق الاعتراف بها، حيث جرى إخراجها بالقوة من قطاع غزة. وتم ضم الضفة الفلسطينية للأردن بعد مؤتمر أريحا ووضعت غزة تحت الإدارة المصرية العسكرية.

سادت حالة اللاحرب واللاسلم في الواقع العربي الفلسطيني في أعقاب قيام دولة إسرائيل وانتهاء الحرب بتوقيع اتفاقات هدنة ثنائية بين إسرائيل والدول المجاورة. وغيّبت الشخصية الوطنية الفلسطينية وانضم جزء كبير من النخبة الفلسطينية إلى الأحزاب العقائدية والإسلامية والقومية.

وثار نقاش وجدل حول التحرير، ولكن دون أن يحدث أي تغيير في الواقع، وكانت نتيجة هذا الجدل القبول بالأمر الواقع والجمود، وفي المقابل كانت "إسرائيل تنمو وتزرع قواعدها على أرضنا وتستقدم آلاف المهاجرين وتنمّي قدراتها العسكرية والاقتصادية، بينما الشعب الفلسطيني يتشتت وفلسطين تتآكل."

وتتناول (المقدمة) التحولات التي حدثت في المشهد العربي عقب النكبة، واصفةً إياها بـ"الزلزال العربي" وأبرز تجلياته قيام ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وانطلاق الثورة الجزائرية الذي ترافق على المستوى العالمي مع نمو حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وفي طليعتها حركة تحرير فيتنام بقيادة هوشي منه والجنرال جياب التي تمكنت من الانتصار على الفرنسيين في معركة (ديان بيان) في العام ١٩٥٤.

أدى الهجوم الإسرائيلي على غزة خلال العدوان الثلاثي ضد مصر إثر تأميم قناة السويس إلى اشتعال المقاومة الشعبية في القطاع للتصدي لهذا العدوان، وخروج الجماهير في تظاهرات شعبية حاشدة وهذا بدوره مهد الطريق نحو العمل الفلسطيني المستقل لا سيما أن ذلك ترافق مع "انطلاق وحدات فدائية من غزة" في عمليات عسكرية محدودة وتجريبية داخل إسرائيل وتشكيل قوّة للفدائيين تحت إشراف القيادة المصرية.

في هذه الأجواء تأسست حركة فتح، التي أدركت وهي تبلور برنامجها النضالي خصوصيات القضية الفلسطينية، وخصائص مرحلة التحرر الوطني، وكيف كان ذلك. تجيب (المقدمة) بأنها أي (فتح) "رأت ضرورة تعبئة الشعب بكل فئاته وطبقاته وأماكن وجوده" وتضيف كان عليها لتحقيق ذلك أن تتجنب الصراع الطبقي والفئوي والإقليمي والطائفي، وأن تركز جهودها على استعادة الهوّية الفلسطينية للشعب والأرض و"تحقيق استقلال الإرادة الفلسطينية عن النظام

السياسي العربي الرسمي" . وضرورة "التمييز بين التناقضات الأساسية والثانوية وتغليب العمل في مواجهة التناقضات الأساسية" [٥] .

وأشارت (المقدمة) إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعقد المجلس الوطني الأوّل للمنظمة في القدس في ٢٨ أيار من العام نفسه، والذي شاركت فيه (فتح) بعدد من كوادرها الأساسيين كمستقلين .

وترصد المقدمة ردود أفعال القوى الفاعلة على بدء الكفاح المسلح بتاريخ ١/ ١/ ٦٥ والتي تراوحت بين مؤيد ومعارض ومتحفظ .

وقد قامت نظرية (فتح) العسكرية على "أن المواجهة العسكرية مع العدو تخلق ضغوطاً عليه تساهم في خلق تشققات داخله، كما أنها ضرورية، أيضاً، لتثوير الشعب الفلسطيني وتوحيده ولاستقطاب الدعم الشعبي العربي، ولتذكير العالم بالقضية الفلسطينية .

ثم تنتقل (المقدمة) للتوقف أمام هزيمة الـ٦٧ وتداعياتها العربية والفلسطينية، وقرار (فتح) تصعيدَ الكفاح المسلح داخل الوطن. وصدور قرارات اللاءات الثلاث "لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف" عن قمة الخرطوم التي عقدت في آب ١٩٦٧ . ثم جاءت معركة الكرامة لتشكل نقطة تحوّل بارزة في المنطقة، حيث خلقت واقعاً جديداً في مواجهة هزيمة الـ٦٧ ورسّخت وجود الثورة وتحوّل الشق الفلسطيني من الأحزاب السياسية العربية إلى فصائل مقاتلة في مقدمتها الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة النضال والصاعقة وجبهة التحرير العربية . انضمت هذه الفصائل بدورها إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

وتبلورت إستراتيجية (فتح) العربية، التي تجمع بين الانتماء العربي والاعتماد عليه والالتزام بالقرار الوطني المستقل، كما تبلورت إستراتيجيتها في الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ورفض إقصاء أي تنظيم فلسطيني أياً كان حجمه، والتأكيد على وحدانية التمثيل الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، وتحريم الاقتتال الفلسطيني .

بعد ترسيخ الوجود العسكري لفصائل الثورة الفلسطينية، ونمو قوتها العسكرية والجماهيرية، أطلقت (فتح) مشروعها السياسي، مشروع الدولة الديمقراطية، وقد وصفته المقدمة بمشروع السلام الأوّل لـ(فتح) .

وتضيف (المقدمة)، هذا المشروع الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني كهدف إستراتيجي للكفاح الفلسطيني حظي باهتمام فلسطيني ودولي واسعين .

وتمضي (المقدمة) "ولكن عدداً صغيراً من الإسرائيليين تبنى ذلك الطرح، فيما رفضته أغلبيتهم بمن فيهم من يعتبرون أنفسهم من معسكر السلام في إسرائيل، مفضلين، دون أن توضح إن كانوا أغلبية الإسرائيليين أم من يعتبرون أنفسهم مع معسكر السلام الذي طرح ما أسموه (مشروع الدولتين) إحداهما دولة فلسطين في الضفة وغزة والثانية دولة إسرائيل طريقاً للسلام الدائم .

وهنا تسرعت (المقدمة) في هذا الاستنتاج الساذج خاصةً أن (المقدمة) نفسها ترصد بدايات التحوّل في رؤية (فتح) نحو البرنامج المرجعي بعد

حرب ١٩٧٣ التي حركت المشهد السياسي الدولي وأنهت جمود الوضع الدولي حيث نما اهتمام العالم بالوصول إلى تسويات إقليمية متعددة تؤدي إلى عملية سلام شامل عربية / إسرائيلية قائمة على أساس قراري (٢٤٢) و(٣٣٨) وحدود ١٩٦٧ وتنطلق من مؤتمر سلام في جنيف.

أعادت حركة فتح النظر في حساباتها لاقتناص ما اعتبرته فرصةً تاريخيةً لاستعادة الحقوق الفلسطينية في ظلّ حسابات عربية ودولية جديدة، فطرحت برنامج (النقاط العشر) الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني، والذي "رحب بقيام سلطة وطنية فلسطينية على أيّ جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره أو ينحسر ظل الاحتلال عنه".

أعقب ذلك تصاعد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وكان من أبرز تجلياته دعوة الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى إلقاء كلمته التاريخية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني ٧٤ واعتراف قمة الرباط بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، واعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمنظمة بصفة عضو مراقب، وكذلك شهدت تلك الفترة نهوضاً بالمؤسسات الفلسطينية.

ولكن لم تكن مسيرة (فتح) والثورة الفلسطينية معبدة بالورود، فقد "وجدت الثورة نفسها منغمسة في أتون حرب أهلية مدمرة في لبنان، وقام الرئيس المصري الراحل أنور السادات بزيارته المفاجئة للقدس، أعقبها توقيع معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية؛ مما أحدث قطيعةً بين مصر والدول العربية؛ الأمر الذي أدى إلى خسارة ورقة مهمة في نضالنا ضد إسرائيل" بخروج مصر من حلبة الصراع العسكري العربي / الإسرائيلي، وانشغال العراق في حربه مع إيران وهو ما لم تذكره المقدمة على أهميته، وانقسام العرب بين مؤيد لمشروع الأمير فهد لحل أزمة الشرق الأوسط ومعارض له، والذي تجلى بفشل قمة فاس الأولى العام ١٩٨١، ولقطع الطريق أمام نفوذ المنظمة الذي بدأ يتنامى داخل الأرض المحتلة للتنصّل من اتفاق التهدئة الذي تم بواسطة الأمم المتحدة بين منظمة التحرير وإسرائيل في جنوب لبنان. قامت إسرائيل بشن هجومها الواسع على لبنان وحصار أول عاصمة عربية وهي بيروت مدة ٨٨ يوماً بهدف ضرب قوات الثورة الفلسطينية وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان على (المقدمة) أن تتوقف عند اتفاق التهدئة الذي سبق الحرب لأهميته، غير أنها لم تشر إليه. وتشير (المقدمة) إلى أن "الحصار الإسرائيلي انتهى باتفاق دولي تضمن إعلان الرئيس الأميركي رونالد ريجان عن مشروع السلام وترحيل قواتنا وقيادتنا . . . ".

عقب الخروج من بيروت، حدث انشقاق في حركة (فتح)، وقد انحازت قوى عربية وإقليمية للمنشقين، وحدثت معركة طرابلس ١٩٨٣ التي انتهت بخروج أبو عمار ومقاتليه من طرابلس إلى مصر ومن ثم إلى اليمن وقد استقبلته مصر بالحماية والترحاب،

ما فتح الباب للمصالحة، التي ساهمت في عودة مصر إلى لعب دورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية.

واجهت (فتح) في أعقاب الانشقاق أصعب الظروف، خاصةً أن هذا ترافق مع انقسام في الساحة الفلسطينية أسفر عن تجميد المؤسسة الفلسطينية، فسعت قيادة (فتح) إلى كسر الجمود وخلق ظروف جديدة للعمل الوطني بتجديد مؤسسات الشرعية الفلسطينية وترسيخها، فعقدت المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر في عمان في ٢٤/ ١١/ ٨٤ رغم مقاطعة العديد من القوى، ونجحت (فتح) والقوى المتحالفة معها في تكريس الشرعية الفلسطينية.

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في ٩/ ١٢/ ٨٧ نقلةً نوعيةً في المشهد الفلسطيني، حيث تم نقل النضال إلى الداخل، وأطلقت الانتفاضة كفاحاً مبدعاً لفت أنظار العالم، وفرضت الانتفاضة وقائع جديدة على الأرض، وسياسياً أكدت الانتفاضة التفافها حول منظمة التحرير فقد امتنعت قيادات الداخل عن الاجتماع بوزير الخارجية شولتس وقاطعته، وبموازاة ذلك صعّدت العسكرية الإسرائيلية قمعها ضد الانتفاضة؛ مما لفت أنظار العالم إلى ما يجري، فتعمق الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية. وحصل تطور مهم على صعيد الوضع القانوني للضفة الفلسطينية بإعلان الملك حسين في ٣١/ تموز/ ١٩٨٨، عن فك ارتباط الأردن بالضفة الفلسطينية؛ مما "دفع الأمور باتجاه إعلان الدولة الفلسطينية وطرح مشروع السلام الفلسطيني" في ١٥/ تشرين الثاني/ ١٩٨٨، في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر.

وتشير المقدمة إلى الاعتراف الدولي الواسع الذي حظيت به الدولة الفلسطينية، وتقدمت القيادة الفلسطينية خطوةً إلى الأمام في هجومها الدبلوماسي، حيث اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٣/ ١٢/ ٨٨، أي بعد أقل من شهر على إعلان الاستقلال، في جلسة خاصة للاستماع إلى خطاب الرئيس ياسر عرفات، وأصدرت القرار ١٧٦/ ٤٣ الذي دعت فيه إلى عقد مؤتمر دولي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

وتتطرّق (المقدمة) إلى الوضع الفلسطيني إبّان اندلاع حرب الخليج الثانية الناجمة عن الخلاف الكويتي العراقي واجتياح العراق للكويت، فقد رفضت الكويت ودول الخليج الوساطة الفلسطينية" وازدادت صعوبة موقفنا بتشكيل الحملة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، التي رأينا خطرها على المنطقة بأسرها". وتلخص المقدمة الوضع العربي والدولي في أعقاب حرب الخليج "انهار الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة، وخسرنا الصديق السوفيتي كما خسرنا العراق والكويت والدعم الخليجي" و"برز عالم القطب الواحد، أميركا التي قلصت التعددية في تقرير السياسة الدولية، ما فرض علينا إعادة النظر في إستراتيجيتنا المرحلية".

وتستعرض (المقدمة) الظروف والملابسات التي قادت إلى الموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد في ظل شروط مجحفة، ضمن وفد أردني / فلسطيني مشترك بقيادة الأردن ولا يشارك فيه أحد من القدس أو من فلسطينيي الشتات أو من قياديي

منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزو (المقدمة) استجابة القيادة للمبادرة الأميركية للسلام وفق الشروط المجحفة الآنفة الذكر إلى عدم تضييع "الفرصة التاريخية في أعقاب تغييرات دولية غير مسبوقة ووضع عربي هش، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، التزام أعضاء الفريق المفاوض التزاماً كاملاً بمنظمة التحرير الفلسطينية".

بعد ذلك تتناول (المقدمة) قناة التفاوض السرية التي انطلقت في (أوسلو) والتي أسفرت في ١٣/٩/٩٣ عن توقيع اتفاق المبادئ. وتلاحظ المقدمة أن هذا الاتفاق الذي أجل قضية الاستيطان إلى الحل النهائي "لم يكن واضحاً" في ضرورة وقف الاستيطان كلياً إلى حين حسمه في مفاوضات الحل النهائي. وقد سبق توقيع الاتفاق اعتراف متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

أعقب اتفاق إعلان المبادئ، توقيع اتفاق في القاهرة في ٤/أيار/ ١٩٩٤ عرف باسم اتفاق (غزة ـ أريحا)، تم بموجبه دخول قوات من جيش التحرير الفلسطيني إلى غزة وأريحا، وفي أول حزيران ١٩٩٤ أنشأ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية السلطة الوطنية وعاد أبو عمار إلى الوطن في أول تموز ١٩٩٤.

وفي تشرين الثاني ١٩٩٥ تم توقيع الاتفاق الانتقالي في واشنطن، والذي يتضمن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وانسحابها من مدن الضفة الفلسطينية، ولكن بعد أيام قليلة قتل رابين، وتولى بيريس الحكم.

بعد ذلك تقدم (المقدمة) جرد حساب لإيجابيات قيام السلطة وإنجازاتها وسلبيات إدارة السلطة. في الإيجابيات تشير (المقدمة) إلى أنه تم إنجاز الكثير على الصعيد السياسي والدستوري والاقتصادي في بناء نواة مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة. وتم إصدار قوانين جديدة وحّدت بين غزة والضفة الفلسطينية وأنهت جزءاً كبيراً من تضارب القوانين العثمانية والبريطانية والمصرية والأردنية التي كانت سائدةً قبل السلطة كما تم إقرار نظام أساسي للسلطة.

أما في السلبيات، فتقر (المقدمة) أن أداء السلطة لم يكن ناجحاً تماماً، فبرزت بعض مظاهر سوء الإدارة وبعض مظاهر الفساد و"نما خلال ذلك تعاون وثيق بين المسؤولين عن أداء هذه الأنشطة وبين بعض قيادات المؤسسة الأمنية، ونتج عن ذلك بروز مراكز قوى تسللت إلى داخل تنظيم الحركة". ومن المساوئ، أيضاً، تذكر المقدمة تعطيل الانتخابات التشريعية والمحلية، وتعطيل المؤتمرات الحركية، وغاب بذلك عنصر التجديد الديمقراطي (...) وتقلصت الرقابة الشعبية على الحكم".

ومن السلبيات، أيضاً، إضعاف دور المنظمة وبالأخص دور قيادتها ومؤسساتها الخارجية. انعكست هذه المشاكل على تنظيم الحركة وفاعليته، فظهرت بوادر "صراع الأجيال" ونما دور القائد بديناميكيته الفذة وتضاءل دور المؤسسات القيادية الحركية وتعاظم دور الأجهزة الأمنية.

إن استمرار الاستيطان ومحاولات تهويد القدس ورفض تنفيذ الاتفاقيات المرحلية من قبل نتنياهو ومن بعده باراك، ودخول عملية السلام

في مرحلة من الجمود، وتعطيل مفاوضات الحل الدائم، وتعطيل إسرائيل المتعمد لحركة المواطنين بين القطاع والضفة الفلسطينية وفشل مفاوضات (كامب ديفيد)، كل هذه الأمور قادت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى؛ إثر زيارة شارون إلى المسجد الأقصى التي عبّرت عند انطلاقها عن التمسّك بالقدس ورفض الاستيطان والإصرار على استعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وقد "سمحت أجواء الانتفاضة بنمو ظاهرة انتشار المنظمات والفصائل المسلحة، بما فيها تلك التي تنتمي إلى حركة فتح أو تتلقى تمويلها من أجهزة في (فتح)، وانتشرت مظاهر فوضى السلاح في كل مكان، وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ وبعد محاولات اغتيال معقدة وبعد حصار إسرائيلي مطبق استشهد القائد ياسر عرفات. وتؤكد (المقدمة) أن المصلحة الأساسية في قتله هي للحكومة الإسرائيلية التي لم تخف ـ بتصريحاتها العلنية وتنبؤاتها ـ نواياها التخلص من زعيم الشعب الفلسطيني وقائده التاريخي.

خلف الرئيس محمود عباس الشهيد ياسر عرفات بتولي دفة القيادة في ظروف صعبة وبالغة التعقيد. ثم تنتقل (المقدمة) للحديث عن الانسحاب الأحادي من غزة والحصار، وتتطرق إلى الانتخابات التشريعية الثانية وخسارة (فتح) وتكليف الرئيس أبو مازن القيادي من حركة حماس إسماعيل هنية رئاسةَ مجلس الوزراء الجديد، وتعزو المقدمة فشل (فتح) في الانتخابات إلى الأسباب التالية :

١ ـ فشل محاولة اختيار ممثلي الحركة في الانتخابات التمهيدية (البرايمارز).

٢ ـ ترشيح بعض الكوادر أنفسهم كمستقلين في الدوائر.

٣ ـ التجاذبات التي شهدها تشكيل القائمة.

٤ ـ عجز الحركة عن توجيه أبنائها ومؤيديها إلى مكاتب التسجيل للانتخابات قبل إغلاقها.

٥ ـ امتناع بعض أنصار (فتح) عن التصويت لمرشحيها احتجاجاً على سلوك بعض قيادات وكوادر (فتح) في السلطة.

ولم يحفز تولي حماس الحكم على إنهاء المشاكل التنظيمية ويضع حداً للاستقطابات الداخلية بل "استمرت مشاكل التنظيم في غزة وأعقب ذلك انهيار المؤسسة الأمنية بكاملها؛ مما مكن حماس من إنجاز انقلابها على السلطة في حزيران ٢٠٠٧. وبعد الانقلاب عملت حماس على تعميق الهوة بين غزة والضفة وإقصاء كل من يخالفها الرأي".

وتكشف (المقدمة) "أن (فتح) استجابت للمبادرات العربية وآخرها المصرية لإنهاء الانقسام والعودة إلى الوحدة" فيما استمرت حماس في إفشال هذه المبادرات واللجوء إلى الذرائع للتهرب منها"، وتؤكد من جديد موقف (فتح) باعتبار الوحدة الوطنية الأولوية الأولى.

لا يمكن اعتبار ما ورد في المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي سرداً تاريخياً للأحداث، بقدر ما كان محاولة لتلمس تطور الفكر الفتحاوي من خلال الممارسة على أرض الواقع، حيث نما هذا الفكر وتطور، وشّبت حركة فتح واشتد عودها.

عند تناولها تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية

في مواجهة الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونية، أشارت (المقدمة) إلى مكامن ضعف تلك الحركة وأسباب فشلها بـ :

١ ـ عدم قدرة الحركة على استقطاب الدعم الدولي.

٢ ـ هشاشة الوضع العربي.

٣ ـ تهاوي المؤسسة الفلسطينية.

وهو ما ستسعى (فتح) إلى تلافيه خلال مسيرتها الطويلة، إذ حرصت، دائماً، على استقطاب الدعم الدولي، وتقوية المؤسسة الفلسطينية وتطويرها، والتأكيد على أهمية التضامن العربي.

ولكن لم تتطرق (المقدمة) إلى التأثير السلبي والمدمر للتجاذبات وصراع المحاور العربية في تلك المرحلة، خاصة تلك التي كانت محتدمة بين العرش الهاشمي في إمارة شرق الأردن والحكومة المصرية في إفشال المؤسسات التمثيلية الفلسطينية، والهيئة العربية العليا، وحكومة عموم فلسطين التي أعلنتها قيادة الحركة الوطنية لسد الفراغ الذي سيترتب على إعلان انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وانسحاب القوات البريطانية.

إن مثل هذه الإشارة ضرورية وتخدم القراءة التي تحاول (المقدمة) القيام بها. والمتتبع لسياسة (فتح) العربية، التي نحتها الرئيس الراحل ياسر عرفات، يدرك أنها كانت دائماً تحاول النأي بالقضية الفلسطينية عن التجاذبات العربية، ورفض الدخول في المحاور العربية، حتى غدا ذلك أحد ثوابت سياستها العربية.

وثمة ملاحظة تتعلق برصد (المقدمة) إرهاصات الكفاح المسلح عقب نكبة ٤٨، اذ أغفلت الجهات العربية غير المصرية، إذ مثلما تشكلت في غزة مجموعات فدائية نفذت عمليات عسكرية محدودة ضد إسرائيل، شهدت الساحات السورية واللبنانية والأردنية نشاطات مشابهة، ففي سورية تشكلت قوة من الفدائيين الفلسطينيين، قدمت العديد من الشهداء قبل انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوة تم إلحاقها بالجيش السوري كوحدات استطلاع للاستفادة من خبرتها بالأرض الفلسطينية.

عند الحديث عن ردود فعل القوى العربية على انطلاق الكفاح تكتفي (المقدمة) بالإشارة إلى موقف حركة القوميين العرب وتحفظ رئيس منظمة التحرير السيد أحمد الشقيري. بينما لم تشر إلى مواقف قوى وأحزاب عربية كان لها حضور قوي في أوساط الشباب الفلسطيني مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب القومي السوري وحركة الإخوان المسلمين.

خلال الحديث عن الهجوم الإسرائيلي على لبنان وحصار بيروت في العام ٨٢، تخلط (المقدمة) بين اتفاق خروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت وبين مشروع (ريجان) للسلام. جاء مشروع (ريجان)، الذي تم رفضه فلسطينياً، كمحاولة أميركية لاستثمار الوضع المترتب عن خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت لتجاوز منظمة التحرير وتصفية القضية الفلسطينية.

رغم أن قيادة (فتح) والفصائل المتحالفة معها نجحت في تكريس الشرعية الفلسطينية في أعقاب انشقاق الـ٨٣، إلا أن اتفاق التحرك الأردني الفلسطيني المشترك الذي أعلن في ١١/ ٢/ ٨٥

أحدث شرخاً إضافياً في الساحة الفلسطينية. حيث اعتبر خطوة إلى الوراء على صعيد التمثيل الفلسطيني، وكان إلغاء هذا الاتفاق المدخل لعقد المجلس الوطني التوحيدي.

في صدد حديثها عن الصعوبات والجمود التي واجهتها عملية السلام تعزو (المقدمة) ذلك إلى "سلسلة العمليات التفجيرية" التي نفذتها حماس وقيام الجيش الإسرائيلي بقصف قانا، وتقصد بذلك عملية (عناقيد الغضب) وتقول: "ساهمت تفجيرات حماس وجريمة قانا في إسقاط حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية"، ومثل هذا القول لا يخلو من مغالطة. فقد تم التغاضي عن ذكر التجاوزات الإسرائيلية مثل اغتيال فتحي الشقاقي أمين عام الجهاد الإسلامي في مالطا، واغتيال يحيى عياش في غزة. ثم إن حزب العمل وليس (الليكود) هو من رفع شعار "لا مواعيد مقدسة" للتهرب من تنفيذ الاتفاقيات الموقعة و(العمل) هو من نفذ عملية (عناقيد الغضب) بما فيها من وحشية، فكان (العمل) نسخة كربونية مشوهة عن (الليكود)، وهكذا عندما وضع الناخب الإسرائيلي أمام الأصل والكربون اختار الأصل.

وقعت (المقدمة) في خطأ، عند استعراضها العلاقات الفلسطينية / الأميركية بعد توقيع اتفاق (أوسلو)، إذا أوردت التالي: "دعي الرئيس عرفات إلى البيت الأبيض في تلك الفترة أربع عشرة مرة، وزار كلينتون وعائلته غزة وبيت لحم والقدس، وحضر اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي تم أثناءه تعديل الميثاق "وتصويباً لهذا الخطأ، نذكر أن اجتماع المجلس الوطني الذي تم أثناءه تعديل الميثاق، كان في أواخر نيسان من العام ١٩٩٦، وكان عشية الانتخابات الإسرائيلية. فيما زيارة الرئيس كلينتون إلى غزة، جاءت بعد عامين من ذلك، والاجتماع الذي حضره الرئيس كلينتون في غزة لم يقتصر على أعضاء المجلس الوطني بل، كان اجتماعاً شعبياً موسعاً.

قفزت (المقدمة) أثناء استعراضها انتفاضة الأقصى عن أخطر ثغرة في هذه الانتفاضة، وهي غياب الرؤية الفلسطينية الموحدة، وفشل جميع محاولات صوغ مثل هذه الرؤية، وأهمها وثيقة آب ٢٠٠٣ في غزة ووثيقة آذار في الضفة، وكذلك قفزت عن اتفاق إعلان القاهرة، الذي تم التوصل إليه في آذار٢٠٠٥ والذي يعتبر إحدى وثائق الإجماع الوطني، كما تجاهلت، وثيقة في غاية الأهمية، وهي وثيقة الوفاق الوطني، وهما تشكلان أساساً صلباً لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً ـ البرنامج السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) النسخة المعدلة من قبل اللجنة السياسية

تحتوي نسخة البرنامج السياسي على

أ ـ المقدمة

تحتوي المقدمة تلخيصاً مكثفاً لما ورد في المقدمة التاريخية عن انطلاقة حركة فتح ونضالها ودورها

في قيادة الشعب الفلسطيني.

ب ـ الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح

تحت هذا العنوان، يجدّد البرنامج السياسي تعريف هوية الحركة وأهدافها ومبادئها وأساليبها، ويؤكد في هذا الصدد ما ورد في الباب الأول من النظام الأساسي. ويقدّم البرنامج شرحاً نظرياً لتفكير حركة فتح الواقعي وقدرتها على فهم التحولات السياسية.

فقد أشار البرنامج إلى "أن الثابت الوحيد في العالم هو التغيير" وأن (فتح) رسمت إستراتيجية وطنية حكمت رؤيتها وأولوياتها وحركتها "ومسيرتها" عبر نصف قرن من الزمان. ولكنها كانت تضع برامج مرحلية منطلقة من الثوابت في إستراتيجيتها، آخذة في عين الاعتبار أن العالم الذي تعمل فيه دائم التغيير يحمل لها تطورات مستمرةً (. . .) وتؤثر هذه التطورات في عوامل القوة والضعف للحركة، وفيما تتيحه من فرص على حركتنا الاستفادة منها، وما تحمله من مخاطر عليها تفاديها"[٦]. ويساعد في ذلك، عدم تبني (فتح) فكراً حزبياً عقائدياً، يتهددها بالجمود إذ أحياناً تحجب الإيديولوجية والفكرة العقائدية الواقع وتستعيض عنه بالرغائب، وتشجع على القراءة "الإرادوية" عوض القراءة الواعية، خاصةً عندما تتضمن الأحداث تطورات سلبية أو غير مسبوقة.

لقد تميزت (فتح) حسب "البرنامج" بالمقدرة على مواجهة التغيير أو التكيّف معه أو مواجهته وبـ"قدرتها على إحداث التغيير وقيادته والاستفادة منه". وقد عزّز هذه القدرة لدى حركة فتح أن فكرها الوطني نتاج انصهار تيارات النهضة العربية الحديثة الأساسية: القومية واليسارية والإسلامية وقد تطور واغتنى "في ضوء الممارسة والكفاح، وتعمق محتواه الكفاحي والديمقراطي".

ثم يلخّص برنامج الحركة الأهداف الإستراتيجية لحركة فتح على النحو التالي:

١ ـ تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

وفي ذلك حدد البرنامج محور نضال حركة فتح لتحقيق الأهداف التالية: حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحررة التي احتلتها إسرائيل بعد الرابع من حزيران، وحق لاجئيه في العودة والتعويض، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم (١٩٤).

نلاحظ في موضوع حق عودة اللاجئين، تراجع الحديث عن حل عادل ومتفق عليه. لصالح استخدام العبارة التقليدية في الممارسة السياسية الفلسطينية وهو الحق في العودة والتعويض وفق القرار (١٩٤).

وأكد البرنامج أن الحلقة المركزية لنضال شعبنا في المرحلة الراهنة تتمثل في "التصدي للاستيطان وتهويد القدس والحصار المفروض على بلادنا والاحتلال لمدننا وقرانا بهدف انهائها جميعاً كخطوة على درب تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ويؤكد طبيعة المرحلة، كمرحلة تحرر وطني، مع ما يعنيه ذلك من أن التناقض الأساسي هو مع الاحتلال

وأن كل الصراعات الأخرى تمثل تناقضات ثانوية.

ثم ينتقل البرنامج للتحدث عن أساليب النضال وأشكاله منطلقاً "من" حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرد والترحيل والتمييز العنصري"، ويشير إلى تعدد وتنوع وأساليب النضال التي خاضتها ثورتنا الفلسطينية المعاصرة وحركة فتح وجماهير شعبنا، حيث لم يقتصر نضاله على الكفاح المسلح وإن انطلق النضال الوطني به إلا أنه لم يقتصر عليه أبداً، فإلى جانب الكفاح المسلح كان الكفاح السلمي والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي والمفاوضات مع سلطة الاحتلال.

ويجدّد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال واعتباره حقاً ثابتاً كفلته وأكدته الشرائع والقانون الدولي. ولكن لا يحدد شكلاً رئيساً للنضال بل يرى "أن اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة وعلى قدرة الشعب الفلسطيني على الثورة والصمود والاستمرار في الكفاح".

إن البرنامج يفتح كافة الخيارات النضالية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية العامة. إن (فتح) وهي تبلور مشروعها الوطني أكدت أهمية تأكيد الشخصية الوطنية الفلسطينية واستقلاليتها وتثبيت الهوية الفلسطينية انطلاقاً من أن "انتماء الحركة هو بالأساس وطني فلسطيني، وأن هذا الانتماء وهو الذي يقرر الحركة السياسية وأولوياتها"، وعليه فقد حرصت (فتح) على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني بمختلف شرائحه وتباياناته الدينية والعقائدية وفي جميع أماكن وجوده داخل الوطن وخارجه، من وجهة نظر (فتح) كما يؤكد البرنامج "وحدته الوطنية (أي الشعب الفلسطيني) هي سر قوته وصموده"، وتحقيق هذه الوحدة والانطلاق منها مرتكز إستراتيجي للحركة".

إن التأكيد على الشخصية الوطنية الفلسطينية وعلى استقلالها، من وجهة نظر (فتح)، ليس من منطلق انعزالي أو كتائبية من نوع جديد [٧] بل تفهم للخصوصية الفلسطينية، فالبرنامج يؤكد أن "الشعب الفلسطيني شعب عربي" وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية "وعليه فإن تعميق علاقات (فتح) العربية وتنميتها منطلق لحركة فتح ومصدر قوة لشعبنا". ويرفض البرنامج الدخول في سياسة المحاور العربية ويؤكد سعي الحركة للحفاظ على أفضل العلاقات مع الجميع. ويشدد البرنامج على استقلالية القرار الوطني. يقول "لا نقبل الوصاية والتبعية لأحد ونسعى للوحدة العربية المنشودة"، ويضيف: إن الاستقلالية أحد السمات الرئيسة في إستراتيجية (فتح) وفي السجال مع تيارات الإسلام السياسي. كما أكد البرنامج رفض (فتح) لأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم أو عقيدتهم أو مقدار إيمانهم، واحترام حرية العبادة للجميع، بمن فيهم اليهود.

وركز البرنامج على دور العلاقات الدولية في إستراتيجية (فتح)، كونها حركة تحرر وطني تكافح ضد الاحتلال، فهي تسعى، دائماً، إلى تنمية

علاقتها الدولية وتطويرها موسعةً دائرة أصدقائها وحلفائها ملتزمةً إستراتيجياً بالكفاح المسلح. وانطلاقاً من إدراك (فتح) لخطورة النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية، ترى أن نظاماً متعدد الأقطاب هو الذي سيعيد التوازن في العلاقات الدولية.

ج. مهام المرحلة المقبلة.

ينطلق البرنامج في تحديده مهام المرحلة المقبلة من إدراكه أن المرحلة المقبلة تبدو أكثر تعقيداً بحكم تضافر عوامل خارجية وداخلية متنوعة ومتعددة، أهمها الانحياز الأميركي لإسرائيل، وانقسام الموقف العربي، والانقسام الفلسطيني، ويؤكد أن المرحلة ما زالت مرحلة تحرر وطني بكل متطلباتها مصحوبة بمرحلة بناء مؤسسات دولة مستقلة كاملة السيادة، ويؤكد أن المزج بين متطلبات المرحلتين يخلق تعقيدات لا بد من التعامل معها بحكمة وإبداع.

ويستعرض البرنامج نقاط القوة والضعف في الواقع الفلسطيني والأخطار التي تتطلب مواجهتها أو تجنبها وأهمها الانقسام الداخلي، والتمحور الإقليمي، ويرى أن الإدارة الأميركية الحالية توفر فرصة أفضل من سابقتها للتحرك الفلسطيني.

لقد تحدث البرنامج عن أهداف وطنية واضحة وثابتة ومعطيات راهنة دائمة التغيّر، وأشار إلى عناصر القوة وعناصر الضعف الداخلية وإلى الفرص المتاحة والأخطار المحدقة وهي العناصر الرئيسة لبناء إستراتيجية واضحة ولترجمة التوجهات الإستراتيجية الرئيسة والمهام المرحلية المطلوب إنجازها، ثم انتقل البرنامج للحديث عن مهام تفصيلية كما يلي:

مواجهة الاحتلال الاستيطاني واستمرار النضال من أجل التحرير والاستقلال، منطلقاً من الالتزام بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحق عودة اللاجئين ورفض مبدأ التوطين القسري أو الدعوة للوطن البديل. وتتمسّك (فتح) بحق شعبنا في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل المشروعة بما فيها حقه في ممارسة الكفاح المسلح الذي يكفله القانون مع التمسك بخيار السلام، وفي هذا المجال، فإن تفعيل خيار السلام يتطلب إسناده باستنهاض الفعل الشعبي المناهض للاحتلال وإبداع أشكال جديدة للمقاومة الجماهيرية ومقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية في الداخل والخارج. ويؤكد ضرورة طرح ومناقشة بدائل إستراتيجية، إذا استمر التعثر في عملية السلام واستمرت المفاوضات تراوح مكانها، بما في ذلك إعادة طرح الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

وضمن مهام المرحلة يشدّد البرنامج على ضرورة العمل الدؤوب للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين. ويضع البرنامج محاذير للعملية التفاوضية مع إسرائيل، حتى لا تظل هذه العملية تدور في حلقة مفرغة، بل إن استمرار العملية التفاوضية دون تحقيق تقدم حقيقي يضر بالمصالح الوطنية لأن ذلك "يسمح لإسرائيل باستخدامها غطاء لاستمرار الاستيطان وتعميق الاحتلال"؛ لذا يضع البرنامج القواعد التالية للمفاوضات:

١ ـ ربط عملية التفاوض بالتقدم الحقيقي على الأرض.

٢ ـ أن يكون التفاوض على أساس الشرعية الدولية وقراراتها الرئيسة (١٨١، ١٩٤، ٢٤٢، ٣٨٣).

نلاحظ هنا أن البرنامج يعيد الاعتبار للقرار (١٨١)، الذي كثيراً ما يتم القفز عنه عند الحديث عن مرجعيات التفاوض في الأدبيات السياسية.

٣ ـ مواصلة العمل لانعقاد مؤتمر دولي جديد للسلام يثبت حقوقنا ويدفع باتجاه مفاوضات سريعة.

٤ ـ الإصرار على وضع جدول زمني واضح وملزم للمفاوضات.

٥ ـ رفض تأجيل التفاوض على أي من قضايا الحل النهائي.

٦ ـ رفض فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة.

٧ ـ رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، حمايةً لحقوق اللاجئين وحقوق أهلنا داخل الخط الأخضر.

٨ـ وضع آلية دولية للتحكيم عند حدوث خلاف على تنفيذ الاتفاق.

٩ ـ الإصرار على رقابة دولية وآلية حفظ سلام دولية لضمان تنفيذ الاتفاق.

١٠ ـ تشكيل لجنة مهنية وطنية قادرة على التفاوض تتبع منظمة التحرير، تراقبها لجنة عليا تشارك فيها الفصائل والشخصيات والكفاءات الوطنية.

١١ ـ الذهاب إلى استفتاء شعبي لاعتماد اتفاق السلام الذي يتم التوصول إليه. دون أن يشير البرنامج إلى أن هذا الاستفتاء يجب أن يشمل الداخل والشتات الفلسطيني، وهنا نقترح إذا تعذر استفتاء الشتات الفلسطيني أن يحال الاتفاق إلى المجلس الوطني الفلسطيني لإقراره.

إن المهام الإستراتيجية والمرحلية تحتاج إلى أداة ثورية فاعلة، لذا يدعو البرنامج إلى إعادة بناء حركة فتح وتفعيلها من خلال العمل على استعادة الدعم الجماهيري للحركة وبالعودة إلى المبادرة والفعل والتأكيد على أن الحركة هي حركة تحرر وطني لا تتخلى عن مقاومة الاحتلال والنقاء الثوري وإعادة "البناء الحركي بإنهاء ظاهرة الكادر غير المؤطر تنظيمياً وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار وانتظام عقد المؤتمرات الحركية، وتطوير أشكال تنظيمية تحفظ السرية والحرص على استقلال الحركة في إطار منظمة التحرير والسلطة. كما يدعو إلى تنمية دور المرأة وكذلك القضاء على الظواهر السلبية وفي طليعتها مراكز القوى.

ثم يؤكد البرنامج ضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وتأكيد دورها كمرجعية أعلى للسلطة الوطنية وتنظيم علاقتها مع السلطة ومؤسساتها

إن مواجهة التحديات والمخاطر التي تمر بها القضية الوطنية والمشروع الوطني تستدعي مواجهة الانقسام وتحقيق وحدة الوطن والتصدي للحصار، ويشدد البرنامج على ضرورة إنجاح الحوار الوطني على قاعدة إنهاء الانقسام في غزة، ويوضح البرنامج أن إخفاق الحوار بسبب تعنت حماس لا ينقص من أولويته، ولكنه يلزم (فتح)

باعتماد خيارات بديلة.

ويؤكد البرنامج ضرورة التصدي للحصار وتعزيز صمود غزة في وجه الحصار، ويدعو إلى العمل على تنفيذ الاتفاقية الدولية لمعبر رفح، وتطويرها بما لا يعطي الاحتلال فرصة التحكم بفتح وإغلاق هذا المعبر الحيوي المهم.

ويتوقف البرنامج أمام النظام السياسي الفلسطيني، فهو إذ يؤكد دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، يدعو إلى تطوير مفهوم الوحدة إلى الشراكة السياسية ويستخلص البرنامج تجربة السنوات الأربع العجاف، التي نجمت عن تشكيل حماس للحكومة العاشرة. وما أعقبها من حصار وعزلة سياسية وخلافات أدت إلى انقلاب حماس في غزة، فيدعو إلى تأسيس قاعدة جديدة، تضمن تعايش القوى المتباينة في إطار شراكة منضبطة تسهم في تعزيز مساحات الاتفاق وتقليص نقاط الخلاف بالاستناد إلى مرجعيات واضحة أهمها:

* احترام التعددية والحق في تشكيل الأحزاب بالتوافق مع القانون.

*تعزيز مفاهيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

*الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

*توسيع دائرة المشاركة في رسم السياسات الوطنية.

وتحصين المكتسبات السياسية الفلسطينية من خلال اعتبار الالتزام بما نصت عليه من تعهدات شرطاً حاسماً للمشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية.

ويشدد البرنامج على ضرورة الدفاع عن القدس كعاصمة سياسية أبدية لفلسطين، وعاصمة روحية للوطن العربي والعالمين الإسلامي والمسيحي، ويؤكد التمسّك المطلق بقرارات الشرعية الدولية وفتوى محكمة العدل الدولية حول القدس ويدعو إلى دعم وتوفير مقومات الصمود للمقدسيين.

وينتقل البرنامج للحديث عن السلطة الوطنية، ويؤكد ضرورة أن تكوّن (فتح) رؤية واضحة عما تريده من السلطة وما هي المهام المستقبلية ويؤكد في هذا المجال مبادئ الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة. وتحقيق الأمن والأمان واحترام القانون، واستكمال بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز دور المرأة ومنع كل أشكال التميز ضدها، وتطوير الاقتصاد الوطني على أسس الفاعلية الاقتصادية والاستقلال عن الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية ومحاربة الفساد.

ويأخذ أبناء شعبنا في الشتات وفي أراضي ٤٨ قسطهم من اهتمام البرنامج، باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني رغم تباين ظروفهم. فيدعو إلى تفعيل وتعزيز دور الجاليات الفلسطينية ودعم كوادرها النضالية من خلال تفعيل دوائر المنظمة في أوساط شعبنا في الشتات والتصدي ورفض دعوات التطهير العرقي العنصرية ضد أبناء شعبنا في إسرائيل، وتجديد رفض الدعوة لإعلان يهودية دولة إسرائيل، وتعمل (فتح) على تعزيز التفاعل والتواصل بين أهلنا في ٤٨ وبين شعبنا في الوطن والشتات لتعزيز اللحمة بين أبناء الشعب الواحد.

خطاب الرئيس محمود عباس في افتتاح المؤتمر العام السادس [٨]

اعتمد المؤتمرون خطاب الرئيس أبو مازن، كبرنامج للحركة، مضافاً إلى ما تم إقراره من توصيات من قبل المؤتمر أو تمت إحالتها إلى المجلس الثوري لإقراره، وهو ما يستلزم تسليط الضوء على أهم ما ورد في خطاب الرئيس باعتباره مكملاً للوثيقتين السابقتين (المقدمة التاريخية) و(البرنامج السياسي).

استهل الرئيس خطابه بالحديث عن الظروف والملابسات التي رافقت انطلاقة حركة فتح، وذكّر بواقع الشعب الفلسطيني ونخبه السياسية بعد الهجرة، التي كانت دائمة التفكير في إيجاد الإجابة الصحيحة عن السؤال الأهم والأصعب وهو "ما العمل؟" وكان جواب (فتح) الانطلاق بالكفاح المسلح.

واستذكر الرئيس شهداء الحركة من أعضاء اللجنة المركزية لـ(فتح) وفي مقدمتهم قائدها ومؤسسها الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي وصفه الرئيس بالقول "كان الممثل الشرعي لنا جميعاً". ثم انتقل للحديث عن ريادة (فتح) في مجال الواقعية السياسية، الواقعية التي تحقق الممكن دون مساس بما اصطلحنا على تسميته (الثوابت الوطنية)، مسلحين أولاً باستقلالية القرار، وثانياً بامتلاك الوعي والقدرة على قراءة متغيرات العالم وسياساته ومصالح قواه المؤثرة، وثالثاً بحسن الأداء السياسي.

وفي إطار هذه الواقعية، تم طرح شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية، ثم تبني النقاط العشر بعد حرب تشرين الأول، وفق أبو مازن.

ويتابع الرئيس في خطابه، رصد مسيرة (فتح) والثورة الفلسطينية المعاصرة، مستعرضاً أهم المراحل والمنعطفات التي مرت بها، والتي كان أبرزها تمكن المنظمة من نزع الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وإعلان قيام دولة فلسطين المستقلة ووثيقة الاستقلال. ثم يتوقف الرئيس أمام اتفاق إعلان المبادئ الذي نجم عن قناة سرية للتفاوض بعد أن أخذ مؤتمر مدريد وما تلاه مساراً خطابياً، لن يفضي إلى شيء. لافتاً إلى أن تقويم الاتفاق ليس مسألة فلسفية أو نظرية، مشيراً إلى أنه أكثر من يعرف جوانب الخلل والنقص في هذا الاتفاق، غير أنه يدعو لرؤية الخلاصات والحقائق على الأرض.

ويتعرض أبو مازن إلى وصول السلطة إلى حافة الانهيار جراء الحرب الإسرائيلية الشرسة ضدها، ويتعرض لخسارة (فتح) للانتخابات التشريعية الثانية ويعزوها للأسباب التالية: انسداد آفاق عملية السلام، وأخطاء السلطة وجملة من الممارسات والسلوكيات المرفوضة جماهيرياً والابتعاد عن نبض الجماهير وضعف الانضباط التنظيمي، وبعد خسارة الانتخابات خسارة غزة.

ويؤكد ضرورة الحل السياسي الذي يضمن إنجاز الهدف الأسمى، الذي هو الاستقلال وإقامة الدولة وعاصمتها القدس وحسم جميع قضايا الوضع الدائم وفي مقدمتها قضية اللاجئين التي "هي جذر همنا وأساس نكبتنا ومفتاح مستقبلنا".

وحول المفاوضات أشار أبومازن إلى أنها "ليست على الطاولات وفي الغرف المغلقة فقط، وإنما بالأداء الوطني على الأرض، أيضاً، وعلى مستوى العلاقات مع العالم كله". وقد أوضح أن جدارتنا بالحرية والاستقلال مرتبطة بجدارتنا في بناء مجتمع وقيادة شعب ضمن آليات ومفاهيم القرن الحادي والعشرين.

وتطرق إلى الجمود الذي تعيشه عملية السلام، وتوقف المفاوضات في عهد الحكومة الإسرائيلية الحالية، مشدداً على أن استئنافها مرتبط "بتجميد الاستيطان في جميع أراضينا وبخاصة القدس" وأضاف: "لا أحد يمكنه تصديق جدية مفاوضات سلام وإسرائيل تعمل على خلق وقائع جديدة على الأرض".

وأشار الرئيس إلى أن التمسك بخيار السلام لا يعني الرضوخ للانتهاكات المدمرة لعملية السلام، وقال: "في الوقت الذي نؤكد فيه اعتمادنا خيار السلام والتفاوض، على قاعدة الشرعية الدولية، نحتفظ بحقنا الأصيل في المقاومة المشروعة التي يكفلها القانون الدولي"، وربط حق المقاومة في الإجماع الوطني والاتفاق على أشكالها الملائمة وتوقيتها المناسب، داعياً إلى الاستفادة من تجاربنا في هذا المجال ورفض الانجرار إلى ما يمكن أن يسيء لصمود شعبنا وتمسكه بتفوقه الأخلاقي ومبادئ نضاله. ورفض رفضاً قاطعاً وصم كفاح شعبنا المشروع بالإرهاب، وأشاد بالمقاومة الجماهيرية التي تمارسها جماهير شعبنا ضد الاستيطان وجدار الفصل وهدم ومصادرة البيوت حيث تقدم نموذجاً على قدرة شعبنا على استنباط أشكال النضال المختلفة.

وأخذ موضوع الانقسام والعلاقة مع حركة حماس حيزاً واسعاً من خطاب الرئيس متوقفاً أمام بعض المفاصل المهمة في هذه العلاقة التي "وإن شابها بعض التوتر، إلا أنها ظلت في إطار حرصنا على الشراكة وليس الاستبعاد والاستئثار". ويوضح أنه في عهد حكومته تم إرساء أسس علاقة موضوعية مع حماس، ويذكّر بأنه قام بالإجراءات الدستورية كافة لتمكينها من تشكيل الحكومة عقب فوزها بالانتخابات التشريعية الثانية، والجهد الذي بذله لكسر الحصار المفروض على حكومتها، ودعمه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عقب اتفاق مكة وعمله ليل نهار لإنجاحها. ولكن في المقابل، كانت حماس تعد العدة للانقسام والانقلاب لمصلحة ما يمكن اعتباره استئثاراً بإمارة حمساوية في غزة.

واعتبر أن المهمة الملحة والأبرز هي إنهاء الانقسام واستعادة وحدة الشعب والوطن والمؤسسات، مؤكداً سعيه المتواصل لإنجاز اتفاق من خلال الحوار لاستعادة الوحدة وحماية شعبنا من تجديد الحصار. وذلك رغم أن الحوار ما زال يدور في حلقة مفرغة من تأجيل إلى آخر، من شرط تعجيزي إلى آخر حتى " وصلنا إلى حالة مأساوية أضحت حماس بمقتضاها تتعامل بالحوار مع (فتح) كمشروع ابتزاز ومساومة".

ولكن رغم قتامة المشهد السياسي، حيث تجمدت عملية السلام وتوقفت المفاوضات وتصاعدت الممارسات الإسرائيلية العدوانية أضف إلى ذلك تداعيات حالة الانقسام الخطيرة، يرى

الرئيس أن مسألة قيام الدولة الفلسطينية أصبحت مسألة وقت، حيث يشير إلى أن النضال الوطني الفلسطيني الطويل والشاق تمكن من خلق "معادلة جديدة في الشرق الأوسط، تعتبر قيام الدولة الفلسطينية شرطاً موضوعياً وحتمياً من شروط الاستقرار الإقليمي والدولي".

وفي المقابل تقف حكومة إسرائيل في زاوية معزولة عن العالم. ويجدد أبو مازن دعوته إليها للقبول بحل الدولتين وتجميد الاستيطان وأن تستجيب لمبادرة السلام العربية. وأن تأتي إلى طاولة المفاوضات من أجل صنع سلام عادل وحقيقي وفق الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة.

وعن غايات النضال الوطني، يوضح الرئيس أنها "استكمال مهامنا الوطنية الرئيسة، وهي إنجاز الحرية والاستقلال، باستعادة أراضينا المحتلة، وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وإنجاز حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤ ومبادرة السلام العربية ومواصلة جهدنا المتصل لتشييد البنى التحتية وركائز الدولة المقبلة، عبر عمل السلطة الوطنية الفلسطينية". وحث المؤتمر بنتائجه أن يمثل رافعة لنهوض وطني جديد، وشدد على مهمة تطوير وتفعيل عمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وطالب المؤتمر بوضع رؤية تعكس فيها حركة (فتح) قناعتها، حول طبيعة الدولة التي تناضل لبنائها من خلال نموذج السلطة. دولة تريدها أن تكون وطناً حراً لشعب من الأحرار، دولة ترسي وترسخ سيادة القانون، وتحترم المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، دولة تقوم على أساس تكريس التعددية والممارسة الديمقراطية واعتماد صناديق الاقتراع وتداول السلطة والتسامح وقبول الرأي الآخر والانفتاح على العالم.

ودعا الرئيس أبناء حركة فتح، إلى العمل على تحديث بنية الحركة وأنظمتها الداخلية، بما يستجيب للتطورات والمستجدات الجذرية، والبحث عما هو أكثر مواءمة وانسجاماً مع الطبيعة المزدوجة الخاصة التي تجمع ثنائية استكمال مهام إنجاز الاستقلال ومهمة ترسيخ قواعد الدولة المستقلة وتعميق الممارسة الديمقراطية بضمان الانعقاد المنتظم للمؤتمر العام. وأضاف إن علينا أن نولي اهتماماً خاصاً بدور المرأة وأن نفتح أمامها الأبواب العريضة للمشاركة والعطاء، داعياً إلى التصدي الحازم للفساد واستغلال النفوذ وإساءة استخدام السلطة.

كما هو واضح يتقاطع خطاب الرئيس محمود عباس في افتتاح المؤتمر في كثير من بنوده مع ما ورد في البرنامج السياسي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية وفي تحديد طبيعة المرحلة والمهام المطلوب إنجازها. إن البرنامج والخطاب عبارة عن تنويعات لنغم واحد هو فهم (فتح) لذاتها ورؤيتها للمشروع الذي تحمله مع أن خطاب الرئيس حمل الشيء من صفات الرئيس نفسه فاتسمت لغته بالعقلانية والشفافية، ولكن في الوقت نفسه الصلابة والوضوح إزاء القضايا الإستراتيجية.

بعد هذا الاستعراض المفصل لوثائق المؤتمر السياسية وخطاب أبو مازن للمؤتمر يلاحظ المتابع أن المؤتمر قدم من خلال وثائقه السياسية أجوبته

عن التساؤلات المقلقة التي أفرزتها المرحلة بكل تعقيداتها.

فكيف أجاب المؤتمر عن أهم هذه الأسئلة ؟!

السؤال المتعلق بماهيّة حركة فتح وطبيعة مشروعها.

تعمدت وثائق المؤتمر (المقدمة التاريخية، خطاب الرئيس، البرنامج) إفراد حيز واسع لتناول تاريخ حركة فتح منذ الإرهاصات الأولى لتشكيل الحركة حتى عقد المؤتمر، مستعرضة أهم المحطات والتحوّلات التي مرت بها الحركة.

إن اهتمامها اللافت بهذا الجانب، كان لإيصال رسالة مفادها أن ريادة حركة فتح للمشروع الوطني وقيادتها للنضال الوطني الفلسطيني لم تأت بفعل الصدفة، أو جرّاء انقلاب عسكري، أو هبوطاً بالمظلة، بل هو حصيلة جهد الحركة وقدرتها على الفعل والمبادرة واستشراف المراحل المقبلة والقبض على ما تحمله من جديد ومحاولة التأثير فيه.

وأعادت الوثائق التأكيد على تعريف الحركة كحركة تحرر وطني، وهي "عقد وطني وسياسي تتعاقد عليه الأجيال حتى استعادة شعبنا حقه في تعزيز مصيره"[٩].

وهي كما ورد في خطاب الرئيس "حامية المشروع الوطني الفلسطيني". وكما يقول البرنامج فقد "انطلقت (فتح) من رحم شعبها وأمتها، حركة للتحرير الوطني للشعب الفلسطيني وثورة تستهدف تثوير الشعب الفلسطيني وتوحيده وتنظيمه وتحرير إرادته لكي يأخذ زمام قضيته بيده"[١٠].

السؤال حول الأهداف الوطنية

حددت الوثائق السابقة أهداف النضال الوطني التي تسعى (فتح) إلى إنجازها على النحو التالي:

"تحرير الوطن هو محور نضال حركة فتح ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وهو حق غير قابل للتصرف، لا يسقط بالتقادم، اعترف به وأكده المجتمع الدولي، وهو يشمل حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحررة التي احتلتها إسرائيل بعد الرابع من حزيران، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، ويتركز في الأجل المنظور في التصدي للاستيطان وتهويد القدس والحصار المفروض على بلادنا والاحتلال لمدننا وقرانا بهدف إنهائها جميعاً كخطوة على درب تحقيق الأهداف الإستراتيجية"[١١].

السؤال حول الوحدة الوطنية

تضمنت الوثائق، حرص حركة فتح على الوحدة الوطنية الفلسطينية منطلقة من اعتبار أن "الوحدة الوطنية هي سر قوة وصمود شعبنا"، "إن شعبنا كله أينما كان في الداخل والخارج، في القرى والمدن والمخيمات، وأياً كانت عقيدته مسلماً كان أو مسيحياً، هو شعب واحد لا يتجزأ". وقد حرصت هذه الوثائق وانطلاقاً من هذا الفهم على ضرورة إنهاء الانقسام الحاصل بالساحة الفلسطينية وإنجاز المصالحة الوطنية.

واعتبرت أن الوسيلة الأنجع لتحقيق ذلك هي الحوار، فقد جاء في البرنامج "علينا المضي قدماً لتحقيق النجاح للحوار الوطني". وفي خطبه

شدد الرئيس على ضرورة تمتين الجبهة الداخلية، معتبراً أن إنهاء الانقسام واستعادة وحدة الشعب والوطن والمؤسسات" هي المهمة الملحة والأبرز أمام (فتح).

السؤال المتعلق بأشكال وأدوات النضال

أكدت وثائق المؤتمر تبني كافة أشكال المقاومة المشروعة، بما فيها المقاومة المسلحة، ولكن دون تفضيل خيار أو شكل على آخر. يقول البرنامج: "إن اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح" [١٢].

أما أبو مازن فقد عبر عن ذلك في خطابه بقوله إننا "نحتفظ بحقنا الأصيل في المقاومة (...) إن ممارسة هذا الحق يرتبط، أيضاً، بفهمنا وإجماعنا الوطني". ولكن البرنامج يضع محاذير عند ممارسة حق المقاومة المسلحة، إذ يرفض "استهداف المدنيين من الجانبين" و"نقل المعركة للخارج" [١٣].

إلى جانب الكفاح المسلح ثمة أشكال ووسائل أخرى، فقد ذكر البرنامج "انطلق نضالنا الثوري بالكفاح المسلح (...) ولكنه لم يقتصر عليه أبداً، فقد تنوعت أدواته وأساليبه لتشمل الكفاح السلمي والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي والمفاوضات مع سلطة الاحتلال" وبدوره نوّه الرئيس بالمقاومة الجماهيرية التي تمارسها جماهير شعبنا ضد الاستيطان وجدار الفصل العنصري. و(فتح) بذلك تحاول أن تحتفظ بحقها في استخدام كافة السبل والوسائل وفق الظروف والمتغيرات دون أن تلغي أحدها.

سؤال عملية السلام والمفاوضات

أكدت الوثائق أن غاية عملية السلام يجب أن تكون إنجاز الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وهو ما ينسجم مع روح الشرعية الدولية التي أكدت قراراتها حقوقَه، وتعتبر المفاوضات الشكل الرئيس للاشتباك مع الاحتلال في إطار هذه العملية. ولكن ليس أية مفاوضات، إنها المفاوضات التي تؤدي إلى إحراز تقدم نحو طريق إنجاز حقوق شعبنا، لا تلك التي تراوح مكانها، وتدور في حلقة مفرغة، فالمفاوضات من هذا النوع تشكل خطراً على حقوقنا ومصالحنا؛ لأنها توفر غطاء لإسرائيل للمضي قدماً في سياستها الاستيطانية وتعميق الاحتلال. فالمفاوضات حسب تعبير الرئيس "ليست في الغرف المغلقة فقط، وإنما بالأداء على الأرض". أما من جانبه فقد حرص البرنامج على وضع حزمة من المحاذير والضوابط لخوض المفاوضات منها ربط عملية التفاوض بالتقدم الحقيقي على الأرض وفق مؤشرات واضحة "وتحديد مرجعية التفاوض بأن تكون على أساس الشرعية الدولية وقراراتها وفي إطار المبادرة العربية للسلام والإصرار على وضع جدول زمني

واضح وملزم للمفاوضات.

سؤال النظام السياسي الفلسطيني

المنظمة ـ السلطة

شددت الوثائق على تمسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارها الوطني المستقل، التي أكدت الشخصية الوطنية المستقلة وجسّدت وحدته وحملت المشروع الوطني الفلسطيني. فستناضل (فتح) من أجل أن تظل منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا وستعمل على أن تنضوي تحت لوائها جميع الفصائل والقوى والأحزاب والشخصيات الوطنية. وهو ما يتطلب العمل على تطويرها وتفعيل مؤسساتها. وقد ذكر الرئيس في خطابه "أن مهمة تطوير وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية يحتلان أهمية قصوى ويجب المبادرة على الفور للتعاون مع أشقائنا ورفاقنا في الفصائل والمستقلين والفعاليات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني لإنجاز هذه المهمة.

إن طبيعة المرحلة التي تمتزج بها مهام إنجاز التحرر الوطني والاستقلال والعودة، وهي من مهام منظمة التحرير، تقتضي تعزيز وتفعيل دور منظمة التحرير مع مهام البناء الوطني وتشييد البنى التحتية وركائز الدولة المقبلة عبر عمل السلطة الوطنية باعتبار السلطة هي البنية الرئيسة في عملية تشييد الدولة المستقلة، تتحدد فيها الملامح الأساسية للمجتمع الفلسطيني الذي تطمح الحركة إلى أن نشيّده في ظل الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذا يتطلب توضيح العلاقة بين السلطة والمنظمة، وهنا أكد البرنامج أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة واقترح صوغ الأسس الدستورية التي تنظم العلاقة بين المنظمة ومؤسساتها. وشدد على التمسك بمبدأ تمييز حركة فتح عن السلطة والمنظمة.

وحرصت الوثائق على تأكيد الطابع الديمقراطي والتمسك بمبدأ التعددية السياسية، ومبدأ التداول السلمي واحترام الرأي الآخر والدفاع عن حقوق المرأة بما يؤسس لبناء مجتمع متطور ومنفتح على العالم.

هكذا أجابت وثائق المؤتمر عن أسئلة المرحلة، لتؤكد أن مؤتمر (فتح) السادس، استطاع أن يتجاوز الثغرات التي نجمت عن جمود الحراك التنظيمي الداخلي، ويقفز فوق المطبات الكثيرة التي وضعت في طريق انعقاده. وأسقط جميع المراهنات على أن يكون الباب الذي ستدخل منه العواصف العاتية لتعصف بوحدة (فتح)، أو النافذة التي سيتسلل منها مجهولو الهوية والانتماء ليخطفوا حركة فتح، كما ادعى بعض المتربصين بحركة فتح ومشروعها الوطني.

إن هذه الوثائق، تؤكد أن المؤتمر السادس مثّل محطة بارزة على طريق استرداد (فتح) زمامَ المبادرة وتجددها، انطلاقاً من تمسكها بالأهداف التي انطلقت تناضل من أجلها.

المراجع

أبو سيف، عاطف، ٢٠٠٩ . "مؤتمر (فتح) السادس: الأسئلة الكبرى" ، سياسات، العدد ٩، ص. ص٧٧ـ٨٤ .

الأزعر، محمد خالد، ١٩٩٩ . حكومة عموم فلسطين في ذكراها الأربعين، القاهرة، دار الشرق.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ٢٠٠٩ . مشروع البرنامج السياسي المقدم من اللجنة السياسية للمؤتمر السادس، بيت لحم.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ٢٠٠٩ . المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي، للمؤتمر السادس، بيت لحم.

عباس، محمود (أبو مازن)، ٢٠٠٩ . "كلمة افتتاح المؤتمر السادس لحركة فتح" ، يمكن الوصول للكلمة عبر الرابط

http://www1.wafa.ps/arabic/index.

php?action=detail&id=47733

آخر دخول ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩

عدوان، بيسان، ٢٠٠٧ . "حركة حماس بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي" ، سياسات، العدد ١، ص. ص ٢٧ـ٤٤

معلوف، إلزا، ٢٠٠٩ . "مؤتمر فتح السادس وبناء أمة" ، خدمة Common Ground الإخبارية. يمكن الوصول للمقال عبر الرابط التالي

http://www.commongroundnews.org/article.

php?id=26158&lan=ar&sid=0&sp=0

آخر دخول، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٩، الساعة ٤٠ : ١٢

الهوامش

١- معلوف، ٢٠٠٩ .

٢- حول تجربة حكومة عموم فلسطين انظر محمد خالد الأزعر، ١٩٩٩

٣- أبو سيف، ٢٠٠٩ .

٤- انظر الإشارة للاقتباس في عدوان، ٢٠٠٧ .

٥- انظر المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي.

٦- انظر البرنامج السياسي (النسخة المعدلة من قبل اللجنة السياسية في المؤتمر السادس).

٧- نسبة إلى حزب الكتائب اللبناني.

٨- انظر نص الخطاب على موقع وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، على الرابط التالي

http://www1.wafa.ps/arabic/index.

php?action=detail&id=47733

آخر دخول ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩ .

٩- انظر مسودة البرنامج الصفحة ٦ .

١٠- المرجع السابق، نفس الصفحة.

١١- المرجع السابق، الصفحة٧.

١٢- المرجع السابق، الصفحة ٨ .

١٣- نفس السابق.

قراءة في النظام الأساسي لحركة «فتح»

اللواء وليم نصار*

مقدمة

بعد غياب عشرين عاماً منذ المؤتمر الخامس (آب ١٩٨٩)، وبعد تأخر ستة عشر عاماً عن موعده، عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح، في مدينة بيت لحم، في أجواء من التوتر والخلاف حول العضوية والبرنامج السياسي ومكان انعقاد المؤتمر، سبقتها الخلافات والمشاحنات حول المواضيع نفسها والمنطلقات نفسها، والتي استمرت مدة تزيد على خمس سنوات، هي مدة التحضير والإعداد للمؤتمر، فقد اتخذ المجلس الثوري قراره بضرورة دعوة المؤتمر السادس للانعقاد في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في رام الله في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٤، واستمرت حتى الثاني من شباط ٢٠٠٤. وقرر المجلس الثوري في هذه الدورة تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر.

ولكن اللجنة لم تتمكن من عقد اجتماعاتها بسبب ظروف الحصار والمواجهة أثناء الانتفاضة الثانية، وخاصة حصار الرئيس الشهيد ياسر عرفات.

وبعد استشهاد الرئيس الرمز أبو عمار، كان لا بد من عقد المؤتمر لتصويب أوضاع الحركة وانتخاب قيادة جديدة تقود في هذه المرحلة المصيرية بعد غياب قائدها الذي حمل الأمانة طيلة العقود الماضية. وقد ازدادت المطالبات بعقد المؤتمر عندما جاء الاستحقاق التشريعي. وكان الأخ أبو مازن قد انتخب رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكان لا بد من إجراء الانتخابات التشريعية. وحتى تنجح (فتح) في هذه الانتخابات، كان لا بد من عقد المؤتمر لينتخب القيادة الجديدة ويقرر من سيكون مرشحاً عن الحركة لهذه الانتخابات. وقرر المجلس الثوري في دورته الخامسة والعشرين

*رئيس لجنة التنظيم والنظام الأساسي للمؤتمر العام السادس لحركة فتح

التي عقدت في غزة في شباط ٢٠٠٥ إعادة تشكيل اللجنة التحضيرية، وكلفت رسمياً القيام بالإعداد للمؤتمر، وتم اختيار الأخ محمد غنيم (أبو ماهر) ليرئس هذه اللجنة. ولكن اللجنة لم تتمكن من التحضير لعقد المؤتمر في الوقت المناسب قبل الانتخابات لأسباب عديدة لا مجال لذكرها هنا. وأدى الفشل في عقد المؤتمر قبل الانتخابات إلى أن يتصرف الأعضاء وكأن كل منهم يملك الشرعية لترشيح نفسه دون مرجعية حركية قوية تستطيع أن تفرض الالتزام على أعضائها؛ فجرى ما جرى وسقطت (فتح) في هذه الانتخابات نتيجة خلافاتها الداخلية، ونتيجة الحملة التي شنت على ذلك البناء التنظيمي الذي اعتبر ضمن أهم إرث للرئيس الراحل، والذي اعتبر البعض أنه لا بد من التخلص منه قبل إبراز قيادة جديدة.

ولكن عدم عقد المؤتمر في موعده، وسقوط (فتح) في الانتخابات، دفعا أكثر نحو ضرورة عقده لتصويب الأوضاع الداخلية وإبراز قيادة جديدة تستطيع أن تتحمل عبء المسيرة في هذه المرحلة من الجمود السياسي وفقدان مواقع الحركة في السلطة أساساً وفي الشارع الفلسطيني بشكل عام. وكان أمام اللجنة مهام صعبة عليها معالجتها، خصوصاً في أعقاب حالة الانقسام التي سيطرت على الحركة والوهن الذي أصابها بعد الانتخابات. وكان أمام اللجنة مهمة صعبة جداً هي كيفية عقد المؤتمر الذي يعيد للحركة وحدتها ويعيد لها وهجها واندفاعها، دون أن يصبح المؤتمر، أو التحضير له، باباً لمزيد من الانقسام والتبعثر، وربما الانشقاق.

ملابسات وإشكاليات العضوية والمكان

على مدى أربع سنوات من التحضيرات والاجتماعات، لم تتمكن اللجنة من حسم موقفها من ثلاث قضايا أساسية:

١- مكان انعقاد المؤتمر.

٢- العضوية في المؤتمر.

٣- البرنامج السياسي للمرحلة المقبلة.

وكان الوقت يمضي ليحمل معه المزيد من الخلافات، والتي تؤدي إلى المزيد من الانقسام والتبعثر. وكان مرور الوقت يزيد من عبء اللجنة ويباعد بين زمان عقد المؤتمر وتاريخ انعقاد المؤتمر الخامس؛ أي يؤدي إلى مزيد من فقدان الشرعية للقيادة القائمة للحركة، والتي أصبحت لا تستطيع السيطرة على مجريات الأمور التنظيمية والسياسية. ورغم ذلك فإن اللجنة التحضيرية واجهت المشاكل الثلاث بتشتت في الأفكار، لأن مرحلة العشرين سنة بين انعقاد المؤتمر الخامس والسادس كانت كفيلة بخلق المشاكل بخصوص العضوية والآراء حول متطلبات المرحلة المقبلة.

ولم تكن مشكلة زمان انعقاد المؤتمر قائمة، إذ يمكن الإعداد للمؤتمر في زمن قصير إذا ما تم الاتفاق حول مكان انعقاد المؤتمر ومن هم الأعضاء الذين يحق لهم حضور المؤتمر. أما بالنسبة للبرنامج السياسي، فقد كان هنالك شبه توافق على ضرورة أن يكون معتدلاً ويعبر عن متطلبات وواقع المرحلة الحالية، دون التشنج أمام المنطلقات التي كانت قبل عشرين سنة عند انعقاد المؤتمر الخامس. ولذا بقيت أمام اللجنة مشكلتان مستعصيتان هما مشكلة العضوية ومشكلة المكان:

١- **مشكلة العضوية:** لم يكن من السهل التقيد بالنظام الأساسي الذي أقر في المؤتمر الخامس لتحديد العضوية للمؤتمر السادس، فقد وضعت شروط العضوية على أساس أن المؤتمر السادس سيعقد بعد أربع أو خمس سنوات بعد المؤتمر الخامس. ولم يكن بالحسبان أن المؤتمر سيعقد بعد عشرين سنة، تغيرت فيها كل معطيات المرحلة السابقة، من تواجد الحركة وتغير قياداتها ورحيل الرئيس الرمز والعودة إلى أرض الوطن، والعمل العلني الواسع في أرض الوطن، ومشكلة الداخل والخارج بعد أن انقلبت الموازين وأصبح الخارج هو الهامش والداخل هو الأساس؛ وكل هذه القضايا لم تكن موجودة أثناء إقرار النظام الأساسي في المؤتمر الخامس. ولذا عملت اللجنة، وخصوصاً لجنة العضوية المتفرعة عنها بشكل مخالف لأسس العمل التي كانت مقرة في المؤتمر الخامس؛ فتمت زيادة عضوية الأقاليم، وقلص عدد العسكر، وأصبح تمثيل الخارج ضعيفاً، ونفخت العضوية حتى زادت في المراحل التمهيدية على ألفي عضو، تم تقليصهم لاحقاً إلى ألف وخمسمائة، ثم بدأت الزيادات تعود، حتى عقد المؤتمر بما يزيد على ألفين ومائتي عضو، الكثير منهم لا تنطبق عليهم شروط العضوية، وأهمها زمن العضوية في (فتح)؛ حيث شارك أعضاء لم يمض على وجودهم في التنظيم سوى خمس سنوات أو حتى أقل، وبعضهم كان من الجرأة أن رشح نفسه لعضوية المجلس الثوري. وقد أدى هذا النفخ ـ غير المبرر في عضوية المؤتمر، والخارج عن أصول العمل التنظيمي الصحيح، وغير المتوافق مع أساسيات النظام الأساسي ـ إلى وضع كان يمكن لأعضاء المؤتمر من الضفة الغربية وحدها أن يعقدوا المؤتمر بنصاب كامل، دون الحاجة إلى باقي الأقاليم والساحات.

٢- **مشكلة المكان:** ليس المقصود بالمكان هنا أية قاعة أو أية مدينة، بل المقصود أساساً هو السؤال: "هل يعقد المؤتمر في الداخل أم في الخارج؟".

وكان مؤيدو عقده في الداخل ـ وهم قلة في اللجنة التحضيرية ـ يرون أن الداخل مؤهل لذلك، لوجود السلطة الوطنية الفلسطينية التي تستطيع أن توفر الغطاء الأمني للمؤتمر، كما أن وصول معظم أعضاء المؤتمر إلى مكان انعقاده سيكون سهلاً، نظراً لأن هذا المعظم موجود في الداخل أساساً، وهو ليس بحاجة إلى مغادرة فلسطين، بل عليه التوجه إلى مكان انعقاد المؤتمر في الموعد المحدد لذلك، بلا أية إشكاليات. كما رأى هؤلاء أن انعقاد المؤتمر في الداخل هو إنجاز وطني بحجة أنه ينعقد على الأرض الفلسطينية. أما الذين كانوا يريدون عقده في الخارج، فقد رأوا أن الخارج سيوفر حضوره من قبل الجميع، وخصوصاً القيادات في الخارج، والذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في الدخول إلى الأراضي المحتلة تحت سيطرة إسرائيل. وقد رأى هؤلاء، أيضاً، أن عقد المؤتمر في الداخل هو اعتراف بأن (فتح) لم تعد حركة مقاومة، وأنها ترضى بعقد المؤتمر تحت ظل الاحتلال وبموافقته. وقد اعتبر هؤلاء أن هذا الأمر مرفوض سياسياً ووطنياً؛ لأن حركة (فتح) لا تزال حركة مقاومة، ولا يجوز القبول بالاحتلال وكأنه أمر طبيعي. وقد أصر هؤلاء على عقده في الخارج (الأردن أو مصر، أو أي مكان آخر)، لأن الخارج يستطيع أن يوفر حرية الحركة والرأي للأعضاء

والحضور الكامل، بلا أية ضغوط إسرائيلية. وكان هؤلاء يمثلون الأكثرية في اللجنة التحضيرية، وقد وافقهم المجلس الثوري على رأيهم وأقر بأن المؤتمر يجب أن يعقد في الخارج. ورغم ذلك، فقد كان التحضير يجري لعقد المؤتمر في مدينة بيت لحم قبل زمن طويل من رفض المجلس الثوري عقده في الداخل. وقد استمر التحضير لعقده في بيت لحم حتى بعد إقرار المجلس الثوري عقده في الخارج. وفي اللحظات الأخيرة أبلغ المجلس الثوري بأنه لا يوجد مكان في الخارج يقبل عقد المؤتمر فيه، فلا مصر وافقت ولا الأردن، ولا يوجد بديل عن بيت لحم؛ واضطر المجلس الثوري تحت هذا الضغط للموافقة على عقده في بيت لحم. وقد ذهب البعض للقول إن هناك من طلب من مصر والأردن أن لا توافقا على عقد المؤتمر في أراضيهما؛ لإحراج الأكثرية وإرغامها على عقد المؤتمر في الداخل.

في ظل هذه الأجواء من تضخيم العضوية وفتح مجالها واسعاً، خلافاً لنصوص ومواد النظام الأساسي، ومن عقد المؤتمر في ظل سيطرة الاحتلال، تم عقد المؤتمر في بيت لحم. وكانت الحجة، دائماً، هي أن غياب المؤتمر طيلة عشرين سنة قد غير المعطيات والأصول التنظيمية، وأنه لا يمكن الاحتكام إلى النظام الأساسي لإقرار كيفية عقد المؤتمر الجديد، بل يجب تجاوز هذا النظام وتجاوز أساسيات (فتح) برفض الاحتلال، والقبول بعقده في المكان المتوافر، وهو بيت لحم.

مشكلات أمام النظام الأساسي

عقد المؤتمر السادس وكان عليه أن يحل كل مشكلات (فتح) العالقة منذ عشرين سنة في ثلاثة أيام، وهي المدة المحددة للمؤتمر أصلاً، قبل التمديد له. وخلال هذه الأيام الثلاثة كان على المؤتمر أن يقر النظام الأساسي الجديد الذي يجب أن يعمل على أساسه المؤتمر في الانتخابات للهيئات العليا، وكان عليه أن يقر البرنامج السياسي للمرحلة المقبلة، ويقر تقارير اللجان التي أصبح عددها حوالى عشرين لجنة، بعد أن كانت في المؤتمر الخامس لا تتجاوز اللجان الخمس. وبالإضافة إلى كل هذا كان على المؤتمر أن ينتخب هيئاته القيادية خلال هذه المدة المحدودة جداً؛ وهكذا وقع المؤتمر تحت ضغط عامل الوقت، بالإضافة إلى بقية الضغوط، ومنها تمثيل الأعضاء من غزة، والذين لم يتمكنوا من الحضور؛ لأن (حماس) لم تسمح لهم بالخروج، وعدم تمكن البعض في الخارج من الحضور؛ لأنهم رفضوا القبول بعقد المؤتمر تحت ظلال الاحتلال، أو لأن إسرائيل رفضت إدخالهم، عدا العديد من المشكلات الأخرى التي كانت موجودة داخل موقع المؤتمر، مثل الأمن والإدارة.

وأمام كل هذه المشكلات والضغوط، كان على لجنة التنظيم والنظام الأساسي أن تجتمع وتقر بشكل سريع نظاماً أساسياً بتعديلات واسعة تتطلب مراجعة كل مادة وكل فقرة من مواد وفقرات النظام، بعد هذا الغياب الطويل، وبعد كل هذه المتغيرات التي فرضت نفسها على المؤتمر وعلى (فتح). ولعل المشكلات الأهم التي كان على اللجنة معالجتها في النظام الجديد هي تلك المشكلات التي يجب حلها لضمان استمرارية (فتح) حتى المؤتمر المقبل، والذي من المفروض

أن يعقد بعد أربع سنوات، دون الدخول ثانية في معضلات المكان والعضوية والانتخابات وماهية (فتح). وأهم القضايا المثارة للمعالجة هي:

هل ستستمر (فتح) في اعتماد المركزية الديمقراطية أم ستتحول إلى الديمقراطية الكاملة؟

وكيف سيكون شكل اللجنة المركزية الجديدة والمجلس الثوري الجديد؟

وما هي شروط العضوية في المؤتمر المقبل ؟

وما هي المبادئ الأساسية التي ستهتدي بها (فتح) في المرحلة المقبلة؟

١- **مشكلة الديمقراطية المركزية:** منذ تأسيسها اعتمدت (فتح) مبدأ الديمقراطية المركزية أساساً لعملها التنظيمي. وكان من الضروري أن تستمر (فتح) في اعتماد هذا الأسلوب في إدارة التنظيم واتخاذ القرارات، طالما لا تزال حركة مقاومة لها أهدافها التحررية التي قد تتطلب يوماً العودة إلى السرية والمقاومة، طالما لم تتحول (فتح) بعد إلى حزب سياسي يسعى فقط إلى الوصول إلى السلطة ضمن برنامج بناء وطني في الداخل فقط. ورغم ما جرى في المؤتمر من محاولات لإقرار الديمقراطية المركزية، إلا أن النتائج كانت مغلوطة لهذا المبدأ، فقد تم تطبيق المركزية فقط على المؤتمر الذي هو سيد نفسه، فيما زادت نتائج المؤتمر من التحول إلى الديمقراطية الواسعة في مجال البناء التنظيمي والعمل القاعدي على حساب المركزية، وهو ما سيؤدي سريعاً إلى تحول (فتح) إلى حزب سياسي؛ لتفقد الحركة ماهيتها كحركة مقاومة. ومن ناحية أخرى نرى أن النتائج ستؤدي إلى المزيد من المركزية على مستوى القيادة واتخاذ القرارات، لضمان هذا التحول الذي ربما لا تريده غالبية القاعدة الفتحاوية. وهذا التناقض بين المركزية على مستوى القيادة والديمقراطية على مستوى القاعدة قلب معادلة الديمقراطية المركزية، والتي يجب أن تكون العلاقات القيادية فيها قائمة على أساس الديمقراطية، بينما العلاقات القاعدية يجب أن تلتزم بالمركزية. وهذا القلب لقاعدة العمل ستؤدي حتماً إلى الانحلال التنظيمي لاحقاً، ما سيضعف الحركة ومقدرتها على السيطرة على الشارع الفلسطيني على المدى البعيد، وبالتالي تفقد مقدرتها على أن تظل هي الرائدة والحاملة للمشروع الوطني.

٢- **مشكلة انتخابات الأطر القيادية:** وهي بالأساس اللجنة المركزية والمجلس الثوري. ولعل المشكلة الأوسع كانت حول شكل وصلاحيات وعدد أعضاء اللجنة المركزية المقبلة، وهل ستقوم لجنة مركزية جديدة تستطيع أن تعبر عن التطور الذي حصل في (فتح) بعد عشرين سنة من غياب المؤتمر، وهل ستكون هذه اللجنة قادرة على تحمل العبء الوطني على المستويين السياسي والنضالي. وحتى يكون هناك تطابق بين مواصفات اللجنة المركزية المقبلة وبين المتطلبات المفترضة، فقد كان يجب إقرار كل ما يتعلق بهذه اللجنة المركزية في التعديلات التي يجب أن تدخل على النظام الأساسي. ولكن بدل ذلك، ونتيجة التدخلات القيادية، تم التركيز فقط على حجم اللجنة المركزية (عدد أعضائها) دون النظر إلى باقي التفاصيل، وكأن المطلوب هو تشكيل لجنة مركزية تقرر هي

لاحقاً ما تريده من صلاحيات ومهمات. وما ينطبق على اللجنة المركزية ينسحب بشكل واسع على المجلس الثوري، إذ كان يجب تطويره بما يتناسب مع أعباء المرحلة المقبلة، فجاء التطوير بطيئاً، وقد لا يتوافق مع هذه المتطلبات، بل خرج فقط بزيادة طفيفة على العضوية، ربما لا تناسب الوضع المقبل علينا، وخصوصاً بعد أن ثبت فشل إمكانية وجود مجلس عام (كونفرانس) يكون حلقة وصل بين المؤتمر والمجلس الثوري؛ وبالتالي يمكن أن يتعطل عقد المؤتمر السابع لفترة طويلة مقبلة، دون وجود حلول بديلة بمجلس ثوري واسع يستطيع أن يضع الأسس لهذه الحلول البديلة، فلا نقع ثانية في كل المشكلات والأخطاء التي جابهت عقد المؤتمر السادس بعد غياب طويل.

٣- **عضوية المؤتمر المقبل:** الهم الكبير الذي سيواجهه المؤتمر السابع سيكون بمثل هم عقد المؤتمر السادس، إذ لا وجود فعلياً لشروط عضوية المؤتمر، لا من حيث عدد الأعضاء ولا من حيث شروط العضوية؛ وبالتالي ستواجه اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع المشكلات نفسها التي واجهتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس حول تحديد عضوية للمؤتمر ومكان انعقاده، رغم أن مشكلة العضوية ستكون الهم الأكبر، وربما لا تكون قضية المكان مشكلة بعد أسبقية عقده في بيت لحم في ظل الاحتلال. ورغم أن بعض التعديلات قد خرجت عن لجنة التنظيم والنظام الأساسي حول شكل العضوية للمؤتمر المقبل، إلا أن هذه التعديلات لم تقر ولم تناقش في المؤتمر أساساً، ولذا ظلت على شكل توصيات، على المجلس الثوري الجديد أن يقرّها، أو يقر ما يراه مناسباً منها؛ وقد لا يقرها ولا يقر أي شكل جديد، فتظل مشكلة العضوية عالقة حتى يحين موعد عقد المؤتمر السابع.

٤- **المبادئ الحاكمة:** للحفاظ على ماهية (فتح) احتوى "**النظام الأساسي**" الذي أقر في المؤتمر الخامس على باب يشرح المبادئ والأساليب والأهداف، وهو الباب الأول. واعتبر هذا الباب من أدبيات (فتح) التي لا يجوز مسها أو التلاعب بها مهما كانت الظروف، طالما لا تزال (فتح) حركة مقاومة هدفها تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذا الباب منقول بالأساس من (**هيكل البناء الثوري**)، أولى وثائق العمل التنظيمي في الحركة. واعتبر المؤتمر الخامس أنه لا يجوز التلاعب بها، ويجب أن تبقى كما هي رغم التحول من (**هيكل البناء الثوري**) إلى (**النظام الأساسي**). وحتى تستمر الحركة متوحدة حول مبادئ عامة، دون تفسيرات لمتطلبات المرحلة المقبلة، كان لا بد من إبقاء هذا الباب كمقدمة أساسية للنظام الأساسي. ولكن كان البعض يرغب عند الإعداد والتحضير للمؤتمر في أن يقر المؤتمر ضرورة تحويل هذه الأدبيات إلى مجرد تاريخ سياسي للحركة، دون أية قوة ملزمة لها، بحيث تحذف بالأساس من (**النظام الأساسي**). وقد انتبهت لجنة التنظيم والنظام الأساسي لهذه القضية، فأصرّت على أن يظل هذا الباب مدخلاً للنظام الأساسي بعد تعديله، وأن يظل مصدر وحي وإلهام للفكر السياسي للحركة. وقد أقر

المؤتمر هذا الأمر، لا بل إن هذه القضية لاقت شبه إجماع في المؤتمر، وهي من القضايا النادرة التي أقرها المؤتمر من بين كل توصيات لجنة التنظيم والنظام الداخلي.

لجنة التنظيم والنظام الأساسي

إحدى أهم لجان المؤتمر هي لجنة التنظيم والنظام الأساسي (والتي سميت أساساً "لجنة التنظيم والنظام الداخلي"، ولكن اللجنة نفسها غيرت اسمها، بتبديل كلمة "الداخلي" إلى كلمة "الأساسي"؛ لأن هذه هي التسمية الحقيقية للنظام في "فتح"). والوضع السليم عادة هو أنه دون أن تصدر قرارات هذه اللجنة لتعرض على المؤتمر لإقرارها لن يتمكن المؤتمر من إنهاء أعماله. ولكن اللجنة كانت نفسها أمام ضغط عامل الوقت، وقيل لها أكثر من مرة إنها إن لم تنهِ أعمالها فإن المؤتمر سوف ينتخب الأطر القيادية بناء على مقترحات محددة تقدمها اللجنة المركزية، وسيتم تحويل باقي القضايا إلى المجلس الثوري المقبل للنظر فيها. ورغم أن اللجنة أتمت أعمالها في الوقت المحدد لها، بجهود فائقة من كافة أعضائها، إلا أن اللجنة المركزية السابقة استمرت في الخطة الأساسية التي كانت قد وضعتها، بتجاهل قرارات اللجنة وطرح البدائل للمؤتمر للإقرار دون النظر في توصيات لجنة التنظيم والنظام الأساسي، وكأن الأخيرة لم تقدم توصياتها في الوقت المناسب، هذا مع العلم أن اللجنة المركزية قدمت مقترحاتها أثناء مناقشة المؤتمر لتوصيات لجنة التنظيم والنظام الأساسي، بحجة أن المؤتمر بحاجة إلى الإسراع في إقرار ما يتعلق بانتخاب الأطر القيادية، حتى يتسنى للجنة الانتخابات العمل وفقاً لذلك. وكانت لجنة الانتخابات قد بدأت عملها منذ اليوم الأول لتشكيلها بناء على تصورات اللجنة المركزية، دون انتظار ما سيصدر من توصيات عن لجنة التنظيم والنظام الأساسي، وكأن هنالك إصراراً على تجاهل عمل اللجنة واعتبار أن أعمال المؤتمر تسير وفقاً لمبدأ المركزية فقط.

ولم تنحصر مشكلة لجنة التنظيم والنظام الأساسي في عامل الوقت، فقط، وتجاهل اللجنة المركزية لتوصياتها ومحاولة الأخيرة فرض تصوراتها على المؤتمر، بل واجهت اللجنة مشكلتين أخريين هما مشكلة النصوص المطروحة على المؤتمر من اللجنة التحضيرية، ثم إدارة أعمال وجلسات اللجنة، كما كان على اللجنة مواجهة قضية إلغاء الباب الأول من النظام الأساسي والعمل على رفض ذلك وإبقائه ضمن النظام الأساسي:

١- **النصوص المطروحة على اللجنة:** عندما تتشكل اللجان في أي مؤتمر تكون هنالك مقترحات جاهزة لمناقشتها، بحيث تعبر هذه المقترحات بشكل عام عن التوافق الذي يسبق عقد المؤتمر. وتصدر هذه المقترحات بشكل ورقة عمل لكل لجنة لتهتدي بها عند مناقشة أعمالها. ولكن أمام لجنة التنظيم والنظام الأساسي طرحت أكثر من ورقة عمل، اعتبرت صيغاً نهائية لما تريده اللجنة التحضيرية، حتى إن بعض أعضاء اللجنة التحضيرية غضب لمجرد أن اللجنة تناقش ورقة العمل التي تم طرحها مادة مادة وفقرة فقرة، وكأن المطلوب إقرارها

كما هي، بحجة أنها نتيجة أعمال أربع سنوات من التحضير والإعداد. والمشكلة الكبرى هي أنه كان أمام اللجنة ثلاث صيغ متكاملة، اثنتان منها جاءت ضمن أوراق المؤتمر التي زود بها كل الأعضاء، وصيغة ثالثة بديلة تم تداولها بشكل واسع أثناء المؤتمر. وكان كل طرف يحاول من خلال مندوبيه في لجنة التنظيم والنظام الأساسي أن يفرض وجهة نظره حسب الصيغة التي يؤيدها. والغريب أنه لم تطرح على اللجنة أو المؤتمر الصيغة الأصلية للنظام الأساسي، على أساس أنها الصيغة المبدئية التي تتم مناقشتها، لمعرفة ماذا سيتم تعديله وكيف. وكان على أعضاء اللجنة الحصول على هذه الصيغة الأصلية بوسائل أخرى؛ وقد تبرع بعض المخلصين بتوزيع كميات كبيرة من نسخ هذه الصيغة الأصلية على أماكن إقامة أعضاء المؤتمر، فتمكنت لجنة التنظيم والنظام الأساسي من الحصول على العدد الكافي منها لتوزعه على أعضاء اللجنة للاهتداء به. وهكذا أصبح أمام اللجنة أربع صيغ مختلفة، عليها أن تناقشها، وتطرح البدائل حيث يتطلب الأمر ذلك. ولتجاوز مشكلة تعدد الصيغ قررت اللجنة في بداية عملها اعتماد الصيغة الأصلية للنظام الأساسي على أنها قاعدة العمل الذي تنطلق منه في النقاش، والاستعانة بصيغة واحدة من باقي الصيغ كمرجعية للتعديل عند الضرورة، مع فتح باب النقاش لكل المقترحات. والصيغة التي أقرت اللجنة اعتمادها كانت بعنوان **(مشروع النظام الداخلي)**، وهي الصيغة التي قال بعض أعضاء اللجنة التحضيرية إنها أقرت للعرض على المؤتمر، وإنه لا علم لهم من أين جاءت باقي الصيغ المقترحة، ولا حتى كيف وزعت صيغة أخرى بديلة ضمن الوثائق الرسمية للمؤتمر وكانت بعنوان: **(رؤيتنا لمشروع النظام الأساسي)**.

٢- إدارة جلسات وأعمال اللجنة: كانت إدارة جلسات اللجنة بحد ذاتها مشكلة كبيرة، فاللجنة تشكلت بالأساس من حوالى مائة وثلاثين عضواً رغبوا في المشاركة، ولكن هؤلاء بالكاد حضروا الجلسة الأولى، ثم أصبح حضورهم مزاجياً حسب الموضوع المطروح للمناقشة؛ وكان البعض يحضر ضمن استدعاء للمشاركة بالمناقشة في المواضيع التي تهم بعض الكتل، في محاولة لفرض آراء معينة أو تعطيل بعض المقترحات، ورغم ذلك تمكنت اللجنة من تجاوز هذه العقبات. وكانت اللجنة قد انتخبت رئاسة لها مكونة من وليم نصار (رئيساً) وعبد المنعم حمدان (مقرراً) ودلال سلامة (عضواً إدارياً). وكان على هذه الرئاسة أن تدير جلسات المؤتمر في ظل تدخلات عديدة، منها تدخلات من قبل أعضاء قياديين جاؤوا بين الحين والآخر في محاولة لفرض مقترحات معينة، أو للتأثير لقبول ما تريده اللجنة المركزية القائمة قبل الانتخابات الجديدة، ومنها تدخلات بعض الأعضاء بقصد التشويش وتعطيل أعمال اللجنة لتأخيرها، مما سيعيق اللجنة ويمنعها من إصدار قرارات أو توصيات. ولقد عملت رئاسة اللجنة في ظل هذه الأجواء المتوترة وتمكنت من إنهاء عمل اللجنة في الوقت المناسب، متجاوزة كل

الصعاب والعقبات، وخرجت بتوصياتها إلى المؤتمر بشكل منظم ودقيق. ويبدو أن هذا لم يعجب البعض الذي عمل على إفشال أعمالها، فعاد للتدخل حتى أثناء مناقشة تقرير اللجنة في المؤتمر، بتجاهل ما أنجزته اللجنة.

٣- **الباب الأول من النظام الأساسي**: كانت أولى القضايا التي واجهتها لجنة التنظيم والنظام الأساسي في مناقشة المقترحات والتعديلات هي أن (مشروع النظام الداخلي) المقترح يخلو تماماً من الباب الأول من النظام الأساسي بصيغته الأساسية، وهو الباب الذي يتحدث عن المبادئ والأساليب والأهداف، وهو ما يعني أن تتخلى (فتح) عن ماضيها النضالي وعن فكرها السياسي الذي قامت عليه منذ تأسيسها. وقد جاء في تقرير اللجنة بهذا الخصوص:

"بمراجعة المقترح الأول والذي عنوانه (مشروع النظام الداخلي)، اتضح للجنة أنه يحتوي على اللوائح الداخلية الواردة في النظام الأساسي الذي أقر في المؤتمر العام الخامس للحركة، مع التعديلات المقترحة للمرحلة المقبلة، ولكن دون ورود الباب الأول من النظام الأساسي الأصلي، والذي يحتوى على (المبادئ والأهداف والأساليب)"[١].

وعندما تمت مراجعة بعض أعضاء التحضيرية والذين عملوا على صياغة (مشروع النظام الداخلي)، اقترحوا أن يتم إقرار النظام الداخلي كما هو مقدم من اللجنة التحضيرية، مع الإبقاء على النظام الأساسي كوثيقة تاريخية من أدبيات الحركة. ولكن لجنة التنظيم والنظام الأساسي كان لها رأي آخر، فجاء في تقريرها:

"خوفاً من أن يصبح للحركة وثيقتان تحملان عنوانين متشابهين (النظام الأساسي والنظام الداخلي)، واحدة تحتوي المبادئ والأهداف والأساليب ولكن ببنية تحتاج إلى الكثير من التغيير، وأخرى تحتوي على البنية التنظيمية الجديدة دون المبادئ والأهداف والأساليب، بحيث يمكن مستقبلاً أن يفسر هذا الأمر على أنه إلغاء وشطب لأهم أدبيات الحركة وفكرها منذ نشأتها، قررت اللجنة اعتماد النظام الأساسي الذي أقر في المؤتمر العام الخامس أرضية أساسية للتعديل، مع الاسترشاد والاستئناس بالوثيقة الثانية بشكل أساسي، حيث يتطلب الأمر ذلك"[٢]. وهكذا أصبح النظام الأساسي هو قاعدة العمل التي تنطلق منها اللجنة، مع إدخال التعديلات حيث يتطلب الأمر ذلك. وأبقت اللجنة بالأساس على الباب الأول من النظام الأساسي، فقد "أقرت اللجنة بأن الباب الأول من النظام الأساسي هو الأساس الذي لا يجوز مسه أو تعديله، فهو روح الحركة وقاعدة انطلاقها الأولى، ولذا يبقى كما هو دون أي تعديل، ليبقى نوراً ومرشداً للحركة في تطلعها للمستقبل نحو إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"[٣]؛ وقد أقر المؤتمر ذلك أيضاً بشبه إجماع.

١ مقدمة تقرير لجنة التنظيم والنظام الأساسي (الفقرة ٣).
٢ مقدمة تقرير لجنة التنظيم والنظام الأساسي (الفقرة ٤).
٣ مقدمة تقرير لجنة التنظيم والنظام الأساسي (الفقرة ٥).

توصيات اللجنة وقرارات المؤتمر :

أنهت لجنة التنظيم والنظام الداخلي أعمالها وأعدت تقريرها وقدمته إلى المؤتمر في الوقت المحدد لها؛ وكان المؤتمر لا يزال يناقش تقارير اللجان الأخرى، كما أنه ناقش تقارير لجان أخرى بعد أن عرض رئيس اللجنة تقريره على المؤتمر. ولكن، رغم التزام اللجنة بالوقت المحدد، ورغم أن تقريرها يعتبر من أهم تقارير المؤتمر، ويترتب عليه إقرار شكل الحركة وبنيتها التنظيمية للسنوات المقبلة وحتى انعقاد المؤتمر السابع، إلا أنه كان واضحاً أن هنالك محاولات لتعطيل التقرير وإقرار سريع لما تتطلبه عملية الانتخابات للهيئات القيادية، ثم تحويل التقرير كتوصيات للمجلس الثوري الجديد، لإقراره أو إقرار ما يتناسب مع توجهات القيادة للمرحلة المقبلة. وهذا الأمر بحد ذاته ينتقص بشكل كبير من عملية الممارسة الديمقراطية داخل الحركة، وخصوصاً في أهم أطر الديمقراطية الحركية، وهو المؤتمر؛ كما يتعدى على حق المؤتمر في إقرار الشكل العام للعمل التنظيمي للمرحلة المقبلة، ويجعل هذا الأمر بيد المجلس الثوري واللجنة المركزية، وليس بيد المؤتمر والمفروض أنه يمثل القاعدة العريضة للحركة. ومع هذا فقد أقر المؤتمر بعض القضايا التي عرضها التقرير، وقبل في النهاية باقتراح رئيس المؤتمر أن يتم تحويل باقي القضايا التي لم يتم إقرارها، إلى المجلس الثوري للمناقشة والإقرار. واللافت للانتباه أن بعض التوصيات لم تعرض على المؤتمر، لأنه لم تتم إتاحة المجال لرئيس اللجنة لعرض تقرير اللجنة كاملاً نتيجة بعض التدخلات القيادية التي سعت إلى إيقاف النقاش والاكتفاء ببعض القضايا اللازمة لمتطلبات المؤتمر فقط.

ويمكن تلخيص تقرير اللجنة بأنه عبارة عن مقدمة عامة حول الوثائق التي تم اعتمادها لوضع التقرير ومناقشة التعديلات، وثم التوصية باعتماد التسمية الأصلية وهي النظام الأساسي، مع الإبقاء على الباب الأول (والذي يشمل المبادئ والأهداف والأساليب) كما هو، وقد أقر المؤتمر ذلك؛ ثم توصيات حول التعديلات المطلوبة لتفعيل الأطر التنظيمية، ابتداءً من الأطر القيادية (المؤتمر، المجلس الثوري، اللجنة المركزية) وثم الأطر القاعدية (ابتداءً من الإقليم وحتى الخلية). كما يشمل التقرير التوصية بالموافقة على الكثير من القضايا التي قدمتها اللجنة التحضيرية لتطوير الحراك التنظيمي داخل الحركة، وهذه القضايا كانت قد قدمت كملاحق للنظام الأساسي، وأهمها ملحق حول تكوين المجلس الاستشاري (أو مجلس الحكماء)، وقد عدلت لجنة التنظيم والنظام الأساسي بشكل طفيف بعض فقرات تشكيل هذا المجلس، وأبقت على باقي الملاحق كما هي، مع التوصية بالموافقة عليها.

١-**إعـادة الـهيـكلـة**: أقر المؤتمر شكل اللجنة المركزية: عدد أعضائها وكيفية انتخابهم وكيفية تعيين الباقين، وذلك بالتوافق بين اقتراح لجنة التنظيم والنظام الأساسي واقتراح قدمته اللجنة المركزية، دون التطرق إلى باقي التفاصيل حول الصلاحيات والمفوضيات والهيئات المنبثقة عن اللجنة المركزية. ومن أهم القضايا التي طرحتها

لجنة التنظيم والنظام الأساسي في هذا المجال: الإبقاء على لقب "**القائد العام للحركة**" حفاظاً على أعراف الحركة وتاريخها، وذلك بدل لقب "**رئيس الحركة**"، مع تشكيل قيادة عامة للحركة من أربعة أشخاص، تشمل القائد العام ونائباً له ومفوض الشؤون العسكرية ومفوض الشؤون الأمنية؛ وقد لاقى هذا الاقتراح استحساناً كبيراً من قبل المؤتمر عند عرضه، ولكن المؤتمر لم يناقش في نهاية الأمر هذه القضية، ولم تقر من قبل المؤتمر رغم الموقف شديد التأييد لها والذي عبر عنه المؤتمر بالتصفيق الحاد على الاقتراح عند عرضه عليه. أما بخصوص المجلس الثوري، فقد أقر المؤتمر كذلك توصية لجنة التنظيم والنظام الأساسي حول زيادة عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس الثوري إلى ثمانين عضواً (وهو بخلاف ما أرادته اللجنة المركزية)، مع تعيين عشرين آخرين من الكفاءات العسكرية والمدنية، وبالإضافة إلى عضوية أعضاء اللجنة المركزية في المجلس. وكان المؤتمر في وقت سابق قد أقر إضافة عشرين مقعداً لا يحتسبون من ضمن النصاب تخصص للأسرى. ولم يناقش المؤتمر باقي التفاصيل حول الصلاحيات واللجان المنبثقة عن المجلس الثوري. أما بخصوص التوصيات والمقترحات حول إعادة هيكلة المؤتمر العام المقبل، فلم يتح الأمر للمؤتمر السادس إقرار أي من مواد هذا الإطار القيادي، رغم أنه عرض على المؤتمر ولكن لم يتم نقاش مواده أو إقرار أي منها. وفيما يختص بباقي الأطر التنظيمية، فلم يتح المجال لرئيس اللجنة لعرض تقرير اللجنة حول إعادة الهيكلة لباقي الأطر التنظيمية. وفيما عدا إقرار المجلس ضرورة تشكيل "المجلس الاستشاري" (مجلس الحكماء) كما هو مقدم في التقرير وحسب توصيات اللجنة التحضيرية أساساً مع بعض التعديلات، فقد حول كل ما تبقى من توصيات إلى المجلس الثوري.

٢- **شخصية الناظم**: من ضمن توصيات لجنة التنظيم والنظام الأساسي، توصية بضرورة إلغاء فقرة "العضو الناظم" في باب العضوية، وهو الذي يعبر عن "شخصية الناظم" الذي يكون عضواً قيادياً يعمل بالسر في أطر أخرى خارج إطار الحركة، ويتم تعيينه في موقع قيادي في الحركة لاحقاً. وشخصية الناظم من أشكال العضوية التي اعتمدتها (فتح) منذ بداياتها، وكانت موجودة في "هيكل البناء الثوري، واستعملت عدة مرات لضم تنظيمات صغيرة إلى (فتح)، في مراحل العمل السري، وكان قادة هذه التنظيمات يحملون ألقاب (شخصية الناظم)"، ويصبحون بموجبها ضمن الأطر القيادية للحركة. ولكن بعد أن فقدت الحركة شروط السرية لم تعد هنالك ضرورة لشخصية الناظم. وقد لاقى اقتراح اللجنة استحساناً منقطع النظير عندما عرضه رئيس اللجنة على المؤتمر، وقد عبر المؤتمر عن ذلك بالتصفيق الحاد للتوصية عند عرضها عليه، حيث إن الشعور العام في الحركة بأن هذا الشكل من العضوية قد يستغل لإدخال أشخاص غير مرغوب بهم، ولم يكونوا يوماً في (فتح)، إلى مواقع قيادية لا يستحقونها داخل الحركة.

٣- **التدخلات القيادية:** لعل أصعب ما واجهته لجنة التنظيم والنظام الأساسي هو مشكلة التدخلات القيادية في أعمالها. وقد بدأت التدخلات أثناء جلسات اللجنة، وبدأت بصورة سلسة دبلوماسية، ثم تحولت إلى نوع من الغضب، قبل أن تدخل مرحلة محاولات التعطيل عن طريق أعضاء من اللجنة، مع بقاء الأطر القيادية خارج الصورة العلنية. وعندما فشلت كل المحاولات لتعطيل أعمال اللجنة أو إجبارها على تبني ما تريده هذه الأطر القيادية، تحول التدخل من جلسات اللجنة إلى النقاش داخل قاعة المؤتمر. وقد جاء هذا التدخل بصورتين: تدخل بشكل اقتراحات من قبل اللجنة المركزية مع طلب إعطائها الأولوية في النقاش حتى على تقرير اللجنة، ثم تدخل الرئيس محمود عباس ثلاث مرات بشكل شخصي لثني المؤتمر عن اتخاذ قرار، بعد أن يتضح من النقاش العام ما هو ميل المؤتمر. وتدخل الرئيس عباس لم يحصل في نقاش تقارير لجان أخرى، وجاء فقط ضمن مناقشة بعض مواد تقرير لجنة التنظيم والنظام الأساسي. وقد نجح الرئيس عباس في ذلك حيث فشلت باقي التدخلات القيادية؛ ولعل المؤتمر كان يشعر بالحرج في رفض مقترحات الرئيس. وفي مجال التدخل المباشر للجنة المركزية، فقد جاء اقتراحها حول تشكيل اللجنة المركزية والمجلس الثوري، والذي خلا من أية تفصيلات سوى عدد أعضاء كل من الهيئتين، وذلك بعد أن كان قد تم إيقاف رئيس لجنة التنظيم والنظام الأساسي من الاستمرار في عرض باقي التقرير، أو مناقشة مواده مادة مادة من قبل المؤتمر. ثم جاء التدخل الثاني بحجة المداخلة عند نقاش شكل اللجنة المركزية، ليفاجأ المؤتمر بأن أحد أعضاء اللجنة المركزية يقدم عرضاً للمؤتمر بمبايعة الرئيس محمود عباس رئيساً لحركة (فتح)، دون الالتزام بأصول النقاش حول الموضوع المطروح للنقاش أساساً، ورغم أن المؤتمر كان قد عبر عن رأيه بضرورة احتكام الجميع لصندوق الاقتراع، وأن يكون المسؤول الأول في الحركة هو القائد العام وليس الرئيس. ولكن ضمن الجو العام للمؤتمر، وبعد أن عرض الأمر بشكل المبايعة، لم يعد أمام المؤتمر إلا أن يوافق على هذه المبايعة؛ وبذلك أبدى المؤتمر استعداده للعودة إلى أجواء (قانون المحبة)، والذي هو قاعدة العمل في (فتح) منذ مؤتمراتها الأولى، وهو القانون الذي كان يدعو إليه دائماً الشهيد أبو جهاد.

خلاصة

حددت للمؤتمر مدة ثلاثة أيام لينهي أعماله، وكان واضحاً للجميع أن هذه المهلة لا تكفي أبداً لمناقشة كافة القضايا العالقة منذ عشرين سنة، بالإضافة إلى انتخاب هيئات قيادية جديدة للحركة، وفي النهاية استمر المؤتمر إلى ما يزيد على عشرة أيام، عندما أعلنت النتائج النهائية لانتخابات المجلس الثوري. ورغم التمديد الذي كان يجري يوماً بيوم، إلا أن الجميع كان يشعر بأن عامل الوقت عاملٌ ضاغط، وأن هذا الضغط يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة وتأجيل قرارات أخرى إلى ما لا نهاية، وأن المطلوب أساساً هو الانتخابات، وليس البرامج السياسية أو

التصحيح الداخلي.

ومع التنافس الحاد الذي وسم المؤتمر قبل انتخابات اللجنة المركزية والمجلس الثوري وعدا روح التسامح و(قانون المحبة) الذي ساد قاعة المؤتمر عند مبايعة الرئيس محمود عباس، فإن باقي الأمور جرت بغياب هذا التسامح وبفقدان (قانون المحبة)، ذلك القانون الذي كان هو لحمة (فتح) ووقود استمرارها طيلة هذه المرحلة التاريخية، عصية على الانهيار رغم كل المؤامرات لشقها أو حتى شطبها. وإذا صح التوقع بأن الحركة لا تزال في مأزق وأنها لا تزال مأزومة، فإن الأشهر المقبلة ستكشف عن مدى حجم هذا المأزق، وبالتالي سنرى الدعوات خلال السنتين المقبلتين إلى عقد مؤتمر سريع للملمة الأمور ثانية، هذا الدعوات التي سترافقها حملة من التشكيكات والاتهامات. وحتى نحافظ على الحركة قوية وسليمة، ونعيد إليها تلك اللحمة المبنية على (قانون المحبة) يجب بالأساس العمل على إنهاء ذلك التخندق في خنادق متباعدة ورفض كل الدعوات للانشقاق أو التخلي عن الحركة، والحرص على وحدة الحركة من منطلق قبول الآخر. وحتى يتم هذا الأمر، على الهيئات القيادية الجديدة المنتخبة أن تعمل خلال السنتين المقبلتين على تحقيق الوفاق الداخلي وإجراء المراجعة للذات التنظيمية حول ما جرى وكيف يمكن إعادة اللحمة الطبيعية للحركة، وذلك بأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

١- إعادة الهيكلة في الساحات: تقوم الهيكلية التنظيمية في (فتح) منذ تأسيسها على أساس أن أوسع وحدة تنظيمية هي الإقليم، وكان الإقليم يعني الدولة؛ وقد اختلفت الأقاليم في أحجامها وفي تأثيرها، حسب تواجد القيادات فيها وقربها من مركز القرار. وعند عودة القيادة إلى الداخل بعد (أوسلو)، جرى تحويل المناطق إلى أقاليم، بحيث أصبحت كل محافظة جغرافية إقليماً أو أكثر، فيما بقي الخارج مقزّماً إلى أقاليم جغرافية تعتمد إقليم الدولة، وفقط عند بدء الإعداد للمؤتمر تم النظر في إمكانية أن يتشكل في كل من دول الطوق المهمة عدة أقاليم أسوة بأقاليم الوطن، ولكن بأعداد أقل بكثير. وهذا التقسيم التنظيمي، أصبح ظالماً لبعض الأقاليم الجغرافية في الوطن والخارج، بحيث طغت على بعض هذه الأقاليم عملية نفخ غير منطقية ولا تقوم على الواقع الحقيقي القائم على الأرض، فيما قلصت بعض الأقاليم في الوطن والخارج إلى أقل من قوتها التنظيمية الحقيقية. وحتى نتجنب في المستقبل أي تلاعب أو تضخيم للأمور في بعض الأقاليم أو تقزيمها في أقاليم أخرى، يجب العمل على أساس الساحات المتساوية في العدد بقدر الإمكان، مع إمكانية أو تكون هنالك ساحة في الخارج أصغر من غيرها. وإعادة الهيكلة إلى ساحات بدل الأقاليم يعني أنه يجب تقسيم الوطن إلى ساحات متساوية في أحجامها العددية من حيث العضوية، ومتقاربة من حيث امتداداتها الجغرافية، وفي المقابل يقسم الخارج، أيضاً، إلى ساحات مشابهة من حيث العدد والتقارب الجغرافي مع ساحات الوطن. وسبق أن طرحت

في مقال لي سنة ٢٠٠٥ أن يتم تقسيم الوطن إلى خمس ساحات انتخابية للانتخابات التشريعية، تكون كل منها بمثابة ولاية تضم عدة محافظات، وتجري في كل منها الانتخابات على أساس القوائم والتمثيل النسبي، بحيث تكون هنالك ولاية نابلس (شمال الضفة) وولاية القدس (وسط الضفة) وولاية الخليل (جنوب الضفة) وولاية غزة (شمال القطاع) وولاية خان يونس (جنوب القطاع). ويمكن اعتماد هذا التقسيم على المستوى التنظيمي، بحيث تصبح كل ولاية جغرافية ساحة تنظيمية تضم أعداداً متقاربة من الأعضاء، متلاقين من حيث العلاقات بحكم التقارب الجغرافي والاجتماعي، ومتنافسين داخل كل ساحة لفرز قيادة الساحة لكل ولاية جغرافية. وعند عقد المؤتمر تمثل كل ساحة بعدد متساوٍ من الأعضاء لا يزيد على مائتي عضو (٦٠٠ للضفة و٤٠٠ للقطاع). أما الخارج فيمكن إعادة تقسيمه أيضاً إلى ثلاث ساحات: ساحة دول الطوق الكبرى (الأردن وسورية ولبنان)، وساحة باقي الدول العربية (مصر وشمال إفريقيا والخليج واليمن والعراق)، والساحة العالمية (أي باقي دول العالم). ويكمن أن يكون حجم وتمثيل ساحة دول الطوق وساحة الدول العربية الأخرى مساوياً لكل منها لأية ساحة في الوطن (أي مائتي عضو لكل منها)، فيما يكون تمثيل الساحة الأخيرة بنصف عدد باقي الساحات. وهكذا يمثل الخارج بخمسمائة عضو. ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء ساحة تاسعة هي ساحة الكفاءات بعدد لا يزيد على مائتي عضو أيضاً، وبهذا يكون حجم المؤتمر ألفاً وسبعمائة عضو، ويكون هذا معروفاً للجميع كقاعدة أساسية للعمل التنظيمي، وعلى كل من يرى نفسه مؤهلاً لعضوية المؤتمر أن ينافس في إحدى الساحات لهذه العضوية.

٢- **مجلس الحكماء ضرورة تنظيمية:** أحد المواضيع القليلة التي أقرها المؤتمر من توصيات لجنة التنظيم هي قضية تشكيل مجلس الحكماء (المجلس الاستشاري)؛ ورغم أن المؤتمر أقر الفكرة من حيث المبدأ، إلا أن الفكرة بحد ذاتها ضرورة تنظيمية اليوم، لأن مجلس الحكماء يجب أن يضم نخبة من خيرة مفكري الحركة، والذين عاصروها خلال عقود طويلة، بحيث تقتصر العضوية في هذا المجلس على الكفاءات الحركية من الذين أمضوا على الأقل ثلاثة عقود في عضوية الحركة، فهم يعرفون هذه الحركة بشكل جيد، وهم ضميرها الواعي الذي يأبى لها أن تنحرف أو تنهار، وبالتالي هم قادرون على أن يحددوا بوصلة توجه الحركة في المرحلة المقبلة. وحتى يكون لمثل هذا المجلس أي معنى يجب أن تشمل صلاحياته أكثر من مجرد الاستشارة عندما يطلب منه ذلك؛ وحيث إن هذا المجلس يضم النخبة الفكرية في الحركة أساساً، فهو قادر على تحديد الإستراتيجيات ووضع الخطط للتحركات السياسية والإعلامية والتنظيمية، وهو بالإضافة إلى ذلك قادر على رصد أي خروج عن خط الحركة ومنطلقاتها

والتنبيه إلى ذلك ببيانات وتقارير يقدمها إلى المستويات التنظيمية المختلفة. ولأن هذا المجلس يكون مكوناً من قدماء الحركة الذين هم ليسوا أعضاء في أي من الأطر الحركية الأخرى، فإن هذا المجلس يستطيع بحكم خبراته وحياديته ضمن الأطر القيادية أن يتحمل عبء المحكمة الحركية، بحيث تناط به مهمة القضاء الحركي، ويصبح هذا الأمر من ضمن صلاحياته. وبهذا تكون مهمات المجلس هي الاستشارة والتخطيط الإستراتيجي (إعلامياً وسياسياً وتنظيمياً) ورصد التوجه الحركي، وأخيراً القضاء الحركي. وإذا أردنا للحركة أن تستمر قوية وبتوجه صحيح نحو المستقبل، فعلى الأطر القيادية الجديدة أن تسارع إلى إقرار أحكام هذا المجلس وتعيين أعضائه ممن تنطبق عليهم شروط عضويته.

٣- **انتخابات الثوري قبل المركزية**: في حملة التشكيك بالآخر ورفضه، جرت انتخابات الأطر القيادية في غياب تقبل الآخر ومحاولة استيعابه في الأطر الحركية. وكان كل طرف يسعى إلى شطب الآخر ولا يريده داخل صفوف الحركة. وهذا الأسلوب في العمل هو الوصفة الأنسب للانشقاق؛ وحتى نمنع أي انشقاق أو تشرذم في الحركة يجب أن نحاول استيعاب الجميع داخل الحركة، على الأسس نفسها التي قامت عليها (فتح) منذ تأسيسها باعتبارها حركة وطنية أبوابها مفتوحة للجميع. ولأن هذه الأبواب كانت دائماً مشرعة للجميع، فقد جاء إلى صفوف الحركة العديد من الجماعات صاحبة الآراء المتناقضة والمختلفة، ولعل هذا كان دائماً السبب الأول في قوة (فتح)، طالما تمكنت الحركة من استيعاب الجميع ضمن المبادئ التي نادى بها المؤسسون دوماً، وبالذات الشهيد أبو جهاد والشهيد أبو عمار، وهي المبادئ القائمة على (قانون المحبة). ولكن هذا القانون أصابه العطب نتيجة الإهمال وتأخر انعقاد المؤتمر طيلة هذه السنوات الطويلة، بحيث أخذت الأطراف المتناقضة والمختلفة تسعى إلى شطب الآخر والتخلص منه في صفوف الحركة، بدلاً من استيعابه وتقبله كذخر وقوة للحركة. وقد رأينا ذلك واضحاً أثناء الانتخابات، ولكننا شعرنا بذلك بشكل أوضح وأقوى عندما أصرت كل الأطراف والكتل على أن تجري انتخابات المجلس الثوري واللجنة المركزية متزامنة، دون إتاحة المجال لأي من القيادات التي تسقط في انتخابات اللجنة المركزية أن تظل بمستوى قيادي أقل من خلال عضوية المجلس الثوري. وحتى نستوعب الآخرين ونبقي على لحمة الحركة، يجب إعادة تصويب الأوضاع والإقرار من اليوم بأن ما جرى كان خاطئاً ومدمراً للعلاقات الحركية السليمة. ولتصحيح الوضع علينا أن نقر في خطة إعادة الهيكلة أن انتخابات المجلس الثوري يجب أن تسبق انتخابات اللجنة المركزية، بحيث ينتخب المؤتمر كل أعضاء المجلس الثوري، مع أعطاء

الفرصة لتعيين بعض الكفاءات لاحقاً. وعلى من يريد أن يرشح نفسه لعضوية اللجنة المركزية أن يكون أولاً قد نجح في انتخابات المجلس الثوري، أي أن يضاف إلى شروط العضوية للترشح للجنة المركزية شرط الحصول على عضوية المجلس الثوري أولاً. وانتخاب المجلس الثوري أولاً له أكثر من مزية، فهو أولاً يحد من عدد مرشحي اللجنة المركزية، ويحصرهم من ضمن أعضاء المجلس الثوري الناجحين في الانتخابات، ولكنه ثانياً يعطي الفرصة للقيادات التي لا تنجح في انتخابات اللجنة المركزية أن يظلوا أعضاءً في المجلس الثوري، وبهذا يحفظ لهم موقع في الصفوف القيادية، بحيث يظلون في مواقع العطاء لما فيه مصلحة الحركة أولاً.

٤- مكتب سياسي وقيادة عامة: من ضمن الأطر التي يجب إقرار قيامها في الحركة تشكيل أطر قيادية عليا تقود الحركة في العمل اليومي. وقد سبق أن كانت للحركة قيادة عامة من أربعة أشخاص على مدى تاريخها، منذ تأسيسها وحتى دخول القيادة إلى أرض الوطن. ومن الضروري إحياء هذه القيادة العامة، وهذا ما أوصت به لجنة التنظيم والنظام الأساسي. ولكن بالإضافة إلى القيادة العامة ذات الطابع العسكري أساساً، فإن (فتح) بحاجة اليوم إلى مكتب سياسي مصغر لا يزيد عدد أعضائه على تسعة أشخاص، وهو حجم القيادة حتى المؤتمر الرابع.

وهذه القيادة المصغرة تستطيع أن تقود الحركة بكفاءة أكبر لأن اجتماعاتها وتلاقيها سيكون أسهل والنقاش داخلها سيكون أقل، بحكم أن عدد أعضائها أقل. والمكتب السياسي هو عادة أعلى الأطر القيادية في أي تنظيم، وليس من الضروري أن يكون منتخباً من المؤتمر، بل يمكن للمجلس الثوري أن ينتخبه من ضمن أعضاء اللجنة المركزية. ولكن على المجلس الثوري أولاً أن يقر مبدأ إنشائه، ويقر أحكام صلاحياته ومهامه، ثم ينتخب أعضاءه ويكلفهم إدارة شؤون الحركة حتى انعقاد المؤتمر السابع؛ ولكن، هل سيعقد المؤتمر السابع، أم أن المؤتمر السادس هو آخر المؤتمرات الحركية للكثيرين، وخاصة من صفوف الرعيل الأول؟ وإذا كان المؤتمر سيعقد، فمتى وكيف وأين؟.

برنامج البناء الوطني لحركة فتح ... خطوة جوهرية في التحول إلى حزب سياسي

الدكتور سمير عبد الله*

١ – لماذا هذه المقالة

تهدف هذه المقالة إلى تقديم قراءة لبرنامج حركة فتح الاقتصادي والاجتماعي الذي أُجيز في المؤتمر السادس للحركة الذي عُقد في أوائل آب ٢٠٠٩. ويَرِد هذا البرنامج بشكل تفصيلي في الوثيقة المسماة (مسودة برنامج البناء الوطني)، والصادرة باسم الحركة في أيار ٢٠٠٨. كما عُرضت هذه الوثيقة في المؤتمر إلى جانب البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ولكن حظّها من الاهتمام كان الأقل في مناقشات المؤتمر ووسائل الإعلام. وربما ستساعد هذه المقالة في تسليط الضوء على مفاصل هذا البرنامج، وفي إثارة النقاش من جديد حول القضايا المهمة التي تضمنها، خصوصاً في الوقت الراهن، حيث شهدنا ونشهد إعادة اعتبار للعمل التنموي والاقتصادي والاجتماعي، والبناء المؤسسي، على أنها روافع أساسية من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. هذا بالطبع لا يلغي ولا ينتقص من أهمية ودور العمل السياسي في إنهاء الاحتلال بأنواعه ومجالاته المختلفة.

العمل التنموي هنا يعمل على توفير بيئة مواتية للعمل السياسي؛ من خلال تصليب الجبهة الداخلية، وتوسيع القاعدة الاجتماعية، ومراكمة شروط ومتطلبات الصمود والبقاء على أرض الوطن.

٢ – الأهداف العامة للبرنامج

تنطلق الوثيقة البرنامجية من ضرورة الربط الخلاّق والمتوازن بين مهمات تحرير الوطن ومهمات البناء الديمقراطي. وتؤكد أولوية إنهاء الاحتلال

* باحث اقتصادي. عمل وزيراً للتخطيط في الحكومة الفلسطينية.

وإنهاء الانقسام وإعادة تفعيل وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية بالشراكة الواسعة بين جميع القوى السياسية الوطنية والمجتمع المدني. كما أكدت الوثيقة ضرورة تبني اتجاهين إستراتيجيين متكاملين للعمل الوطني:

الأول ـ يتضمن حشد الجهود لخوض نضال دبلوماسي مستند إلى قرارات الشرعية الدولية لاستعادة الحقوق الفلسطينية.

الثاني ـ يتلخص في "تعزيز صمود المواطنين وحقهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بالانسجام مع المواثيق والأعراف الدولية".

وانطلاقاً من ذلك حددت الوثيقة التوجهات المرحلية لبرنامج الحركة في النقاط التالية:

ـ وحدة الشعب (الفلسطيني) في الداخل والشتات والأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس كوحدة جغرافية وسياسية واحدة وحق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف".

ـ ترسيخ القيم الحضارية والإنسانية للشعب الفلسطيني، وقيادة المجتمع الفلسطيني نحو العصرنة والحداثة والانفتاح والتسامح.

ـ دعم مقومات الصمود، وتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه.

ـ ترسيخ سيادة القانون وقيم الديمقراطية ومبادئ التسامح والتعددية.

ـ تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الاستقرار والأمن والأمان والعدالة لجميع المواطنين.

ـ احترام كرامة الإنسان وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، والاعتراف بالدور المتكافئ للمرأة في مختلف مجالات النشاط السياسي والمدني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ـ ترسيخ مبادئ المساءلة والحكم الرشيد.

ـ الانفتاح والتعاون مع العالم العربي ودول العالم على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

تجدر ملاحظة أن البرنامج يلتزم بشكل واضح وصريح بإستراتيجية السلام الفلسطينية، وهو يلتزم بمعظم مبادئ إعلان الاستقلال الصادر عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في ١٩٨٨. وهذا يشكل تطوراً جوهرياً في توجهات وخطاب الحركة، وفي انتقالها من منظمة شبه عسكرية لا تقيم وزناً لغير العمل العسكري والسياسي، إلى منظمة سياسية مدنية، تتعامل مع تعقيدات النضال الفلسطيني بصورة ناضجة، وتقر بأهمية النضال في مختلف مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى جانب العمل السياسي.

٣- رؤية الحركة بشأن النظام السياسي الفلسطيني

ترى الحركة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي أعلى سلطة في مؤسسات الشعب الفلسطيني، وهي الممثل الشرعي والوحيد، والجهة المخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة المحافل الدولية، وفي التفاوض لاستعادة الحقوق الفلسطينية. كما تعتبر المنظمة الجهة المرجعية للسلطة الوطنية

الفلسطينية.

وترى الحركة ضرورة التمسّك ببرنامج المنظمة وإعلان الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كونها تشكل الحد الأدنى المتفق عليه والمقبول من مختلف فصائل المنظمة.

ويدعو البرنامج لتفعيل مؤسسات ودوائر المنظمة، وتنشيط عملها خصوصاً في مناطق اللجوء الفلسطيني، لحماية حقوق ورعاية مصالح اللاجئين الفلسطينيين، وتحسين الخدمات الصحية والرعاية في مخيمات اللاجئين ولأسر الشهداء.

أما السلطة الوطنية الفلسطينية فيرى البرنامج أنها النواة والقاعدة لمؤسسات الدولة الفلسطينية، وهي صاحبة الولاية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مناطق السلطة الوطنية وفقاً لقانونها الأساسي. وهي تتألف من الرئاسة والحكومة والسلطة القضائية والمجلس التشريعي. ويؤكد البرنامج احترام الحركة لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وحماية الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الديمقراطية الحرة والمفتوحة لمشاركة جميع القوى والأفراد.

ويطالب البرنامج بزيادة مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة، وضرورة الاهتمام بالشباب، وتطوير التنسيق بين السلطة الوطنية وبين المجتمع المدني. ولكن البرنامج لم يحسم رؤية الحركة لنوع النظام السياسي الذي تريده الحركة، هل هو نظام ديمقراطي برلماني أم رئاسي؟ وأبقت الباب مفتوحاً أمام تطور التركيب القائم الذي نشأ بعد تعديل القانون الأساسي العام ٢٠٠٥، واستحداث منصب رئيس الوزراء.

٤- الرؤية والتوجهات الاقتصادية

في مجال استعراضه لتجربة البناء الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة السابقة، منذ نشوء السلطة الوطنية ولغاية الآن، يشير البرنامج في أكثر من موقع إلى استحالة تحقيق التنمية الشاملة بسبب سياسات الاحتلال المعادية والتي تربط الاقتصاد بالأمن، وبسبب عدم التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، ومواصلتها تنفيذ إجراءات أحادية دون التشاور مع السلطة الوطنية، واستخدامها للاقتصاد كوسيلة ضغط إضافية عليها والسعي إلى ابتزاز السلطة الوطنية سياسياً. ويبين البرنامج أن نتائج الفترة السابقة تمخضت عن بقاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي.

ولكن هذا التقييم في البرنامج لم يتعرض للأسباب الذاتية التي كان لها تأثير كبير على تعثر التنمية واستمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ولم يتضمن أي نقد ذاتي للأخطاء التي ارتكبتها السلطة خلال الحقبة السابقة، وخصوصاً الدخول في اتفاقات تجارية منحت بعض الشركات الإسرائيلية مكانةً احتكاريةً في السوق الفلسطينية، وخصوصاً في مجال استيراد مشتقات البترول والإسمنت، أو في عدم الاهتمام الكافي بتطوير القدرات المحلية لتوليد الطاقة الكهربائية على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى صعيد الرؤية تجاه النظام الاقتصادي المستهدف، يؤكد البرنامج تبني حركة فتح لاقتصاد

السوق الحرة لبناء الاقتصاد الفلسطيني، وضرورة قيام السلطة بتوفير البيئة التنظيمية المواتية وحماية الملكية الخاصة. وحدد البرنامج هدفين أساسيين لخطة الحركة المرحلية:

الأول ـ تحقيق القدرة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتمكين الاقتصاد الفلسطيني من الاعتماد على الذات.

الثاني ـ فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وإعادة ربطه بالاقتصاد العربي، وتطوير البدائل الوطنية للمستوردات من إسرائيل.

ولكن البرنامج لا يطالب بالقطيعة الاقتصادية مع إسرائيل، بل يطالب بأن يعاد بناؤها مستقبلاً "على أساس التكافؤ والمساواة، وأن العلاقات الاقتصادية يجب أن تبنى وفق اعتبارات اقتصادية بحتة بعد الوصول إلى الحل السياسي المنشود، والذي ينهي الاحتلال والاستيطان، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أرضها وحدودها ومعابرها وأجوائها".

يشير البرنامج، أيضاً، إلى معضلة تفاقم عجز الموازنة بسبب توسّع القطاع العام وارتفاع النفقات العامة، وزيادة الاعتماد على الدول المانحة والاقتراض الداخلي.

ويدعو البرنامج إلى المضي في الخطوات الإصلاحية لتقليص العجز، والوصول إلى وضع مالي صحي. كما يدعو إلى المزيد من الشفافية في التعامل مع المال العام.

وهنا، أيضاً، لم يقدم البرنامج نقداً ذاتياً؛ لأن الحركة هي التي تولت قيادة عملية بناء السلطة الوطنية منذ تشكيلها في العام ١٩٩٤ ولغاية أوائل ٢٠٠٦. وهي تتحمّل المسؤولية عن التوظيف العشوائي وتضخم القطاع الحكومي، الذي بات يشكّل عبئاً ثقيلاً على الموازنة العامة، ولا يمكن للاقتصاد الفلسطيني توفير الأموال الضرورية للإنفاق عليه دون أن يمس ذلك نوعية الخدمات الأساسية. فالإيرادات العامة للخزينة بالكاد تكفي الآن لدفع الرواتب، وتعتمد النفقات التشغيلية للسلطة وكذلك تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية بشكل كامل على الجهات المانحة. وهذا الواقع المالي الصعب يمكن الخروج منه عند مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي مع بقاء النفقات العامة في المستوى نفسه، أي أننا بحاجة إلى ١٠ سنوات من النمو الاقتصادي الحقيقي بنسبة لا تقل عن ١٠٪ سنوياً.

تطالب الوثيقة بوضع إستراتيجية اقتصادية متكاملة لبناء اقتصاد فلسطيني قادر على الصمود... بالاعتماد على الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الواعدة... مع التأكيد على أن يقوم الدعم الخارجي بدور مساند يقتصر على إقامة المشاريع التنموية كشق الطرق وترميم المرافق وبناء المدارس... بينما يجب أن توضع شؤون التنمية الأخرى تحت الإشراف والتنفيذ الفلسطيني المحض، كاختيار نظام الحكم، والنظام الاقتصادي والقضائي... وأنظمة الرقابة الملائمة.

كما يطالب البرنامج بإنشاء نظام رقابي فلسطيني على مصادر الدعم وجهات التمويل الخارجية؛ لتطبيق المساءلة على مختلف الجوانب، بما في ذلك حول الأهداف والإطار الزمني والنوعية

المهنية والنزاهة والموضوعية. . . ويؤكد عدداً من المتطلبات المرحلية أبرزها إعادة هيكلة الاقتصاد للتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ويرى أن المجتمع الدولي يتحمّل مسؤولية مباشرة عما آلت إليه الأوضاع الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهو مطالب بتوفير الدعم للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. ويطالب البرنامج بضرورة أن يترافق الدعم الاقتصادي الدولي مع مسار سياسي لحل القضية الفلسطينية، انطلاقاً من القناعة بأن الحل السياسي هو "البوابة الحقيقية للاستقرار الاقتصادي". كما طالب البرنامج بإعادة صوغ الاتفاقات الاقتصادية الموقعة مع إسرائيل، والسعي إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني منطقة جمركية مستقلة. كما تطالب الوثيقة بتطوير الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع الخارج، وإنهاء الحصار على قطاع غزة، ودعوة الجهات المانحة إلى "تمويل المشاريع ذات الأثر المهم على بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. . . "، وتوفير الدعم السياسي للمشاريع النوعية التي تعزز البيئة، وتوقف إجراءات الاحتلال والاستيطان التي تلحق التدمير والتلوث في البيئة الفلسطينية.

بعد العرض المقتضب لرؤية الحركة للنظام المستهدف والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والدور المرغوب للدعم الدولي، تورد الوثيقة قائمة طويلة بالتزامات حركة فتح نحو العمل الاقتصادي. وتضمنت القائمة نشاطات لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية المحفزة للنشاط الاقتصادي والعاملة على توفير الاستقرار المالي والنقدي المطلوبين، ونشاطات تركز على تطوير قدرات القطاع الخاص، وسياسات بغرض تطوير التوظيف وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الخارجية وبغرض تشجيع استثمارات القطاع الخاص.

في الفصل الأخير للبرنامج الاقتصادي، يجري الحديث عن القطاعات الريادية، التي ستوليها الحركة اهتماماً خاصاً؛ لأنها ترى فيها "الرافعة للاقتصاد الفلسطيني نحو الاستقلال الاقتصادي وتعزز مفهوم الاقتصاد المقاوم". وتعدد الوثيقة تلك القطاعات وفق الترتيب التالي:

العلم والمعلوماتية.

الإسكان.

النقل والمواصلات.

السياحة.

الصناعة.

القطاع المالي.

الزراعة.

العمل التعاوني.

ومن الواضح أن ترتيب القطاعات بهذا الشكل لم يكن عشوائياً، بل جاء ليعكس رؤية الحركة لأهمية دور القطاعات في التنمية الفلسطينية. ويأتي تقديم قطاع العلم والمعلوماتية إلى مقدمة القائمة ليؤكد تبني حركة فتح للتوجه العام في الأوساط التنموية التي تطمح إلى الانتقال بالاقتصاد الفلسطيني إلى المعلوماتية والمعرفة. ولكن ما يلفت الانتباه هنا هو إيراد التعاون ضمن القطاعات الريادية، حيث إنه ليس قطاعاً اقتصادياً مستقلاً بحد ذاته، وإنما هو شكل من أشكال تنظيم النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات.

٥- الرؤية الاجتماعية

تؤكد الوثيقة أن الرؤية الاجتماعية للحركة تنطلق من إيمانها بأن القطاع الاجتماعي، هو "حضانة التغيير وتطوير المجتمع وتحديد اتجاهاته المستقبلية"، وهو "الملاذ الآمن للفئات المهمشة والضعيفة، كما أنه الجبهة التي ينبغي تصليبها لدعم الحركة السياسية وديمومة النضال الوطني". لذا فإن الحركة تسعى إلى ضمان حصول الشعب الفلسطيني على الرفاه والحماية الاجتماعية والتنمية الثقافية، وذلك من خلال تهيئة الظروف الضرورية لتعزيز صمود الإنسان الفلسطيني أينما وجد، وتمكينه من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية بكرامة وحرية وصولاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من الخوف والفاقة.

تؤكد الوثيقة "أن حق الشعب الفلسطيني في التنمية هو حق أصيل لا يمكن أن تستقيم عملية البناء الوطني دون تحقيقه. لذلك تضع (فتح) نصب عينيها جملةً واسعةً من الحقوق التنموية الشاملة والمستدامة، والتي تغطي كافة مناحي حياة المواطن الفلسطيني اليومية. إن (فتح) تصبو إلى بناء مؤسسات فلسطينية في الوطن، وفي الخارج، سواء عبر مؤسسات السلطة، أو مؤسسات المنظمة، أو مؤسسات الحركة، قادرة على رفعة شأن أفراد الشعب الفلسطيني أينما كانوا، وتحريرهم من العوز الاجتماعي والفقر والجوع".

وترى الحركة ضرورة الاعتماد على الذات والتأهيل والتمكين والشراكة بين القطاعات الثلاثة: العام والخاص والأهلي. كما تولي اهتمامها للبنية المؤسسية الضرورية، وترسيخ مبادئ الإدارة السليمة فيها، وبالتحديد المساءلة والشفافية، والتقييم الدوري.

عدد البرنامج الاجتماعي للحركة مجالات النشاط ممثلة بـ: الحماية الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، النهوض بالمرأة، الشباب، العمل والعمال، الجرحى والأسرى والمحررين، والحكم المحلي وشؤون العشائر، المتقاعدين والرواد. وسأتناول فيما يلي الأهداف والالتزامات التي تقطعها الحركة على نفسها في تلك المجالات بشكل مختصر.

تبين الوثيقة أن حركة فتح، وإدراكاً منها لأهمية القطاع الاجتماعي في "تشكيل حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني"، ألزمت نفسها ببرنامج اجتماعي في غاية السخاء والطموح.

ففي **مجال الحماية** الاجتماعية أقرّت الحركة بحق كل فلسطيني في الحصول على الضمان الاجتماعي، وحقه بمستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، وبحق الفلسطينيين في التحرر من الجهل والجوع والفقر. كما تلتزم الحركة بتوفير الحماية والمساعدة للأسرة الفلسطينية في داخل الوطن وخارجه، ودعم المتضررة منها وتلك التي خسرت معيلها أو بيتها. وتؤكد الوثيقة ضرورة الاهتمام بالأطفال والشراكة مع المجتمع المدني لتطوير شبكات الحماية والرعاية الاجتماعية ومواجهة البطالة والفقر.

وفي مجال **الخدمات الصحية** تلتزم الحركة بحق كل فلسطيني وفلسطينية في التمتع بخدمات صحية لائقة، وإتاحة هذه الخدمات والرعاية الطبيتين دون تمييز، وإيصال الخدمات الصحية إلى مختلف المناطق دون تمييز، والسعي إلى تطوير وتحديث الجهاز الصحي الفلسطيني ومرافقه في الوطن والشتات، ودعم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي تضطلع

بدور بارز في تقديم الخدمات الصحية في الداخل والخارج. التأكيد على مراجعة معايير الترخيص، إعداد السياسات الصحية وفقاً لاحتياجات الشعب الفلسطيني.

وفي مجال **التربية والتعليم**، أكدت الحركة أهمية التعليم ودوره المركزي في معركة التحرر الوطني وفي بناء الاقتصاد، وأكدت التزامها بضمان حقوق التعليم لكل مواطن ومواطنة دون تمييز وتتبنى إلزامية التعليم حتى المرحلة الإعدادية، وضرورة توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء المتكامل للشخصية الإنسانية التي تعتز بكرامتها وتحترم القيم الإنسانية العامة والحريات. تلتزم الحركة بعدالة توزيع المدارس والبرامج التعليمية، وبالتحديث المستمر في المناهج بما ينسجم مع تطور العلوم والتكنولوجيا واحتياجات سوق العمل.

حدّد البرنامج التزامات الحركة تجاه احتياجات التعليم بكافة مستوياته، وبالتحديد تجاه توفير المدارس والاهتمام بإنصاف المعلمين من حيث رواتبهم وتطوير قدراتهم للاضطلاع بالدور المهم المناط بهم. كما يشير البرنامج إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم المتوسط والتعليم المهني. وبشأن التعليم العالي أكد البرنامج التزام الحركة باحترام "استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي والإبداع الأدبي الثقافي.

عبّرت الحركة عن قلقها العميق من "تعثر العملية التربوية والتعليمية والمشاكل التي تواجه التدريس وانخفاض المستوى العلمي سواء أكان ذلك في المدارس أم في الجامعات." وأكدت ضرورة إصلاح هذا الوضع. كما دعت إلى "التدخل في إعطاء الصبغة الوطنية لنظام التعليم الأساسي والعالي والمهني، وتضمينه الثقافة الوطنية الفلسطينية بجميع أبعادها."

في مجال **النهوض بالمرأة**: ينص البرنامج على التزام الحركة بالمساواة بين الرجل والمرأة في التمتّع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة التمييز، وضمان حقها في التعليم، وفي مواءمة القوانين والتشريعات مع مبادئ المساواة ومبادئ المواثيق الدولية، ووضع البرامج الضرورية لحماية المرأة والنهوض بالمرأة وتمكينها من زيادة مشاركتها.

وفي مجال **الشباب** يورد البرنامج التزامات الحركة تجاه الشباب في الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٩ سنة والتي تمثل ٢٩٪ من السكان، بالإضافة إلى كونها الشريحة الأكثر حيويةً وطاقةً بالمقارنة مع الشرائح السكانية الأخرى. وقد تضمنت التزامات الحركة تجاه هذه الشريحة ٢١ بنداً اشتملت على سياسات وقوانين وبرامج ومشاريع تغطي احتياجات واهتمامات هذا القطاع.

وفي مجال **العمل والعمال** ينص برنامج الحركة على احترام الحق في العمل لكل مواطن، والالتزام بإقرار حد أدنى للأجور وربطها بجدول غلاء المعيشة، والالتزام بتحسين بيئة العمل وتطبيق المواصفات الدولية لإجراءات السلامة العامة، ومحاربة البطالة، وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للقطاع الخاص والأهلي. وأما ما غاب عن البرنامج هنا فهو موضوع إقرار قانون العمل النقابي، وإنهاء التشرذم في الحركة النقابية، والعمل على تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في مجالسها.

وفي مجال **الجرحى والأسرى والمحررين**، تلتزم الحركة بمتابعة أوضاع الجرحى، وتأمين العلاج اللازم

لهم وتوفير الدعم المطلوب بعد شفائهم لدمجهم في المجتمع، والعمل على تحرير الأسرى ومتابعة قضاياهم واحتياجاتهم القانونية والمادية، وتوفير المتطلبات المالية والتدريبية التي تساعدهم وتمكنهم من المشاركة الفاعلة وأخذ دورهم في المجتمع.

كما تضمّن البرنامج الاجتماعي التزام حركة فتح بتطوير مؤسسات الحكم المحلي، وتمكينها من الاضطلاع بدورها التنموي. وأكد توسيع الشراكة بين القطاعات الثلاثة. وأخيراً أشار إلى التزامات (فتح) تجاه المتقاعدين وضرورة الاهتمام باحتياجاتهم وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم، تقديراً لدورهم النضالي والمهني خلال عشرات السنوات من النضال الوطني.

٦- كلمة أخيرة

في ختام هذا التلخيص للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي لحركة فتح الذي حاولنا فيه التركيز على الأهداف والالتزامات الجوهرية والمهمة للحركة، أعتقد أن أهم نقاط ضعفه تكمن في طموحه الشديد، وعدم ترتيب الأولويات بصورة واضحة، بحيث تبين الأهداف أو الالتزامات الأهم من الأقل أهمية. كما لم يعط البرنامج اهتماماً لموضوع تطوير سلطة القضاء وحماية استقلاليتها، كحجر الزاوية في بناء الدولة الفلسطينية وفي التطوير الاقتصادي والاجتماعي. كما جاء موضوع محاربة الفساد والإصلاح والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد خافتاً في جنبات البرنامج.

بالرغم من ذلك أعتقد أن البرنامج يشكل خطوةً مهمةً وجوهريةً في تطوّر الحركة وانتقالها من فصيل شبه عسكري إلى حزب سياسي وطني ديمقراطي، يتطلع إلى العمل المتكامل في مجالات وساحات العمل الوطني والديمقراطي بشمولية وعقلانية. وإذا كان من المبكر الحكم على الهوية الاجتماعية لهذا الحزب الجديد فلا بد أن نلاحظ التزامه الواضح بالقيم الإنسانية العامة، ومبادئ الديمقراطية، وخصوصاً الانحياز للفقراء والمهمشين، وقضايا الطفل ومساواة المرأة، والتزامه بالتعددية السياسية والفكرية واستقلالية التعليم والبحث العلمي، واعتماد آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص والقطاع الأهلي على مستويات التخطيط والتنفيذ لخطط التنمية.

كما أن البرنامج وطني بامتياز، حيث أكد في مختلف المجالات أن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة يشكلان البوصلة الوحيدة للعمل الاقتصادي والاجتماعي. وكان واضحاً في رؤيته ومؤكداً أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تكون شاملة ومستدامة إلا بعد تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى: إزالة الاحتلال والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الهوامش

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ٢٠٠٩. برنامج البناء الوطني الصادر عن المؤتمر العام السادس، آب ٢٠٠٩، بيت لحم.

الانتخابات في كانون الثاني ٢٠١٠ ضمانة لعدم انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية

الأستاذ الدكتور موسى أبو ملوح *

من البدهي أن يتطلّب نظام الحكم الديمقراطي النيابي وجودَ سلطات مصدرها الشعب، ويتم ذلك بتمكين الشعب من انتخابها وفق أحكام القانون، وعلى السلطات المنتخبة أن تمارس مهامها وفق القانون؛ احتراماً لمبدأ سيادة القانون، وذلك لارتباط الديمقراطية الحقيقية بسيادة القانون، فلا قيمة حقيقيةً للديمقراطية في مجتمع لا تَحترم فيه السلطات المنتخبة القانونَ؛ ففي هذه الحالة يكون الشعب قد انتخب سلطات تسومه العذاب.

والقانون الأساسي قد بيّن طبيعة نظام الحكم في فلسطين بأنه ديمقراطي نيابي، وأن الشعب العربي الفلسطيني مصدر السلطات، وأن مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وهذه القواعد الدستورية يجب أن تُحترم، واحترامها يعني أن يَنتخب الشعب العربي الفلسطيني السلطات في فلسطين وفق أحكام القانون، وعلى السلطات المنتخبة أن تمارس مهامها محترمةً مبدأ المشروعية، ويكون ذلك باحترام مبدأ سيادة القانون.

وبعد عودة منظمة التحرير الفلسطينية التاريخية إلى جزءٍ من الأراضي الفلسطينية في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، وما واكب ذلك من نتائج إيجابية كثيرة، أهمها: تكوين أركان السلطة الوطنية الفلسطينية في فلسطين، بطريقة ديمقراطية؛ وفق قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥ أتم الشعب العربي الفلسطيني إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وقد كانت هذه الانتخابات انتخابات تاريخية، من حيث كونها أول انتخابات يضع قانونَها فلسطينيون متخصصون، وتتم إجراءاتها بجهد فلسطيني خالص، ويَنتخب فيها الشعب العربي الفلسطيني سلطاته.

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بمجهودات

* أستاذ القانون بكلية الحقوق بجامعة الأزهر، غزة

كبيرة لوضع الأسس القانونية للدولة الفلسطينية، فوضعت تشريعات عديدة لتحقيق هذه الغاية، أهمها: القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته الذي يبيّن هوية الشعب العربي الفلسطيني، وطبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية، والحقوق والحريات العامة والسلطات الثلاث. . . .

وقام المجلس التشريعي الأول المنتخب بوضع قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ الذي ألغى قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥، وتمت الإجراءات اللازمة لنفاذه وفق أحكام القانون الأساسي، وقام بتعديل مهم للقانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥، حيث حدد مدة ولاية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والمجلس التشريعي بأربع سنوات، بعد أن كانت تستغرق المرحلة الانتقالية، وتمت الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني من العام ٢٠٠٦ وفق أحكام قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ والذي ربط مدة ولاية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بمدة ولاية المجلس التشريعي المنتخب بنصّه على أن تُجرى الانتخابات الرئاسية المقبلة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ أحكامه.

ولم تتح الفرصة لتأكيد التطوّر الإيجابي الذي ورد في تعديل القانون الأساسي وقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ وتنمية هذا الأمر، ويرجع ذلك إلى ما حدث من انقسام في حزيران سنة ٢٠٠٧، حيث ضُرب القانون بعرض الحائط، وتم المساس بشكل جوهري بنظام الحكم في فلسطين، فشجر الخلاف بخصوص هياكل الحكم ومدى شرعيتها، فوُجدت الحكومة المقالة التي عقدت لنفسها الولاية الفعلية في قطاع غزة، ووُجدت حكومة أخرى عقدت لها الولاية في الضفة الفلسطينية، وانعدم دور المجلس التشريعي الفعلي، حيث تشيّع غالبية أعضائه إلى فصائلهم، وانقسموا على أمرهم، وترتب على ذلك شلل كامل لعمل هذا المجلس، حيث لم يعقد أية جلسة قانونية منذ تاريخ الانقسام، وأثير التشكيك في مدة ولاية الرئيس، بالرغم من وضوح النصوص القانونية بخصوصها.

وواكب ذلك ادعاء كل حكومة أو سلطة أنها تتمتع بالشرعية القانونية، في حين تنكرها على مناظرتها، ووجدت تفسيرات للقانون الأساسي ولقانون الانتخابات صُبغت بصبغة سياسية، وكانت تلك التفسيرات مخالفة للأصول المتبعة في تفسير نصوص القانون، مما جعل الفترة التي تلت الانقسام فترة تناحر بين القوى المختلفة، وشكّل تهديداً جدياً لنظام الحكم في فلسطين، وانتهاكاً سافراً لمبدأ سيادة القانون وأدى إلى إلحاق الأذى بالشعب العربي الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وفي اعتقادنا أن الحكومة المقالة فقدت شرعيتها الدستورية؛ بسبب ترك أكثر من نصف أعضائها مناصبهم الوزارية، ولا يعطيها الشرعية تكليف وزراء جدد لاستكمال النقص؛ لعدم استكمال المتطلبات الدستورية لتعيينهم، وأما الحكومة في الضفة الفلسطينية فلم تكتمل شرعيتها القانونية لوجود ما حال دون انعقاد المجلس التشريعي لتعرض عليه لتنال ثقته؛ بسبب تشيّع الأعضاء لفصائلهم واختلافهم على حساب المصلحة الوطنية.

لذلك، فإنه يمكن القول إن من يتمتّع بالشرعية الدستورية الآن في فلسطين هو رئيس السلطة

الوطنية الفلسطينية، والمجلس التشريعي بالرغم من شلله الحقيقي.

وباقتراب موعد الاستحقاق الدستوري المتمثل في إجراء انتخابات رئاسية متزامنة مع الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠١٠، بدأ الخلاف يشجر في فلسطين بخصوص إجراء هذه الانتخابات في موعدها القانوني، فوجد من يدعو إلى إجرائها في موعدها القانوني في كانون الثاني ٢٠١٠؛ وذلك احتراماً وامتثالاً لأحكام القانون وبصفة خاصة القانون الأساسي، ووُجد من يدعو إلى عدم إمكانية ذلك، أو يربط أمر إجرائها بأمور أخرى لا علاقة لها باحترام سيادة القانون كاشتراط أن يتم التوافق والمصالحة أولاً ثم تُجرى تلك الانتخابات بعد ذلك.

وفي اعتقادي أن استمرار هذا الخلاف دون أن يُحسم بالأخذ بالرأي الذي يدعو إلى إجراء تلك الانتخابات في موعدها القانوني (كانون الثاني ٢٠١٠) سيعرّض النظام السياسي في فلسطين إلى خطر الانهيار، ويجب أن يتم الحسم خلال الوقت المناسب وفق أحكام القانون.

وفي هذه الدراسة سنبيّن ما قد يثار من خلاف بخصوص إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في موعدها المحدد، وما يترتب من آثار على عدم إجرائها في موعدها القانوني.

أولاً- الاختلاف بخصوص إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في موعدها المحدد:

لم تحل النصوص القانونية التي وردت في قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ - ونصوص القرار بقانون بشأن الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٧ الذي ألغى القانون السابق، ولا نصوص القانون الأساسي التي تحدد بوضوح لا لبس فيه أن موعد الانتخابات الرئاسية يتزامن مع موعد الانتخابات التشريعية التي يكون موعد إجرائها كانون الثاني ٢٠١٠ - دون أن يشجر الخلاف بخصوص إجرائها في موعدها.

فذهب رأي إلى القول إن مسألة تمديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية محدد بنصوص القانون، وإن احترام سيادة القانون يقتضي أن تجرى هذه الانتخابات في موعدها القانوني (كانون الثاني ٢٠١٠)، وأن أي رأي يقول بغير ذلك ينتهك سيادة القانون، ومن شأن ذلك أن يرتب نتائج وخيمةً على الشعب، تتمثل في أن عدم احترام القانون من شأنه أن يمسّ أمن الوطن والمواطن والتنمية والاستقرار داخل المجتمع.

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن مسألة الانتخابات يحكمها قانون؛ لذلك لا بد من احترام نصوص القانون بهذا الخصوص، وهذا يقتضي إجراء هذه الانتخابات في كانون الثاني ٢٠١٠.

فقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ نص في مادته الثانية الفقرة الرابعة على أن "تكون مدة ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجرى الانتخابات في كل أربع سنوات بصورة دورية" ونص في المادة ٢/ ١ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ على أن "مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية ١١١ من هذا القانون، وفيما عدا أول انتخابات تشريعية تجري بعد إقرار هذا القانون

فقط.

١ـ يتم انتخاب الرئيس، وأعضاء المجلس في آن واحد في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق الاقتراع السري" ونص في المادة ١١١ على أن "تجري الانتخابات الرئاسية المقبلة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي بعد نفاذ أحكام هذا القانون والمعدل له"، والقرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة الذي ألغى قانون الانتخابات السابق نصّ في المادة الرابعة الفقرة الثانية على أن "تكون مدة ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرةً كل أربع سنوات بصورة دورية" ونص في المادة ١١٦ على "دون إخلال بأحكام المادتين (١٠٥، ١٠٦) من هذا القانون تجري الانتخابات الرئاسية المقبلة بالتزامن مع أول انتخابات تشريعية تجري بمقتضى هذا القانون".

والقانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ نص في المادة الأولى على تعديل المادة ٤٧/ ٣، حيث أصبح النص الجديد هو "مدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية".

والمجلس التشريعي القائم انتخب في كانون الثاني ٢٠٠٦، وهذا يعني أن مدة ولايته القانونية تنتهي بمرور أربع سنوات من تاريخ انتخابه؛ لذلك يجب أن تجرى الانتخابات التشريعية المقبلة بمرور هذه المدة، أي في كانون الثاني ٢٠١٠، ويجب أن تجرى الانتخابات الرئاسية بالتزامن مع إجراء الانتخابات التشريعية، لذلك فإن الموعد القانوني لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية يحل في كانون الثاني ٢٠١٠، لذلك يجب أن تجرى في هذا التاريخ؛ لأن الأمر يتعلق بتطبيق أحكام القانون واحترام سيادته، ولا يتوقف على أي أمر آخر.

وذهب رأي آخر إلى ربط إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بأمور أخرى، فيشترط لإجرائها حدوث التوافق والمصالحة أولاً، فإذا لم يحدث ذلك فإنه لا يوافق على إجرائها في موعدها القانوني في كانون الثاني ٢٠١٠، وهذا يعني ربط إجراء تلك الانتخابات بأمور قد تحدث أو لا تحدث، وإنْ حدثت فإن ذلك سيكون في المستقبل ويعني ذلك أنه لا يمكن تحديد موعد حدوثها، وحتى إذا تحدد تاريخ حدوثها، فلا بد من الاتفاق على تاريخ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد ذلك، ولا يعرف هل سيتحقق هذا الاتفاق أو لا يتحقق، وإذا تحقق فمتى يكون تاريخ تحققه، وهل تحترم أطرافه ما ورد فيه؟!

الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون الثاني ٢٠١٠

لا شك في أن الرأي القائل بوجوب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في كانون الثاني ٢٠١٠ هو الرأي الذي يحترم أحكام قانون الانتخابات والقانون الأساسي، أي يحترم مبدأ سيادة القانون ويهدف إلى أن تكون الانتخابات مستندة إلى مبدأ المشروعية القانونية ويحترم إرادة الشعب، في حين أن الرأي الذي يشترط التوافق والمصالحة كمدخل لإجراء الانتخابات يضرب بعرض الحائط مبدأ سيادة القانون؛ لأنه يخالف

أحكام القانون التي تنظم الانتخابات، وبصفة خاصة التي تحدد موعد القيام بها، ويمثل خطراً محدقاً من شأنه أن يؤدي إلى هدم أسس نظام الحكم في فلسطين؛ مما يؤدي إلى زواله، ولا يحترم إرادة الشعب العربي الفلسطيني بوصفه مصدراً للسلطات؛ لأن عدم إجراء الانتخابات في موعدها فيه حرمان للشعب من أن يختار السلطات التي تمثله مرةً كل أربع سنوات وبصورة دورية، كما نص على ذلك في القانون الأساسي وقانون الانتخابات.

وبالتالي، فإن في ذلك خطورة لا يمكن تجاهلها تتمثل في الخروج من إطار الأحكام القانونية التي تحدد تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى إطار توافق ومصالحة قد ينكل عنها طرف من أطرافها، وبذلك نكون قد خرجنا من إطار القانون الملزم للجميع إلى إطار آخر يثبت بالواقع الملموس أن أطرافاً لا تلتزم به في الغالب.

وعليه يجب احترام نصوص القانون، وخصوصاً نصوص القانون الأساسي التي جعلت كانون الثاني ٢٠١٠ موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وعدم الإصغاء إلى الرأي القائل بوجوب إجراء التوافق والمصالحة أولاً ثم بعد ذلك يتفق على إجراء تلك الانتخابات؛ لأن هذا الرأي لا يستند إلى قانون بل يخالف أحكام القانون الأساسي، فإجراء تلك الانتخابات محكوم بقانون، فيجب أن يطبق القانون، وهذا ليس مرهوناً بمشيئة هذا أو ذاك، وبالتالي فإن احترام الموعد المنصوص عليه في القانون الأساسي وقانون الانتخابات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، يجعلها انتخابات تستند إلى مبدأ المشروعية واحترام سيادة القانون، وأن المناداة بعدم احترام هذا الموعد فيه مخالفة لمبدأ المشروعية وسيادة القانون.

ثانياً- النتائج التي تترتب على عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها القانوني

يقتضي تحديد النتائج أن نبين ما يتعلق برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يتعلق بالمجلس التشريعي من نتائج.

أما بخصوص ما يتعلق من نتائج إذا لم تتم انتخابات رئاسية في كانون الثاني ٢٠١٠ فلم يتعرض أحد حسب علمنا لهذا الموضوع بالرغم من أهميته القصوى، فلنفترض أنه قد مرّ شهر كانون الثاني ٢٠١٠ ولم تجر انتخابات رئاسية، فماذا سيكون عليه الأمر بالنسبة إلى المركز القانوني لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ؟.

إن الإجابة القانونية تعني أن انتهاء المدة القانونية لولاية رئيس السلطة الوطنية تتطلب إجراء انتخابات رئاسية في موعدها لانتخاب رئيس جديد بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس السابق، فإذا لم يتم ذلك، فيعني أنه لا ولاية للرئيس المنتهية مدة ولايته، ولا وجود لرئيس جديد منتخب، أي زوال المركز القانوني لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن لأي شخص اعتباري أو طبيعي، داخلي أو خارجي أن يتمسك بذلك، ولا يغيب عنا ما حدث من جدل بخصوص مدة الولاية القانونية للرئيس محمود عباس حيث أصرت بعض القوى

على الزعم بانتهائها في كانون الثاني ٢٠٠٩، ومنذ حلول ذلك التاريخ تقول "الرئيس المنتهية ولايته"، وقامت بذلك بناءً على موقف سياسي يبتعد عن موقف القانون الذي يجعل مدة ولايته تنتهي في كانون الثاني ٢٠١٠.

أما بخصوص النتائج التي ستترتب على عدم إجراء انتخابات تشريعية في كانون الثاني ٢٠١٠، فذهب رأي إلى القول إن ذلك لن يؤثر في المركز القانوني للمجلس التشريعي القائم، ويعني ذلك استمرار وجود المجلس التشريعي القائم بالرغم من عدم إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في موعدها، واختلف أنصار هذا الرأي في تبرير ذلك، فذهب جانب منهم إلى تبرير ما ذهب إليه بالاستناد إلى نص ٢ من القانون الأساسي للعام ٢٠٠٥ م بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ م الذي وردت فيه إضافة المادة (٤٧ مكرر) إلى القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، تضاف إلى القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ مادة جديدة برقم (٤٧ مكرر) نصها كالآتي:

"المادة (٤٧ مكرر): تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية".

فنص هذه المادة يعني عندهم أنه لكي تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم لا بد من إجراء انتخابات تشريعية جديدة لانتخاب مجلس تشريعي جديد، وأن يؤدي هذا المجلس اليمين الدستورية، وحينها تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم، وتبدأ مدة ولاية المجلس التشريعي الجديد المنتخب، فإذا لم تجر الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠١٠، فيعني ذلك عدم وجود مجلس جديد منتخب يؤدي اليمين الدستورية التي تنهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم بأدائها، ويعني ذلك بقاء مدة الولاية القانونية للمجلس التشريعي القائم بعد كانون الثاني ٢٠١٠ إلى أن تجري انتخابات تشريعية بعد ذلك ويؤدي المجلس التشريعي المنتخب الجديد اليمين الدستورية، فشرط انتهاء مدة الولاية القانونية للمجلس التشريعي القائم أن تتم انتخابات تشريعية لانتخاب مجلس تشريعي منتخب جديد ويؤدي اليمين الدستورية، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فيعني ذلك عدم انتهاء مدة الولاية القانونية للمجلس التشريعي القائم.

وعليه، فإذا لم تجر انتخابات تشريعية في كانون الثاني ٢٠١٠ فإن مدة ولاية المجلس التشريعي القائم مستمرة إلى ما بعد هذا التاريخ إلى أن يتحقق شرط انتهائها بانتخاب مجلس تشريعي جديد ويؤدي اليمين الدستورية.

وفي اعتقادنا أن هذا الرأي قد جانبه الصواب ويتصف بالخطل، لأنه خالف الأصول المتبعة في تفسير النصوص القانونية، حينما استند إلى نص المادة (٤٧ مكرر) لتأييد ما ذهب إليه من استمرار مدة ولاية المجلس التشريعي القائم في حالة عدم إجراء انتخابات تشريعية في كانون الثاني ٢٠١٠؛ فهو قد أغفل نص المادة ١ من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، التي عدلت نص المادة (٤٧/ ٣) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ التي تنص على أن مدة ولاية المجلس التشريعي

هي المرحلة الانتقالية، حيث أصبحت مدة ولايته حسب نص المادة (٤٧/ ٣) المعدل هي: "أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجرى الانتخابات مرةً كل أربع سنوات بصورة دورية".

- فنص المادة (٤٧/ ٣) المعدل يظهر بوضوح تحديد مدة الولاية القانونية للمجلس التشريعي بأربع سنوات ويبدأ حساب هذه المدة من تاريخ انتخابه، وأوجب النص أن تجرى الانتخابات التشريعية مرةً كل أربع سنوات بصورة دورية وفي موعدها.

والتطبيق الصحيح للمادتين المذكورتين لا يترتب عليه استمرار المجلس التشريعي القائم إلى ما بعد كانون الثاني ٢٠١٠ في حالة عدم القيام بإجراء انتخابات تشريعية في هذا التاريخ، فالمادة (٤٧/ ٣) المعدلة تفيد بأن مدة ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات، ولم تنص المادة (٤٧ مكرر) على ما يخالف ذلك بل نصت على أن مدة المجلس التشريعي القائم "وهي أربع سنوات حسب المادة ٤٧/ ٣ المعدل" تنتهي بأداء المجلس التشريعي المنتخب الجديد اليمين الدستورية، وهذا يعني وجوب إجراء انتخابات تشريعية مرةً كل أربع سنوات بصورة دورية وفي موعدها، لانتخاب مجلس تشريعي جديد يؤدي اليمين الدستورية، لانتهاء مدة الولاية القانونية للمجلس التشريعي القائم.

فضلاً عن ذلك، فإن المادة (٤٧/ ٣) معدل، تجعل مدة ولاية المجلس التشريعي القائم أربع سنوات لا أكثر ولا أقل تبدأ منذ تاريخ انتخابه، وورد فيها حكم بمقتضاه يجب أن تتم الانتخابات مرةً كل أربع سنوات وبشكل دوري وهذا يعني وجوب إجراء الانتخابات التشريعية وفق أحكام هذا النص في موعدها.

وأعتقد أن المشرع لم يكن موفقاً في إضافة المادة (٤٧ مكرر)؛ لأن حكمها تعارض مع حكم المادة (٤٧/ ٣) معدل، فحكم هذه المادة يجعل بداية حساب مدة السنوات الأربع وهي مدة ولاية المجلس التشريعي من تاريخ انتخاب المجلس التشريعي، في حين يفهم من نص المادة (٤٧ مكرر) أن مدة السنوات الأربع تبدأ عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية، وتاريخ انتخاب المجلس التشريعي يسبق تاريخ أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية.

وأعتقد أنه يجب إلغاء المادة (٤٧ مكرر) لإزالة التعارض المذكور، فضلاً عن أنه لا لزوم لها من الناحية العملية لأن اجتماع المجلس التشريعي الأول بعد انتخابه يبدأ في بداية الأسبوع الثاني الذي يلي إعلان النتائج الرسمية للانتخابات حسب نص المادة ٢ من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

وذهب رأي آخر في تبريره بقاء ولاية المجلس التشريعي القائم في حالة فوات موعد إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠١٠ إلى القول إن من العدل أن يبقى المجلس التشريعي القائم، وتكون له ولاية قانونية طوال المدة التي استغرقتها ولاية المجلس التشريعي السابق، وهي تقارب عقداً من الزمن، لذلك فإن عدم إجراء

الانتخابات التشريعية في موعدها القانوني لا يعني انتهاء مدة الولاية القانونية للمجلس التشريعي القائم؛ نظراً إلى أنه لم تمر إلاّ أربع سنوات على انتخابه.

وهذا القول فيه تضليل للعامة، التي تجهل في الواقع أحكام القانون، في حين أن هذا القول مخالف للقانون لأن المجلس التشريعي السابق استمرت مدة ولايته إلى ما يقارب العقد لأن أحكام القانون تعطيه ذلك، فالمادة (٤٧/ ٣) معدل من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ تجعل مدة ولاية المجلس التشريعي المرحلة الانتقالية، واستمرت ولاية المجلس التشريعي السابق في ظل سريان حكم هذه المادة إلى أن تم تعديلها بنص المادة (١) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٥، والقاضي بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، حيث عُدلت المادة (٤٧/ ٣) التي تجعل مدة ولاية المجلس التشريعي المرحلة الانتقالية، حيث جعلت مدة الولاية الجديدة للمجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه.

وبالتالي، فإن مدة ولاية المجلس التشريعي السابق لها حكم منصوص عليه يحددها بالمرحلة الانتقالية، ثم عدل هذا الحكم ووضع نص جديد يحدد مدة ولاية المجلس التشريعي بأربع سنوات، والمجلس التشريعي القائم انتخب في ظل سريان هذا النص؛ لذا فإن مدة ولايته تتحدد بأربع سنوات من تاريخ انتخابه ليس غير، ولا يمكن قياس مدة ولايته على مدة ولاية المجلس التشريعي السابق؛ نظراً إلى عدم وجود أي ركن من أركان القياس يتوافر في هذه الحالة.

ونرى أن نتائج مهمة ستترتب في حالة عدم إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد قانوناً، منها مخالفة رئيس السلطة الوطنية للمادة (٢) من القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة التي توجب عليه إصدار مرسوم خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة ولايته أو ولاية المجلس التشريعي يدعو فيه لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في فلسطين، ويحدد فيه موعد الاقتراع، وينشر المرسوم في الجريدة الرسمية ويعلن عنه في الصحف اليومية والمحلية، وأجزم أنه حريص على احترام سيادة القانون.

وتترتب نتيجة أخرى تتمثل في صعوبة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في المستقبل، لأن إجراءها يتطلب توافق القوى المختلفة على ذلك وثبت بالتجربة المبنية على التواتر صعوبة تحقيق ذلك لاختلاف أجندات تلك القوى، وحتى لو حدث التوافق يصعب تنفيذ ما تم التوافق عليه، وهذا يؤدي إلى عدم إمكانية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في المدى المنظور.

وأهم ما يترتب من نتائج على عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها كانون الثاني ٢٠١٠ انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية، فسبق أن بينا عدم وجود حكومة شرعية في فلسطين، حيث توجد حكومة في قطاع غزة غير دستورية بسبب ترك أكثر من نصف الوزراء

مقاعدهم وتعيين باقي الوزراء بصورة مخالفة للقانون الأساسي، ولا توجد حكومة مكتملة الشرعية في الضفة الغربية لعدم حصولها على ثقة المجلس التشريعي؛ بسبب تعطيل انعقاده، فإذا لم تجر الانتخابات التشريعية في موعدها (كانون الثاني ٢٠١٠) فإن ذلك يعني زوال المجلس التشريعي لانتهاء مدة ولايته بنص القانون، فالمادة (١) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٥ المعدلة لنص المادة (٤٧/ ٣) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ تنص على أن مدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجرى الانتخابات مرة كل أربع سنوات.

وهذا النص فيه فرض وحكم مثل باقي النصوص القانونية، فإذا تحقق الفرض وجب تطبيق الحكم، وهذا ما يميز القانون من حيث تطبيق أحكامه فهي ليست مرهونة بأي شيء آخر سوى تحقق الفرض، فالفرض في النص المذكور مرور أربع سنوات على انتخاب المجلس التشريعي، والحكم انتهاء مدة ولايته القانونية ووجوب إجراء انتخابات تشريعية، ولا يتوقف ذلك على أي أمر آخر كالقول بوجوب التوافق والمصالحة قبل إجراء الانتخابات، فهذا قول من أقوال رجال السياسة لا قيمة قانونيةً له، فالقانون يطبّق إذا تحقق الفرض ولا يتوقف تطبيقه على أي أمر آخر.

ويترتب على انتهاء مدة ولاية رئيس السلطة الوطنية إجراء انتخابات رئاسية، واشترطت المادة (١١٦) من القرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة أن تجرى الانتخابات الرئاسية بالتزامن مع إجراء الانتخابات التشريعية، فإذا لم تجر الانتخابات الرئاسية في موعدها كانون الثاني ٢٠١٠ فإن ذلك يعني زوال المركز القانوني لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

لذلك يجب أن تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها القانوني ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، فإذا لم تجر في هذا التاريخ، ولم تعدل النصوص المتعلقة بموعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل حلول موعد إجرائها وفق الأصول القانونية، فسنكون في وضع انهيار السلطة الوطنية، لعدم وجود حكومة شرعية، وعدم وجود مجلس تشريعي بسبب انتهاء مدة ولايته، وعدم وجود رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب انتهاء مدة ولايته أيضاً.

ويؤدي ذلك إلى وجود فراغ ستسعى أكثر من قوة لملئه بما يحقق مصالحها؛ لذلك لا بد من إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها؛ للحفاظ على بقاء السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا يتطلب ذلك إلا احترام القانون بتطبيق أحكامه الخاصة بالانتخابات، ومن شأن ذلك أن يرسّخ مبدأ سيادة القانون؛ لأنه إذا لم تجر الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها القانوني فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية ومن شأن ذلك أن يرتب نتائج لا تُحمد عقباها.

فالتوافق والمصالحة يجب أن يستندا إلى الشرعية القانونية بحيث يوضع في اعتبار الأطراف احترام سيادة القانون في توافقها وتصالحها لا العمل على

مخالفته، لأنه لا قيمة لتوافق أو مصالحة إذا تمت مخالفة القانون؛ لأنها تكون بذلك قد انتهكت مبدأ أساسياً نُص عليه في القانون الأساسي وهو مبدأ سيادة القانون.

فالتوافق والمصالحة إذا لم يؤديا إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها، أو تعطي المجلس التشريعي وضع قانون يحدد موعد إجرائها في المستقبل فلا قيمة لها، ولا تمنع من انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من نتائج قد يستغل من قوى يعنيها عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها القانوني لملء الفراغ الناتج عن ذلك.

إن الذي يحافظ على بقاء السلطة الوطنية الفلسطينية هو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في موعدها (كانون الثاني ٢٠١٠)، وبعد ذلك تشكيل حكومة حسب نصوص القانون الأساسي، أو حدوث توافق ومصالحة وقيام المجلس التشريعي القائم بسن قانون يحدد من خلاله موعداً جديداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية شريطة أن يتم ذلك قبل حلول موعد الانتخابات (كانون الثاني ٢٠١٠).

التوصيات

١ـ قيام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية في الموعد المحدد قانوناً لإجرائها (كانون الثاني ٢٠١٠)، وذلك قبل ثلاثة أشهر من تاريخ إجرائها تنفيذاً لنص المادة (٢) من القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة.

٢ـ أن تتم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المحدد قانوناً (كانون الثاني ٢٠١٠) حتى لا تنتهي السلطة الوطنية الفلسطينية إذا لم يحدث توافق ومصالحة.

٣ـ إذا حدث التوافق والمصالحة فيجب عدم الاكتفاء بالتوافق والمصالحة بخصوص تحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بل لا بد من قانون يصدره المجلس التشريعي قبل حلول موعد إجرائها يحدد فيه الموعد الجديد للانتخابات الرئاسية والتشريعية، لأن الانتخابات ينظمها قانون، ولا تنظم بتوافق ومصالحة، فضلاً عن الرغبة في تفادي التواتر في إثارة الخلاف بخصوص ما تم التوافق أو المصالحة عليه من قبل أطراف التوافق والمصالحة.

٤ـ إلغاء نص المادة (٤٧ مكرر) التي أضافتها المادة ٢ من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، من قبل المجلس التشريعي وفق أحكام القانون الأساسي لتعارضها مع تعديل المادة (٤٧/٣) الذي ورد في نص المادة (١) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه.

فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة

د. غسان الخطيب*

مقدمة

بالرغم من أن كل حكومة فلسطينية سابقة كانت تعدّ وتعلن برنامج عملها، إلا أن برنامج الحكومة الثالث عشرة الحالية كان مختلفاً. فبالإضافة إلى تناوله بالتفصيل لما تنوي الحكومة القيام به في مجالات اختصاصها في القطاعات الأربعة الأساسية: الحكم، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والبنية التحتية، فقد وضع ذلك كله في سياقٍ سياسي مشتق من إعلان الاستقلال الفلسطيني، والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقانون الدولي.

وقد انطلق البرنامج من رؤيا لدولة فلسطين مستقله ذات سياده عاصمتها القدس في حدود عام ١٩٦٧، ذات ثقافة وعمق عربيين، ومهد للديانات السماوية الثلاث، واستندت هذه الرؤيا إلى مبادئ محدده أهمها العدل وسيادة القانون والمساواة والتسامح، كذلك الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة الى الالتزام بتأمين حق جميع المواطنين بالخدمات التعليمية والصحية، إضافةً إلى رعاية عائلات الأسرى والشهداء من الفلسطينيين والذين لحق بهم الضرر خلال مسيرة شعبنا النضالية.

كما وأن الوثيقة البرنامجية حددت لها أهدافاً تسعى لتحقيقها، منها سياسية، مثل إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٧٦، وتعزيز الوحدة الوطنية، وحماية القدس كعاصمة أبدية للشعب الفلسطيني، وحماية قضية اللاجئين ومتابعة حقوقهم المقرة في الشرعية. ومنها تنموية، مثل تحقيق التنمية البشرية، والاستقلال والازدهار الاقتصادي، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية،

* مدير مركز الاعلام الحكومي.

وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وتوفير الأمن والأمان. ومن ناحيةٍ أخرى، فهذه الوثيقة أيضاً تدعو إلى بناء علاقات إقليمية دولية إيجابية.

السياق السياسي

وتأتي الأهمية الاستثنائية لهذه الوثيقة البرنامجية من السياق السياسي الذي وضعت فيه. فمن ناحية، وضعت سقفاً زمنياً لبناء مؤسسات الدولة، وبالتالي الجاهزية الفلسطينية للاستقلال، الأمر الذي يفتح ملف نهاية المرحلة الانتقالية التي جاءت في اتفاق أوسلو لمدة خمس سنوات، وتحاول إسرائيل تحويله الى أمرٍ واقع دائم.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن هذه المبادرة تعيد للفلسطينيين زمام المبادرة السياسية وتفتح لهم باب مراكمة الوقائع من جانبهم، وبشكل إيجابي منسجم من الحقوق الممنوحة لهم حسب الشرعية الدولية، الأمر الذي يتيح الفرصة لمقارعة الوقائع الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، بوقائع فلسطينية مقاومة و إيجابية و ذات طابع بناء. ولعل الجهود الاستثنائية للحكومة ورئيسها فيما يتعلق بالعمل على "ملء الفراغ" في المنطقة التي اسماها إتفاق أوسلو بالمنطقة "ج"، خير دليلٍ على فعالية وعملية وجدوى هذا التوجه.

وتأتي أهمية هذا السياق السياسي للبرنامج من واقع إخفاق عملية السلام المتواصل. فبعد أن قامت إسرائيل وبصعوبة بتنفيذ إعادة الإنتشار الأولى والثانية، تحول الرأي العام الإسرائيلي، وسلوك الحكومة باتجاه معاكس. فقد بدأنا نشهد بعد مفاوضات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ عملية إعادة احتلال للمناطق التي أخضعها أوسلو للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي الواقع، فقد كانت الوقائع التي أنشأتها عمليات الاجتياح أسوأ من إعادة الاحتلال. إذ عمدت إسرائيل، ومن جانبٍ واحد وبواسطة القوة، الى خلق واقعٍ معقد، قائم على أساس تقاسم وظيفي "غير اختياري" بين الاحتلال الإسرائيلي، الذي أبقى لنفسه المسؤولية الأمنية والمسؤولية عن الأرض، وترك للسلطة الفلسطينية مسؤولية الخدمات الإدارية كالصحية والتعليمية والبلدية وما شابه. هذا مع العلم أن هذا التقاسم الوظيفي يشمل فقط مناطق الضفة الموجودة داخل الجدار العنصري.

أما باقي الضفة الغربية، أي خارج الجدار بما فيه القدس، فقد بقيت بالقوة تحت السيطرة الإسرائيلية الشاملة وذلك لتصبح احتياطا للتوسع الاستيطاني، وكذلك لاقتحام الضفة.

بناء الدولة

قد يتهيأ للبعض أن هذا مجرد شعار، أو أن بناء مؤسسات الدولة ليس شرطاً لقيامها، ذلك أن كثيراً من الدول حصلت على حقها في تقرير المصير قبل بناء مؤسسات الدولة. ولكن هذا لا ينطبق على الحالة الفلسطينية.

ويعود السبب في ذلك الى أهمية العامل الدولي في تحديد مستقبل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، كذلك المستقبل الفلسطيني. فإسرائيل، وكذلك فلسطين، تعتمدان الى حدٍ بعيد على العامل الدولي. وفي هذا الصدد، لا يكفي وجود

القناعة الدولية بحق الفلسطينين في دولة، بل يلزم أيضاً تعزيز الشعور والقناعة بأحقيتها، وجدارة الفلسطينيين بتحقيقها، ليس فقط على صعيد تحمل مسؤولية الجماهير الفلسطينية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضاً الأمنية.

لهذا السبب، فإن هذه الوثيقة دعت الشعب الفلسطيني الى "أن نواجه العالم بأسره بحقيقة ووقائع تظهر أن الفلسطينيين صامدون مصممون على البقاء في وطنهم وعزمهم على إنهاء الاحتلال وتحقيق حريتهم واستقلالهم. وعلى العالم أن يسمع للموقف الواضح الموحد من جميع أطياف المجتمع الفلسطيني وفئاته المختلفة بأن الاحتلال الاسرائيلي هو العائق الحقيقي الوحيد الذي يقف في تحقيق استقرار وازدهار وتقدم شعبنا وحقه في الحرية والاستقلال والحياة الكريمة. وعلى العالم كذلك أن يعي أننا لم نعد نحتمل مواصلة العيش تحت نيران الاحتلال والحصار.

وغني عن القول، إن الشعب الفلسطيني نفسه يحتاج الى القناعة أيضاً بالجاهزية للدولة، وأن هذه الجاهزية تبعث لدى الجميع الشعور بالثقة بالنفس وبالمستقبل، وهي أيضاً تخلق حافزاً إضافياً لشحذ الهمم في سبيل النضال لتحقيق حماية الاستقلال وإقامة الدولة.

ولا يخفى على أحد، أن بعض النماذج التي عاشها الشعب الفلسطيني، سواء في مرحلة الفلتان الأمني في الداخل، أو بعض النماذج السلبية في الشتات، لم تكن عاملاً محفزاً ولا مشجعاً لا للفلسطينين ولا لأصدقائهم فيما يتعلق بآفاق وطبيعة الدولة المستقلة. وبالمقابل فإن النموذج الإيجابي الذي بدأ يتبلور مؤخراً في الحكم، وبالرغم من القيود الشديدة الداخلية والخارجية، يعطي ثقة وأملاً وبالتالي حافزاً لتحقيق الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة.

استعادة زمام الأمور

وفي تقديمه للوثيقة قال رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض: "لقد آن الأوان لنا كشعب واقع تحت الاحتلال أن نحصل على حريتنا وحقوقنا الوطنية التي يكفلها القانون الدولي، وذلك دون خضوع لأي شروطٍ يحاول المحتل فرضها علينا. ولتحقيق هذه الغاية فنحن بحاجة الى اجراءات إيجابية وتدخلات بناءة على المستويين المحلي والدولي من أجل وضع حدٍ للاحتلال والتوصل الى تسوية سلمية عادلة".

ولقد تميز التفاعل السياسي الدولي وحتى العربي مع الاحتلال برِهن مستقبله بالاتفاق مع اسرائيل، مما أعطاها ما يشبه الفيتو. ولقد أشارت تجارب العشرين عاماً الماضية من محاولات صنع السلام وبالتالي محاولات الوصول لاتفاق حول إنهاء الاحتلال، بان إسرائيل، حكومة ورأيا عاما، تبتعد أكثر وأكثر عن إنهاء الاحتلال، وبالتالي إقامة الدولة المستقلة، بل إنها تمعن في تكريسه.

لذلك، فإن من شأن هذه المبادرة السياسية المتضمنة في وثيقة برنامج الحكومة أن تسعى لنقل مهمة إنهاء الاحتلال من اسرائيل، كما هو الواقع الآن، الى الشعب الفلسطيني أولاً، و المجتمع الدولي والأمم المتحدة ثانياً. ومن هنا، فإن الاستعداد للاستقلال من خلال استكمال بناء

مؤسسات الدولة، يجب أن يتوازى مع الجهود الدولية الهادفة الى إنضاج موقف متقبل ومقنع بحقنا وبقدرتنا على الاستقلال.

مثل هذا الجهد السياسي قابل النجاح تحديداً في ظل ازدياد ضيق العالم ذرعا بالتعنت الاسرائيلي، وكذلك مع ازدياد وضوح المعيقات الاسرائيلية لمسيرة السلام وجهود استئناف المفاوضات. ولعل إصرار اسرائيل على استمرار توسيع المستوطنات وظهور ذلك السلوك غير القانوني كقضية مفتعلة وغير مبرره أمام عملية السلام، يعزز الشعور العالمي بالحاجة للبحث عن بدائل للنهج الجاري.

وبالفعل، ففي ظل الشعور العام بالإخفاق والفشل وانعدام الأفق، ليس فقط أمام الفلسطينيين بل العالم أيضاً، يصبح تقبل البديل الذي يمثله منهج هذه المبادرة أكثر احتمالاً. فإذا استمرت اسرائيل بتعنتها الظاهر في إعاقة الوصول الى سلام، واستمر الفلسطينيون في إقناع العالم في حقهم وجاهزيتهم للاستقلال، فهناك فرصة حقيقية بإقرار دولي باستقلال فلسطين في حدود عام ١٩٧٦ وحتى بدون الموافقة الاسرائيلية.

أو لم يكن هذا فحوى خطاب مسؤول السياسة الدولية للاتحاد الأوروبي خفير سولانا في لندن قبل بضعة شهور؟

العامل الذاتي والوحدة الوطنية

من الممكن أن يلعب هذا البرنامج الحكومي دوراً مهماً في تعزيز العامل الذاتي من أجل المساهمة في الحد من اختلال موازين القوى لصالح الطرف الآخر. إذ لا شك في أن نجاح برامج وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، جنباً الى جنب مع النجاح في تحقيق الأمن الداخلي وفرض النظام وسيادة القانون، من شأنهما تقوية المجتمع الفلسطيني في وجه جهود الاحتلال الهادفة الى التجهيل والتفريق والتفريغ.

ويصبح ذلك أكثر فائدةً عندما يجري تركيز عملية البناء الاقتصادي والبنى التحتية في المناطق الأكثر استهدافاً من قبل الإحتلال، حسب ما جاء في أكثر من جانب في الوثيقة. ذلك أن البرنامج، وهذا بادٍ منذ الآن في ممارسة الحكومة، ركز على تعزيز صمود أبناء شعبنا عموماً، ولكن بشكل خاص في المناطق المهددة بالمصادره في سياق بناء وتوسيع جدار الفصل العنصري الاستيطاني.

وأصبح منذ الآن واضحاً في سلوك الحكومة ورئيسها، إعطاء الأولوية في تبني المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية لتلك المناطق المهمشة والمستهدفة. وأصبح هذا ظاهراً أيضاً في الزيارات الميدانية لرئيس الوزراء، وكذلك في تصريحاته التي أكدت أكثر من مرة على حيوية المناطق "ج" التي اعتبرها العمق الاستراتيجي للدولة الفلسطينية.

وليس أدل من خطورة هذا المنحى من وجهة النظر الإسرائيلية ؛ما ذهبت إليه مراكز بحث إسرائيلية مقربة من رئيس الوزراء الاسرائيلي حين حذرت من خطورة هذا البرنامج. فقد حدد مثلاً في تقرير نشرة مركز القدس للدراسات والسياسات العامة حول ما اسموه بخطة فياض

لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة نقاط الاعتراض الإسرائيلية على هذه الخطة، مثل اشتمال الدولة الفلسطينية على مناطق "ج" في الأغوار تحديداً التي اعتبرها التقرير الاسرائيلي حيوية لأمن إسرائيل التي لن تقبل في يوم من الأيام التخلي عن السيطرة عليها ضمن أي حلّ من الحلول.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن هدف إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، والعمل على ذلك، قادر على توحيد الموقف الفلسطيني أكثر من أي موضوع آخر. إذ أن هذا جوهر برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وهو القاسم المشترك، ربما الوحيد، بين المنظمة والمعارضة السياسية التي وافقت مؤخراً على هدف إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة على حدود عام ١٩٦٧. وغني عن القول، إن تعزيز الوحدة السياسية من أهم سبل تعزيز وتقوية العامل الذاتي في سياق الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي أطلقت فيه الحكومة الفلسطينية هذا البرنامج وما احتواه من مبادرة سياسية هي من صميم اختصاصه، تحديداً بناء مؤسسات الدولة وتحديد الوقت اللازم لذلك، فإن إعلان استقلال الدولة وإدارة العملية السياسية اللازمة لذلك هي من اختصاص القيادة السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية. لذلك، فإن تكاملاً وتناغماً في الأدوار في هذا الصدد، من شأنه تعزيز هذا التوجه المنسجم المشتق من الإجماع الوطني الفلسطيني انطلاقا من إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ ومروراً ببرنامج المنظمة وثوابتها وبالقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

التصدي للاحتلال

بعد أن انحسرت المقاومة العنيفة للاحتلال كخيار للشعب الفلسطيني، ولكن مع استمرار وتزايد رفض الاحتلال والمتواكب مع تنامي تفهم ذلك على المستوى الدولي، يصبح تعزيز الصمود، وتثبيت شعبنا في أرضه خاصة في القدس والأرياف وفي مناطق "ج" ومناطق التماس مع المستوطنات، خياراً أساسياً ورهاناً رابحا وشكلاً أساسياً من أشكال مقاومة الإحتلال.

وبما أن الصراع بعيد الأمد، ومتعدد الأوجه والجوانب، فإن التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الحكم الرشيد والنهوض بالقوى البشرية الفلسطينية وفرض الأمن وسيادة القانون يصبح من مقومات النجاح في التصدي للاحتلال ومقاومته. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تهيئة ظروف ملائمة لتنمية طاقات الجيل الجديد، إلى جانب توعيته وتكريس ثقافته العربية الفلسطينية الرافضة للاحتلال، هي من مقومات قدرة شعبنا على استمرار المواجهة والنفس الطويل.

إن الاهتمام الجاري مؤخراً من قبل الحكومة الفلسطينية ورئيسها في تجارب المقاومة الشعبية يذهب أبعد من البعد الرمزي. إذ أنه يجسد أحد

مضامين برنامج الحكومة في غير ذي جانب. فمن ناحية يشجع على رفض الاحتلال ويجسد مقاومته شعبياً ويرفض التعايش معه، ومن ناحية ثانية فهو تكريس لنهج جماعي شعبي قابل للاستدامة، وفي نفس الوقت مقبول دولياً ولا يشكل إحراجا بل يشرع التفاعل الإيجابي العالمي مع شعبنا بشكل متعدد الجوانب للتخلص من الاحتلال وإنهاء المرحلة الانتقالية وتحقيق الاستقلال وإقامة الدولة.

في الخلاصة

يمثل برنامج الحكومة الثالثة عشرة" فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة" نقلةً في الأداء السياسي الفلسطيني من منهج التلقي وردة الفعل و الاعتماد على الغير، إلى منهج المبادرة والاعتماد على النفس وخلق الوقائع. والأهم أنة يهز مسلمتين سياسيتين خطيرتين آخذتين في التحول إلى أمر واقع خطير ومؤذ ألا وهما: تحول المرحلة الانتقالية إلى أمر واقع دائم، والثانية ترسيخ التقاسم الوظيفي بين السلطة والاحتلال والتعايش معه كأمرٍ واقع مسلم به.

ومع النقاش الجاري حول هذة الوثيقة، يظهر تفهم واسع لها، أولا في أوساط الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية، وثانيا لدى المجتمع الدولي. أن الدعم الظاهر والمتكرر من القادة الأوروبيين، والصمت الأميركي إضافةً إلى الرفض الإسرائيلي الذي عبر عنه مبكراً وزير الخارجية ليبرمان ولاحقا التناول النقدي والعدائي من مراكز أبحاث مقربة من الأوساط الحاكمة، كل هذا يزيد من مصداقية هذة الوثيقة.

وبصراحة، مع ازدياد وضوح فشل المنهج الذي يبقي مستقبل عملية السلام رهينةٌ لإسرائيل، وتنامي قناعة المجتمع الدولي بالحاجة إلى بديل، يصبح المنهج البديل الذي تتضمنه هذه الوثيقة جواباً شافياً، ذلك لأنه ينطوي على محاولة جادة ومقنعة لتهيئة الظروف الملائمة لتحويل صلاحية إنهاء الإحتلال وبالتالي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من المحتل الإسرائيلي إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

قراءة في تقرير القاضي غولدستون

يوازي في أهميته قرار محكمة العدل الدولية الاستشاري

المحامي إبراهيم شعبان *

جاء تقرير ريتشارد غولدستون والمكوّن بالضبط من ٥٧٥ صفحة من القطع الكبير مع المرفقات، تحت عنوان (حقوق الإنسان في فلسطين وأراض عربية محتلة أخرى). وقد أعد التقرير وقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان، القاضي اليهودي القادم من جنوب إفريقيا ريتشارد غولدستون مع لجنته إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف في دورته الثانية عشرة في أيلول ٢٠٠٩ بصفته رئيس اللجنة المكلفة والموكل إليها وضع تقرير لتقصي الحقائق في النزاع في أحداث غزة الأخيرة. وقد شملت اللجنة كلاً من الأستاذة كريستين شينكين أستاذة القانون الدولي في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية والتي كانت عضواً سابقاً في لجنة تقصي حقائق في بيت حانون في قطاع غزة العام ٢٠٠٨، والسيدة هينا جيلاني من الباكستان ومحامية فيها وممثلة للأمين العام للأمم المتحدة في أوضاع حقوق الإنسان وعضو لجنة التحري حول دارفور في السودان العام ٢٠٠٤، والعميد السابق ديزموند ترافرس من القوات المسلحة الإيرلندية، وهو عضو في مجلس المديرين في معهد التحقيقات الجنائية الدولية. ومن نافلة القول أن ريتشارد غولدستون نفسه شغل منصب المدعي العام في محكمتي يوغسلافيا وراوندا الدوليتين السابقتين لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في التسعينيات من القرن الماضي، وكان قاضياً في المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا.

وكان رئيس مجلس حقوق الإنسان البلجيكي قد شكّل في الثالث من شهر نيسان من العام ٢٠٠٩ لجنة تقصي حقائق للتحقيق في "جميع الخروقات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يمكن أن تكون قد حدثت أو ارتكبت أثناء العمليات العسكرية ما بين ٢٧ من شهر كانون الأول ٢٠٠٨ و١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩". وقد

* محاضر في كلية الحقوق بجامعة القدس.

أعد هذا التقرير الضخم، وقدم في فترة قياسية بلغت أقل من ستة أشهر.

بدأت اللجنة عملها حيث عقدت اجتماعات في جنيف، وزارت قطاع غزة مرتين، وعمّان مرةً واحدةً. ومنعتها إسرائيل من الدخول إلى أراضيها ورفضت التعاون معها حتى إنها لم تستطع أن تجتمع في الضفة الغربية مع أي من مسؤولي السلطة الفلسطينية وإن كانت قد قابلت أحدهم في عمّان. وعقدت جلسات استماع عامة في قطاع غزة لما جرى أثناء العمليات العسكرية في القطاع. ولم تشفع لغولدستون يهوديته أو كونه نصيراً للجامعة العبرية أو أن ابنته تعيش في إسرائيل للسماح له وللجنته بالدخول إلى إسرائيل للتحقيق فيها، وجميع مراسلاته مع الجانب الإسرائيلي موثقة في نهاية التقرير.

قررت اللجنة أن يكون نهجها فحص ومراجعة جميع الأعمال ومدى التزام جميع الأطراف في الزمن المحدد ضمن اختصاصها والتي يمكن أن تشكل خروقاً للقانون الدولي العام بشقيه الاتفاقي المكتوب والعرفي غير المكتوب، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان ممثلاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ وبميثاقيه للحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، وللقانون الدولي الإنساني ممثلاً باتفاقية لاهاي الرابعة للعام ١٩٠٧ واتفاقية لاهاي الرابعة للعام ١٩٤٩، والبروتوكول الأول للعام ١٩٧٧، وللقانون الجنائي الدولي المتمثل بميثاق روما للعام ١٩٩٨، ولميثاق الأمم المتحدة للعام ١٩٤٥. وقد عملت اللجنة بشكل محايد ومستقل وجمعت بل طلبت معلوماتها من مصادر متعددة ومن كل من يستطيع تقديمها، واستمعت إلى التقارير والوثائق من المصادر المختلفة، ولم تنس أن تزور المواقع على الطبيعة وتجمع تقارير وتحليلات الطب الشرعي، وأن تقابل الشهود وتتحدث إليهم وتجمع شهاداتهم وأن تحللها في كل ما يتصل بالأحداث في الفترة المضروبة وتفحصها وتقابلها. وقد أفردت صفحات كثيرة للوقائع الثابتة وأفردت لها وصفاً تفصيلياً دقيقاً، وبيّنت التهم التي يمكن أن توجه إلى الفاعلين، والسند القانوني للاتهام وحتى للحكم، والسوابق القضائية والآراء الفقهية في الموضوع بشكل يندر في وثائق دولية.

ولم تستطع اللجنة بل لم ترغب في أن تدرس كل صغيرة وكبيرة وأن يكون تقريرها شاملاً لجميع الأحداث صغيرها وكبيرها، بل فضلت أن يكون التقرير انتقائياً، ملقياً الضوء على حوادث محددة. لذلك ألقت الضوء بشكل تام مثلاً على أحداث مهمة وأفردت لها صفحات طوال، مثل الحصار المفروض على غزة وعزل القطاع عن الضفة الغربية والقدس، وسياسة الإغلاق الإسرائيلية المستمرة تجاهه، والهجمات الإسرائيلية على احتفال الشرطة، وعلى جامعة الأزهر، وعلى تجمع وكالة الغوث الدولية، وعلى مستشفى الوفاء والقدس، وقصف بحيرات المجاري، وضرب مزارع الدجاج وقتل آلاف منها، وضرب ومهاجمة سيارات الإسعاف واستعمال أسلحة خاصة فتاكة مثل الفوسفور الأبيض، وبالتالي ما نجم عن هذه الهجمات من قتلى وجرحى مدنيين. وركزت على عدم اتخاذ الوسائل لحماية المدنيين بحيث يستشف أنها سياسة ممنهجة ومتعمدة ومشروعة في السياسة الإسرائيلية ولدى المسؤولين الإسرائيليين،

وضرب الممتلكات الفردية والممتلكات العامة الإنسانية كشبكات المياه ومخازن الغذاء التي تخدم المجتمع، والمواقع الدينية كالجوامع، والإنسانية الأممية كمخازن وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والإضرار بها، وانعدام التناسبية في ساحة المعركة المغلقة والمفتوحة؛ مما جعل الحياة الكريمة صعبةً وعسيرةً.

قدمت اللجنة في أقل من ستة أشهر تقريرها لمجلس حقوق الإنسان، وهي مدة غير مسبوقة بل مثالية وخاصة أن التقرير كبير وعام وشامل ويفصل التهم الأساسية لمرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين، والسند القانوني لإدانتهم، والإجراء الواجب عمله من كل طرف ملقى عليه التزام قانوني ما. فقد كانت هناك توصيات محددة لمجلس حقوق الإنسان، ولمجلس الأمن وللجمعية العامة للأمم المتحدة، وللمدعي العام أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولإسرائيل، وللجماعات الفلسطينية المسلحة، وللسلطات الفلسطينية المسؤولة، وللمجتمع الدولي، وللأمين العام للأمم المتحدة، وأخيراً لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

قدمت اللجنة دراسةً شاملةً ومتعمقةً لقضايا قانونية مفصلية في مسألة الهجمات الإسرائيلية على القطاع وبخاصة موضوع الاحتياطات المطلوبة بموجب القانون الدولي العرفي قبل وأثناء شن الهجمات لتفادي إصابة المدنيين أو الإضرار بالأعيان المدنية أو التقليل منها بأكبر قدر ممكن، واستعمال القوات المسلحة الإسرائيلية أسلحةً معينةً مثل الفوسفور الأبيض والقذائف السهمية والمعادن الثقيلة مثل الـ(تنغستن) ومدى مشروعية انطباقها بموجب القانون الدولي الإنساني، واستعمال القوات الإسرائيلية للفلسطينيين كدروع بشرية وتناقض ذلك مع الحق في الحياة الوارد في المادة السادسة من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، وتدمير الممتلكات الفلسطينية واحتجاز مجموعات كبيرة من الأشخاص من الذين شملتهم اتفاقية جنيف الرابعة بالحماية، وتأثير الحصار العسكري على القطاع وحرية تنقل الفلسطينيين.

درست اللجنة موضوعاً في غاية الأهمية ألا وهو مدى وجود الاحتلال الحربي في فلسطين سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وبالتالي تطبيق قواعده المتمثلة في قانون لاهاي للعام ١٩٠٧، وقانون جنيف للعام ١٩٤٩ وبروتوكول ١٩٧٧. وقد وجدت اللجنة أن وجود السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة حماس في قطاع غزة لا ينفي وجود منطقة محتلة فيهما. وتعود اللجنة وتؤكد بإصرار في تقريرها أن المنطقتين محتلتان رغم إعادة الانتشار أو عدم وجود الجيش الإسرائيلي في كل بقعة أو نقطة. وهي لا تعول كثيراً على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من القطاع وتعتبر الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، وبالتالي، فإن هذا الاحتلال الطويل الأجل تسري عليه ابتداء قوانين الاحتلال الحربي ومن ثم القانون الدولي لحقوق الإنسان إذا طال.

اللجنة توصي مجلس حقوق الإنسان المقدم له التقرير أصلاً بأن يتبنى التوصيات المقدمة إليه، وأن يتخذ الإجراءات المطلوبة لتنفيذها بجميع الطرق وأن يراجعها باستمرار. وفي ظل الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المتمثلة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تطلب اللجنة من مجلس حقوق الإنسان تحويل

التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحوله لمجلس الأمن والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وللجمعية العامة للأمم المتحدة ولجميع أجهزة الأمم المتحدة.

أما مجلس الأمن، فإن اللجنة توصيه بأن يقوم بالطلب من حكومة إسرائيل أن تتخذ جميع الإجراءات والخطوات المناسبة للقيام بتحقيق كاف خلال ثلاثة أشهر في التهم والخروقات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي ذكرتها اللجنة في تقريرها. وعليها (حكومة إسرائيل) أن تُعلم مجلس الأمن بالخطوات والمحاكمات التي اتخذتها ضد الجناة خلال فترة ثلاثة أشهر. وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة من الخبراء في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لمراقبة ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بعمل اللازم وتقديم تقريرها لمجلس الأمن خلال ستة أشهر لتقييم الوضع. وإذا ما غابت حسن النية لدى إسرائيل في التنفيذ ضمن المعايير الدولية المقبولة فيوصي مجلس الأمن بفرض جزاءات ضد إسرائيل عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية مع عمل اللجنة يعتبر عقبة وإعاقة لعملها. وقد شملت هذه التوصيات سلطات غزة كما ذكرت اللجنة.

طالبت اللجنة كما ورد في التقرير بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بالطلب من مجلس الأمن أن يزودها بتقرير حول المعايير لضمان المصداقية في تنفيذ المحاسبة ضد من خرق القوانين الدولية الإنسانية في قطاع غزة في ضوء توصيات اللجنة. ودعا التقريرُ الجمعيةَ إلى التحقق من كفاية وعدالة الإجراءات لتقديم العدالة للضحايا. ودعت اللجنة الجمعية العامة إلى إنشاء صندوق يتكفل بتقديم التعويضات للفلسطينيين الذين قاسوا من فقد أو ضياع ممتلكاتهم كنتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية، بل ذهبت اللجنة إلى مطالبة الحكومة الإسرائيلية بدفع حصتها في ذلك الصندوق. وطالبت سويسرا بعقد مؤتمر للدول السامية المتعاقدة ضمن اتفاقية جنيف الرابعة لتطبيقها في الأراضي المحتلة وإيجاد الوسائل الكافية لضمان احترامها عملاً بالمادة الأولى منها. وطلبت اللجنة من الجمعية العامة أن تقوم بدراسة سريعة ونقاش مستفيض حول ذخائر محددة ومدى قانونية استعمالها مثل (الفوسفور الأبيض)؛ بسبب المعاناة الشديدة للبشر من جرائها.

طالبت اللجنة في تقريرها بأن تقوم إسرائيل فوراً بوقف إغلاق الحدود والتقييدات المعبرية مع قطاع غزة، وأن تسمح بمرور البضائع الضرورية والكافية لحاجات المواطنين، وإعادة بناء المنازل والخدمات الضرورية واستعادة الأنشطة الاقتصادية في القطاع. وأوصت إسرائيل بأن توقف إجراءاتها في البحر لأغراض الصيد والسماح به خلال عشرين ميلاً بحرياً وتشجيع الزراعة. وطلبت من إسرائيل الاستفادة من التجارب الدولية وأن تتعلم منها مثل قضايا التناسبية والتمييز والحذر والتمييز بين المقاتلين والمدنيين؛ من أجل تجنب هدم المنازل وقتل المدنيين. وطالبت إسرائيل بأن تقرر السماح بحرية التنقل وخاصة بين القطاع والضفة الغربية وحتى القدس. وطلبت اللجنة من إسرائيل أن تفرج عن الأسرى السياسيين وخاصة الأطفال وأعضاء المجلس التشريعي المعتقلين، وأن توقف

إسرائيل سياستها التمييزية من حيث زيارة الأسرى والمعتقلين وأعمال الانتقام وأن تتعهد باحترام مقرات الأمم المتحدة من جديد.

قامت اللجنة بمخاطبة "الجماعات الفلسطينية المسلحة" ولم تطلق عليها اسم حركات إرهابية أو أي شيء من هذا القبيل، وهذا تطور مهم وله دلالاته، حيث دعتها إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وخاصة التوقف عن شن الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين والأهداف المدنية، وأن تتخذ الإجراءات الاحتياطية الممكنة لتجنيب المدنيين الإسرائيليين أي ضرر محتمل، حيث إنها لم تميز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية والأعيان المدنية في جنوب إسرائيل، أضف إلى ذلك أن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون لا يمكن تصويبها بدقة كافية لتصيب أهدافاً عسكريةً. وعدم القدرة على التمييز يمكن أن يشكل هجوماً متعمداً على المدنيين الإسرائيليين ويمكن أن تشكل هذه الأفعال جرائم حرب؛ لأنها تسبب الضرر المادي للسكان والممتلكات وتقوّض أركان الحياة بأوجهها المختلفة، وتثير الرعب النفسي للسكان. كما طالبت اللجنة بالإفراج عن الجندي شاليت على أسس إنسانية، والاعتراف به كأسير حرب وزيارة الصليب الأحمر الدولي له.

طالبت اللجنة السلطة الفلسطينية بأن تصدر تعليمات واضحة لقواتها الأمنية بالالتزام بحقوق الإنسان كما تقررت في القانون الأساس والمعاهدات الدولية، وتأمين تحقيق فعال ومستقل وفعال في جميع خروقات حقوق الإنسان ضمن صلاحياتها وأن تبتعد عما يسمى العدالة العسكرية من مفاهيمها وأجندتها. وطلبت من السلطات الفلسطينية في القطاع بأن تقوم بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين لديها. وطلبت من السلطتين في القطاع والضفة الغربية تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية في الإقليمين.

طلبت اللجنة من المجتمع الدولي إعمال مبدأ "الاختصاص العالمي" في المحاكم الوطنية حين قيام قدر من الإثبات كاف للجرائم الخطيرة والخروقات الخطيرة. وتقديم الدعم المالي والفني للمنظمات التي تقدم العون النفسي والخدمات الصحية للفلسطينيين والمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان وسيادة القانون، سواء في عملية التوثيق أو الدراسة أو كتابة التقارير.

تقرير القاضي ريتشارد غولدستون يقدم تحليلاً قانونياً دقيقاً لم يوجد له مثيل في السابق. وهو يقف على قدم المساواة مع قرار محكمة العدل الدولية الاستشاري الصادر العام ٢٠٠٤، وهما وجهان متكاملان للقانون الدولي العام وتطبيقه على الأراضي المحتلة. فإذا كان قرار المحكمة الاستشاري قد خلص إلى عدم شرعية ضم القدس إلى إسرائيل وعدم شرعية المستوطنات واستحقاق الفلسطينيين الحق في تقرير المصير وتطبيق قانون حقوق الإنسان في ظل الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأجل، فإن تقرير غولدستون يؤكد وجوب محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتطبيق اتفاقيات جنيف ولاهاي وبروتوكول ١٩٧٧ ويناشد تطبيق الاختصاص العالمي من قبل الدول الأخرى على مرتكبي الخروقات الخطيرة، وتفعيل المحكمة الجنائية الدولية ضد المجرمين الذين أفلتوا من العدالة أو هربوا منها بفعل حصاناتهم المزعومة.

اللجنة المركزية الجديدة لـ «فتح»: أسئلة الجديد وتحديات التجديد

المشاركون:
د. ناصر القدوة
محمود العالول "أبو جهاد"
ومحمد مدني "أبو يافع"

أدار الندوة: أكرم مسلّم

ما يحتاجه شعب، في مرحلة التحرر الوطني، هو حركة تقوده. بدا لفترة قبل المؤتمر السادس لـ"فتح" أن لدى الشعب الفلسطيني حركةً يقودها. بدت الصورة مقلوبة، وملتبسة، وكان الأمر يفتضح عندما تتلعثم "فتح"، أو تسأل مع السائلين: ما الذي يحدث، وماذا سيحدث؟ مهمة الحركة الوطنية المعافاة أن تقترح الدور الوطني في صياغة الحَدَث، وأن تجترح الأدوات لفرض ما ينبغي إحداثه. أن تمشي أمام الناس خطوات محسوبة بحيث لا تنهكهم، لكن ليس أن تمشي وراءهم أو بالضبط بموازاتهم، فتلك شهادة تنازل عن ريادتها وجدارتها بالقيادة، والنتيجة إتاحة فراغ يملؤه حتى "مارق الطريق".

وفي حالات تشوّش الرؤية والرؤيا، والوهن المؤسساتي، تصبح الحركات والأحزاب السياسية في مهبّ رياح كثيرة، كأن تصبح عرضة للاختطاف من أشخاص أو أجيال أو تيارات وقوى من داخلها، وأيضا ما هو أسوأ: الابتزازات والاختراقات من خارجها. تكبح المأسسة إغراءات ومخاطر من هذا النوع، فتحمي وجود الحركة وقرارها وهويتها، وليس أقل من ذلك تحمي قادتها حتى من أنفسهم، كونها ترسّخ منطقا للعمل السياسي، وضوابط للأداء، فيصبح العزف خارج الإيقاع الجماعي الراسخ والمضبوط نشازا مكشوفا وغير مبرر.

أنضج الرئيس محمود عباس "طبخة" المؤتمر السادس بصبر ومسؤولية مثيرين للإعجاب، وتوّج مجموعة من الخيارات الموفقة بالتقاط اللحظة الأنسب لتسجيل الهدف. كما شكّل أداء عباس المتألق في إدارة المؤتمر، ونجاحه في أن

يجسد من شخصه سقفا مرتفعا فوق التناقضات الداخلية، ضمانة لبقاء "الاشتباكات" تحت سقف عال، وبعيدا عن قدرة أي كان على تفجير المؤتمر.

إذا، وقد خاب فأل أبواق التأبين المبكر لحركة قَدرها أن تنجز رسالتها، يبدو نجاح المؤتمر السادس نهاية سعيدة لمتاهة طويلة ومنهكة ومكلفة، لكنه بداية لمهمات جسيمة ومتدحرجة وعاجلة، تقف بالقيادة الجديدة على مفترقات مفتوحة على التعب والاشتباك والتضحيات. شوك كثير ينبغي اقتلاعه: تغوّل الاحتلال، مأساة انفصال "حماس" بغزة، صورة "فتح" وما لحق بها بسببها، وما أُلحق بها لأنها "فتح". شوك كثير، لكن اقتلاعه، وعلى الأقل مغالبته، ضمانتنا الوحيدة للذهاب إلى غدنا الوطني والإنساني واثقين.

فماذا تقول القيادة الجديدة، عن قائمة المهام هذه، عن الآمال والواقع، عن البرامج والأدوات؟.

وضعت "سياسات" هذه الأسئلة وغيرها أمام ثلاث من القيادات المنتخبة لمركزية "فتح"، د. ناصر القدوة، الأخ محمود العالول "أبو جهاد" والأخ محمد مدني "أبو يافع":

مسلّم: يسرّنا أن نلتقي بكم في ندوة جديدة تقيمها مجلة سياسات، نبارك لكم فوزكم بعضوية اللجنة المركزية الجديدة لـ"فتح"، ولنبدأ مع الدكتور ناصر القدوة.

أهداف كبرى وكثيرة تضمنتها أوراق المؤتمر السادس لحركة (فتح) وطرحت في أروقته لاستنهاض الحركة واستعادة دورها الريادي، فإلى أي مدى ـ بعد شهرين من اختتام فعاليات المؤتمر ـ بدأت هذه الأهداف والأفكار تتحوّل إلى برامج وآليات للتطبيق على الأرض؟.

القدوة: إلى مدى محدود للغاية، أي أننا ما زلنا في بداية الطريق، وهذا أمر غير مستغرب؛ لأنه رغم أن الأهداف والمهام معروفة وواضحة إلاّ أن الحالة التنظيمية التي كانت سائدة لم تكن بأفضل حال، وبالتالي يحتاج الأمر إلى وقت، وإلى فترة زمنية حتى تتمكن قيادة الحركة الجديدة ـ ممثلةً باللجنة المركزية والمجلس الثوري ـ من الانطلاق باتجاه تحقيق مراحل مهمة فيما يتعلّق بهذه الأهداف الأساسية.

اللجنة المركزية، الآن، وللسبب الذي ذكرته في البداية، في معرض مأسسة عملها كهيئة قيادية أولى، بمعنى تنظيم هذا العمل ووضع أسس قانونية له، وإقامة علاقات صحيّة بين أعضائها، والتعارف المتبادل بين هؤلاء الأعضاء، وبالتالي ما زالت كما ذكرت في بداية عملها، لكن هذا أمر مهم جداً إذا تم إنجازه، وهو الشرط الأول من وجهة نظري لنجاح أي عمل في وقت لاحق.

أما الشرط الثاني فهو مأسسة العمل بين اللجنة المركزية والرئاسة، أي رئاسة الحركة، باعتبار أن هذين الأمرين هما الطريق والبداية الصحيحة... والأساس الذي سيمكننا من التوجه إلى تحقيق إنجازات حقيقية فيما يتعلّق بالأهداف العامة التي تحدثت عنها.

وبطبيعة الحال فإننا الآن نقترب من المجلس الثوري (عقد اثناء طباعة هذا العدد/ المحرر)، والذي يمثل المحطة القيادية الثانية، وهو الجهة التي تقود الحركة أثناء انعقادها، وهناك عملية تحضير لا بأس بها، أيضاً، ستمثل محطة مهمة جداً على الصعيد العام، تتعلق بنتائج المؤتمر بشكل عام، والنظام الداخلي والبرنامج السياسي واستكمال العضوية، سواء بالنسبة إلى المجلس الثوري أو اللجنة المركزية، فيما يتعلق بانتخابات أمانة السر، حتى يتمكن المجلس الثوري من القيام بعمله.

كل ما سبق مهم، لكنه، أيضاً، مسألة مختلفة عن الإنجازات التي تحدثت عنها، لكنه مرة أخرى محطة لا غنى عنها، مثل قصة اللجنة المركزية وأسس عملها، كذلك فإن من المهم أن يعقد المجلس الثوري، وأن يحضّر له جيداً بحيث يتمكّن من إنجاز المطلوب، هكذا يمكن عندها أن تبدأ الأمور في الاتضاح، وعلى هذا الأساس يمكن بعدها الانطلاق نحو الأهداف.

مسلّم: والآن لننتقل إلى الأخ أبو يافع، محمد المدني، عضو اللجنة المركزية. لامس القدوة الموضوع التنظيمي والبنية التنظيمية، هناك مقولات كثيرة نسمعها وسط صناع الرأي داخل (فتح)، منها أن النظام الداخلي غير المقر في المؤتمر السادس، لم يستجب للتغيّرات الجوهرية التي حصلت في الـ ١٩ سنة الماضية على أرض الواقع، تغيرات في البيئة التي تعمل بها (فتح)، والأرض التي تعمل عليها، وانتقال مركز العمل إلى داخل الوطن، كيف ترى التخوّف من عدم مواكبة التغيّر النظري للتغيّرات الواقعية؟

– **المدني**: أولاً، ليس لنا أن نحدد أو نقول إن مركز العمل منحصر فقط داخل الوطن، باعتبار أن القضية الفلسطينية حتى الآن، هي القضية الرئيسة التي لم يجر لها أي حل، والشعب الفلسطيني موزّع في الكثير من البلدان، منها دول الطوق، إضافة إلى المهجر، وبالتالي الوضع التنظيمي يشمل كل الفلسطينيين أينما وجدوا، لكن الاشتباك الفعلي على الأرض هو داخل الوطن مع الاحتلال، وبالتالي المهمة التنظيمية واحدة، لكن العمل اليومي يختلف من مكان جغرافي إلى آخر.

وقد جرت أكثر من جلسة في اللجنة المركزية ولساعات طويلة لمناقشة النظام الداخلي قبل عرضه على المجلس الثوري، وهناك تفاصيل تتصل بإعادة الرؤية ببنية العمل التنظيمي وهيكلته، بمعنى أن الهيكلة التنظيمية كانت مبرمجة ومهيكلة على أساس أننا مشروع ثورة، وكان هناك نوع من التزاوج بين العمل التنظيمي والعمل العسكري، وكانت شروط العضوية في الحركة تتمثل في أن يكون العضو مقاتلاً، أما الآن فقد اختلف هذا الأمر.

وقد دهمنا المؤتمر السادس، ونحن متمسكون بهذا التراث الذي لن نتنازل عن جوهره، ولكن المهام الآن تختلف، إذ كما قلت كانت عضوية

الحركة مشروطة بأن يكون العضو مقاتلاً، أو أن يصب أداؤه اليومي في خانة المواجهات العسكرية، والآن نحن هنا نتعارك مع الاحتلال بالاشتباك السياسي والمعركة السياسية، وأيضاً المطلبية والقضايا المختلفة، والآن هناك مهام اجتماعية وإنسانية للتنظيم، ومن هنا ناقشنا الكثير في اللجنة المركزية لإعادة بناء المفهوم التنظيمي.

وكان التنظيم يستند في البداية إلى الخلية التي تتكون من ٣ ـ ٥ أشخاص، الآن يعاد النظر في موضوع الخلية، والحلقة، والجناح، والشعبة، نحن في داخل الوطن لا يزال القائم هو أدنى مستوى للتنظيم وهو الشعبة، أين الخلايا، وأين الأجنحة، وأين الحلقات؟.

ونحن نناقش من الآن كيف يعقد المؤتمر السابع، خاصة أننا في المؤتمر السادس واجهنا الكثير من المشاكل والعقبات لانعقاده، ومشاكل تنظيمية لأن الوضع التنظيمي لم يكن واضحاً، لذا نأمل قبل أن ينعقد المجلس الثوري، أن نكون قد قمنا بكافة المراجعات الشاملة للوضع التنظيمي، وإذا لم ننته من ذلك، فسنأخذ قراراً من المجلس الثوري بأن ترحّل بعض القضايا للمناقشة وإجراء ما يلزم في هذا الشأن.

مقاطعة من **مسلّم**: عنيت بشكل أدق ما تم تداوله عن تقسيم جديد للساحات، لتضم الضفة ثلاث ساحات، والقطاع ساحتين.

– **المدني**: ليس الأمر بهذا المعنى، لكن حدثت تقسيمات بحكم الاحتلال، والانقلاب، ووجود تخصصات في العمل التنظيمي، فهناك ساحة الخارج، وساحة غزة، وساحة الضفة، والمنظمات الشعبية، والمكتب الحركي للعسكريين، وعندما تم توزيع هذه المهمات على أكثر من عنوان، كان الهدف تسهيل التواصل التنظيمي حتى نصل إلى كل عضو في الحركة، أو لكل شاب من الدم الجديد حتى نتواصل معهم، لأن هناك توجهات بأن نصل إلى الشباب، ونتواصل معهم، ونبحث في كيفية تأطيرهم، لكن الخطة المرتبطة بهذا الشأن واحدة.

وقد تحدثنا، أمس، وكذلك قبل قليل عن ماهية الخطة التنظيمية، ومفهوم العمل التنظيمي الذي ينبغي أن يكون موحداً في قطاع غزة، والضفة، وخارج الوطن، والمكاتب الحركية المختلفة، سواء أكانت مدنية أم عسكرية أم منظمات شعبية، ومن هنا فإن التقسيمات هي لسهولة التواصل وليس لتكريس الانقسام التنظيمي.

"فتح" والسلطة

مسلّم: الآن ننتقل إلى موضوع آخر، وهو العلاقة بين السلطة والحكومة، وتحديداً القرار الذي اتخذه المؤتمر السادس بفصل الوظيفة السياسية عن الإطار التنظيمي، الاستخلاصات المرتبطة بهذا الشأن تفيد بإنشاء فصل علوي بين كادر الحركة والواقع السلطوي المتمثل بالحكومة، لكن السؤال هنا كيف ستجسّد (فتح) كحركة لها جمهور كبير، تمثيل هذا الجمهور، وتمرر رؤيتها وسياساتها إلى الحياة السياسية والحياة العامة؟ القرار يعني ألاّ

يوجد الصف القيادي الأول في مواقع تنفيذية في الحكومة ؟

– **المدني**: القرار بالفصل بين الحركة والسلطة، أسيء فهمه من قبل الكثيرين، لأن المقصود هو الفصل في المهام، وليس الفصل بين (فتح) والسلطة، لأن السلطة هي نتاج النضالات في الحركة، ومنظمة التحرير، وبالتالي السلطة هي مشروعنا، وهي ترجمة لأدائنا على الأرض، والتواصل مع شعبنا وقيام الدولة.

وهي العنوان الأول من عناوين قيام الدولة، وبالتالي لا يستطيع أي تنظيم أو حزب سياسي تجاهل السلطة، إذ إن مهمته أن يكون فيها.

لدينا مهمتان كفلسطينيين، أن نحقق الاستقلال، وأن نكون في السلطة، ومن هنا فإن الخلل الذي حدث بين السلطة والحركة، ليس الوجود في السلطة، أو تداخل السلطة بالحركة، بل على العكس، لقد حدث الخلل عند بعض الأطراف لمفهوم دورنا في السلطة.

وعندما قامت السلطة، فإن معظم الكادر التنظيمي داخل الوطن، والأسرى المحررين التحقوا بالأجهزة الأمنية والمؤسسات، وانعزلوا عن العمل التنظيمي، وأصبحت لهم حياة مهنية، وفي المقابل هناك جيل جديد من الشباب نما على الانتماء الحركي، وليس على البناء التنظيمي للحركة، وبقي الانتماء الوطني والحركي موجوداً، ولكن دون تأطير تنظيمي سليم.

المشكلة ليست في السلطة، بل في كادر الحركة الذي آثر الابتعاد عن العمل التنظيمي؛ ما أدى إلى خلق الفجوة في هذا المجال، وبات كافة الموجودين من الحركة في السلطة يتحملون الحالات السلبية للسلطة، ولا تسجل في صالحهم الحالات الإيجابية التي تقدمها من خلال مهامها، لأن السلطة قدمت الكثير للمجتمع بدءاً من الوظيفة، وامتداداً للخدمات اليومية.

هذه الخدمات التي قام بها كادر الحركة في السلطة، لم تسجل للحركة، ولكن إذا كانت هناك ثغرات فقد سجلت على الحركة، فكان قرار المؤتمر ألاّ تتكرر هذه المشكلة، أو لا يكون هناك ازدواج في المهام، فمن تكون له مهام في السلطة، لن تكون له مهام في الحركة، فمثلاً إذا كان هناك أمين سر في إقليم ما وبحكم أنه ينبغي أن يكون متفرغاً، لا يصح أن يكون مديراً عاماً في إدارة ما، وأيضاً لا يمكن أن يكون هناك وزير من الحركة، وهو مسؤول مفوض لمهمة تنظيمية، فكان القرار هو توضيح العلاقة في المهام اليومية بين الحركة والسلطة.

مسلّم: أوضحت جانباً مهماً يتصل بتفسير القرار بشكل عام، لكن دعني أتصور انتخابات جديدة تفوز فيها "فتح" بأغلبية وتذهب إلى حكومة وحدة، ربما تقدم الأحزاب الأخرى أفضل من لديها هل تقدم فتح التكنوقراط فقط. أنا لا أتحدث عن الحكومة الحالية التي جاءت في ظروف خاصة بعد الانقلاب في غزة وتعطيل المجلس التشريعي؟

المدني: أولاً، الحكومة الحالية هي حكومة (فتح) والشعب الفلسطيني، وبالتالي تم تكليف الحكومة من قبل الرئيس، وموافقة الحركة، ونسجل لهذه الحكومة أنها عندما حدث الانقلاب، كانت(حماس) تسوق الأمر على أنه خلاف بين (فتح) و(حماس). وعندما تم تشكيل الحكومة من الفعاليات الوطنية، تكنوقراط، أو مستقلين، أو أحزاب أخرى، كانت كل فئات الشعب الفلسطيني مشاركة في مواجهة الانقلاب الغاشم على شعبنا، وبالتالي موضوع الرؤية للحكومة قد يكون هناك فيه بعض السلبيات، كما أن هناك إيجابيات مثل الحكومات السابقة، والتي كان فيها وزراء من الحركة، وبالتالي لا ينبغي أن نعتبر الحكومة خصماً لنا، بل هي شريك لنا، وبالتالي هي تنفذ السياسات الوطنية.

لو حدث أي تفاهم مع (حماس)، وتمت إعادة تشكيل حكومة مشتركة بين (فتح) و(حماس)، فلن تكون المنظمة وفصائلها بعيدةً عن أي تشكيل، وبالتالي هذا أمر متروك للظروف.

مسلّم: الأخ أبو جهاد، واستكمالاً للسؤال السابق، أين الحدود بين خطاب السلطة وخطاب (فتح) في رأيك؟

العالول: مبدئياً، وهذا أمر ربما تحدثنا فيه كثيراً وطرح في أكثر من جلسة، إذ لا يضيرنا على الإطلاق أن يكون هناك تباين بين خطاب السلطة وخطاب (فتح).

في هذا الأمر كنا نتمنى أن نكون متطابقين، لكن حركة (فتح) أساساً حركة جماهيرية، يفترض بخطابها أن يكون موجهاً للجمهور، ولها أهداف، ولها علاقة بالبناء التنظيمي، وبالتالي فإن خطابها شيء آخر عن خطاب الحكومة، ربما خطاب الحركة يكون أحياناً موجهاً لأهداف سياسية، لقوى سياسية، وأحياناً أخرى لقوى إقليمية، وأحياناً موجهاً للعالم، وأحياناً حتى موجهاً لإسرائيل، لذا نتمنى أن يتطابقا، لكن الآن نحن مصرون على أن الأولوية في خطابنا أن يكون موجهاً لجمهورنا، لذلك هناك تباين بين خطابنا وخطاب السلطة.

امتدادات الحركة

مسلّم: سؤال موجه إلى الدكتور القدوة ويتعلق بالعلاقات الخارجية لـ(فتح)، إذ إن هناك تراجعاً ملموساً على صعيد تواصل الحركة مع القوى الخارجية، عربياً هناك أسلمة الشارع العربي، وعالمياً نلحظ تراجع قوى اليسار، وقوى السلام العالمي، قوى مناهضة الحروب، وهناك حلقة مفقودة في العلاقة بين (فتح) كحركة لا تزال ترفع لواء التحرر الوطني، وهذه الحركات التي قد يكون بالإمكان أن ترفد المشروع الفلسطيني. كيف يمكن التحرك لإعادة هذا الانشباك مع البيئات الخارجية هذه والاستفادة منها؟

– **القدوة**: جزء من الذي تحدثت عنه صحيح، وهو بالمناسبة ظاهرة عالمية وليست فلسطينية، فهناك بطبيعة الحال تراجع في دور مجموعات

اليسار التقليدي، والمجموعات الديمقراطية بشكل جذري، وهناك صعود في أماكن أخرى للتيارات الدينية عموماً، بما في ذلك تيار الإسلام السياسي، وبالمناسبة فإن هناك صعوداً لتيارات أصولية يهودية ومسيحية، لكن ما يهمنا ربما بشكل أكبر من غيره، هو صعود تيار الإسلام السياسي، وتأثير ذلك على التيار الوطني في فلسطين، وفي المنطقة عموماً.

لا شك في أن هناك تغييراً في الخارطة السياسية، وربما فلسطين تحديداً هي المكان الأميز من حيث وجود أو احتفاظ التيار الوطني الديمقراطي بوضعه الجماهيري وقدرته على الفعل.

في فلسطين هذه الحالة الأبرز، أما في أماكن أخرى فإن التيار الوطني الديمقراطي عانى من تراجعات حقيقية وتراجعات جدية في مواجهة تيار الإسلام السياسي، وهو ما يجعل المواجهة السياسية هنا أكثر مركزية بالنسبة إلى الجميع، لأن ما سيتقرر في فلسطين، سيعكس نفسه بشكل كبير على مجمل المنطقة، وبالتالي العلاقات التقليدية لـ(فتح) بالتيار الوطني الديمقراطي في فلسطين أصابها بعض الضعف نتيجة الواقع الذي تحدثنا عنه. ونتيجة بعض الخلل في الخطاب السياسي للحركة، والذي ربما لم يعد يركز كما يجب على موضوع الاحتلال الإسرائيلي، ومعاناة الشعب الفلسطيني، والتحالف الواسع في مواجهة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني على الأرض... وهذا يجب أن يعدّل، ويجب أن نسترجع جزءاً مهماً من خطابنا السياسي التقليدي، فيما يتعلق بعلاقاتنا مع الخارج.

يجب أن يكون هناك مواقف ثابتة، وواضحة، يفهمها هذا الخارج، ويتفاعل معها إيجابيا، إذاً هناك جزء ملقى على عاتقنا، وعلينا أن نقوم به، وبالتالي علينا أن نصلح الخلل الذي حدث في هذا المجال، ولكن هناك جزءاً آخر معنياً بإيجاد ربما أساليب مختلفة، أو قواعد مختلفة للعمل مع الأحزاب الموجودة في الواجهة أكثر من غيرها في الخارج، والتي هي في معظمها أحزاب وسطية، وباعتقادي فإن هذا أيضاً يمكن تحقيقه.

عربياً المسألة أكثر تعقيداً، لكن مع اتضاح وثبات الخط السياسي، وبالتالي الخطاب الخارجي، أنا أعتقد أنه يمكن استعادة القدر الأكبر من علاقاتنا الخارجية، وتفعيل هذه العلاقات بالشكل السليم والمطلوب.

مقاطعة من **مسلّم**: إذاً الموضوع يتعلق بالأداء بالدرجة الأولى. ما يعني أن هناك ارتباكاً في الخطاب السياسي ينعكس على هذه المسألة.

– **القدوة**: ليس هكذا فحسب، بل عليك أن تعرف أن الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه أيام وجود التحالف الواسع والقوي بين المنظومة الاشتراكية، وحركة التحرر العالمية، وقوى اليسار في العالم، هذا أمر انتهى، لكن هذا ليس بسببنا، بل بفعل أمور موضوعية، فطبيعة التحالفات الدولية والقوى السياسية الفاعلة تغيرت، بل حصلت فيها تغيّرات مهمة، وبالتالي موقعنا، أيضاً، تغيّر، فإذاً هناك جزء موضوعي ليس لنا يد فيه، ولكن علينا أن نجد البدائل.

هناك جزء يعتبر مشكلتنا، جاء من خلال غموض أو عدم وضوح كاف في خطابنا السياسي، وهذا يجب أن نعالجه.

مسلّم: سؤال موجه إلى الأخ أبو جهاد عن منظمة التحرير، فالحديث المتواتر عن تصويب المنظمة، وتفعيلها، وتجديدها، المنظمة الوطن المعنوي، والقاعدة الأساسية للاشتباك مع الإسلام السياسي ومع (حماس)، كيف التصور لدور (فتح) بقيادتها الجديدة، والرافعة المعنوية التي صعدتها بعد المؤتمر السادس، جماهيرياً، وفتحاوياً، وحتى عربياً ودولياً، في هذا الموضوع. إذ إن من يتابع الإعلام العربي والعالمي يجد أن (فتح) استردت جزءاً كبيراً من مصداقيتها، وصورتها، كيف تتصور أن هذه الرافعة المعنوية، ستنعكس على إعادة الهيبة والمصداقية لمنظمة التحرير؟

- **العالول**: لا شك في أن هناك رؤية لدى الجميع مفادها أن هناك حاجة حقيقية لإعادة بناء المنظمة وتصويبها، أي استعادة دورها السياسي، هذه المظلة التي كانت تقف تحتها كل القوى السياسية الفلسطينية، كانت تشكّل مظلة للحوار الفلسطيني، من هنا في كل الفترة الماضية لم تكن هناك صراعات حادة وصاخبة بين القوى الفلسطينية، لأن هذه القوى تحديداً، كانت تحت مظلة منظمة التحرير.

الآن، من الواضح تماماً، ومع مرور الزمن وتطور الأحداث، والتغيّرات الكبيرة التي حدثت في العالم، أن هذه المظلة قد ضعفت، وبالتالي أصبحت بحاجة إلى إعادة ترميم، الحاجة المبدئية إلى ذلك مسألة قائمة وموجودة، لأسباب موضوعية، وبالتالي فهذا جانب من الموضوع.

أما المسألة الأخرى، والتي لا أقول إنها عقبة، فهي أننا نشعر أن هناك حاجة موضوعية لإعادة بناء منظمة التحرير بصرف النظر عن أي سبب آخر، لكن أيضاً في الوقت نفسه، هذا الأمر ارتبط بالحوار الوطني الفلسطيني، وأصبح وكأنه أحد شروط المصالحة والحوار الوطني الداخلي، لذلك حتى لو كنا مقدمين بقوة على الرغبة في إعادة بناء المنظمة، فإن الحوار الوطني الداخلي أصبح معطلاً، يرحل ما بين فترة وأخرى، وبالتالي أصبح البدء بالشروع في إعادة بناء المنظمة أحياناً متأخراً، لذلك فإننا في حركة (فتح) الآن، والقيادة الجديدة للحركة، لدينا إصرار وتصميم وتوجه نحو البدء في هذا الأمر، بصرف النظر عن أو بالفصل بين البدء بهذا المشروع، وبين موضوع المصالحة الفلسطينية الداخلية؛ لأنه من الواضح تماماً أن هناك الكثير من القضايا التي نحن بحاجة إلى إنجازها موضوعياً، لأن الوضع العام يحتاجها، واضح تماماً أن القضية أصبحت تؤجل بانتظار إنجاز آخر في شأن آخر، وهو في هذه المرحلة المصالحة الداخلية.

إذا لم تنجز المصالحة، هل نبقى نرحل قضايا مهمة بالنسبة إلينا؟ لذلك لدينا إصرار في قيادة حركة (فتح)، على البدء ببرامج نرسمها من أجل الشروع في هذه المهمة، بصرف النظر عن التقدم في الحوار الداخلي، الذي نتمنى أن ينجز، وبأقصى سرعة ممكنة، لكننا لن نعطل مشاريعنا

الأخرى التي هي أيضاً ضرورة بانتظار المصالحة.

الاحتلال.. ثم الاحتلال

مسلّم: سؤال موجه إلى الدكتور القدوة، يرتبط بالموضوع الأساسي وهو الاشتباك مع الاحتلال، فكل حراك فلسطيني سياسي او تنموي يرتطم بسقف السيادة المتدني والمرتبط بمزاج الاحتلال. في النقاش السياسي خلال المؤتمر السادس ظهرت صيغ مختلفة ابرزها ما يزاوج بين نهجي العمل السياسي والتفاوضي ومقاومة الاحتلال بالمعنى الواسع، وبالتالي هناك شقان للسؤال، كيف يمكن تجسيد هذه المزاوجة على أرض الواقع، أي بين الاشتباك والعمل السياسي، والبحث عن روافع أخرى لدعم الحراك السياسي؟

والسؤال الثاني يتصل باستغلال إسرائيل الوقفَ التفاوضي، لتكريس وقائع جديدة على الأرض، من استيطان في القدس، والجدار، وبالتالي تتآكل الإمكانية الحقيقية لقيام دولة قابلة للحياة، وبالنتيجة كيف ستتعامل (فتح) مع هذا الواقع ؟

– **القدوة:** هذان ليسا سؤالين، هذان موضوعان أو ثلاثة مواضيع كبيرة، تحتاج إلى ١٥ سؤالاً (يعلق ضاحكاً).

المقاومة حق مشروع للشعوب تحت الاحتلال، وأنا أعني هنا المقاومة المسلحة، هكذا يقول القانون الدولي، وأيضاً هكذا تقول الشعوب المحترمة، فنحن من حيث المبدأ كنا أول من مارسها كـ(فتح)، وكنا أول من طرح الأساس النظري لها، وكنا أول من قدم تضحيات كبرى على طريق الالتزام بها وتنفيذها، والأمور في هذا المجال واضحة تماماً.

وقد تحدثنا عن تغيّرات في هذا العالم، تغيّرات دولية، وتغيّرات إقليمية، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وبالتالي ذهاب التحالفات التقليدية في هذا المجال، وتغيّر المفاهيم حول حركات التحرر الوطني، إلى غير ذلك، وبالتالي هناك واقع جديد، أملى تغييراً فيما يتعلق بمسألة ممارسة هذا الحق الذي تحدثنا عنه، وتراجعت هذه الممارسة لصالح أشكال أخرى من المقاومة، والعمل السياسي، بما في ذلك العمل التفاوضي.

من وجهة نظري، فإن الشكل المناسب الآن، كما في سنوات ماضية هو شكل المقاومة الشعبية المنظمة التي تستند إلى تعبئة حقيقية للجماهير، وتمسك جاد بحقوق الشعب الفلسطيني، ورفض الممارسات الإسرائيلية ضده، وفي مقدمتها الاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية.

لو أعطينا الاهتمام الكافي لهذا، فسيصبح لدينا شعب معبأ جيداً، شعب بالتأكيد، لا يسهم ولا يسهل الاستيطان، بل على العكس يقاطع هذا الاستيطان، ويبدع أساليب عمل يومية ضده، شعب يمارس الاحتجاج اليومي على الممارسات الإسرائيلية، ويمارس هذا بشكل تصاعدي، شعب لديه القدرة على التأثير على الرأي العام العالمي، وبالتالي التأثير في السياسات الإسرائيلية وإنهائها.

هذا أمر صعب للغاية، وبالمناسبة أعتقد أنه أصعب من المقاومة المسلحة، لأنه يحتاج إلى درجة أعلى من الوعي، يحتاج إلى صبر، وفيه درجة

أقل من الاستعراض والاستسهال، إلى غير ذلك، وإضافة إلى ذلك، يفترض أن يكون هناك تحرك سياسي جاد على كافة الصعد الدولية، بما في ذلك الدخول في عملية تفاوضية، والتي هي، أيضاً، إذا التزمت بالأسس الصحيحة، عملية صعبة ومعقدة، وبعيدة تماماً عن الفهم الجماهيري الحالي لها، بأن المسألة متجاوبة مع الاحتلال ومساومة، لأن المسألة أي المفاوضات، تماماً ليست كذلك، إذ يفترض أن تكون مختلفة تماماً، وبالتالي حصل خطأ، بمقتضاه تم التركيز بشكل كامل على العملية التفاوضية دون الجانب الآخر الذي تحدثنا عنه وهو النضال الشعبي الجماهيري التعبوي في مواجهة الاحتلال.

ومع التخلي عن بعض أدوات النضال المهمة الأخرى، مثل التمسك بالقانون الدولي، واستغلال الآليات الدولية المتاحة كالأمم المتحدة، وهيئات دولية أخرى، كل هذه أدوات ضغط عمل يومية مهمة، تراجعت أهميتها، أيضاً، لمصلحة هذه العملية التفاوضية، ومع قصد العدو الدخول في مساومات حقيقية، أصبح المنظر العام يبدو وكأننا نتفاوض من أجل المفاوضات، هذا ليس أصل الموضوع، بل أن تكون هناك مفاوضات كأحد أشكال النضال السياسي الفلسطيني.

أعتقد أنه لا بد من العودة إلى مثل هذه المقاربة، لأنها المقاربة الوحيدة الأساسية التي يمكن أن تقود إلى نجاحات للشعب الفلسطيني، أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني، فإني أتركه للأخ أبو جهاد.

مسلّم: السؤال يتصل بحل الدولتين، إذ كيف يمكن التعامل مع هذا الخيار مع التآكل في الإمكانية الواقعية لقيام دولة فلسطينية؟

العالول: لا يوجد شك، على الإطلاق، في أن خيار الدولتين يتآكل، والسبب الأساسي هو أن خيار الدولتين كان جزءاً مما كان مطروحاً من آليات لتكون نتيجة للعملية التفاوضية التي كانت على مدار السنوات الماضية، وبالتالي كانت جزءاً من نتائج متوقعة أو محتملة للعملية التفاوضية، لكن الجميع وصل إلى حالة من الاعتقاد، أو التفكير، أو الرؤية الواقعية الحقيقية بأن العملية التفاوضية ضمن ميزان القوى القائم، لن تصل إلى نتيجة على الإطلاق، وأن الجانب الإسرائيلي غير راغب في السلام، وأنه يستثمر العملية التفاوضية في كسب وقت أكثر، لخلق وقائع إضافية على الأرض، وما إلى ذلك.

المسألة ليست أن حل الدولتين لم يعد ممكناً، بل إن الوصول إلى هذا الحل ضمن المعادلة التفاوضية الراهنة، لم يعد ممكناً، لذلك أصبح هناك يأس من القدرة على الوصول إلى نتيجة، سواء أكانت حل الدولتين أم غيرها ضمن هذه العملية التفاوضية، لذلك ربما يطرح البعض ـ وهذه مسألة محقة ـ أنه لا بد من إعادة التفكير في إستراتيجيات أخرى في هذا الأمر، بمعنى أنه بما أن حل الدولتين لم يعد ممكناً، فلنفكر في خيارات أخرى، مثل حل الدولة الواحدة، أو آليات مختلفة في إدارة الصراع بيننا وبين الجانب الإسرائيلي، وبالتالي هذه باتت الرؤية للعملية

التفاوضية وهي أنها لن تصل إلى نتائج ضمن ميزان القوى الحالي.

مقاطعة من **مسلّم**: القيادة الحالية أين موقعها من تحريك ما يحدث؟، فالمسألة ليست ماذا تفعل إسرائيل فقط باعتقادي، فمثلاً في موضوع الاستيطان، والذي يمثل المعركة الأساسية على الجغرافيا، هل يسمح واقع (فتح) الجديد بأن يكون هناك صمود سياسي يفضي لعدم العودة إلى المفاوضات دون وقف الاستيطان على الأقل؟

العالول: بداية لا بد من رؤية أن (فتح) الآن، تعمل على تثبيت موقف سياسي محدد، لا يتأثر بالتغيير في الواقع، بمعنى أن الجانب الإسرائيلي يسعى إلى خلق وقائع على الأرض، تؤثر في المعادلة السياسية وبالتالي الدفع نحو تخفيض سقفنا السياسي.

الآن (فتح) حددت السقف السياسي الذي له علاقة بالبرنامج الوطني، برنامج المنظمة الذي علينا أن نتمسك به، ولا يجوز على الإطلاق تقديم أي تراجع، متأثرين بما تخلقه إسرائيل من وقائع على الأرض في هذه المسألة، أنا شخصياً لم أكن أتوقع ذلك، لكن من الواضح أن قيادة (فتح) الجديدة أكثر تقاطعاً سياسياً وداخلياً فيما بينها، وأن هناك حالة انسجام تسمح بأن تتمسك الحركة ببرنامج سياسي محدد، بسقف سياسي محدد لا تسمح بالمرونة فيه أو التنازل عنه.

جرح غزة

مسلّم: سؤال عن قطاع غزة موجه إلى الدكتور القدوة، ما هي خيارات حركة فتح لا سيما أنه وفيما يتعلق بالحوار الوطني، أخذت (حماس) "تقرير غولدستون" كرافعة لترحيل الحوار إلى الأمام، وعلى ما يبدو هي سعيدة بالوضع، وتحاول أن تكسب الوقت، وبالتالي ما هي خيارات (فتح) في التعامل مع هذا الملف خاصة أن هناك ضرباً لشرعية التمثيل الفلسطيني، عبر ازدواجية التمثيل، وتغييرات مجتمعية تفرضها (حماس) على أرض الواقع في غزة، عبر المدارس، والتشريعات، والثقافة المتخلفة... وبالتالي هناك واقع مؤلم نعرفه جميعاً، ما العمل؟

تعليق من العالول: أنت سألت السؤال الصحيح للرجل الصحيح، خاصة أنه يعمل على هذا الموضوع.

– **القدوة**: أولاً، أنت قلت إن كل الناس يعرفون هذا الكلام، لكن في رأيي أن هناك تقصيراً من بعض الصحافيين في إيضاح ما يجري في قطاع غزة لباقي قطاعات الشعب الفلسطيني، وهذا يجب تصحيحه، لأنه في النهاية المسألة ومستقبل الوضع في غزة، أمر معني به كل الشعب الفلسطيني وليس فقط النخبة السياسية، أو التنظيمات السياسية، ففي المحصلة هذا قرار الشعب.

أنا أعتقد أن خيارنا الأول يجب أن يبقى خيار الحوار الجدي، من أجل التوصل إلى حل، وإنهاء الانقسام، الذي نتج عن الانقلاب الذي قامت به (حماس)، ولكن حتى يكون هذا الحوار مفيداً

وحقيقياً، فيجب أن يكون حواراً سياسياً حول إمكانية الاتفاق على أسس للنظام السياسي الموحد، أو النظام السياسي المشترك، ويجب أن نقوم بهذا بصبر وإصرار على التوصل إلى اتفاق، لكن إذا لم نتوصل إلى اتفاق، فيجب أن يكون الأمر واضحاً أمام الشعب الفلسطيني، أي أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام سياسي موحد، وبالتالي لا يمكن أن نتعايش، أو البحث عن استعادة الوحدة.

الشرط هو أن يكون هناك وضوح تام أمام الشعب الفلسطيني، وبالتالي يجب أن تكون أسس النظام السياسي الموحد مقنعة، والعمل من أجل تحقيق الاتفاق حولها، يجب أن يكون واضحاً بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، إذا حصل ذلك فسيكون عظيماً جداً، وهذا يجب أن يشكل أساس الشراكة سواء في السلطة أو المنظمة، وإذا لم يحصل فيجب أن تكون هناك إستراتيجية مختلفة وحاسمة في مواجهة (حماس) بشكل نهائي، لكن مستندة إلى فهم من قبل الشعب الفلسطيني.

مسألة الحكومة والقيادة السياسية مسألة تأتي لاحقاً، ماهية برنامج هذه الحكومة، وكيف يمكن أن يكون لنا حكومة تنجز المطلوب، ولا تعيد الحصار، يأتي بعد التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن إمكانية بناء نظام سياسي مشترك، ما حدث حتى الآن لم يكن كذلك، وبالتالي أنا شخصياً لا أستطيع أن أرى أين الطريق الحقيقي المناسب في هذا المجال.

الآن صارت هناك ورقة مصرية، وما أفهمه أننا موافقون عليها، وكذلك الأمر بالنسبة لـ(حماس)، لكنني أشك كثيراً في أن هذا سيتحول إلى واقع حقيقي على الأرض، لأنه لا يوجد أساس سياسي له.

بالمناسبة أحد أسس النظام السياسي ضرورة الالتزام بالديمقراطية، بما في ذلك التعددية السياسية، والانتخابات الدورية وتدوير السلطة، والحريات الفردية، هل نريد الانتخابات؟ طبعاً نريدها، لكن هذا وحده غير كاف، وبالتالي ربما لدي وجهة نظر مختلفة قليلاً عن الآخرين، وأؤمن بضرورة البحث عن أساس سياسي، على كل حال فلنتابع ما سيحدث، قد أكون متشائماً قليلاً أكثر من اللازم، لكن سنرى ما سيحصل، وإذا سارت الأمور كما ينبغي، فستكون هناك انتخابات متفق ومتفاهم عليها خلال حزيران المقبل، أما إذا لم تسر الأمور، فإنها ستكون قد تعقدت أكثر، وسيكون من الصعب إيجاد بداية الطريق مرة أخرى.

مسلّم: سؤال موجه إلى الأخ أبو يافع، استكمالاً لسؤال غزة، ما هي خيارات (فتح) في التعامل مع هذا الملف، هل هناك تعقيب على هذا الموضوع، وإلاّ فلننتقل إلى شأن آخر.

- تعليق المدني: لننتقل إلى سؤال آخر.

مسلّم: رفعت (فتح) شعار القرار الوطني المستقل، وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، هناك الآن بكل موضوعية من يستبيح الشؤون الداخلية الفلسطينية، هناك فضائيات تعتاش على تشويه الموضوع الفلسطيني، هناك

أنظمة غير شرعية تستمد شرعيتها من انتقاد الشرعية الفلسطينية، ما هي خطة (فتح) للتعامل مع هذه القضايا؟

- **المدني**: قبل التحدث عن الخطة علينا أن نتحدث عن الخلفية التي دفعت (فتح) إلى اتخاذ موقف عدم التدخل في شؤون أحد، فمنذ العام ١٩٤٨، كان هناك لبس كبير في الدور العربي في القضية الفلسطينية، من ضمن هذا الدور جيش الإنقاذ، والحالة السلبية التي خلفها، وأيضاً على إثر النكبة، صار هناك تفكير حول كيفية التعامل مع الأرض التي لم تحتل إسرائيلياً، والمتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ضمت الضفة إلى الأردن، وبقيت غزة ضمن الإدارة المصرية.

وبما أن الإسرائيليين احتلوا جزءاً من الأرض، صارت هناك تساؤلات لماذا لا يقام الكيان والدولة الفلسطينية على ما تبقى من الأرض، وبالتالي كانت هناك أزمة كبيرة في نكبة العام ١٩٤٨، كانت لها امتدادات أكثر مما نتصور، ومن هناك كان شعار الحركة عند نشأتها، ألا يكون هناك تدخل عربي أو غير عربي في القضية الفلسطينية، ولكن تم التعبير عن ذلك بالتمييز بين الأنظمة والجماهير، عندما كان شعار الحركة: أن قضية فلسطين فلسطينية الوجه، عربية العمق، وعالمية الإطار، وبالتالي نحن ارتباطنا مع أمتنا وليس مع الأنظمة، ومن هنا تجنبنا الكثير من القضايا، إلى أن تم التدخل من الإخوة السوريين في قضية الانشقاق، فكان موقف الرئيس الراحل أبو عمار، والقائد الشهيد أبو جهاد واضحاً بالتصدي لهذا الموضوع، وبالتالي كان أول اصطدام مسلح لأول مرة مع جهة عربية، ومن ثم حدث صدام مع أكثر من جهة عربية وقت التدخل بالقضية، وآثرت القيادة في ذلك الحين أن ترحل القضية من خطوط التماس حتى لا يتم الاستيلاء عليها، وعلى القرار الفلسطيني المستقل، وحافظنا عليه حتى الآن.

ولكن عند الوثيقة الأخيرة "غولدستون"، اللبس الذي حدث أثبت أن هناك، أيضاً، تدخلات سلبية أثرت على موضوع السحب، والتنصل من الأمر.

مقاطعة من **مسلّم**: تبدو "فتح" في حالة دفاع، حتى أمام اعلام يأخذ منحى تحريضيا في مفترقات مهمة كما حال (الجزيرة) في أزمة تقرير غولدستون وغيره. لماذا لا تنتقل "فتح" إلى حالة هجوم إعلامي وسياسي؟

- **المدني**: في النهاية نحن أصحاب قضية، ومعنيون بالجميع حتى لو حدث لبس مع أية جهة كانت.

نحن معنيون بالعرب، وبالتالي هذه القضية، قضية عربية، قبل أن تكون فلسطينية، إنها قضية أمة، وبالمحصلة فإننا ندير المواضيع إدارة حسب البرنامج الوطني، وليس حسب البرنامج الإعلامي، ولا أعتقد أن ما تقوم به (الجزيرة) يؤثر على جوهر وضعنا، والدليل أنه إذا عدنا للأيام الأولى لموضوع التقرير، وحجم الحملة على الحركة والرئيس أبو مازن، وكم تراجعت، ونشهد الخطاب النابع من ردة الفعل الهوجاء لدى خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لـ(حماس)، عندما

فقد موضوعيته، بدا كم كان الموقف الفلسطيني موقفاً موضوعياً وطنياً، فيما يسعى الآخرون إلى إغراق المشروع الوطني من خلال الهجوم على الحركة والرئيس، فنحن نسعى إلى معالجة الأمور بالممارسة الوطنية العملية وليس بوسائل الإعلام، وهذا لا يعني استثناءً لدورها، لكن نحن نزاول الإعلام بالطريقة الموضوعية والمتوازنة.

جسور مع الشتات

مسلّم: سؤال للأخ العالول عن مخيمات الشتات، فالمخيمات وتحديداً في لبنان، تتعرض لاختراقات "غير صديقة" للمشروع الفلسطيني، الأصولية تحديدا، كيف ترى دور حركة (فتح) بهيكلها الجديد في إعادة الجسور مع الشتات الفلسطيني وإخراج الحالة الفلسطينية هناك في الخارج من حالة الاغتراب؟

-**العالول**: من حيث المبدأ الأسئلة الثلاثة الأخيرة التي وجهت إلى القدوة والمدني مرتبطة ببعضها البعض، وكذا الحال بالنسبة إلى هذا السؤال، فهي مرتبطة ببعضها البعض بصورة وثيقة للغاية، لأن من الواضح أن الحياة الفلسطينية أصبحت تتأثر بشكل كبير للغاية بالتدخل الخارجي، وهذا ربما أثر على موضوع غزة، وإمكانية إنتاج شيء من الحوار الداخلي الفلسطيني، لذلك ربما علينا أن نبحث عن خيارات أخرى ومقاربات أخرى، وإستراتيجيات أخرى، لاستعادة وحدة الوطن.

وفي الوقت نفسه الذي لم نيأس فيه من إمكانية الحوار كما ذكر القدوة، وإمكانية نجاحه، وهو ما يرتبط بالسؤال الذي وجهته إلى الأخ المدني، والذي له علاقة بالقرار الوطني المستقل، الآن نرى أن تعثر الحوار في جزء كبير منه يعود إلى تأثره بالقرارات، أو التأثير غير الفلسطيني عليه، وهو ما يتصل بالصراع الإقليمي والوضع الدولي، والضغط على السلطة الفلسطينية و(فتح)؛ سعياً إلى دفعها إلى تخفيض السقف السياسي في هذا الموضوع، من خلال محاولة زيادة التأزيم في الوضع الداخلي.

باعتقادي أن هذه المعادلة التي تؤثر في الداخل الفلسطيني، لن تكون دائمة، وهذا الصراع الإقليمي ربما تتغير شروطه، أو تتغير معادلاته، أو القوى التي تؤثر في الوضع الفلسطيني ربما تأتي مرحلة تفقد فيها قدرتها على ذلك، وأنت ترى مدى ارتباط هاتين القضيتين ببعضهما البعض، ولذلك لن نفقد ـ إضافة إلى بحثنا في خيارات ومقاربات أخرى ـ الإيمان بإمكانية النجاح في الحوار الداخلي، لكن نتمنى ألا يطول ذلك إلى درجة كبيرة للغاية.

وهذا الأمر نفسه ينطبق على التجمعات الفلسطينية في الخارج، فأولاً ما دمنا نتحدث عن تدخل خارجي، وتدخل إقليمي في الوضع الفلسطيني في الوطن، وتصعيد الصراع، فإن هذا الأمر يطال الكل، بما في ذلك المخيمات في الخارج، وهذا باعتقادي جانب من المسألة.

أما الجانب الآخر، والذي لا بد أن نراه ونتحدث عنه بصراحة، هو أنه خلال الفترة الماضية ارتكبنا أو كان لدينا تقصير لدرجة كبيرة للغاية، إذ كانت هناك

أجندة بذلنا كل جهدنا باتجاهها وتناسينا أو لم نفعّل دورنا في جوانب أخرى في هذا الأمر، فخلال الفترة الماضية ركزنا بشكل كبير على من له علاقة بالسلطة، أو داخل الوطن في هذا الجانب، سواء عملياً ومتابعة أو في خطابنا السياسي، وبالتالي كانت الأولوية لدينا هي للعملية التفاوضية، وعملية السلام في المنطقة، لذلك كنا نوجه خطابنا السياسي فقط ليسمعه الأميركيون والإسرائيليون، وبالتالي درسنا هذا الموضوع في اللجنة المركزية، لنعيد إصلاح الخلل، الذي تم خلال الفترة السابقة مرة أخرى.

المرأة: الدور والمكانة

مسلّم: سؤال أخير وليس الأقل أهمية للدكتور القدوة، يتعلق بحضور المرأة في الصف القيادي الأول، بعد النتيجة الصادمة بعدم فوز نساء في الصف الأول لقيادة "فتح"، هذا يعكس وجود أزمة في القاعدة أيضاً، كيف ترى دور المرأة في الحركة، وكيف ستصوبون هذا الوضع؟

- **القدوة:** لا أعتقد أن هذه قراءة صحيحة، صحيح أنه عملياً لم تنجح أي أخت من الأخوات أعضاء المؤتمر في انتخابات اللجنة المركزية، لكن ليس للسبب الذي ذكرت، باعتبار أن هناك عدة أمور منها نزول عدد كبير جداً من الأخوات المرشحات، وهذا يمكن أن يكون حماساً زائداً من طرفهن، وأظن أن هذا أثر ضمن أشياء أخرى على النتائج.

ثانياً، كانت هناك أمور ثقيلة على المؤتمر، بما في ذلك مسألة الأجيال، إذ لم يكن جيل واحد خارج الهيئات القيادية بل جيلان، بينما الجيل الثالث يدق على الباب، وبالتالي هناك أمور بالدرجة نفسها من الأهمية أو تزيد قليلاً عنها، تقاطعت مع مسألة تمثيل المرأة، لكن لا أظن أن القراءة كانت سليمة، بدليل ما حدث في المجلس الثوري، فهناك عدد محترم نجح في المجلس الثوري، وأول أعلى أصوات في المجلس الثوري حققته إحدى الأخوات، وهذا يشير إلى أن وضع المرأة في الحركة وضع محترم ومميز مقارنة بتنظيمات فلسطينية أخرى، وهيئات ومؤسسات فلسطينية وفي المنطقة عموماً، وأظن أن المرأة في (فتح) حققت إنجازات حقيقية فرضت نفسها ودورها من خلال عملها وتضحياتها الجادة.

وأظن أنها مستمرة في هذا العمل، وتلقى الدعم الكامل من الأخ الرجل الموجود أيضاً معها، في هذا التنظيم وفي هذه الحركة، إذاً النتيجة سيئة، لكن القراءة ربما ليست سليمةً، وبطبيعة الحال لن نكف عن تعزيز دور المرأة في الحركة، وغير المرأة في الواقع الفلسطيني بشكل عام.

المدني: أود أن أعلق على هذا الموضوع، فبداية الرؤية لدور المرأة في الحركة، رؤية كبيرة ومتقدمة منذ زمن، إذ كانت المرأة مشاركة للرجل في كل المواقع ليس لكونها امرأة، ولم ينظر في كادر الحركة ـ وخاصة المتقدم ـ إلى المرأة كامرأة، بل ككادر متقدم، ولنا تجارب كبيرة في هذا المجال، فعندما اعتقل الأخ أبو عمار، والأخ أبو جهاد، والأخ أبو علي إياد، والأخ أبو صبري، وكافة القادة، في العام ١٩٦٦، فإن الذي حافظ على

استمرارية دور الحركة هي امرأة، وتحديداً الأخت انتصار الوزير (أم جهاد)، وذلك دون تكليف، وبالتالي أخذت دورها من خلال هذا الموقع.

وبعد ذلك تم تكليفها بمؤسسة شؤون أسر الشهداء، وبالتالي أنيط هذا الدور للمرأة، ليس لأنها امرأة، وتطور هذا الأمر إلى الدور النضالي، عندما شاركت الأخت فاطمة برناوي، والعديد من الأخوات، ودلال المغربي لاحقاً في الكفاح المسلح، وبالتالي تشكلت الكثير من المواقع، واتحاد الكتاب، والمنظمات الشعبية، كان للمرأة دور كبير فيها.

وقد حصل تراجع في دور المرأة عندما تم اعتبار المرأة ككوتا، لكن في المقابل فإن المرأة أخذت دورها المميز داخل الوطن خلال الانتفاضة الأولى، في الصدام مع الاحتلال والعمل الجماعي، ونحن بقينا داخل الكادر المتقدم، والقيادة، واللجنة المركزية نتعامل مع المرأة ككادر متقدم له دور . . . لكن في كل الأحوال، فإننا سنعزز دور المرأة، كدور قيادي، ومشارك للرجل، وليس ككوتا، لأنه من خلال الكوتا حصلت الكثير من الثغرات على حساب المرأة.

- **العالول**: لا شك على الإطلاق، في أن المسألة ليست بانتخاب المرأة من عدمه، بل يجب أن نرى المسألة ضمن سياق المرحلة التاريخية خلال الفترة الأخيرة، باعتبار أن هناك ردة في المجتمع بشأن المرأة ودورها خلال السنوات الماضية، فعبر السنوات الماضية شاركت المرأة في النضال الفلسطيني، بالصراع مع الاحتلال، هي والرجل جنباً إلى جنب.

لكن خلال الفترة الماضية تأثر دورها بالموضوع السياسي بشكل عام، نتيجة عاملين، باعتبار أننا لم نعد أو المجتمع، أو الكثير من القوى السياسية نرى مسألة وحدة الشعب الفلسطيني بكل فئاته، بما فيه الرجل والمرأة، ودوره في الصراع العام الشمولي، الذي له أولوية مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ أصبح هناك ردة من طرفين.

أولاً من قبل الإسلام السياسي، الذي لم يعد يرى دور المرأة في حالة الصراع التي يخوضها الشعب الفلسطيني، حيث بات يرى المرأة من خلال طرح موضوعات أخرى، مثل حجابها، وعورتها، ودورها في الحياة العامة من عدمه، أو المكوث في البيت.

أما الجانب الآخر، فهو مرتبط بكثير من القوى الراديكالية في المجتمع الفلسطيني، التي تناست مسألة الصراع الشمولي للشعب الفلسطيني بنسائه ورجاله، وأصبحت ترى مسألة الصراع بين الرجل والمرأة، ودور المرأة من منظور مسألة الجندر "النوع الاجتماعي"، لذلك المسألة ليست في انتخاب المرأة من عدمه، بل بالتركيز على دور المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية، وعملية الصراع ككل، ووحدة الشعب الفلسطيني بكل فئاته، من خلال رؤية التناقض الأساسي، إذ ليس التناقض الأساسي الآن في المجتمع، بين الرأسمالي والعامل، أو بين المرأة والرجل وحقوقها، بل هو بين كل فئات الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف

نحو مفهوم أخلاقي محفّز وكفالة قانونية رادعة*

رشاد توام**

مُلخص

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بحق المؤلف كأبرز أشكال الملكية الفكرية، وعلاقته بالأمانة العلمية في البحث الأكاديمي، مستعرضةً أشكال المساس بها وآليات الحماية المقرّة وجدواها. والآثار الوخيمة الناتجة عن المساس بحرمة الأمانة العلمية والبحث الأكاديمي. وتبرز أهمية هذه الورقة في سعيها إلى الربط بين الأمانة العلمية ومفهوم (حق المؤلف) كأحد أشكال الملكية الفكرية، وما يتعلّق بهذا المفهوم من أركان وعناصر وحماية قانونية بكافة أشكالها (الإجرائية، والمدنية، والجزائية). وتستند الورقة بشكل أساسي، بخصوص هذه الجزئية، إلى كتاب للباحث بعنوان (حق المؤلف: الماهية والحماية الجزائية).[1]

إن هذه الدراسة وإن كانت تقتصر، للضرورات البحثية، على فئة طلبة الدراسات العليا، إلا أنها تقدم خطوطا عامة ترسم بموجبها صورة أكثر عمومية بانطباقها على الأمانة العلمية في التأليف الحر، لأغراض ربحية وفكرية، أو لأغراض الترقية الإدارية. والدراسة من باب أولى، تستهدف طلبة المرحلة الجامعية الأولى باعتبارها مرحلة تأسيسية للدراسات العليا، والعمل البحثي والأكاديمي بشكل عام.

مقدمة

لما كان للعقل تلك القيمة الأسمى في مفردات الحضارة، جهد البشر بحثاً في سبل حمايته وكفالته والفكر الذي يتولد عنه. وكثيرة تلك السبل التي باستطاعتنا كبشر أن نوفّر بها الحماية لإنتاجنا الذهني والفكري، ابتداءً من الإعلاء من

* قدمت هذه الدراسة في مؤتمر «استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين»، جامعة النجاح الوطنية، تموز ٢٠٠٩.

** باحث قانوني، معهد الحقوق بجامعة بيرزيت

قيمة الأخلاق في مفهومها الفلسفي (الحب والخير والجمال)، وبمفهومها الاصطلاحي كـ(أخلاقيات علم) من تحرٍّ لدقة المعلومات وسلامة توثيقها واحترام جهد الآخرين والدقة في الترجمة والترفّع عن كافة أشكال الانتحال والسرقات الأدبية وغيرها، مروراً بالتنظيم الإداري الفاعل في الجامعات ومراكز البحث لآليات البحث العلمي والأكاديمي، وكفالتها بعقوبات تأديبية رادعة، وليس انتهاءً بتوفير الحماية من قِبل القانون والقضاء باعتبار المساس بحقوق الملكية الفكرية على مستوى موازٍ للمساس بحقوق (الملكية المادية)، إن لم يكن أعلى شأناً لارتباطه بقيمة تسمو على المادة، هي نتاج الفكر البشري الذي لطالما نُظر إليه على مر التاريخ بهالة من الرهبة والقدسية. وقد كفلت الملكية الفكرية من قِبل المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، ونصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بالقدر نفسه الذي يضطلع به الأمن في استقرار الدول والمجتمعات، على المستوى العام، تضطلع الأمانة العلمية في تطور العلم ورفعته؛ وذلك لما توفره من مبادئ أساسية في البحث العلمي والأكاديمي. ربما كان أول تلك المبادئ هو الثقة[٢]، ثقة الباحثين بعضهم ببعض، وثقة المتلقين العاديين لما يقدمه الباحثون. يرتبط المستوى الأول من الثقة بحقيقة قيام العمل البحثي، والعلم أساساً، على تراكم المعرفة والبناء على أساسات الغير، وبالتالي تبرز هنا أهمية ثقة الباحث بما قدمه الباحثون الذين سبقوه أو عاصروه. ونقصد هنا الثقة القائمة على أسس علمية سليمة ومدروسة، ذلك ما يعني عدم التسليم بالمعرفة السابقة وعدم محاولة نقدها ونقضها. أما المستوى الثاني من الثقة، والذي لا يقل أهمية عن المستوى الأول، فتلبي الأمانة العلمية من خلاله الهدف العام والأساسي للعلم، وهو المعرفة. المعرفة المتاحة للجميع إسهاماً في الإرث الحضاري والثقافي العام الذي يشكله مجموع الشعب من حرفيين، ومزارعين، ورجال سياسة وعسكر، وأكاديميين.

تنضوي تحت مفهوم الأمانة العلمية جملة من المسالك والمحاذير التي يعتبر الإقدام عليها مكوناً لعنصر الانتهاك. وانتهاكات الأمانة العلمية أو (سوء السلوك العلمي) كما يصفها بيتر درنث (Pieter Drenth)[٣]، تندرج أساساً ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسة: «الغش»، «الخداع والتضليل»، و«انتهاك حقوق الملكية الفكرية». يشمل الغش أي مساس بسلامة البيانات ودقتها من تلفيق وتزييف وسواهما[٤]. أما «الخداع والتضليل»، فيشملان تعمد انتهاك «قوانين التحليل المنهجي السليم ومعالجة البيانات» والترجمة غير الدقيقة. أما الشكل الثالث، وهو ما يعنينا في المقام الأساس في هذه الورقة، فيتعلق بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف تحديداً، والتي يعتبر الانتحال أبرز صورها.

من الموضوعات الأخرى المنضوية ضمن مفهوم الأمانة العلمية، والتي تخرج عن موضوع ورقتنا هذه: «التصرف اللامبالي المتعلق بالإنسان أو الحيوان كمواضيع اختبار» إضافة إلى «التواصل غير الدقيق وغير المدروس مع الجمهور ووسائل الإعلام»[٥]. كما تبرز في موضوعة الأمانة العلمية

مسألة الحذر واليقظة من الوقوع في الخطأ في العلم، القضية التي تترتب عليها أبعاد سلبية يقود إليها التعمد في انتهاك الأمانة العلمية، وإن غابت في الأولى إرادة الفعل الحاضرة بشكلها المتعمد والمؤثم في الثانية[٦]. كذلك فإن من شأن كلا الحالتين العمل على التبخيس من أسهم الثقة بين الباحثين بعضهم ببعض من جهة، والباحثين والجمهور من جهة ثانية. وبالتخصيص والعودة إلى موضوع الورقة الرئيس (حق المؤلف)، فإننا نجد انتهاكات لحق المؤلف مؤداها عدم اليقظة والحذر في التوثيق[٧].

تعرض هذه الورقة إلى الحيز الذي تتقاطع فيه دائرتا النطاق لكل من مفهومي الأمانة العلمية وحق المؤلف كأبرز أشكال الملكية الفكرية. ولا نجد حاجة للتوسع في شرح مفهوم الأمانة العلمية أو استعراض التعريفات المقدمة في خصوصه؛ فمن الجلي جداً أن مصطلح الأمانة العلمية يشير إلى جملة من المحاذير المطالب بعدم إتيانها من قِبل جمهور الباحثين والعلماء. إضافة للمطالبة بتوفير بعض الأجواء المساعدة في ممارسة المشتغلين بالعلم والأبحاث الأكاديمية مثل: الحرية والتمويل غير المشروط. أما حق المؤلف، والذي نعرض له هنا بوصفه أحد أشكال أو مكونات الأمانة العلمية، فيمكننا تعريفه بأنه «تلك الملكة القانونية التي تخول المؤلف الحق بنسبة منتجه الفكري (المعبر عنه مادياً) إليه، وتكفل له الحق في استغلاله للكسب المالي بأية وسيلة قانونية مشروعة»[٨]. وكما يتضح من هذا التعريف، فإن لحق المؤلف شقين أساسيين: حقوقاً معنوية، تتمثل بنسب المصنف (الكتاب، الدراسة...) لصاحبه. وحقوقاً مادية، تتمثل بحق المؤلف باستغلال مؤلفه في الربح المادي عن طريق نشره. كذلك؛ فإن تلك الملكة القانونية تخول صاحبها اللجوء إلى القضاء طلباً لنصرة القانون في حال أي اعتداء على أي حقٍّ من حقوقه المعنوية أو المادية التي يقوم عليها حق المؤلف.

تأتي ورقتنا هذه استجابة لجملة من الحوافز التي أثارت لدينا نزعة الكتابة في هذا الموضوع. أبرزها، وهو الأكثر تلمساً في بيئتنا الفلسطينية على أقل تقدير، موضوعة تجارة الأبحاث الأكاديمية، الحرفة التي افتتحت لغرضها مجموعة كبيرة من المراكز التي تطلق على نفسها ـ بلا تعميم ـ (مراكز خدمات طلابية). والتي تقدم خدمات الأبحاث الجاهزة والسريعة تماماً كخدمات الطعام الـ(Delivery) والـ(Fast Food)، ولكنها بكل تأكيد وجبات فاسدة لا يستسيغ طعمها إلاّ كل عديم ذوق، ومن لم يستطع إعداد أفضل منها.

أما عن أسباب الاهتمام العالمي بموضوعة (أخلاقيات العلم)، المصطلح الذي سنعرّج عليه ببعض من التفصيل فيما بعد، فأبرزها مسألة «الاعتماد المتبادل بين العلم وبين الأعمال الحرة والصناعية» كما يطلق عليها ديفيد رزينك (David Resnik)[٩]، والتي أدت إلى «صراعات أخلاقية بين القيم العلمية وقيم الأعمال الحرة».[١٠]

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بحق المؤلف كأبرز أشكال الملكية الفكرية، وعلاقته بالأمانة العلمية في البحث الأكاديمي، مستعرضة أشكال المساس بها وآليات الحماية المقرة وجدواها. والآثار الوخيمة الناتجة عن المساس بحرمة الأمانة

العلمية والبحث الأكاديمي. وتبرز أهمية هذه الورقة في سعيها إلى الربط بين الأمانة العلمية ومفهوم (حق المؤلف)، وما يتعلق بهذا المفهوم من أركان وعناصر وحماية قانونية بكافة أشكالها (الإجرائية، والمدنية، والجزائية).

كما تنبع أهمية هذه الورقة من القيمة النفيسة التي تحظى بها الموضوعة التي تناقشها الورقة، والتي تتمثل بحماية حق المؤلف في الأبحاث الأكاديمية كأحد منطلقات الأمانة العلمية. كذلك؛ فإن لموضوعة الورقة وربطها بين حق المؤلف والأمانة العلمية ـ كما سبق وذكرنا ـ من الجِدة ما يضيف إلى أهميتها ضرورة.

تقسم هذه الورقة إلى ثلاثة مطالب: (الأول)، في جدلية العلم والأخلاق، (الثاني)، في حق المؤلف وعلاقته بالأمانة العلمية، (الثالث)، في الحماية القانونية لحق المؤلف.

I. في جدلية العلم والأخلاق

في التأصيل الفلسفي لعلاقة العلم بالأخلاق أو القيم، بشكل عام، تحضرنا بقوة جملة وطّأ بها البروفسور يشعياهو ليبوفيتش (I. Leibowitz) لكتابه (أحاديث في العلم والقيم)[١١]، يقول فيها: «المعرفة العلمية لا تشكل أساساً للقيم، فعالم القيم مستقل، ولا يرتكز إلى العلم ولا يحتاج إليه، كذلك فإن عالم القيم، لا يحتاج إلى المعرفة العلمية ولا يتغذى منها»، ويضيف ـ وهنا المقطع الأهم ـ «أن مقاصد الإنسان التي تجسدها أعماله لا تصدر عن معرفته بل عن إراداته»[١٢]. وهكذا نجد العلامة ليبوفيتش مؤمناً بحقيقة انتماء الإنسان لمرجعيته القيمية مهما كانت المهنة أو النشاط المجتمعي الذي يمارسه. ففي عبارته الأخيرة يوضح أن السلوك الأخلاقي في العلم ليس بنابع من كون صاحب السلوك عالماً، بل هو ينبع من إرادة ذلك الشخص لـ «الخير» أو «الشر» تجاه أي من المواقف[١٣]..

نعرض في هذه الجزئية للمقاربات الفكرية التي تتعرض لعلاقة العلم بالأخلاق، وتأسيس مفهوم الأمانة العلمية وفقاً لتلك المقاربات. في هذه الجزئية، نناقش ثلاثة فروع: يأتي الأول بعنوان الأمانة العلمية كأخلاقيات علم. ويعرض الثاني للتعليم الأكاديمي للأخلاق تحقيقاً للأمانة العلمية. أما الثالث، فيبحث في بيئة البحث العلمي كفاعلٍ في الأخلاق.

I. ١. الأمانة العلمية كأخلاقياتِ علم

هناك توجه لدى بعض العلماء بعدم الاهتمام بالانحرافات الأخلاقية في العلم، وذلك لاعتبارهم الانحراف الأخلاقي «شيئاً نادراً وغير ذي دلالة». فهي وفقاً لهم «أحداث فردية أو شذوذات وخروج عن المألوف»[١٤]. ولدى بعض آخر من العلماء توجه آخر يفسر الانحرافات الأخلاقية في العلم في سياق أو نظرية (المرض النفسي)؛ بمعنى اعتبار العلماء الذين يخالفون المسلك الأخلاقي (مختلين عقلياً)، ويبررون حكمهم ذلك بأن «الشخص المخبول هو فقط الذي يتصور أنه يمكن أن يقترف أمراً فاضحاً من قبيل الانتحال والخداع وأشكال أخرى من الانحراف ثم ينفذ بجلده»[١٥]. ويدعم ديفيد رزينك الرافض لتوصيف الأخطاء الأخلاقية

بالشذوذات حتمية فضح حقيقة العلماء المخالفين للمسلك الأخلاقي، فيقر بأن «الجريمة لا تفيد في العلم»، ومؤدى توجهه ذاك أن «المنهج العلمي، ونظام تحكيم النظراء والطبيعة العامة للبحث العلمي، كل هذا يخدم بوصفه آلية لتصيّد الذين يكسرون القواعد الأخلاقية للعلم»[١٦].

كذلك، وإذا ما أردنا تأسيس الأمانة العلمية وردّها لمفهوم الأخلاق، للمحنا توجهاً فكرياً يؤمن بعدم وجود مسائل أخلاقية ذات شأن قد تنشأ في العلم، مؤسسين ذلك على نظرتهم للعلم بوصفه «موضوعياً»؛ بمعنى أن العلم يدرس وقائع موضوعيةً مستخدماً مناهجَ موضوعيةً، وبالتالي ينتج «معرفةً مجمعاً عليها». وهم ينظرون إلى الأخلاقيات بوضعها على الجانب الآخر المقابل للموضوعية، فهي تدرس القيم مستخدمةً مناهج ذاتية ومنتجةً آراءً يثار الاختلاف بشأنها. ومنظّرو هذا التوجه يؤمنون بوجوب عدم انشغال العلماء بالموضوعات الأخلاقية وهم يمارسون نشاطهم العلمي. فهم (العلماء) يواجهون المسائل الأخلاقية بوصفهم أعضاءً في المجتمع.[١٧] لكنّ توجهاً أكثر مصداقية، يؤمن بعدم إمكانية هروب العلماء من الموضوعات الأخلاقية المثارة في المجتمع الذي يعيشون فيه؛ مما يعني إمكانية استيعاب العلم لأية مناقشات أخلاقية قد تثير تجاوباً والحقيقة المتمثلة بكون «العلم نشاطاً تعاونياً يحدث داخل سياق سياسي اجتماعي أكبر»[١٨].

I.٢. التعليم الأكاديمي للأخلاق تحقيقاً للأمانة العلمية

ناقش العلماء مسألة تعليم واكتساب الأخلاق لدى الكبار في أكثر من موضوع أو مناسبة، وأهم تلك المناسبات ـ وهو ما يدخل في موضوع ورقتنا ـ اكتساب الأخلاق وأخلاقيات العلم تحديداً في مرحلة الدراسة الجامعية وما بعدها.

تطرح بعض الجامعات مساقات خاصة لتدريس أخلاقيات العلم لطلبة الدراسات العليا أو طلبة المرحلة الجامعية الأولى. وهنا تثار دائماً نقطة خلافية حول إمكانية اكتساب الأخلاق بعد الفترة أو المرحلة الزمنية الخاصة باكتساب القيم، وهي مرحلة الطفولة والتنشئة الشابة، والتي لا تتعدى إجمالاً سن الثامنة عشر. فهناك من لا يستوعب إمكانية اكتساب البشر للأخلاق بعد تخطي تلك المرحلة، وبالتالي فإن المقدار الذي قد يكتسبه المرء من الأخلاق بعد دخوله المرحلة الجامعية يكون يسيراً جداً مقارنةً بما اكتسبه من قيم إيجابية أو سلبية قبل ذلك[١٩]، وعندها يتحقق المثل العربي القائل «من شب على شيء شاب عليه».

إلاّ أن هناك توجهاً آخر أكثر تفاؤلاً، يؤسس توجهه النظري على منطلقات «علم النفس الارتقائي»، ويرى أن بإمكان الناس مواصلة «تعلم الأخلاقيات والقدرة على الاستدلال الخلقي طوال الحياة»[٢٠]. إضافة إلى ذلك، هناك من يرى أن أشكالاً معينةً من المبادئ الأخلاقية ليس بالإمكان اكتسابها إلا عن طريق «فهم وممارسة وظيفة أو مهنة ما». ويدعو منظرو ذلك التوجه إلى ضرورة «التعليم الأخلاقي» في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا[٢١].

I.٣. بيئة البحث العلمي فاعلٌ في الأخلاق

يقودنا الفرع السابق للحديث عن بيئة البحث العلمي ودورها في تشكيل الانحراف الأخلاقي، ووفقاً لديفيد رزنيك، فإن هناك خمسة عوامل رئيسة تساهم في الانحرافات الأخلاقية في العلم[٢٢]، ومع أن ورقتنا هذه تأتي بشكل خاص مستهدفة الأبحاث الأكاديمية التي يقدمها الطلبة في المرحلة الجامعية، إلا أننا سنعرض لجميع العوامل التي أوردها رزنيك، والتي قد تتعدى مقصد ورقتنا المباشر، رغبة منا في اعتبار ورقتنا هذه نقطة انطلاق لفهم موسّع لموضوع الأمانة العلمية.

أول العوامل التي تكلم عنها رزنيك، يتمثل في كون «العلم بالنسبة إلى معظم العلماء مهنة» وما يترتب على تلك الحقيقة من السعي اللاهث نحو نشر المؤلفات والحصول على وظائف. وبالتالي نجد البعض يساوي بين الأمانة العلمية وانتهاك المبادئ الأخلاقية في سبيل التقدم المهني. أما العامل الثاني، فيتمثل في إشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقاً لمصالح الجهة المموِّلة. ويتمثل العامل الثالث بالمكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية، وبالتالي اعتماد الغاية مبرراً للوسيلة. أما العامل الرابع، فيرتبط بـ «آليات التصحيح الذاتي للعلم بالغة الصرامة والتي تتمثل في عدم فعالية تحكيم النظراء في كشف الخداع أو الخطأ، إضافة إلى الإهمال الذي تلقاه الأطروحات والأوراق البحثية لدى المحكمين الذين ليس لديهم الوقت الكافي لفحصها ومراجعتها. ويذهب البعض أبعد من ذلك، فيصرحون بأن «كثيراً من الأوراق البحثية لم تقرأ البتة»[٢٣]. أما العامل الخامس، فله علاقة بعلم التربية وإسهامه في تشكيل السلوك اللا أخلاقي لدى الباحثين.

وبذلك يعاود رزنيك ليؤكد خطورة التعامل مع الانحرافات أو الأخطاء الأخلاقية بوصفها شذوذات، وبالتالي التقليل من خطورتها. فهو يرى ـ وهو محق في ذلك ـ أن تلك الانحرافات تأتي وليدة لجملة من العوامل التي تشكل بمجملها بيئة البحث العلمي.[٢٤] لذلك؛ لا بد من التعامل مع كل حالة انحراف أخلاقي في العلم بجدية وحزم[٢٥].

II. في حق المؤلف وعلاقته بالأمانة العلمية

سبق أن أشرنا إلى أن كفالة واحترام الملكية الفكرية واللذين يعتبر حق المؤلف أحد أبرز أشكالهما، يعتبران ثالث الأثافي أو المحاور الرئيسة التي تقوم عليها الأمانة العلمية، إضافة إلى عدم الغش، وعدم الخداع والتضليل. وقد سبق وأوضحنا على عجالة ماهية كل محور منهما.

لحق المؤلف حضور بارز في صفحات التاريخ[٢٦]، ابتداءً من عصور الرومان والحضارات الصينية القديمة، وهي التي لم تعرف «حق المؤلف» بذات الصورة المقرة في عالم اليوم من حق محمي بمقتضى تشريعات قانونية، وإنما بمقتضى قواعد أخلاقية صرفة وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب أو الشق المعنوي من حقوق المؤلف. كذلك كان

لمبادئ حق المؤلف حضور في التاريخ العربي والإسلامي، إلا أن أغلب من تعرضوا بالكتابة في حق المؤلف نجدهم يميلون إلى القبول بفكرة الربط بين فكرة الحماية القانونية لحق المؤلف واختراع «غوتنبرغ» لآلة الطباعة في القرن الخامس عشر. إلا أن الثابت لدى الجميع أن أول تشريع لحماية حق المؤلف كان في بريطانيا في العام ١٧١٠م، وقد عرف بقانون «الملكة آن».

إضافة إلى الجدل الفقهي حول الطبيعة القانونية لحق المؤلف[٢٧]، وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف واحد موحد لمفهوم حق المؤلف، سواء في المواثيق الدولية أو التشريعات المحلية أو الآراء الفقهية، إلا أننا نكاد نلمس خطوطاً تصل بين مجموعة من عناصر المفهوم في كل تعريف. وقد سبق وعرضنا للتعريف الذي أوردناه في كتابنا «حق المؤلف: الماهية والحماية الجزائية»، وهو تعريف مستخلص من عدة تعريفات لمجموعة من التشريعات وآراء لكبار فقهاء القانون[٢٨]، ومؤدى هذا التعريف أن حق المؤلف هو «تلك الملكة القانونية التي تخول المؤلف الحق بنسبة منتجه الفكري (المعبر عنه مادياً) إليه، وتكفل له الحق في استغلاله للكسب المالي بأية وسيلة قانونية مشروعة». وإذا ما حاولنا تفكيك مفردات التعريف السابق لوقفنا على جملة من العناصر التي تشكل بمجملها مفهوم حق المؤلف، وهي:

«الملكة القانونية»، ويقصد بها الامتيازات أو الحقوق التي يقرها القانون للمؤلف باللجوء إلى القضاء ومؤسسات القانون في الدولة لحماية مصنفه.

"المؤلف"، وهو الشخص الطبيعي الذي ابتكر المصنف، والذي قد يتمتع بامتيازاته وحقوقه أشخاص معنويون وفق ترتيبات قانونية معينة، كدار النشر أو مركز الأبحاث الذي صدر عنه المصنف[٢٩].

"المنتج الفكري المعبر عنه مادياً"، ويطلق عليه "المصنف".

"نسبة المصنف للمؤلف"، يعرف بـ"حق العزو" ويمثل جانب الحقوق المعنوية أو الأدبية للمؤلف.

"الاستغلال للكسب المالي"، ويمثل جانب الحقوق المادية أو الاقتصادية لحق المؤلف.

"شرعية وقانونية وسيلة الاستغلال المالي"، ويقصد بها عدم احتكار المؤلف لمصنفه وابتزاز الغير به.

في هذه الجزئية نفرد أربعة فروع تناقش المحاور الرئيسة في المفهوم القانوني لحق المؤلف، وهي: عناصر الحقوق المعنوية لحق المؤلف، عناصر الحقوق المادية لحق المؤلف، المصنف محل الحماية، وصور الاعتداء على حق المؤلف.

II.١. عناصر الحقوق المعنوية لحق المؤلف[٣٠]

نظراً إلى قداسة العلاقة بين الفكر وصاحبه، كان من الضروري كفالة جملة من الحقوق التي يتمتع بها المؤلف على الدوام في حياته وبعد مماته. وقد أطلق على العلاقة التي تربط بين المؤلف ومصنفه علاقة أو «حق الأبوة» دلالة على وثاقة الصلة ونسبها[٣١]. وينصبّ الحق الأدبي على حماية شخصية المؤلف كمبدع للمصنف، وحماية

المصنف بحد ذاته. والحقوق الأدبية غير قابلة للتصرف بطبيعتها، شأنها شأن الحقوق الشخصية البحتة المتصلة بشخص الإنسان[٣٢].

تتسم الحقوق المعنوية وفقاً للوصف السابق بجملة من الخصائص المميزة، ومن ذلك أنها:

حقوق دائمة لا تأقيت فيها، يتمتع بها المؤلف حال حياته وتخلد اسمه بعد مماته.

حقوق لا تقبل الحجز القانوني عليها، وفق أي تشريع وطني أو معاهدة دولية.

حقوق لا يجوز التنازل عنها حتى ولو برضاء المؤلف.

تثير السمة الأخيرة إشكالية وموضوعة الحالات التي يتنازل فيها المؤلف طواعية عن حقه الأدبي مقابل المال أو دون مقابل، ومثال ذلك ما تقوم عليه جملة من مؤسسات الأبحاث التي تقدم لطلبة الجامعات[٣٣] أبحاثاً جاهزةً ليقدموها بوصفهم مؤلفي أو معدي تلك الدراسات.

تشمل هذه المجموعة جملة من العناصر والحقوق، نعرض لها بإيجاز فيما يلي[٣٤]:

حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه من عدمه، ولهذا الحق عدة مسميات، أهمها: حق التوزيع الأول، حق الكشف عن المصنف، وحق البوح.

حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه، فالمصنف بمثابة الابن للمؤلف وفق حق الأبوة، فيكتب اسمه عليه ويشار إليه عند كل ذكر لمصنفه.

حق المؤلف في الدفاع عن مصنفه من أي اعتداء يلحق به، وله أن يسلك في ذلك جميع الوسائل التي يقرها القانون.

حق المؤلف في تعديل مصنفه، لما يرتئيه من أسباب جدية، وحقه في سحب مصنفه من التداول (حق التوبة)[٣٥]. ولما كان المصنف بعد قرار المؤلف بنشره يدخل في حق الجمهور، فيتوجب أن يستند قرار سحبه إلى أسباب خطيرة وجدية.

حق المؤلف في إلزام الغير باحترام وسلامة مصنفه، بعدم تعييبه بتعديل أو حذف أو إضافة.

II . ٢ . عناصر الحقوق المادية لحق المؤلف[٣٦]

الحقوق المادية (ويطلق عليها أيضاً: المالية، الاقتصادية) هي عبارة عن إيراد يتلقاه المؤلف كمقابل (مكافأة) عن جهده الذهني، ليتسنى له العيش الكريم والاستمرار في الإبداع الفكري أو العلمي. وعن طريق هذا الجانب من الحقوق يخول المؤلف حق استغلال مصنفه، ويبيح له نقله إلى شخص آخر بمقابل أو دون مقابل.

تتسم الحقوق المالية لغايات الكسب المالي، بجملة من الخصائص المميزة، ومن ذلك: كونها تتسم باستئثارية المؤلف عليها، فيما خلا الاستثناءات التي ترد على من بحوزته ترخيص استغلال، أو وفقاً لاتفاقية نشر وتوزيع. وهي على عكس الحقوق المعنوية، يتصور التنازل عنها والتصرف فيها، كما أنها قابلة للحجز القانوني عليها، وهي حقوق مؤقتة بمدة زمنية معينة بعد وفاة المؤلف، وقد حددها القانون الفلسطيني بخمسين سنة[٣٧].

يستغل المؤلف مصنفه للكسب المالي من خلال نقله للجمهور، ويكون ذلك إما بصورة مباشرة، وإما بصورة غير مباشرة. ويكون النقل المباشر بالعرض المباشر كالتلاوة العلنية أو الإذاعة وغيرها

من السبل المشابهة. أما النقل غير المباشر، فيتم عن طريق نسخ المصنف بواسطة الطباعة أو التصوير أو سواها؛ وبذلك يدخل حق الاستنساخ (أو النشر) في هذا الشق من أشكال استغلال المصنف الأدبي مالياً. ويقصد بالنسخ «التثبيت المادي للمصنف بأية طريقة تقنية، موجودة أو ستخترع، تسمح بنقله إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة»[٣٨].

II . ٣ . المصنف محل الحماية القانونية

يقصد بالمصنف في قاموس حقوق المؤلف، الإنتاج الفكري الذي يتوصل إليه المؤلف بشكل معبر عنه مادياً، ويشمل ذلك جميع صور الإبداع الفكري الأصيل في مجالات الأدب والعلم والفن. وبالتالي، فإن الحماية القانونية تكون على ذلك التعبير المادي وليس على الفكرة المجردة؛ فالمصنف هو كل فكرة مبتكرة تجسدت في إطار مادي ملموس.

أما عن المصنفات المشمولة بالحماية القانونية وفقاً للنصوص التشريعية، فقد اكتفت أغلب التشريعات الوطنية في تعريفها للمصنف ـ ابتغاءً للشمول ولصعوبة التحديد ـ بالإشارة إلى أنها «منتجات الإبداع الفكري في العلوم والأدب والفن»، وبالتالي أوردت موادَّ تعدد فيها أنواع المصنفات المحمية على سبيل المثال لا الحصر. وجاءت بعض التشريعات، والحديثة منها على الخصوص، بالنص على كافة أشكال التعبير المادي للمصنفات بما يشمل السبل التكنولوجية الحديثة.

يخرج عن نطاق الحماية القانونية لحق المؤلف مجموعتان من المصنفات: تمثل المجموعة الأولى جملة من المصنفات غير المشمولة بالحماية القانونية نظراً إلى طبيعتها، ومثال ذلك: الوثائق الرسمية كالتشريعات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية، والأخبار الصحافية، ومصنفات الفلكلور الوطني (وفقاً للمشرع الأردني). أما المجموعة الثانية، فتمثل المصنفات التي أبيح استعمالها لأغراض قانونية معينة، ومثال ذلك: إمكانية «عمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصي»، و«نسخ أجزاء قصيرة من مصنف ما لأغراض التدريس، وبشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ»[٣٩].

II . ٤ . صور الاعتداء على حق المؤلف

تختلف التشريعات الوطنية في أسلوب طرحها لمسألة الاعتداء على المصنفات المحمية، فمنها من يطلق عبارات تقر فيها بإدانة جميع صور الاعتداء بصورة عامة، ومنها ما يتضمن أحكاماً تفصيليةً لصور الاعتداء المعاقب عليها، ومنها ما يجمع بين الأسلوبين. وهناك من التشريعات ما يترك معالجة ذلك من خلال نصوص متناثرة في قوانين متعددة (قانون العقوبات، القانون المدني، قانون المطبوعات، قانون المنافسة غير المشروعة).

كان ذلك بخصوص التنظيم القانوني لحماية حق المؤلف، أما الحماية الإدارية التي توفرها الجامعات، والتي سنعرض لها لاحقاً، فإنها تكاد تقتصر على حظر ما تطلق عليه «السرقات الأدبية» أو «الانتحال»، وهي الصورة الأكثر استيعاباً في بيئة البحث الأكاديمي في الجامعات.

إلا أنه ولغايات بعض الشمول، فإننا نعرض بعجالة لصور الاعتداء وفقاً لتعداد الفقه القانوني، ومنها:

الاقتباس أو الاجتزاء غير المشروع، وهو ما يدخل في نطاق جريمة السرقة الأدبية أو الانتحال، والذي يشمل إلى جانب السرقة الجزئية (الاقتباس)، السرقة الشاملة (النقل الكلي).

إقدام بعض دور النشر على إعادة طباعة بعض المصنفات دون إذن مؤلفها.

ترجمة المصنفات دون تصريح من صاحب الحق على المصنف الأصلي.

الاعتداء على عنوان المؤلف، ويعمد المعتدي إلى ذلك بغية التضليل لانتهاك آخر وهو تقليد مصنف معين، بأن هذا العنوان للمصنف المزور وليس الأصلي.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن السير على طريقة المؤلف لا تشكل أي اعتداء على حقوق المؤلف، ومن ذلك ما ينتهجه البعض من اتباع نهج أساتذتهم أو الأسبقين بشكل عام.

وبالعودة إلى «ديفيد رزنيك» صاحب كتاب «أخلاقيات العلم»، أحد مراجع ورقتنا هذه، فإننا نقرأ له أنه يوازي بين مسلكين هما في نظره مخالفة لمبادئ الأمانة العلمية. أولها، وهو ما يتفق مع النصوص القانونية، يتمثل بالانتحال. أما الثاني، فهو ما يطلق عليه رزنيك «المجاملة في التأليف»، وهي الحالة التي يتم فيها تضمين أسماء بعض الأشخاص كمؤلفين لمصنفات لم يقوموا بتأليفها، الأمر الذي يتناقض ومبدأ مسؤولية المؤلف عما ألفه. ورزنيك يشمل في ذلك عبارات الشكر والتقدير التي يصدّرها بعض المؤلفين في بداية مصنفاتهم تقديراً لمن وجد لديهم بعض المعونة المادية أو المعنوية لدى إعداده للمصنف، وهو يرى ـ ونجده في ذلك محقاً ـ أنه إن كان من الضروري ذلك من باب إعطاء كل ذي حق حقه، فلا بد من الإشارة إلى الإسهام الذي قدمه كل شخص وبشكل واضح ومفصل[٤٠]. إلا أن هذه الحالة لم يشملها النص القانوني ولا بأي شكل من الأشكال، سوى حق الإنسان بعدم استعمال اسمه ونسبة الأشياء إليه دون إذنه، أما وقد أقر بموافقته فلا شيء يمنع.

III. في الحماية القانونية لحق المؤلف

لما كان للعقل تلك القيمة الأسمى في مفردات الحضارة، جهد البشر بحثاً عن سبل حمايته وكفالته والفكر الذي يتولد عنه. تتعدد أشكال حماية حق المؤلف وامتداده في مفهوم الأمانة العلمية، ابتداءً بمخاطبة وإشجاء قيم الأخلاق والخير في نفوس البشر والباحثين خصوصاً، وقد خضنا في ذلك مسبقاً وبشكل مطول. ولما لم تكن لذلك الأسلوب ضمانات نجاح وفعالية، كان لا بد من ضرورة توافر أشكال أخرى من الحماية قائمة على عنصر القهر والمنعة، وذلك من خلال طريقين: الأول، وهو ما نعرض له بعجالة بعض الشيء، ويتمثل بالحماية التي توفرها الجامعات[٤١] وفقاً لأنظمتها الإدارية الخاصة بالأمانة العلمية وقواعد البحث العلمي والأكاديمي. أما الطريق الثاني، والذي نمكِنهُ هنا من نصيب الأسد في مساحة هذا المطلب، فيتمثل بالحماية القانونية لحق

المؤلف بجميع الأشكال المتاحة، ابتداءً بالحماية الإجرائية، مروراً بالحماية المدنية، وانتهاء بالحماية الجزائية (وهي الأشد أثراً). وفي ذلك كله تفصيل دقيق.

أما بخصوص الحماية الإدارية التي تكفلها الجامعات، فتكون عن طريق إصدارها مجموعةً من الأنظمة الإدارية ذات العلاقة بالبحث العلمي والأكاديمي، وتختلف مسمياتها من جامعة إلى أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال: «تعليمات الأمانة الأكاديمية» كما في جامعة بيرزيت، و«ميثاق الأمانة العلمية» كما في الجامعة العربية المفتوحة. ذلك مع أنه كان بودنا استعراض مجموعة أكبر من التجارب، إلاّ أنه وباستعراض الموقع الإلكتروني لاثنتين من أشهر الجامعات على المستوى العربي، لم نجد أية إشارة لتجريم السرقات الأدبية على الرغم من اطلاعنا الدقيق على الأنظمة الإدارية المنظمة لشؤون الطلبة والبحث العلمي فيها. وقد تضمن النظامان المذكوران أعلاه تنظيم موضوعات ذات علاقة بتجريم السرقات الأدبية والعقوبات المقرة بخصوصها، إضافة إلى كفالة حق المتهم بالدفاع عن نفسه.

لا شك في أن في إقرار مثل تلك الأنظمة الإدارية في الجامعات، مع ضمان تفعيلها وفعاليتها، ما من شأنه أن يكفل نوعاً من الحماية لحق المؤلف بحظر الانتحال والسرقات الأدبية على مستوى الأبحاث الأكاديمية التي يقدمها الطلبة. وهي تمثل نوعاً من الكفالة القائمة على سلطة العقاب النسبي والمتدرج من خصم العلامات ابتداءً، مروراً بالتنبيهات والإنذارات والفصل المؤقت، وانتهاءً بالفصل النهائي أو الطرد. وبلا شك فإن في ذلك أقصى ما قد تكفله الجامعات من عقوبات. ولكن، وعندما كان لحق المؤلف تلك الأهمية البالغة، ولما تشكله السرقات الأدبية والانتحال من خطورة على أحد أهم حقوق الإنسان المعنوية والمادية، كان لا بد لنا من التعريج على شكل آخر وأهم من أشكال الحماية لحق المؤلف، وهي الحماية القانونية التي تنظمها وتقرها الأجهزة الرسمية للدولة من قضاء ونيابة عامة وشرطة وغيرها. فيما يلي عرض موجز للخطوط العامة في عناصر الحماية القانونية لحق المؤلف، والتي سبق وعرجنا على بعض منها في المطلب السابق عندما عرفنا المصنف وعناصر حق المؤلف المعنوية والمالية.

في هذا المطلب، نفرد ثلاثة فروع: نعرض في الفرع الأول للإطار القانوني الناظم لحماية حق المؤلف. أما الفرع الثاني، فنخصصه لعرض وسائل الحماية القانونية لحق المؤلف. وعلى الرغم من شمول الفرع الثاني لشق الحماية الجزائية، إلا أننا وللأهمية التي تضطلع بها الحماية الجزائية، ارتأينا أن نفرد لها فرعاً خاصاً بعنوان: الجوانب الموضوعية والإجرائية للحماية الجزائية لحق المؤلف.

III . ١ . الإطار القانوني الناظم لحماية حق المؤلف

على عكس توقعات أغلب الباحثين والمؤلفين، وربما المنتحلين، بعدم وجود تشريع خاص بحق المؤلف في فلسطين (أو أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية)، ينظم حقوق المؤلف في فلسطين،

بشكل أصيل، بموجب القانون الفلسطيني[٤٢] «الانتدابي» رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٤، القاضي بسريان «قانون حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩١١م» المعمول به في بريطانيا، والذي سبقه مرسوم ملكي بريطاني بتطبيق القانون على فلسطين. ويلحق بهذا القانون عدد من التعديلات والتشريعات الفلسطينية الثانوية، وهي: نظام حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩٢٩، مراسيم الانضمام لمعاهدة روما (رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٣٣، رقم ١٥٥ لسنة ١٩٣٥، رقم ٩٩٩ لسنة ١٩٣٥، رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٧)، والتي تحولت فيما بعد إلى معاهدة برن، التي انضمت إليها فلسطين في العام ١٩٣٣ وفقدت عضويتها بسبب الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٤٨.

ذلك إضافة إلى أحكام المادة (١٧) من القانون الأساسي الفلسطيني، والمواد المتعلقة بحرية الرأي والتعبير عنه، والتي نص عليها قانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥. وبما لم يرد بخصوصه حكم خاص من تشريعات حق المؤلف، يصار إلى ـ ووفقاً للقواعد العامة ـ الاستناد إلى قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١، إضافة لمجمل المنظومة القانونية. وحري بنا التنويه بوجود مشروع قانون لحماية حقوق المؤلف لسنة ١٩٩٨، وهو لم يجتز حتى الآن أياً من قراءات المجلس التشريعي.

لما كانت جرائم انتهاك حقوق المؤلف أكبر من النطاق الوطني لأية دولة، بل حتى وأكبر من أية اتفاقية ثنائية بين دولة وأخرى، كان لا بد من وجود حماية دولية بموجب اتفاقيات دولية، كان أهمها اتفاقية (برن) للعام ١٨٨٦، ذلك بالإضافة إلى نص المادة (٢/ ٢٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

III. ٢. وسائل الحماية القانونية لحق المؤلف على المستوى الوطني

عند الحديث عن وسائل الحماية القانونية لحق المؤلف على المستوى الوطني، يكون بإمكاننا تصنيفها إلى شقين رئيسين: يتناول الشق الأول، أنواع الحماية القانونية من حيث المصدر، ويشمل الحماية القضائية، والحماية الدستورية. أما الشق الثاني، فيتناول أنواع الحماية القانونية من حيث الغاية (الموضوع)، ويشمل الحماية الإجرائية، والحماية المدنية، والحماية الجزائية.

أما الحماية القضائية كإحدى وسائل الشق الأول، والتي نعرض لها بعجالة، فتكون وفقاً لمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة والإنصاف، اللتي يلتزم القاضي بإعمالها في حالة عدم وجود نص تشريعي. وهو بذلك يقرر عدة أشكال من الحماية الغائية لحق المؤلف، ونقصد بالحماية الغائية تلك التي تتنوع بتنوع الغاية التي أقرت لها. وقد كان للقضاء المصري تجربته الرائدة في هذا المجال. والذي تصدى لجملة من القضايا ذات الطبيعة الجزائية وفقاً لقانون العقوبات العام، وقبل وجود تشريع خاص بحماية حق المؤلف.

أما الحماية الدستورية لحق المؤلف، فتكون بالنص على كفالتها في الدستور أو القانون الأساسي كما

في فلسطين. وهذه الحماية بهذه الرفعة من المستوى (الدستوري) هي أقوى الضمانات القانونية لحماية حق المؤلف. إذ إنها تسمو بهذا الحق من مرتبة الحقوق العادية إلى مرتبة الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور للمواطنين. ذلك وإن كان القانون الأساسي الفلسطيني لم يقدم نصاً خاصاً بحماية حق المؤلف، الأمر الذي لم يغفله المشرع الدستوري المصري.

إن أهم ما يميز «وسائل الحماية القانونية من حيث الغاية»، أنها تعمل على إكمال بعضها البعض، وإن كانت تنظم في أغلب الأحيان تشريعات متفرقة (التشريع الخاص بحق المؤلف إضافة للقواعد العامة في بعض التشريعات الأخرى).

تهدف **الحماية الإجرائية** ـ كما يتضح من التسميات العديدة التي تطلق عليها (كالحماية التحفظية والحماية المستعجلة) ـ إلى حفظ حقوق المؤلف إلى أن يتم الفصل في الدعوى التي يقيمها صاحب حق المؤلف عند الاعتداء على أي من حقوقه. وهي بذلك تقوم بثني المعتدي عن أي نوع من الأعمال التي تؤدي إلى الاستعمال غير المشروع للمصنفات المحمية.

ومن جملة تلك الإجراءات التحفظية أو المستعجلة ـ وعلى سبيل المثال لا الحصر ـ حظر نشر المصنف المقلد ووقف تداوله، مصادرة النسخ المستوردة من المصنفات غير المشروعة، وإتلاف المصنفات المقلدة.

أما **الحماية المدنية**، فتأتي لتجبر الضرر المادي الذي يلحق بالمؤلف نتيجة انتهاك حقوقه وتفويت مصالحه. ويتم تكييف المساس بأي من حقوق المؤلف بأنه خطأ، سواء كان ذلك بحسن نية أو سوء نية، وبالتالي يكون للمؤلف أو من يمثله أو يخلفه حق الحصول على التعويضات، طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني. وللضرر المترتب على الاعتداء على حق المؤلف صورتان: الضرر المعنوي (الأدبي)، وهو الذي يمس شخصية المؤلف ويؤثر على مركزه في المجتمع، كأن يقوم أحدهم بتشويه مصنف ما بالحذف أو التعديل أو الإضافة. أما الصورة الثانية فتتمثل بالضرر المادي، وهو الذي يمس حق المؤلف المالي، ويتمثل في المبلغ الذي كان سيدفعه المتسبب بالفعل الضار (المقلد) للمؤلف في حال حصل على ترخيص منه. وتختلف سبل التعويض عن الضرر الناشئ، فيوجد التعويض العيني بإصلاح الوضع وإعادته إلى ما كان عليه، والتعويض غير العيني (أو النقدي)، ويكون في حال عدم إمكانية التعويض العيني.

إلى جانب أنواع الحماية السابقة يقرر المشرع نوعاً ثالثاً يعتبر الأكثر زجراً والأضمن حمايةً لحق المؤلف، ألا وهو **الحماية الجزائية**. الرأي الذي لا نريد لأحد أن يفهمه بباب المفاضلة بين أنواع الحماية القانونية، فلكل منها دورها المعتبر والمكمل للآخر، إلا أن كثيراً من المعتدين والمقلدين لا يقيمون أي اعتبار لعقوبة مفادها دفع تعويض مالي لمن انتهكت حقوقه. أما الحماية الجزائية، وما يرافقها من عقوبات فتتمثل بالحبس والغرامة فتكون كفيلةً بالحد من تكرار الاعتداء. ولتلك الأهمية ارتأينا أن نفرد لها الفرع التالي بشكل مستقل.

III . ٣ . الجوانب الموضوعية والإجرائية للحماية الجزائية لحق المؤلف

تناول الفقه الجزائي جريمة الاعتداء على حق المؤلف تحت مسمى "جريمة التقليد" . وأسوة بباقي الجرائم، فإن لجريمة التقليد أركاناً تقوم عليها : الركن المادي، والركن المعنوي، والعلاقة السببية بينهما . وقد تباينت مسالك المشرعين الوطنيين في تضمين الأحكام القانونية الخاصة بالحماية الجزائية في أكثر من اتجاه . ففيما يتعلق بالجوانب الموضوعية، هناك من أناط ذلك بقانون العقوبات (العام)، ومنهم من قصرها على القانون الخاص بحق المؤلف، ومنهم من كفل ذلك في كلا القانونين . أما فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية، فاتجه أغلب المشرعين نحو إحالة تنظيمها إلى القواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية، وهناك من أورد أحكاماً معينة تتعلق بالجوانب الإجرائية في القانون الخاص نفسه بحماية حق المؤلف .

تكيّف الجرائم ذات العلاقة بالاعتداء على حق المؤلف بوصفها من فئة (الجريمة الجنحوية)، وهي فئة تتوسط الجرائم الأقل خطورة والتي يطلق عليها (المخالفات)، والجرائم الأكثر خطورة والتي تكون من تصنيف (جنايات) . ولتلك التصنيفات علاقة بنوع ومقدار العقوبة المفروضة على الفعل المرتكب . أما العقوبة المفروضة على انتهاك حقوق المؤلف في القانون الفلسطيني، فتتمثل بالغرامة كعقوبة أصلية، ومقدارها (٥٠) ملاً فلسطينياً عن كل نسخة، على ألا تتجاوز الغرامة (٥٠) جنيهاً فلسطينياً في المعاملة الواحدة . كذلك يقرر عقوبة الحبس مدة شهرين في حالة التكرار[٤٣] . ذلك بالإضافة إلى مجموعة من «العقوبات التكميلية» مثل : إتلاف النسخ المقلدة أو تسليمها لصاحب حق المؤلف . ويجدر بنا التنويه بأن مشروع القانون للعام ١٩٩٨ قد اتجه نحو تشديد العقوبة المفروضة، وأورد مجموعةً موسعةً من العقوبات التكميلية .

تمر الدعوى الجزائية عموماً بثلاث مراحل : الاستدلال، والتحقيق، والمحاكمة . أما مرحلة الاستدلال فيضطلع بها أشخاص أنيطت بهم صلاحيات الضبط القضائي، وبخصوص حق المؤلف فهي منظمة وفقاً للقواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية، كذلك بالنسبة إلى مرحلة التحقيق، وبالتالي تختص النيابة العامة والشرطة المدنية بمهام الضبط القضائي[٤٤] . وتضطلع النيابة العامة في إقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها . ذلك مع أن بعض التشريعات الوطنية تنص على وجود ضابطة قضائية مختصة بحق المؤلف . كما أن هناك تشريعات تنص على وجود جهة مختصة بالتحقيق في جرائم الاعتداء على حق المؤلف، المسلك الذي اتبعه المشرع السعودي على سبيل المثال .

أما مرحلة المحاكمة، فقد حدد القانون الفلسطيني محكمة الصلح كجهة مختصة للنظر في دعاوى الاعتداء على حق المؤلف ابتداءً .[٤٥] أما من حيث الاختصاص المكاني للمحكمة، فيرجع إلى القواعد العامة . كذلك فإنه من المتصور أن يصار إلى الطعن في حكم المحكمة عن طريق الاعتراض أو الاستئناف أو النقض .

توصيات

في ختام هذه الدراسة، لابد من التأكيد على جملة من التوصيات، بعضها مقتبس من كتابنا المشار إليه سابقا، وهي توصيات في الشأن العام لموضوعة حماية حق المؤلف في فلسطين، والبعض الآخر خاص ومستخلص من موضوع هذه الورقة.

أولا- التوصيات العامة

تعديل القانون الفلسطيني الساري لما يوافق تطورات العصر، بدلاً من إصدار قانون جديد بموجب أي من المشروعات المطروحة؛ وذلك لعدة أسباب: الأول (فني)، فقد جاء في قرار الرئيس عرفات «رقم (١) لسنة ١٩٩٤»، أن يبقى العمل في القوانين السارية إلى حين إصدار قانون موحد لتطبيقه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا القانون موحد أصلاً بين شقي الوطن. أما الثاني فهو (سياسي)، ومفاده ضرورة التأكيد على وطنية هذا القانون والحكومة التي صدر في عهدها العام ١٩٢٤. أما الثالث فهو (إعلامي)، ومفاده التأكيد على أصالة وقدم الحماية القانونية الوطنية لحق المؤلف. أما الرابع ـ وهو الأهم ـ فهو (موضوعي)، ومفاده أن هذا القانون يمتاز في ما جاء فيه على أغلب التشريعات الوطنية في دول العالم الثالث.

أن يشمل تعديل القانون ما يلي:

(أ) تأسيس مؤسسة وطنية لمتابعة حقوق المؤلف، كالتي نص عليها مشروع القانون للعام ١٩٩٨.

(ب) تشديد العقوبة المقررة للاعتداء على حق المؤلف كما جاءت في مشرع القانون للعام ١٩٩٨.

(ج) تحديد وإنشاء ضابطة قضائية مختصة بحق المؤلف، تكون تابعة للمؤسسة الوطنية الخاصة بمتابعة حقوق المؤلف.

(د) النص على إيداع نسخ من المصنف لدى وزارة الثقافة، دون أن يترتب على التقصير في ذلك الحرمان من الحماية القانونية، بل الاكتفاء بغرامة مالية معينة.

العمل الجاد ودون إبطاء على اكتساب فلسطين عضوية المنظمات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المؤلف.

توعية جمهور المؤلفين بحقهم في مقاضاة المعتدين على مصنفاتهم.

قيام الجامعات الفلسطينية وبالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بطرح مساق جامعي حول الملكية الفكرية.

ثانيا- التوصيات الخاصة

في سبيل الحد من انتهاكات حق المؤلف في الأبحاث الأكاديمية، وأسوة بباقي المسالك والأفعال الجرمية التي يمتد سلطان القانون إليها داخل الحرم الجامعي وأي مكان آخر، ندعو صانعي القرار في المؤسسة الرسمية (السلطات الثلاث) ومجالس إدارات الجامعات إلى تفعيل سلطان القانون والقضاء في قضايا الانتحال والسرقات الأدبية في الأبحاث الأكاديمية في الجامعات.

ضرورة تبني إستراتيجيات وبرامج من شأنها توعية جمهور الطلبة بماهية الأمانة العلمية وخطورة

الانتهاكات المترتبة عليها. ويتم ذلك من خلال تنظيم محاضرات عامة وتوزيع نشرات توعية، والأهم من ذلك، عن طريق تدريس مساقات إجبارية في أخلاقيات العلم والبحث الأكاديمي. ويدخل في ذلك، تدريس الطلبة مهارات التوثيق السليم، وآليات مراجعة الأدبيات السابقة. كما يدخل في ذلك ضرورة أن يقدم الأستاذ الجامعي نفسه لطلبته كنموذج يحتذى بأمانته العلمية.

ضرورة تشديد العقوبات التي تفرضها الجامعات على مقترفي الانتحال والسرقات الأدبية، والتدرج في شدتها وفقاً لجسامة الفعل المرتكب. إضافة لاعتماد إجراءات أكثر فاعلية وضماناً للسرية ولكفالة حق المتهم بالدفاع عن نفسه[٤٦].

ضرورة خلق وعي عام بخطورة الانتحال والسرقات الأدبية، وبالتالي تحفيز كل شخص بالتبليغ عن كل حالة انتهاك تصل إلى علمه[٤٧].

ضرورة وجود مؤسسة وطنية تجمع في عضويتها جميع المؤسسات الأكاديمية الوطنية، تضطلع بمهمة متابعة ومراقبة انتهاكات حق المؤلف والأمانة العلمية عموماً في الجامعات الفلسطينية ومراكز الأبحاث[٤٨]. ذلك بالإضافة إلى وجود هيئات أو لجان محلية مصغرة في كل مؤسسة أكاديمية.

تبني إجراءات حازمة مع "مراكز خدمات الطلبة"، وحظر "خدمة الأبحاث الجاهزة"، وترتيب جزاء رادع لأي اختراق في هذا الصدد.

ضرورة عدم تساهل أساتذة الجامعات مع أية حالات انتهاك لحق المؤلف، وخصوصاً في الرسائل الجامعية لما يعود به ذلك على الأستاذ نفسه من أثر خطير، كونه وباعتباره مشرفاً على الرسالة يكون بمثابة المؤلف المشارك، وبالتالي يتحمل جزءاً من المسؤولية. كذلك الأمر بالنسبة إلى أعضاء لجنة المناقشة، والذين وإن لم يتحملوا مسؤولية التأليف بوصفهم غير مؤلفين، إلا أن من شأن اكتشاف أية حالة انتهاك أن يشكك في المكانة العلمية لكل واحد منهم؛ كونهم لم يكتشفوا مواضع الانتهاك قبل إقرارهم الرسالة.

ضرورة مراعاة أساتذة الجامعات للضغوط التي يرزح تحتها الطلبة، وبالتالي عدم الضغط عليهم بكم الدراسات المطلوبة خلال الفصل أو المساق الواحد. كي لا يندفع الطلبة على إثر تلك الضغوط إلى الانحراف في السلوك العلمي[٤٩].

مراعاة الأساتذة ما أمكن لإفساح الفرصة أمام الطلبة باختيار موضوع الدراسة المطلوب إعدادها، لما توفره هذه الآلية من إشجاء لروح البحث لدى الطلبة.

ضرورة حرص الأساتذة على الاطلاع على الأوراق البحثية التي تسلم لهم، وعدم إهمالها، وإعادتها للطلبة بعد تقييمها، مؤشَّراً عليها بالملاحظات.

المراجع

الأباصيري، فاروق، ٢٠٠٤. «نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف»، دار النهضة، القاهرة.

بدراوي، السيد حسن، ٢٠٠٣. «التعدي على الحقوق والجزاءات المدنية»، ندوة الويبو الوطنية عن حق المؤلف والحقوق المجاورة، القاهرة، ٢٢ و٢٣ شباط ٢٠٠٣، متوافر على: http://www.esnips.com/doc/... (آخر مشاهدة: ٢٤,٢,٢٠٠٨).

توام، رشاد، ٢٠٠٨. «حق المؤلف: الماهية والحماية الجزائية»، مركز أوغاريت الثقافي، رام الله.

درنث، بيتر، ٢٠٠٥. «الأمانة العلمية: التحديات في سبيل إحقاقها وكيفية التصدي له»، ت: أمجد جيموخة ومنير بيوك، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

رزينك، ديفيد، ٢٠٠٥. «أخلاقيات العلم: مدخل»، ت: عبد النور عبد المنعم. سلسلة عالم المعرفة (عدد ٣١٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

زين الدين، صلاح، ٢٠٠٦. «المدخل إلى الملكية الفكرية»، ط١، دار الثقافة، عمان.

قايد، أسامة عبدالله، ١٩٩١. «الحماية الجنائية لحق المؤلف»، ط١، دار النهضة، القاهرة

كنعان، نواف، ١٩٩٢. «حق المؤلف: النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته»، دار الثقافة، عمان.

محمد، أشرف وفا. ١٩٩٩. «تنازع القوانين في مجال الحقوق الذهنية للمؤلف»، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة.

المجالي، حازم عبد السلام، ٢٠٠٠. «حماية الحق المالي للمؤلف في القانون الأردني»، دار وائل، عمان.

مراد، عبد الفتاح، (د.ت). «التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية، (د.م)، (د.د).

ليبوفيتش، يشعياهو، ١٩٩٥. «أحاديث في العلم والقيم»، السلسلة العلمية المترجمة (١): الجامعة المذاعة. ت: سلمان ناطور، عادل مناع (تحرير)، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، (د.م)

لطفي، محمد حسام محمود، ١٩٩٦. «المرجع العملي في الملكية الأدبية والفني»، (د.د)، القاهرة.

النوافلة، يوسف أحمد، ٢٠٠٤. «الحماية القانونية لحق المؤلف»، دار الثقافة، عمان.

اليونسكو، ١٩٨١. «المبادئ الأولية لحقوق المؤلف»، باريس.

الهوامش

١- انظر توام، ٢٠٠٨، أو انظر عرض الكتاب في: مجلة سياسات، العدد (٨)، الصادرة عن معهد السياسات العامة، ربيع ٢٠٠٩، ص ٢٠٧.

٢-: يوافقنا في ذلك: درنث، ٢٠٠٥، ص ٥٣، ٦٣-٦٤.

٣-: مرجع سابق، ص ٢٥.

٤-: للتوسع انظر: رزينك، ٢٠٠٥، ص ٨٧-٨٩، ١١٣-١٢١.

٥-: درنث، مرجع سابق، ص ٥١، ٥٥. للتوسع في علاقة العلم بالإعلام انظر: رزنيك، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٧٨.

٦-: للتوسع انظر: رزينك، مرجع سابق، ص ٩٠-٩٢، ١٢٣-١٢٧. وأيضا: درنث، مرجع سابق، ص ٥٧.

٧-: يوافقنا في ذلك: رزنيك، مرجع سابق، ص ١٥٤.

٨-: توام، ٢٠٠٨: ٢٣.

٩-: رزينك، مرجع سابق، ص ١٤.

١٠-: المرجع السابق، ص ١٤، نقلاً عن: Reiser ١٩٩٣ و PSRCR ١٩٩٢ (لا توفر النسخة العربية بيانات ببليوغرافية إضافية، للمعنيين بإمكانهم مراجعة النسخة الأصلية من الكتاب «The Ethics of Science: An Introduction، Routledge، London and New York، ١٩٩٨").

١١-: عنوان النسخة الأصلية "Science and Values". انظر التوثيق أدناه للتعرف إلى النسخة العربية المعتمدة.

١٢-: ليبوفيتش، ١٩٩٥.

١٣-: يستشهد ليبوفيتش بمقولة لـ"الرمبام موسى بن ميمون" يقول فيها: "بواسطة العقل يميز الإنسان بين الحقيقة والكذب... ولكن القبح والجمال والخير والشر ليسا من المعقولات بل هي من

الأمور المتعارف عليها".

١٤- : رزنيك، مرجع سابق، ص ١٥

١٥- : المرجع السابق، ص ١٥، نقلاً عن: Broad and Wade ١٩٩٣ (لا توفر النسخة العربية بيانات ببليوغرافية إضافية(.

١٦- : المرجع السابق، ص ١٥

١٧- : المرجع السابق، ص ١٥ـ١٦

١٨- : المرجع السابق، ص ١٨، نقلاً عن: Longino ١٩٩٠ (لا توفر النسخة العربية بيانات ببليوغرافية إضافية).

١٩- : المرجع السابق، ص ١٥ـ١٦

٢٠- : المرجع السابق، ص ١٩، نقلاً عن: Rest 1986 (لا توفر النسخة العربية بيانات ببليوغرافية إضافية(.

٢١- : المرجع السابق، ص ١٩ـ٢٠.

٢٢- : المرجع السابق، ص ١٧ـ١٨.

٢٣- : المرجع السابق، ص ١٨، نقلاً عن: Broad and Wade 1993، Kaing 1995، Armstrong 1997 (لا توفر النسخة العربية بيانات ببليوغرافية إضافية(.

٢٤- : المرجع السابق، ص ١٨

٢٥- : يوافقنا في ذلك: رزنيك، مرجع سابق، ص ١٨، وأيضا BSRCR 1992 نقلاً عن المرجع السابق (لا توفر النسخة العربية بيانات ببليوغرافية إضافية).

أورد رزنيك اثني عشر مبدأً في أخلاقيات العلم، نعرض لها هنا على عجالة: الأمانة وعدم الغش، الحذر واليقظة، الانفتاحية والمشاركة بين العلماء في النتائج والمعطيات وغيرها، حرية العلماء في إجراء أبحاثهم، تقدير العلماء على جهودهم ونسب إنتاجهم لهم وعدم انتحاله، واجب العلماء في تعليم علمهم للغير، تحمل العلماء للمسؤوليات الاجتماعية من عدم الإضرار به وتحقيق منفعتهم، احترام العلماء للقوانين المختصة بتنظيم إطار العمل البحثي، تكافؤ الفرص بين العلماء في استخدام المصادر العلمية، الاحترام المتبادل بين العلماء، استخدام العلماء للموارد الاقتصادية والتكنولوجية بفعالية وترشيد، احترام حقوق الإنسان وحقوق الحيوان أثناء التجارب البحثية. انظر بتوسع: رزنك، مرجع سابق، ص ٨٥ـ١١٢.

كما أورد درنث مجموعة من وسائل انتهاك الأمانة العلمية، انظر: درنث، بيتر. ٢٠٠٥. "مذكرة حول الأمانة العلمية: عن معايير البحث العلمي وحول تشكيل لجنة وطنية للأمانة العلمية". الأمانة العلمية: التحديات في سبيل إحقاقها وكيفية التصدي لها. ت: أمجد جيموخة ومنير بيوك. عمان: الجمعية العلمية الملكية، ص٢٥ـ٢٧.

٢٦- : انظر بتوسع في تاريخ حق المؤلف، والمصادر الرئيسة التي تحدثت عنه في كتابنا: توام، مرجع سابق، ص ١١ـ١٦.

٢٧- : انظر في ذلك توام، المرجع السابق، ص ٢٤ـ٢٨.

٢٨- : للتوسع في تعريفات حق المؤلف انظر توام، المرجع السابق، ص ٧ـ٨، ١٩ـ٢١.

٢٩- : لغير القانونيين، يقصد بالشخص الطبيعي الإنسان، أما الشخص الاعتباري أو المعنوي فهو أية مؤسسة أو مركز يعترف بها القانون ويرخصها ويمنحها صفة الشخص المعنوي أو الاعتباري. للتوسع في تعريف المؤلف، يرجى مراجعة كتابنا: توام، مرجع سابق، ص ٢٢ـ٢٣.

عرف "ديفيد رزنيك" المؤلف بقوله "مؤلف العمل العلمي هو الشخص الذي قدم إسهاماً ذا دلالة في هذا العمل"، وقد قدم هذا التعريف في باب إثارته لموضوعة المسؤولية عن العمل العلمي أو المصنف. انظر: رزنيك، مرجع سابق، ص ١٤٧.

٣٠- : في هذا الفرع اقتباس شبه حرفي وبتصرف من كتابنا المشار إليه سابقاً: توام، مرجع سابق، ص ٢٩ـ٣٢. للتوثيق يرجى مراجعة الكتاب، لضمان إنصاف مؤلفي المراجع التي يعتمد عليها الكتاب. الأمر الذي تقتضيه "الأمانة العلمية".

٣١- : نقلاً عن توام، مرجع لـ: محمد، أشرف وفا. ١٩٩٩. "تنازع القوانين في مجال الحقوق الذهنية للمؤلف". ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٢٩. وأيضا: الأباصيري، فاروق. ٢٠٠٤. "نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف". القاهرة: دار النهضة، ص ٤٣.

من التعبيرات الطريفة التي استعملت للتعبير عن حق الأبوة، ما جاء في القانون الذي أصدره ملك إيرلندا، بأن "لكل بقرة عجلها- To every cow her calf". انظر:

Latman, Alan. Robert A. Gorman & Jane C. Ginsburg, «Copyright for the Nineties: Cases and Materials», .Third Edition, p. 1

٣٢- : نقلاً عن توام، مراجع لـ: مراد، عبد الفتاح. (د.ت). "التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية". (د.م): (د.د)، ص ٤٩. وأيضاً: كنعان، مرجع سابق، ص٧٣. و اليونسكو. ١٩٨١. "المبادئ الأولية لحقوق المؤلف". باريس: اليونسكو، ص ٢٣.

٣٣- : يشمل مصطلح الجامعات في هذه الورقة كافة أشكال المؤسسات الأكاديمية التي تطرح برامج تعليميةً لما بعد مرحلة الثانوية العامة، وبالتالي يدخل في هذا المفهوم المعاهد وكليات المجتمع وغيرها.

٣٤- : للتوسع في ذلك انظر المراجع المشار إليها في توام، مرجع سابق، ص ٣١ (هامش رقم ١).

٣٥- : تناول "ديفيد رزنيك" هذه المسألة في باب تصحيح الأخطاء والتي تأتي حرصاً على الأمانة العلمية. انظر: رزنيك، مرجع سابق، ص ٩٠.

٣٦- : في هذا الفرع اقتباس شبه حرفي وبتصرف من توام، مرجع سابق، ص ٣٢ـ٣٤. للتوثيق يرجى مراجعة الكتاب، لضمان إنصاف مؤلفي المراجع التي يعتمد عليها الكتاب. الأمر الذي تقتضيه "الأمانة العلمية".

٣٧- : المادة (٣) من قانون حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩١١.

٣٨- : نقلا عن كتابنا، مرجع لـ: لطفي، محمد حسام محمود. ١٩٩٦. "المرجع العملي في الملكية الأدبية والفنية". القاهرة: (د.د)، ص ٥٢.

٣٩- : للتوسع انظر كتابنا: توام، مرجع سابق، ص ٥٩ـ٦٠.

٤٠- : رزنيك، مرجع سابق، ص ٩٧ـ٩٨.

٤١- : لا تقتصر تلك الأنظمة على الجامعات، بل تتوافر أيضاً في مراكز البحث العلمي وغيرها من المؤسسات الأكاديمية والعلمية، إلا أننا نقتصر في عرضنا هنا على الجامعات نظراً لخصوصية هذه الورقة ومعالجتها أساساً للأبحاث الأكاديمية التي يقدمها الطلبة في مراحل الدراسة الجامعية.

٤٢- : نصرّ على وصفه بـ "الفلسطيني" كونه قد صدر عن حكومة فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني (والتي وجدت في الفترة الممتدة منذ ٢٩ أيلول ١٩٢٣ وحتى ١٥ أيار ١٩٤٨).

٤٣- : مادة (٣) من قانون حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩٢٤.

٤٤- : تنص المادة (٢١) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة (٢٠٠١)، على أن يكون من مأموري الضبط القضائي: أعضاء النيابة العامة، ومدير الشرطة ونوابه ومساعده ومديرو شرطة المحافظات والإدارات العامة، ضباط وضباط صف الشرطة كل في دائرة اختصاصه، ورؤساء المراكب البحرية والجوية، الموظفون الذين خولوا صلاحيات الضبط القضائي بموجب القانون.

٤٥- : مادة (٣/ ٤) من قانون حقوق الطبع والتأليف لسنة ١٩٢٤.

٤٦- : يشاركنا الرأي في ذلك: رزنيك، مرجع سابق، ص٢٥٣.

٤٧- : يطلق رزنيك على هؤلاء الناس الذين يأخذون على عاتقهم مسألة الكشف عن الانتهاكات العلمية تعبيراً جميلاً ومعبراً، وهو "النافخون في الصفارة"، تشبيهاً لهم بحكم المباراة الذي ينفخ في صفارته عند حدوث الخطأ. ذلك على الرغم أنه استعمل هذه العبارة واصفاً المشتغلين في المختبرات العلمية. انظر: رزنيك، مرجع سابق، ص ١٨٣.

٤٨- : انظر في التجربة الهولندية: درنث، مرجع سابق، ٣٧ـ٣٩.

٤٩- : انظر في ذلك: المرجع سابق، ص ٦٩.

الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية: فرصة أم تحدٍّ؟

محمد صلاح الدين*

إن لحجم السكان وبنيتهم ومكوناتهم ووتيرة نموهم انعكاسات مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وعلى التنمية المستدامة، مما يجعل بلورة سياسة سكانية أمراً حيوياً.

يعتبر الهيكل العمري للسكان المتغيّر صاحب التأثير الأهم في استقرار الدول وطبيعة النظام السياسي والأداء والتطور الاقتصادي. وتكمن أهمية دراسة النمو السكاني والتكوين العمري للسكان في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعتمد عليها في تخطيط سوق العمل لتوفير فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية وغيرها، وفي إعطاء إنذار مبكر للمخططين ومتخذي القرار لإعداد السياسات واتخاذ الإجراءات. فقد شهدت السنوات التسع الماضية في فلسطين فجوة عميقة تتمثل في نمو سكاني يقابله ركود اقتصادي متنام، حيث تدهورت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع العجز في الموازنة العامة السنوية، وعلى المسار نفسه في ميزان المدفوعات. أضف إلى ذلك، ارتفاع نسب البطالة والفقر والفقر المدقع، والأزمة الغذائية ممثلة بارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم والتي وصفت باعتبارها «وجهاً جديداً للمجاعة» وفقاً لمديرة برنامج الغذاء العالمي.

أنماط وسمات المجتمعات وفقاً للتكوين العمري

وفقاً لحركة السكان الدولية(Population International Action) ، تصنف الدول والمجتمعات وفقاً للهيكل العمري للسكان إلى أربع فئات: فتية جداً، وفتية، وتحولية أو انتقالية، وناضجة أو مستقرة.[1]

* مقرر لجنة الموازنة والشؤون المالية ـ المجلس التشريعي الفلسطيني

مجتمعات فتية جداً

تشكّل الفئة العمرية من (٠-٢٩) أكثر من ثلثي عدد السكان، والفئة من (٣٠-٥٩) ١٨-٢٧٪ من عدد السكان. أما الفئة (٦٠ فما فوق) فتتراوح نسبتها بين ٣-٦٪ من مجموع السكان. حيث يتميز الهرم السكاني (الهرم الموسع) لهذه المجتمعات بقاعدة عريضة تعكس ارتفاع نسبة الأطفال التي تمثل قاعدة الهرم، وتدني نسبة كبار السن التي تمثل أعلى الهرم.

يتضاعف عدد سكان هذه المجتمعات خلال فترة تتراوح بين ٢٠-٣٥ سنة.

على الصعيد الاقتصادي، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي مستوى ٦ ,٣٪ خلال الفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٩. أما على صعيد الحكم والاستقرار، فتتمتع ما نسبته ١٣٪ من المجتمعات الفتية جداً بحكم ديمقراطي كامل، كما تعرض ما نسبته ٢٦٪ من هذه المجتمعات لصراعات داخلية خلال الفترة المذكورة.

بلغ عدد الدول التي تندرج تحت هذا النمط خلال العام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٦٢ دولة، أغلبها من القارة الإفريقية.

مجتمعات فتية

تشكل الفئة العمرية من (٠-٢٩) ٦٠-٦٧٪، وما نسبته ٢٧-٣٢٪ للفئة من (٣٠-٥٩). أما الفئة (٦٠ فما فوق) فتتراوح نسبتها بين ٦-٨٪ من مجموع السكان.

يتضاعف عدد سكان هذه المجتمعات خلال فترة تتراوح بين ٣٠-٥٠ سنة.

على الصعيد الاقتصادي، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي نحو١ ,٣٪ خلال الفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٩. أما على صعيد الحكم والاستقرار، فتتمتع ما نسبته ٢١٪ من المجتمعات الفتية بحكم ديمقراطي كامل، كما تعرض ما نسبته ١٥٪ من هذه المجتمعات إلى عدم الاستقرار خلال الفترة المذكورة.

بلغ عدد الدول التي تندرج تحت هذا النمط خلال العام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٦٢ دولة، تقع معظمها في وسط آسيا، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط.

مجتمعات انتقالية أو تحولية

تشكل الفئة العمرية من (٠-٢٩) ما نسبته ٤٥-٦٠٪، وما نسبته ٢٧-٤٠٪ للفئة من (٣٠-٥٩). أما الفئة (٦٠ فما فوق) فتتراوح نسبتها بين ٨-١٥٪ من مجموع السكان.

يتضاعف عدد سكان هذه المجتمعات خلال فترة تتراوح بين ٥٠-١٢٠ سنة.

على الصعيد الاقتصادي، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي نحو٦ ,٣٪ خلال الفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٩. أما على الصعيد السياسي فيتمتع ما نسبته ٧٤٪ من المجتمعات ذات النمط الانتقالي أو التحولي بحكم ديمقراطي كامل، كما تعرض ما نسبته ١٥٪ من هذه المجتمعات إلى عدم الاستقرار خلال الفترة المذكورة.

بلغ عدد الدول التي تندرج تحت هذا النمط خلال العام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٤٠ دولة، تقع معظمها في أميركا اللاتينية، وجنوب آسيا،

والصين، وبعض دول الشرق الأوسط.

المجتمعات المستقرة أو الناضجة

تشكل الفئة العمرية من (٠-٢٩) ما نسبته ٣٠-٤٥٪، والفئة من (٣٠-٥٩) ما نسبته ٤٠-٥٥٪. أما الفئة (٦٠ فما فوق) فتتراوح نسبتها بين ١٥-٢٦ من مجموع السكان.

يتضاعف عدد سكان هذه المجتمعات خلال فترة من ١٢٥-٢٤٠٠ سنة.

على الصعيد الاقتصادي، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي مستوى ٤,٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٩. أما على الصعيد السياسي والأمني فتتمتع ما نسبته ٨٣٪ من المجتمعات المستقرة أو الناضجة بحكم ديمقراطي كامل، كما تعرض ما نسبته ٦٪ من هذه المجتمعات إلى عدم الاستقرار خلال الفترة المذكورة.

بلغ عدد الدول التي تندرج تحت هذا النمط خلال العام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٤٧ دولة، تقع معظمها في أوروبا، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وشرق آسيا.

استنتاجات رئيسة

يتبيّن من خلال تقرير حركة السكان الدولية، وبشكل أخص، الجدول الخاص بالتكوين العمري لمعظم دول العالم وتصنيفها خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٥ ما يلي:

ميل واضح نحو المجتمعات الناضجة والانتقالية، ذلك أن ما مجموعه ٢٦ دولة من المجتمعات ذات النمط الانتقالي أضحت مجتمعات ناضجة خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٥. أضف إلى ذلك، انتقال ما مجموعه ١٧ دولة من المجتمعات الفتية جداً، وما مجموعه ١٢ دولة من المجتمعات ذات التركيبة العمرية الفتية إلى النمط الانتقالي خلال الفترة المذكورة.

ضعف قدرات الدول الفتية في المجالات الاقتصادية والأمنية، بالنظر إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني من حيث هيمنة فئة الأطفال والشباب على الهرم السكاني، الأمر الذي من شأنه رفع نسبة الإعالة ومعدلات الفقر والبطالة باعتبار أن عدد الشباب الذين هم في سن العمل يفوق كثيراً عدد الفرص المتاحة. كما تتميز الغالبية العظمى من هذه الدول بأنظمة سياسية أوتوقراطية أو ديمقراطية ضعيفة.

في حال انخفاض نسب الخصوبة أو بقائها عند المستوى نفسه، فإن الغالبية العظمى من المجتمعات ذات النمط الانتقالي ستنتقل بحلول العام ٢٠٢٥ إلى المجتمعات ذات النمط الناضج. كما أنه في حال انخفاض نسب الخصوبة أو بقائها عند المستوى نفسه، فإن العديد من الدول ذات النمط الناضج، ستنتقل خلال فترة زمنية أقصاها ٢٠٢٥ إلى النمط الخامس ألا وهو، المجتمعات الهرمة.[٢]

الخصائص الديموغرافية للمجتمع الفلسطيني

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً جداً، حيث يتخذ التوزيع العمري للسكان شكلاً هرمياً ذا قاعدة عريضة، ذلك أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة قد بلغت ٤٥,٧٪ من مجموع السكان في العام ٢٠٠٦ (بواقع ٤٣,٨٪ في الضفة الغربية

و٤٨,٨٪ في غزة)، كما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ـ٢٩ سنة ٢٦,٨٪، بينما لم تتعد نسبة الذين بلغت أعمارهم ٦٥ عاماً فما فوق ٣,٢٪ من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية.[٣] أضف إلى ذلك، أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان خلال العام ٢٠٠٦ بلغ ما نسبته ٣,٣٪، بالمقارنة مع ما متوسطه ٤,١٥٪ خلال الفترة ١٩٩٧ـ٢٠٠٠، و٣,٤٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٥,[٤] أما فيما يتعلق بحجم الأسرة، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية ٦ أفراد (بواقع ٥,٧ في الضفة الغربية و٦,٦ في غزة)، وفيما يتصل بمعدل الخصوبة الكلي، فقد بلغ ٤,٦ (بواقع ٤,٢ في الضفة الغربية و٥,٤ في غزة).[٥]

مع تضخم الفئة العمرية لأقل من ١٥ سنة، ولما كانت نسبة الإعالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوزيع العمري للسكان، فقد بلغت «**نسبة عبء الإعالة العمري**»[٦] في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٦ نحو ٩٤٪ بالمقارنة مع ١٠١,٣٪ في العام ١٩٩٧، و٩٧٪ في العام ٢٠٠٣، و٩٦,٣٪ في العام ٢٠٠٥,[٧] ويظهر العبء الثقيل لنسبة الإعالة في الأراضي الفلسطينية عند مقارنته مع باقي مناطق العالم، حيث بلغت نسبة الإعالة في العام ١٩٩٩ في أوروبا نحو (٥٨٪)، وإفريقيا (٨٤٪)، وآسيا (٥٦٪).[٨] وبالمقارنة مع بعض من الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، فقد بلغت في العام ٢٠٠٣ في الأردن (٦٥,٣٪)، وسورية (٧١,٨٪)، ومصر (٦١,٥٪)، ولبنان (٥١,٣٪)، واليمن (٩٨,٤٪)، والسعودية (٨٢,٥٪)، وعمان (٨٠,٥٪)، والمغرب (٦١,٣٪)، والبحرين (٤٧٪)، والكويت (٤٣,٩٪).[٩]

ففي بريطانيا، على سبيل المثال، أشارت دراسة أجراها مكتب الإحصاء الوطني البريطاني، إلى أن بريطانيا تحولت إلى "موطن المتقاعدين"، باعتبار أن عدد المحالين على التقاعد بلغ (١١،٥٨ مليون) يفوق عدد الأطفال دون سن ١٦ (١١،٥٢ مليون).[١٠] أما الصين، فهي تقف حالياً على عتبة تحول ديموغرافي خطير نتيجة لسياسة «إنجاب طفل واحد» في محاولة للتغلب على مشكلة النمو السكاني وتغير النسبة بين أعداد العاملين والمتقاعدين، ذلك أن انخفاض معدل المواليد أدى إلى ظهور المشكلة ١ـ٢ـ٤، أي أنه داخل العديد من الأسر، سيكون من المحتم أن يتولى طفل واحد إعانة والدين وأربعة أجداد.[١١]

إن هذه النسبة لا تعكس الصورة الحقيقية لحجم الأعباء التي تتحملها الفئات المنتجة تجاه كبار وصغار السن، حيث تشير المعدلات السائدة في الأراضي الفلسطينية إلى أن الشخص عليه إعالة نفسه بالإضافة إلى شخص آخر، أما فيما يتصل بالإعالة الاقتصادية، فقد ارتفعت نسبة الإعالة الاقتصادية في العام ٢٠٠٧، حيث بلغت ٥,٦ مقارنة مع ٤,٨ في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، حيث ارتفعت من ٤,٣ إلى ٤,٩ في الضفة الغربية، ومن ٥,٩ إلى ٧,٣ في قطاع غزة.[١٢]

الخصائص الاقتصادية

تراجع **الناتج المحلي الإجمالي** خلال العام ٢٠٠٧ بنحو ١٤٪ بالمقارنة مع أعلى مستوياته في

العام ١٩٩٩ وبالمقارنة مع معدل نمو ٦٪ خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٠، وكذلك تدهور إجمالي الدخل للفرد، حيث انخفض بنسبة ٤٠٪ بالمقارنة مع العام ١٩٩٩. أضف إلى ذلك، تشوه بنية الاقتصاد الفلسطيني من حيث تنامي اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي ومساعدات المانحين، وتدني الأهمية النسبية لقطاع الزراعة.

وفيما يتعلق **بالبطالة**، فقد بلغت نسبة البطالة في العام ١٩٩٩ حوالى ١١,٨٪، استفحلت المشكلة الاقتصادية مع الانتفاضة ووصلت إلى ٣١,٣٪ العام ٢٠٠٢، ومن ثم تراجعت مع التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي مع نهاية العام ٢٠٠٣ حتى وصلت إلى ٢٣,٦٪ العام ٢٠٠٦، بما يعدل ضعف ما كانت عليه العام ١٩٩٩,[١٣] كما بلغت خلال العام ٢٠٠٧ ما نسبته ٢٣٪، تركزت في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، حيث بلغت ٣٦٪ (بواقع ٢٩,١٪ في الضفة الغربية و٤٨,٣٪ في غزة)، تليها الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، حيث بلغت ٣٣,٧٪ (بواقع ٢٧,٥٪ في الضفة الغربية و٤٩,٧٪ في غزة)، تليها الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة، حيث بلغت ٢٣,٨٪ (بواقع ٢١,٤٪ في الضفة الغربية و٢٨,٥٪ في غزة).[١٤] أما فيما يتعلق بالبطالة بين الخريجين، فقد بلغت النسبة للذين يحملون شهادة البكالوريوس ما نسبته ٢٣,٥٪ (بواقع ٢٠٪ في الضفة الغربية و٢٨,٩٪ في غزة).[١٥]

أما فيما يتصل **بالفقر**، فقد أشارت النتائج الأولية لمسح نفقات الأسرة للعام ٢٠٠٧، إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية التي يقل دخلها الشهري عن خط الفقر قد بلغت ٥٧,٢٪ (بواقع ٤٥,٧٪ في الضفة الغربية و٧٩,٤٪ في غزة)، كما بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر المدقع ٤٦٪ (بواقع ٣٤٪ في الضفة الغربية و٧٠٪ في غزة).[١٦] وبالمقارنة مع بعض الدول العربية، فقد بلغت في الجزائر نحو ٢٥٪، ومصر ٢٠٪، والأردن ١٤,٢٪، وليبيا ٧,٤٪، والمغرب ١٥٪، وسورية ١١,٩٪، واليمن ٤٥,٢٪.[١٧]

كما أن من شأن أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي وصفت باعتبارها "وجهاً جديداً للمجاعة" وفقاً لمديرة برنامج الغذاء العالمي، زيادة نسبة الفقر المدقع. فقد سجلت أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً مقداره ١,٤٩٪ خلال شهر نيسان ٢٠٠٦ بالمقارنة مع شهر آذار من العام نفسه، و١١,٦١٪ مقارنة مع شهر نيسان ٢٠٠٧، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠٠٤) إلى ١٢٠,٤٥٪. وبالمتوسط كانت نسبة الارتفاع ٩,٣١٪ خلال الثلث الأول من العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع مثيلتها في العام ٢٠٠٧.

يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بحجم الأسرة، ولما كان متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية يصل إلى ستة أفراد، فقد بلغ معدل الفقر للأسر المكونة من ٦-٧ خلال العام ٢٠٠٥ ما نسبته ٢٨,٥٪ بالمقارنة مع ١٥,٧٪ في العام ١٩٩٨، كما بلغ معدل الفقر للأسر التي يصل عدد الأطفال فيها من ٣-٤ خلال العام ٢٠٠٥ نحو ٢٨٪ بالمقارنة مع ١٦,٢٪ العام ١٩٩٨,[١٨]

الاعتماد على المانحين في تمويل المشاريع التطويرية ودعم الموازنة الجارية

بلغ إجمالي التمويل الذاتي للمشاريع التطويرية خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩) صفراً، في حين بلغ خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) مستوى ١٧٤ مليون دولار، ما معدله ٢٩ مليون دولار سنوياً، بما يعادل قرابة نصف ما تم إنفاقه على بند العلاج في الخارج في العام ٢٠٠٥، والبالغ ٥٥ مليون دولار.[١٩]

وعلى الرغم من إسهام هذه المساعدات في تمويل عجز الموازنة الجارية منذ العام ٢٠٠٠ وما نجم عنها من تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار الخدمات الاجتماعية الأساسية ولا سيما لذوي الدخل المحدود، وكذلك إسهامها في تمكين الفقراء والفئات المهمشة من خلال برامج القروض الصغيرة والبرامج الإغاثية الطارئة ومشاريع خلق فرص عمل، إلا أنه يؤخذ عليها إخفاقها في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني وإمكانية تحرره من التبعية القسرية لمنظومة الفعل الإسرائيلي، وفشلها في إزالة الآثار السلبية للسياسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وإخفاقها في تقليل اعتمادية السلطة الوطنية على المساعدات الخارجية لصالح تعزيز فرص النمو الذاتي، واستنفاد جزء كبير منها في تغطية أتعاب خبراء ومستشارين من مواطني الدول المانحة.[٢٠] كما اتسمت خطط التنمية بعدم الاستجابة للاحتياجات والأولويات التنموية، بل وفقاً لأجندة المانحين. فقد بلغت حصة المساعدات الفنية من أموال المانحين خلال الفترة ١٩٩٤ـ٢٠٠٤ ما نسبته ٢٣٪ بالمقارنة مع ٧٪ للقطاع الزراعي، وفيما يتصل بتمويل المنظمات الأهلية، استأثرت منظمات حقوق الإنسان على ما نسبته ٢١٪، والمنظمات الصحية على ١٠٪، والمنظمات الزراعية على ٦٪.[٢١]

أضف إلى ذلك، ووفقاً لما أشارت إليه تقارير للبنك الدولي، فإن إجمالي المساعدات التي صرفت في الأراضي الفلسطينية مثلاً خلال الفترة ٩٤ـ٩٦ بلغت قرابة ١,٤٩ مليار دولار، فيما تجاوز حجم الخسائر الناجمة عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية خلال الفترة نفسها ضعف المبلغ المذكور (٢,٨ مليار دولار).[٢٢] وكذلك ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، وبافتراض استمرار نمو الاقتصاد الفلسطيني إلى ما بعد العام ٢٠٠٠ بالوتيرة نفسها لما قبل العام المذكور، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تكون قد تضاعفت مقارنة بقيمته في العام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٨ مليارات دولار.

أما فيما يتصل بتضخم عجز الموازنة العامة السنوي، فقد بلغ إجمالي العجز خلال الفترة ١٩٩٥ـ٢٠٠٠ ما قيمته ٢٢٣ مليون دولار، بما يعادل ٤٥ مليون دولار سنوياً، في حين بلغ إجمالي العجز خلال الفترة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٥ ما يعادل ٣,٧ مليار دولار، بما يعادل ٦١٩ مليون دولار سنوياً.[٢٣] أما فيما يتعلق بالسنوات المالية ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فقد بلغ العجز الإجمالي قبل التمويل قرابة ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الدعم الخارجي نحو ٢٢٪ من إجمالي العجز.[٢٤] أما فيما يتصل بالسنة المالية ٢٠٠٨، فقد بلغ الدعم الخارجي للموازنة خلال العام ٢٠٠٨ نحو ١,٨

مليار دولار، بما يعادل ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ نصيب الفرد من المساعدات المقدمة خلال العام المذكور نحو ٥٠٠$، والتي تعتبر أعلى نسبة مساعدات للفرد الواحد.

الخلاصة

يلاحظ أن التركيبة والاتجاهات السكانية في الأراضي الفلسطينية ليست مواتية، بالنظر إلى تضخم الفئات العمرية غير المنتجة قياساً بمثيلتها العاملة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة عبء الإعالة العمري والإعالة الاقتصادية. بكلمات أخرى، يلاحظ أن هنالك فجوة عميقة بين المؤشرات الديموغرافية والواقع الاقتصادي من حيث النمو السكاني والتركيبة السكانية، وعبء الإعالة، ومعدل الإعالة الاقتصادي، بالمقارنة مع مستويات التضخم والبطالة والفقر والفقر المدقع. أضف إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المجتمعات الفتية جداً فقيرة، حيث بلغ معدل نصيب الفرد في هذه المجتمعات نحو ١٨٠٠$ خلال العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع نحو ٢٤٠٠$ في المجتمعات المستقرة خلال الفترة من ١٩٧٠ـ١٩٩٩،[١] إلا أن الواقع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ليس مواتياً خلافاً للواقع الديموغرافي. فقد بلغ معدل دخل الفرد نحو١٢٦٠$ خلال العام ٢٠٠٧، ومن المتوقع كذلك بقاء المعدلات الاقتصادية على حالها خلال الأمدين القريب والمتوسط.

الهبّة الديموغرافية لا تأتي من تلقاء نفسها، إنما تعتمد على استجابات الحكومة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية وعليه، ومن أجل تحقيق تنمية شاملة، ينبغي إدخال العوامل السكانية في الخطط والبرامج الوطنية، كما ينبغي وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالسكان بشكل ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أضف إلى ذلك، «يقظة إستراتيجية» في المجال التعليمي والصحي والأمني وبما يضمن تعزيز ثقة المواطن في المجالات المذكورة.

المراجع

أبو رمضان، محسن، ٢٠٠٩. "الاتحاد الأوروبي: تقدم بالتمويل وتراجع بالدور السياسي والحقوقي"، تسامح، العدد ٢٦، (أيلول ٢٠٠٩).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم «٨». رام الله ـ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. الفقر في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٨، ٢٠٠٥، تقرير النتائج الرئيسة. رام الله ـ فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٨. قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨، رام الله.

عارف، توفيق، ٢٠٠٣. محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (آب، ٢٠٠٣).

.World Fact Book, 2008

عبد الكريم، نصر، ٢٠٠٥. نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس، ٢٠٠٥)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ٢٠٠٧. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٩، (تموز ٢٠٠٧).

١ Elizabeth Leahy and others، Opcite.

LEAHY Elizabeth and others, 2007. The Shape of Things to Come – Why Age Structure Matters to A Safer, More Equitable World. Population Action .International, April 11

CENTRAL INFORMATION AGENCY, World Fact .Book 2008

WORLD BANK , 2007. West Bank and Gaza_ Public Expenditure Review: From Crisis to Greater -Fiscal Independence. Volume 2, (February 2007)

WORLD BANK, 2005. One Child, Many Pensioners .in China. January 25th, 2005

WORLD BANK , 2006. West Bank and Gaza_ Country Economic Memorandum_ Growth in West Bank and Gaza: Opportunities and Constraints. Volume 1, (September 2006)

الهوامش

١- Leahy، 2007

٢- تشمل هذه الدول ألمانيا، اليابان، هونغ كونغ، إيطاليا، سويسرا، النمسا.

٣- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٧ .

٤- المصدر نفسه.

٥- المصدر نفسه.

٦- تعرف نسبة عبء الإعالة العمري بأنها نسبة مجموع فئة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وفئة كبار السن الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ إلى عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥_٦٥ سنة.

٧- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سبق ذكره.

٨- عارف ، ٢٠٠٣ .

٩- World Fact Book، 2008

١٠- جريدة القدس، بريطانيا بلد المتقاعدين، ٢٤/٨/٢٠٠٨ .

١١- World Bank، 2005

١٢- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسائل الإعلام المحلية.

١٣- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ٢٠٠٧ .

١٤- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسائل الإعلام المحلية.

١٥- المصدر نفسه.

١٦- قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (أب وأم وأربعة أطفال) خلال العام ٢٠٠٧ بحوالى ٢٣٦٢ شيكلاً (٥٧٢ دولاراً) بينما بلغ خط الفقر المدقع للأسرة نفسها ١٨٨٦ شيكلاً (٤٥٧ دولاراً). وإذا ما أخذ بالاعتبار معدل سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ والبالغ ٣،٥٧، يصبح خط الفقر للأسرة المرجعية (٧١٢ دولاراً) وخط الفقر المدقع (٥٦٨ دولاراً).

١٧- World Fact Book، 2008

١٨- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦ .

١٩- World Bank، 2007

٢٠- عبد الكريم، ٢٠٠٥ .

٢١- أبو رمضان، ٢٠٠٩ .

٢٢- عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره.

٢٣- World Bank، 2006

٢٤- السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨ .

وثيقة

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح: برنامج البناء الوطني*

الأهداف العامة للبرنامج

لا بد للمؤتمر العام السادس أن يقدم تصوراً شاملاً وخطة واضحة لكيفية التعامل مع التحديات التي تواجه شعبنا وقضيتنا وحركتنا الرائدة. ويبرز في مقدمة هذه التحديات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وحماية المشروع الوطني الفلسطيني، ودعم صمود ومقاومة المواطنين على الأرض، وحماية حقوق الفلسطينيين في الشتات، وقيادة المجتمع الفلسطيني، وابتكار صيغة خلاقة تعالج ثنائية التحرير والبناء بكفاءة واقتدار، وتوحيد شطري الوطن، وإنجاح المؤتمر السادس، وتعزيز حضور الحركة وقوتها في الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة، وإنجاز الشراكة السياسية مع الفصائل والأحزاب والقوى الوطنية.

إن مجابهة هذه التحديات توجب إجراء مراجعة شاملة واستخلاص العبر بهدف استنهاض الحركة وإعادة تجميع قواها لكي تتمكن من الخروج من دائرة رد الفعل الى الفعل والمبادرة وصولاً إلى إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا والمتمثلة بتقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.

ولا بد أن يشمل هذا الجهد محاور النضال في الجوانب السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والجماهيرية والمؤسساتية وغيرها. كما لا بد أن تصنف الحركة في هذه المرحلة المجالات النضالية التي تتطلبها المرحلة وفقاً لأولويات مساهمتها في حشد وتجنيد جميع الجهود والإمكانيات الذاتية والإقليمية والدولية عن طريق التحرر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

* تختار سياسات هنا مقتطفات بارزة من مسودة برنامج البناء الوطني لمؤتمر فتح السادس للتعريف بتصور فتح للسياسات العامة كقائدة للحركة الوطنية الفلسطينية.

وعاصمتها القدس الشريف. وفي المقدمة من هذه المهام ضرورة إعادة تفعيل وتعزيز دور منظمة التحرير ومؤسساتها في قيادة وإدارة النضال والدفاع عن حقوق الفلسطينيين ومصالحهم الخاصة وحمايتها من جهة، وتعزيز ثقة الجمهور بها والالتفاف حولها من جهة أخرى، والذي لن يتأتى إلا من خلال بناء وترسيخ أوسع شراكة ممكنة بين جميع القوى السياسية الوطنية والقطاعات والأطر المجتمعية الفاعلة مع ضرورة تطوير آلية منتظمة، ممأسسة وشفافة للتشاور فيما بينها.

أما على الصعيد النضالي، فإن التصور الوارد في هذه الوثيقة يتبنى توجهين استراتيجيين: الأول يرمي إلى حشد الجهود والتمهيد الفعلي لعملية سياسية شاملة وجادة وفق الشرعيات الفلسطينية والعربية والدولية من أجل إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة وتعويض اللاجئين. والثاني يرمي إلى تعزيز صمود المواطنين وحقهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بما ينسجم مع المواثيق والأعراف الدولية. وعليه، فإن المنطلق الأساسي للبرامج والخطط الواردة في رؤية الحركة وتوجهاتها المرحلية يجب أن ينسجم مع هذين التوجهين ويعمل على إيجاد البيئة الداعمة لخلق الحقائق والركائز المادية على الأرض لإقامة الدولة المستقلة فعلياً.

وانطلاقاً من هذين التوجهين، فإن التوجهات المرحلية للحركة تستند إلى الأسس التالية:

١- التأكيد على وحدة الشعب في الداخل والشتات والأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس كوحدة جغرافية وسياسية واحدة وحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وعاصمتها القدس الشريف والعمل على إعادة توحيد شطري الوطن.

٢- ترسيخ القيم الحضارية والإنسانية للشعب الفلسطيني وقيادة المجتمع الفلسطيني نحو العصرنة والحداثة والانفتاح والتسامح.

٣- ضرورة دعم وتعزيز مقومات الصمود والتحرر وتجنيد الدعم وحشد الجهود من أجل تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية داعمة لتمكين الشعب الفلسطيني من الوصول إلى حقوقه المشروعة وإلى ممارسة حقه في التنمية وفي إقامة دولته المستقلة وذات السيادة.

٤- ترسيخ سيادة القانون وقيم الديمقراطية ومبادئ التسامح واحترام التعددية.

٥- تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الاستقرار والأمن والأمان والعدالة لجميع المواطنين من خلال حقوق الإنسان وحمايتها وعدم التمييز، وترسيخ وضمان تكافؤ الفرص للجماعات والأفراد.

٦- احترام كرامة الإنسان وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، والاعتراف بمشاركة المرأة ودورها القيادي في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي عملية التنمية والنضال الوطني.

٧- ضرورة تعزيز قنوات اتصال على مستوى المجتمع المحلي وفي جميع أماكن التواجد الفلسطيني مع ضرورة ترسيخ مبادئ المساءلة والحكم الرشيد.

٨- الانفتاح والتعاون الدولي والعربي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المبنية على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

تهدف هذه الوثيقة إلى تحديد رؤية حركة فتح وتوجهاتها المرحلية في إطار البعد الاستراتيجي الهادف لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، وتعزيز مقومات الوحدة الوطنية والصمود والنضال والتعاضد لدى الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وحشد الجهود والإمكانيات من أجل مجابهة الحرب المستمرة والمفروضة عليه من قبل إسرائيل، من أجل تحقيق الحرية والاستقلال. وعلى وجه التحديد تسعى التوجهات المرحلية لتحقيق الأهداف التالية:

١- إعادة بناء الحركة وتوحيدها واستنهاضها بما يعزز دورها في العمل الوطني الفلسطيني وصولاً إلى نيل ثقة الجماهير مجدداً في الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

٢- الحفاظ على وحماية حقوق الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم وتعزيز دورهم ومشاركتهم في العملية النضالية من خلال تعزيز وتطوير الأطر والمنظمات الجماهيرية والمجتمعية والمهنية المختلفة المبنية على أسس المساءلة والشفافية.

٣- تعزيز الوحدة الوطنية وتمكين المواطنين من الاستمرار في الصمود والنضال من خلال المساهمة في تأمين وتوفير الخدمات الأساسية من صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها.

٤- حماية مؤسسات السلطة الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز حضورها وتوسيع مشاركتها مع جميع القوى الوطنية المختلفة في العمل على تطوير الأجهزة الأمنية الرسمية ورفع قدراتها وتفعيل دورها في تحقيق الأمن والأمان للمواطنين.

٥- تفعيل وتطوير منظمة التحرير ودوائرها ومؤسساتها وخدماتها وتحسين استجابتها لقضايا واحتياجات المواطنين في الداخل والشتات من جهة وتعزيز ثقتهم فيها من جهة أخرى.

٦- ترسيخ النظام السياسي الفلسطيني المبني على التعددية وقبول الآخر وعلى مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

٧- إعادة الاعتبار الى حركة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، وتفعيل المناصرة والدعم العربي والدولي الرسمي والشعبي للشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة، وإعادة إحياء الجبهة العربية المساندة للقضية الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة مع القوى الديمقراطية والتحررية وقوى الاشتراكية في العالم.

على صعيد الاستراتيجية التي نقترحها لتحقيق الأهداف، لا بد من الإشارة إلى خصوصية الوضع الفلسطيني وتعقيداته الناتجة عن التشتت الفلسطيني وتوزيعه بين الداخل والخارج وأماكن اللجوء والشتات والاغتراب، مما يفرض علينا عدم استخلاص أطر ساكنة بل اتباع إستراتيجية مرنة تمزج بين عناصر الصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال والهجمات المختلفة من جهة، وبين عناصر بناء مؤسسات الدولة العتيدة من جهة ثانية، وأخرى تركز على مضمون عمليتي المقاومة والبناء

من خلال ترسيخ الهوية الفلسطينية والانتماء الوطني المبني على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والتسامح من جهة ثالثة من اجل تعزيز ثقة الفئات الشعبية بذاتها وقدراتها على التصدي ومقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيلي من خلال ابتكار أساليب ملائمة للانتقال تدريجياً وبشكل مستمر إلى مراحل متقدمة من النضال سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً حتى إنجاز الحقوق الوطنية المتمثلة بالحرية والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن تحقيق الأهداف الواردة في البرنامج السياسي للحركة يتطلب وضع مجموعة من الخطط والبرامج وأحياناً الآليات التي يمكن من خلالها ترجمة التوجهات الى فعل ومرتكزات مادية ملموسة على الأرض. وعليه، فإن هذه الوثيقة تقدم بالإضافة الى الرؤية والمحددات مجموعة من الالتزامات التي تقطعها الحركة على نفسها سواء كحركة تحرر وطني وحركة تقود منظمة التحرير الفلسطينية أو حركة تقود السلطة الوطنية الفلسطينية. ولذلك تتناول هذه الوثيقة الأوضاع الاقتصادية والمتطلبات المرحلية للاقتصاد الفلسطيني خصوصاً القطاعات الريادية كالعلوم والتكنولوجيا، الإسكان، النقل والمواصلات، السياحة، الصناعة، الزراعة، والمالية والبنوك، أما بشأن التوجهات الاجتماعية للحركة، فإنها تشمل الحماية الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، العمل والعمال، الثقافة والفنون، كذلك إيلاء رعاية خاصة للمرأة والشباب والأسرى والجرحى والمحررين، كما تعالج الوثيقة موضوع الحكم المحلي والعشائر، والمتقاعدين والرواد.

وتفرد الوثيقة فصلاً خاصاً بقضية اللاجئين وحقهم في العودة من خلال طرح رؤية الحركة ومحدداتها لحل قضية اللاجئين داخل الوطن وفي الشتات. وتعالج الوثيقة كذلك التوجهات الإعلامية وتطوير الخطاب والمؤسسات الإعلامية للحركة، وكذلك موضوع العلاقات الدولية.

إن الحركة تدرك أن التحدي الرئيس الذي يقف أمام أي تحرك وفعل يكمن في إمكانية الوصول والتواصل مع التجمعات والقطاعات الفلسطينية في مواقعها المختلفة، وهذا يستوجب بطبيعة الحال اتباع استراتيجية لامركزية ملائمة للظروف والاحتياجات والأولويات، مع ضمان مشاركة جميع القطاعات والأطر التنظيمية المختلفة والتوافق والتعاضد فيما بينها وفق الرؤية والأهداف الوطنية العامة، بحيث تشكل قيادات الأقاليم واللجان والأطر الشعبية والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية حلقاتها الأساسية سواء في تحديد الاحتياجات أو في المراحل التنفيذية المختلفة وفي متابعتها.

الرؤية والتوجهات الاقتصادية

٢-١ خلفية عامة

التزمت حركة فتح منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بمبادئ اقتصاد السوق الحرّ كنهج في بناء النظام الاقتصادي في فلسطين، ويعني ذلك أن مهمّة الدولة هي توفير الإطار التنظيمي وحماية الملكية الخاصة. ويمكن أن تؤسّس الشركات

العامة دون إجحاف بالمبادئ المذكورة آنفاً. كما آمنت حركة فتح أن حجر الزاوية في العلاقة مع إسرائيل هو انفصال سياسي وعلاقات متكافئة اقتصادياً. ولكن لم تنجح الاتفاقات الاقتصادية السابقة التي عقدتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل في بناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل لعدة أسباب أهمها استمرار الاحتلال والاستيطان واستحالة التنمية في ظل الاحتلال وربط إسرائيل للاقتصاد بالأمن وعدم تكافؤ القوة الاقتصادية وعدم الالتزام بهذه الاتفاقات. كما تم التركيز في الاتفاقات السابقة على الهدف أو النموذج النهائي (وهذا مهم جداً)، إلا أن هناك حاجة للتركيز على الطريق المؤدية لذلك من حيث الآليات. كما لم يحتل تحسين الوضع الاقتصادي أهمية في السياسات الإسرائيلية. وحتى في الحالات التي تم فيها اتخاذ إجراءات أحادية دون اتفاق كان الاقتصاد في أدنى الأولويات وجرى استخدامه كوسيلة ضغط إضافية على الجانب الفلسطيني.

تسعى حركة فتح في خطتها المرحلية للاقتصاد الوطني لتحقيق هدفين أساسيين: الأول تحقيق القدرة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتمكين الاقتصاد الفلسطيني في الاعتماد على الذات ولو بالحد الأدنى في المرحلة القادمة، والثاني فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وربطه بالاقتصاد العربي والعمل على تعزيز إمكانية خلق البدائل الاقتصادية الوطنية. على صعيد آخر، من المفيد أن تنظر الحركة في مسألة توسيع المشاركة الشعبية بمشاريع اقتصادية أو تأسيس مشاريع ذات جدوى تعود بالنفع على المجتمع ومحاولة دعم المشاريع الرائدة والانخراط في المشاريع ذات الطابع التكنولوجي العالي والخدماتي والذي يمس أكبر عدد من السكان، مثل قطاع الاتصالات والبرمجة والصناعات اليدوية والحرفية والصناعات الخفيفة وقطاع النقل والمواصلات وكذلك قطاع الإسكان والخدمات الطبية والسياحية والتعليم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وإعادة هيكلة الاستثمارات الوطنية لتحقيق أكبر قدر من المشاركة أو المساهمة في دعم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية الأساسية لأية استثمارات كبيرة مستقبلية.

٢-٢ الوضع الاقتصادي الراهن

شهد الاقتصاد الفلسطيني مرحلة تطور خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٩ ثم تراجع خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ ثم تعافى بشكل بطيء ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ثم تراجع بشكل حاد اعتباراً من ٢٠٠٦. وقد أثبتت التجربة أن الوضع الاقتصادي خلال الفترة السابقة رهينة الأوضاع الأمنية والسياسية، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠ر٨٪) وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠ر٢٧٪) بالمقارنة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧، كما ارتفعت الأسعار بنسبة (٤٢ر٣٠٪) ومعدل البطالة من (٨ر١١٪) عام ١٩٩٩ الى (٥ر٢١٪) عام ٢٠٠٧ ونسبة الفقر من (٣ر٢٠٪) عام ١٩٩٨ إلى (٨ر٣٠٪) عام ٢٠٠٦ بنسبة تغير (٠ر٥٢٪)، وتراجعت ايرادات الحكومة المحلية بنسبة (٠ر٤٠٪) وتراجعت النفقات الجارية والرأسمالية بنسبة (٧ر٣٨٪)

وارتفعت النفقات التطويرية بنسبة (٥٣ر٧٪). كما تراجع التمويل الخارجي للموازنة العامة، وقد نتج عن ذلك إضعاف السلطة المركزية في مجال السياسات الاقتصادية نتيجة التعامل المباشر مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. كما أن هناك ازدياداً في جيوب الفقر وتراجعاً في مستوى معيشة الأفراد والأسر، وازدياداً في نسبة الأسر التي تعتمد على المساعدات الخارجية من المانحين والأقارب، وهذا أدى إلى إحباط عام لدى القطاع الخاص الفلسطيني وتراجع في مستويات التفاؤل بتحسن الوضع الاقتصادي، وتراجع مستوى الثقة بقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على القيام بالكثير في مجال التخطيط الاقتصادي.

وقد بدأت تتبلور قناعة بعدم كفاية الأسواق المتاحة حالياً والحاجة لدخول أسواق عمل واقتصادات أخرى، وأن نقاط العبور التجارية للخارج معيقة جداً لأسباب غير اقتصادية وهناك حاجة للعبور من رفح ومن الأردن لدخول أسواق أخرى بشكل مباشر، وأن الحواجز العسكرية المنتشرة تحبط إمكانية ازدهار الاقتصاد وترفع من تكلفة الإنتاج بشكل كبير. كما ان البلديات والمجالس المحلية بحاجة لتعزيز لتقوم بدور مهم من خلال ارتباط خططها المحلية بالخطة التنموية الوطنية. بالإضافة الى ذلك، فإن فصل الريف عن المدن الرئيسة أحبط تطوير الريف بشكل أساسي وأضعف التطور الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ضحية السياسات الإسرائيلية والحصار الدولي ولم تستطع أن تصمد بشكل كبير خلال السنوات الماضية.

٢-٣ الاقتصاد والأمن والسياسة

تقوم سياسة إسرائيل على استخدام الاقتصاد كإحدى وسائل الضغط على الشعب الفلسطيني وللتأثير على مواقف القيادة الفلسطينية في الجانب السياسي. لذلك لم يتحرر الاقتصاد من تبعات الوضع السياسي والأمني، حيث إن عدم وضع الضوابط والمحددات الصحيحة بين الأمن والسياسة والاقتصاد لم يتح المجال للتطور الاقتصادي وبقي الاقتصاد الوطني في حالة تبعية كاملة للاقتصاد الإسرائيلي ما دام الاحتلال قائماً.

٢-٤ محددات الرؤية الاقتصادية

تؤمن حركة فتح بأن حجر الزاوية في العلاقة المستقبلية مع إسرائيل يقوم على علاقات متكافئة اقتصادياً وفصل سياسي بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وأن التكافؤ يكون باعتماد نموذج يضمن المساواة في الحقوق والواجبات للطرفين، والعلاقة الاقتصادية يجب أن تحكمها محددات واعتبارات اقتصادية بحتة. كما أن الازدهار الاقتصادي يأتي بعد استقرار الوضع الأمني، واستقرار الوضع الأمني يأتي نتيجة لحل المشكلة السياسية وإنهاء الاحتلال والاستيطان وقيام دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة والتي تتمتع بالسيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومعابرها وأجوائها.

وتؤمن حركة فتح بأنه لن يكون من الممكن أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني مستوى مهماً من النمو والتطور في ظل الاحتلال وسياساته، وسياسات

الخنق المتمثلة بعدم وجود موانئ ومطارات ومعابر تحت سيطرة فلسطينية، والسيطرة الإسرائيلية على الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية الفلسطينية كالأرض والمياه والطيف الترددي، وسيطرتها على المفاصل الرئيسة لشبكة النقل البري وتقطيعها أوصال الأراضي الفلسطينية من خلال جدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش والحواجز التي تحول دون تطوير اقتصاد فاعل وبيئة استثمارية داعمة.

وأن توسع القطاع العام وضعف قدرة القطاع الخاص أديا إلى التسبب في ضغوط كبيرة على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة حدوث عجز كبير فيها ولجوئها للاقتراض، وقد تفاقمت الأمور بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية مما زاد من الاعتماد على الدول المانحة للقيام بدعم موازنة السلطة. لذلك، فلا بد من القيام بمجموعة من الإجراءات المتوازية التي تأخذ بعين الاعتبار المنافع طويلة الأمد وليس فقط التكاليف قصيرة الأمد ولعل أهم هذه الإجراءات المضي قدماً في الخطوات الإصلاحية من أجل العودة إلى أوضاع مالية صحية تتسم بتخفيض العجز وتقليل الاعتماد على الجهات المانحة، وتحقيق أكبر درجة من الشفافية في التعامل مع المال العام، وتحسين مستوى معيشة المواطنين وخاصة شرائح المجتمع الفقيرة، ووضع الآليات اللازمة لحماية المستهلك، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية بهدف زيادة إنتاجيتها وصولاً إلى بناء اقتصاد المعرفة في المستقبل.

هذا فضلاً عن ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار التأسيس لاقتصاد وطني قادر على الصمود في وجه الضغوطات والتحديات، ويعتمد بالأساس على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الواعدة التي تخلق المزيد من فرص العمل وتستطيع التأقلم مع التطورات الإقليمية والدولية من خلال تبني سياسات ديناميكية وتأمين بيئة قانونية تشجع الانفتاح الاقتصادي وتستقطب رؤوس الأموال والمستثمرين العرب والأجانب.

٢-٥ مصادر الدعم الخارجي

ترى حركة فتح ضرورة تشجيع مصادر الدعم الخارجية على التدخل في مجال إعادة إعمار فلسطين من خلال تنفيذ المشاريع التنموية كشق الطرق وترميم المرافق وبناء المدارس والمباني العامة، مع ضرورة اقتصار دور مصادر الدعم على المساندة فقط، حيث إن تحقيق التنمية يجب أن يكون فلسطينياً محضاً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية كاختيار نظام الحكم والنظام الاقتصادي والقضائي والحفاظ على التراث القومي والهوية الوطنية ووضع الأنظمة الرقابية الملائمة، ومن أجل ضمان إحداث تأثير إيجابي مستديم للدعم الخارجي في المجتمع الفلسطيني لا بد من وجود نظام رقابي فلسطيني فاعل لمصادر الدعم، بحيث لا تقتصر المساءلة على الجوانب الميكانيكية بل تتعدى ذلك لتشمل جوانب أخرى مثل الأهداف والإطار الزمني والنوعية المهنية، وكذلك التأكد من نزاهة وموضوعية الجهات المانحة، حيث أن تقييم أثر هذه التدخلات

يقع على عاتق الشعب الفلسطيني .

٢-٦ المتطلبات المرحلية

ترى حركة فتح أنه لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة القادمة بهدف التخلص من التبعية والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وسوق العمل الإسرائيلية . وترى الحركة أنه ومن المنطق أن المجتمع الدولي مسؤول بصفة مباشرة عما آلت إليه الأوضاع الفلسطينية السياسية والاقتصادية والأمنية ، بسبب تغاضيه عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وإجراءاته ، فإنه مطالب بتوفير الدعم الحقيقي والملموس للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بعيداً عن تقديم مجرد مساعدات إنسانية أو مشاريع اقتصادية بعيدة عن المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني . لذلك ترى حركة فتح أهمية توافر الأمور التالية كحد أدنى لأي مساعدات أو دعم اقتصادي :

١ - تلازم الدعم الاقتصادي مع المسار السياسي لحل القضية الفلسطينية انسجاماً مع القناعة الدولية والفلسطينية التي ترى أن المدخل السياسي هو البوابة الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني .

٢ - إعادة صياغة الاتفاقات الاقتصادية المعقودة مع الطرف الآخر على أسس عادلة وخاصة بروتوكول باريس الاقتصادي عام ١٩٩٣ أو معاملة فلسطين على أنها منطقة جمركية مستقلة .

٣- تطوير الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج ، بما يعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية والتزود باحتياجاتها بأسعار منافسة .

٤- رفع الحصار الأمني والاقتصادي المفروض على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية .

٥- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الأثر المهم على بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية وخلق فرص عمل .

٦- توفير الدعم السياسي والاقتصادي للمشاريع النوعية التي تعنى بتعزيز البيئة والحد من تلوثها وتغير ملامحها وخاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين .

وفي ذات الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي :

١ - تشجيع الاستثمار في الدولة الفلسطينية وتحديث قانون الاستثمار وقانون الضريبة وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة الصناعية والإنتاجية بشكل خاص كما تلتزم بتعزيز المنتجات والصناعات المحلية مع مراعاة تطبيقها للمواصفات والمقاييس الفلسطينية .

٢ - تشجيع الاستثمار المحلي وتقديم الحوافز للاستثمارات الأجنبية الوافدة

٣- إنشاء مشاريع اقتصادية لفلسطينيي الشتات داعمة للاقتصاد داخل الأراضي الفلسطينية .

٤- التركيز على العمق العربي والدولي والتواجد الفلسطيني بمختلف دول العالم لتسويق المنتجات الفلسطينية حتى تكون تلك الأسواق قادرة على استيعاب منتوجاتنا من خلال برامج تشجيعية للمصدرين والمنتجين والمستهلك على حد سواء .

٥- تبني سياسة محفزة للتصدير والاستيراد ملائمة للسياسة التنموية الشاملة .

٦- تسويق العمالة الفلسطينية للدول العربية

والإقليمية من خلال عقد اتفاقات ثنائية مساهمة من تلك الدول بصمود الفلسطينيين وتضحياتهم.

٧- إنشاء المناطق الصناعية وخاصة المناطق ذات التكنولوجية العالية.

٨- تحسين حركة بضائع نشطة عبر نقاط العبور من خلال تحسين الترتيبات المؤسساتية على المعابر الحدودية ويتضمن ذلك بناء قدرات الإدارة العامة والبنى التحتية على المعابر الحدودية.

٩- ترويج العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الأخرى من خلال دعم التسويق وترويج التصدير، وتطبيق اتفاقيات التجارة، وتطبيق بروتوكولات باريس بعد إعادة تقييمها وفق المصالح الفلسطينية.

١٠- تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية والتشغيلية للمنتج الفلسطيني.

١١- توفير المزيد من الفرص للحصول على القروض وتمويل الاستثمار وبناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء صندوق بناء الخبرات (المشروعات الاقتصادية المتوجهة للتصدير)، وخدمات الإقراض والتمويل الصغيرة لرواد المشاريع الريفية والحضرية، وخدمات تمويل وإقراض لتشجيع تأسيس المشروعات الاقتصادية في القطاعات الاستراتيجية مثل الخدمات التجارية والخدمات اللوجستية (النقل والشحن).

١٢- تحسين نظم الإقراض وتمويل الاستثمار والخدمات المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال بناء القدرات للإشراف على توفير خدمات الاستثمارات المالية والإقراض.

١٣- تعزيز سلطة النقد الفلسطينية وصولاً إلى البنك المركزي الفلسطيني.

١٤- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرته الإنتاجية والتشغيلية والتجارية على صعيد الاستيراد والتصدير والتسهيلات الإئتمانية والحوافز والضمانات.

١٥- تسريع الإصلاح القانوني والتنظيمي لضمان الإدارة الجيدة للنشاط التجاري.

١٦- تبني سياسات ضريبية فلسطينية ملائمة ومحفزة للتنمية الاقتصادية.

٢-٧ القطاعات الريادية

سوف تولي حركة فتح خلال المرحلة القادمة اهتماماً خاصاً بتطوير الاقتصاد، وسوف تركز جهودها في عدد من القطاعات الاقتصادية الريادية والتي يمكن أن تشكل رافعة للاقتصاد الفلسطيني نحو الاستقلال الاقتصادي وتعزز مفهوم الاقتصاد المقاوم، بالاضافة الى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتصليب موقفه النضالي. وفيما يلي أهم هذه القطاعات..

٢-٧-١ العلم والمعلوماتية

يشكل قطاع المعلومات مصدراً أساسياً للدخل القومي والعمل والتحول البنائي، ففي الولايات المتحدة ينتج قطاع المعلومات حوالى نصف الدخل القومي وفرص العمل، وتظهر اقتصاديات الدول المتقدمة في أوروبا أن حوالى ٤٠٪ من دخلها القومي قد انبثق من أنشطة المعلومات في منتصف السبعينيات. في حين لم تتعد نسبة استخدام الانترنت بين أفراد المجتمع الفلسطيني لأغراض

التجارة الإلكترونية ١٪ وهي نسبة ضئيلة جداً ولا تمثل أي ثقل حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني. كما بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٧ر٦٪ للعام ٢٠٠٦. وقد بلغ الإنفاق السنوي للأسر الفلسطينية على مجموعة مختارة من الخدمات التكنولوجية ووسائل الاتصال المتوفرة لدى الأسر ما يقارب ١٤٥ مليون دولار، وبمعدل شهري ١٥ دولاراً للأسرة الواحدة.

تشير البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠٦ إلى تطور ملحوظ في البنية الأساسية والنفاذ لتكنولوجيا المعلومات في المجتمع الفلسطيني، حيث وصلت نسبة امتلاك الأسر لجهاز حاسوب ٣٣٪، ونسبة الأسر التي لديها انترنت في البيت ١٥٪، فيما تضاعفت نسبة امتلاك الأسر للهاتف النقال لتصل الى ٨١٪، أما نسبة امتلاك الأسر الفلسطينية للاقط الفضائي فقد وصلت إلى ٨٠٪، ونسبة امتلاك الأسر للهاتف الثابت إلى ٥١٪، فيما بلغت نسبة الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) الذين يملكون هاتفاً نقالاً ٣٨٪.

تشكل الثورة العلمية التي نعيشها اليوم منعطفاً مهماً في حياة البشرية قاطبة خاصة وأنها تركز على قطاعات مهمة كالاتصالات والمعلوماتية والإبداع المعرفي وعلوم الطاقة والبيئة والصحة وغيرها.

ويعد التحرك الداخلي باتجاه مواكبة مسيرة العلم داخل حركة عريقة كفتح مطلباً مهماً يتوازى مع عملية التحديث والتنشيط الداخلي ويساهم في ربط الفكر التنظيمي بالإنجازات المعرفية وتطويع تلك الإنجازات لخدمة الحركة وتطوير أدائها ورفع قدرتها الديناميكية للتواصل مع أعضائها وإيصال رسالتها وتشجيع الفكر الإبداعي الجريء والمنتج. وتوظيفاً للحرص الحركي القائم على تبني تلك المفاهيم وتوظيفها لخدمة الحركة ورفعتها فإن العمل المستقبلي سيركز على محورين رئيسين هما المعلوماتية والعلوم، حيث يشمل محور المعلوماتية المواقع الإلكترونية والربط الشبكي والبريد الإلكتروني، بينما يشمل محور العلوم مسألة الريادة العلمية وتشجيع النوادي العلمية وتعزيز المنح الدراسية للمبدعين، وتقديم جوائز التميز والمسابقات العلمية والمعرفية العربية والدولية وتعزيز الإبداع في التعليم الأساسي ومبادرات التطوير والمشروعات العلمية.

وفي إطار رعايتها للعلوم فإن الحركة ستساهم مساهمة مباشرة في استقطاب ودعم المشروعات المعرفية والعلمية خاصة ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمجتمع المحلي. كما وستدعو كوادرها إلى المساهمة الأكبر في بلورة المشروعات العلمية والسعي لتحقيق أفكارهم المفيدة بصورة تنعكس على الحركة بالايجاب وتنمي تطور مجتمع المعرفة وتقدم لهذا المجتمع نماذج علمية ناجحة ومتميزة تساهم في نصرة الحركة وتدعيم مخزونها البشري الكفء والطاقة الكامنة فيه، وسوف تولي الحركة اهتماماً لدور العلماء والمبدعين في النشاط التنظيمي، وتحارب الهجرة العكسية للعقول الفلسطينية وتقوم بدعم البحث العلمي وإيلائه العناية الكبرى.

٢-٧-٢ قطاع الإسكان

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن

والمنشآت ٢٠٠٧ الى أن عدد المباني في الأراضي الفلسطينية بلغ (٤٧٣ر٩٥١) وأن عدد الوحدات السكنية بلغ (٦٩٣ر٨٠٥)، كما تشير الإحصاءات إلى أن ١٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعيش في مساكن على شكل فيللا و ٣ر٥٣٪ في مساكن على شكل دار، و ٠ر٤٥٪ في شقة، كما أن هناك ١٦ر٤٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن تحتوي على ١-٢ غرفة. وفيما يتعلق بملكية المسكن يعيش ٦ر٨٧٪ من الأسر الفلسطينية في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة. كما تشير الإحصاءات الى أن متوسط عدد الغرف في المسكن في الأراضي الفلسطينية بلغ ٦ر٣ غرفة، بواقع ٦ر٣ في الضفة الغربية و ٧ر٣ في قطاع غزة. كما بلغ متوسط كثافة السكن في الأراضي الفلسطينية ٧ر١ فرد/ غرفة، بواقع ٨ر١ فرد/ غرفة في قطاع غزة، مقابل ٦ر١ فرد/ غرفة في الضفة الغربية، كما أن هناك ٢٦٧ر١٥ أسرة في الضفة الغربية و ٠٤٧ر١٤ أسرة في قطاع غزة تعرض مسكنها لهدم كلي أو جزئي خلال الفترة ٨٢/ ٩/ ٢٠٠٠ حتى ١٥/ ٦/ ٢٠٠٦.

وتظهر إحصاءات ومعطيات مسح ظروف السكن لعام ٢٠٠٦، أن ٨ر٦٩٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى بناء وحدة سكنية جديدة خلال العشر سنوات القادمة (وحدة سكنية واحدة أو أكثر) كما أن ١ر١٨٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية لديها القدرة المادية على بناء وحدات سكنية خلال العشر سنوات القادمة.

ترى حركة فتح أن الحق في السكن حق أساسي من حقوق الإنسان لتمكينه من العيش الكريم. لذلك سوف تسعى الحركة إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات وتعزيز التنمية وجودة الحياة ومساعدة القطاعات المهمشة والأسر المحتاجة وصاحبة الدخل المتدني وذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على حق السكن، وتمكين القطاع الخاص لدعم قطاع الإنشاءات والإسكان.

وسوف تسعى الحركة إلى مشاركة المواطنين بوضع السياسات الإسكانية وتنفيذها ومشاركة القطاع الخاص واستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع، وتشجيع الجمعيات الإسكانية التعاونية وجمعيات المجتمع المدني وإنشاء المؤسسات الاقراضية بفوائد متدنية.

وسوف تسعى حركة فتح إلى تنفيذ التزاماتها من خلال بعض الآليات أهمها:

١- تلبية الطلب المتزايد على المساكن ذات أسعار في متناول ذوي الدخل المحدود والمتوسط من خلال توفير البنية التحتية العامة لدعم برامج كبرى يقودها القطاع الخاص لبناء المساكن.

٢- تأهيل البيوت المدمرة من خلال إصلاح المساكن المدمرة بفعل الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- تشجيع صندوق الاستثمار الفلسطيني والقطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الإسكان والعمل باتجاه إنشاء مدن جديدة لاستيعاب الطلب المتزايد على السكن، وقد باشر صندوق الاستثمار العمل في هذا القطاع.

٢-٧-٣ قطاع النقل والمواصلات

تشير البيانات الإحصائية الخاصة بأنشطة النقل

للقطاع غير المنظم إلى أن عدد المركبات العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغ ١١ر٣٣٧مركبة، منها ٧٤ر٦٪ في باقي الضفة الغربية، و ٨ر٢٣٪ في قطاع غزة، و ٦ر١٪ مركبة في القدس، يعمل على هذه المركبات ١١ر٨٣٧مشتغلاً، منهم ٠ر٧٣٪ في باقي الضفة الغربية، و ٥ر٢٥٪ في قطاع غزة، و٥ر١٪ في القدس، في حين بلغت قيمة إجمالي الانتاج ١٦٨ر٣ مليون دولار أمريكي، ٩ر٧٧٪ منها في باقي الضفة الغربية، و ٦ر٢٠ مليون دولار في قطاع غزة، و ٥ر١٪ في القدس، وقد حققت هذه الأنشطة قيمة مضافة بلغت ٦ر٨١ مليون دولار امريكي، توزعت بواقع ٣ر٧٦٪ في باقي الضفة الغربية، و٢ر٢٢٪ في قطاع غزة، و٥ر١٪ في القدس.

كما بينت الإحصاءات أن أطوال الطرق المعبدة في الأراضي الفلسطينية بلغ ٩ر١٤٦ر٥ كم، توزعت بواقع ٧ر٨٧٪ في الضفة الغربية، و٣ر١٢٪ في قطاع غزة، في حين بلغ عدد المركبات المرخصة ١١٦ر٦٤٦ مركبة، توزعت بنسبة ٣ر٤٩٪ في باقي الضفة الغربية، و ٧ر٥٠٪ في قطاع غزة. من ناحية أخرى فقد بلغ عدد حوادث السير ٥٠٩ر٣ حادثاً نتج عنها ٦٠٢٦ر٦ إصابة، شكلت الإصابات القاتلة منها ١ر٣٪.

ترى حركة فتح أن قطاع النقل والمواصلات بمكوناته الثلاثة (النقل البري، والجوي والبحري) من القطاعات المهمة التي تساهم في بناء وتطوير الاقتصاد الفلسطيني. فهو أحد الأدوات لتعزيز رفاهية المواطنين وتعزيز وحدة الوطن الجغرافية. وهو أحد مظاهر السيادة الفلسطينية على المنافذ والمعابر، وأيضاً أحد الوسائل لنفاذ فلسطين على العالم والتحرر من الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك سوف تسعى الحركة إلى الاهتمام بشبكات الطرق وسكك الحديد التي تربط بين المدن والمناطق الصناعية، والاهتمام بإعادة بناء ميناء غزة وإعادة تأهيل مطار عرفات والعمل على إنشاء الممر السريع لربط الضفة الغربية بقطاع غزة. كما ستسعى الحركة إلى تنظيم هذا القطاع بشكل أفضل بحيث يقدم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين وبمواصفات عالمية من حيث السلامة والأمان.

ولتحقيق التزامات الحركة ورؤيتها بشأن قطاع النقل والمواصلات فإنها ستقوم بما يلي:

١- الوصول إلى شبكة طرق ناجعة وآمنة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بناء وإعادة تأهيل شبكة الطرق المناطقية والرئيسة والفرعية، وبناء وإعادة تأهيل شبكات الطرق الداخلية "البلدية"، وتطوير المخطط الرئيسي للطرق بما في ذلك بناء القدرات ويتضمن ذلك قدرات الصيانة، ودراسة الجدوى والتصاميم للطرقات الرئيسة، وتقوية القوانين المنظمة للسير وتحديث نظام ترخيص السيارات وبناء قاعدة معلومات عن حوادث المرور وتطوير المواصلات العامة ووضع نظم عربات نقل البضائع الثقيلة، والبنى التحتية للطرق وتخطيط الطرقات وتركيب لافتات التحذير والإرشاد وحواجز الحماية الجانبية وحماية الأرصفة.

٢- الوصول الى بنية تحتية للنقل لتمكين حركة البضائع والأفراد من خلال سن قوانين للأمان وبناء قاعدة معلومات. للرصد الجوي والبحري،،

وإعادة تأهيل ميناء صيادي الأسماك في غزة

٢-٧-٤ قطاع السياحة

بدأ النشاط السياحي باستعادة عافيته بعد العام ٢٠٠٢ الذي شهد ذروة الأحداث والإجراءات الإسرائيلية من إغلاقات واجتياحات للمدن، فعلى صعيد السياحة الداخلية بما يشمل الزوار المحليين والزوار الوافدين، فقد بلغ عدد الزوار داخل الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ نحو ١٩٠ر٣٢٧ر١ سائحاً ٤ر٧٪ منهم من الزوار المحليين، كما بلغ عدد الزوار الأجانب الوافدين إلى الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ نحو ٢٩١ر٩٩٥ زائراً. وفيما يتعلق بتوزيع الزوار حسب المنطقة والوقت من السنة، فقد تركز وجود الزوار الوافدين خلال العام في محافظة بيت لحم بنسبة ١ر٦٢٪، يليها محافظة أريحا والأغوار بنسبة ١ر٣٧٪، في حين تركز وجود الزوار المحليين خلال العام في محافظة أريحا والأغوار بنسبة ٩ر٧٠٪، يليها محافظة جنين بنسبة ٤ر١١٪، أما توزيعهم حسب الشهر، فقد كان العدد الأكبر من الزوار الوافدين قدموا للبلاد في الربع الرابع من العام ٢٠٠٧، وذلك يعود لكون تلك الفترة من كل سنة، فترة أعياد دينية، ومواسم حج للطوائف المسيحية بالتحديد، في حين أن الزوار المحليين قاموا برحلات محلية خلال فترة الربيع من العام الماضي، حيث استقبلت منطقة أريحا والأغوار ما نسبته ٩ر٧٠٪ منهم.

ترى حركة فتح أن أهمية القطاع السياحي تكمن في قدرته على المساهمة في التنمية الشاملة نظراً لقدرته على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ولأهميته في زيادة فرص العمل، إضافة إلى قدرته على تشكيل منبر إعلامي جيد لإيصال الرسالة الحضارية والإنسانية للشعب الفلسطيني، وقدرته على تعزيز الانتماء والحفاظ على الموروث الحضاري والديني والهوية الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، لذلك سوف تسعى الحركة إلى زيادة حصة فلسطين من السياحة الوافدة للشرق الأوسط، وتثبيت فلسطين على الخارطة السياحية كمصدر سياحي مستقل. وسوف تسعى الحركة إلى دعم الصناعة السياحية ودعم القطاع السياحي وتطويره.

وسوف تسعى حركة فتح إلى تطوير قطاع السياحة بحيث يصبح قطاعاً قادراً على المنافسة الدولية من خلال ترميم والحفاظ على المواقع السياحية والدينية والأثرية في الضفة الغربية وقطاع غزة كالبحر وأريحا، وتسويق فلسطين كوجهة سياحية، والبحث والتطوير وإنشاء قاعدة معلومات وتحديد المناطق المستهدفة، وتحسين النظم القانونية للصناعة السياحية، وبناء قدرات وتدريب القطاع الخاص.

٢-٧-٥ قطاع الصناعة

تشير الأرقام الإحصائية لعام ٢٠٠٦ إلى وجود ٣٥١ر١١مؤسسة تعمل في الأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذه المؤسسات قامت بتشغيل ٩٩٠ر٤٩ مشتغلاً وأن ٩ر٦٣٪ من مجموع المشتغلين يعملون بأجر، وقد تلقى المشتغلون بأجر تعويضات بلغت

قيمتها ١٣٨ر٣ مليون دولار ليبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات ٣٢٨ر٤ دولار سنوياً. وقد بلغت قيمة الإنتاج للمؤسسات الصناعية ١ر٤٧٤ر٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٦، فيما قامت بتصدير ما قيمته ١٥٩ر٦مليون دولار أمريكي وهذا يمثل ١٠ر٨٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي.

يتضح من خلال أداء هذه الفئات تركز الإنتاج الصناعي في الفئتين الثانية والثالثة (٥ عمال فأكثر) بنسبة تصل إلى ٧٦ر٧٪ رغم أنها تمثل فقط ما لا يزيد على ربع المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة (٢١ر٢٪)، في حين يتركز معظم تواجد المنشآت الصناعية ضمن فئة المنشآت الصغيرة والتي تشغل أقل من ٥ عاملين، حيث يتضح اعتمادها على خلق فرص العمل لأصحابها أو أفراد الأسرة خاصة أن النسبة العظمى من العاملين فيها من غير مدفوعي الأجر.

وكون أن قطاع الصناعة يشكل أحد أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني وأدوات الاستقلال الاقتصادي، لذلك سوف تسعى حركة فتح إلى تعزيز الصناعات الاستخراجية والصناعات البديلة والصناعات التحويلية والصناعات اليدوية والحرفية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات للمناطق الأقل نمواً وتشجيع إقامة المناطق السياحية والمدن الصناعية ودعم الصناعات القائمة وحماية الإنتاج الفلسطيني وتشجيعه، بالإضافة إلى تشجيع التسهيلات المالية والقانونية لنمو هذا القطاع وازدهاره بإنشاء بنك الإقراض الصناعي وصناديق إقراضية تدعم هذا القطاع بفوائد متدنية. كما تسعى الحركة لتوجيه الاستثمارات لاستغلال الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة كأدوات لتطوير الصناعات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العربية والعالمية. وسوف تسعى الحركة أيضاً إلى دعم وتطوير وتحديث الصناعة من خلال بناء مناطق صناعية تابعة لبعض البلديات، وبناء مدن صناعية حدودية، وبناء قدرات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجالات القدرات الادارية والانتاجية ومعايير الجودة.

وعلى وجه الخصوص، ترى الحركة أن قطاع الكهرباء والمياه يشكل قطاعاً هاماً للصناعة وللقطاعات الأخرى، لذلك سوف تسعى الحركة إلى القيام بما يلي:

١- خلق شبكة تزويد كهرباء ناجعة في الضفة الغربية وغزة قادرة على تلبية الطلب الحالي والمتزايد من خلال نظام توزيع موحد في الضفة، وإنشاء مراكز تحكم لإدارة شبكة التوزيع في الضفة وغزة، وإعادة تأهيل وتوسيع شبكة الكهرباء في الضفة وغزة.

٢- توفير خدمات الكهرباء بشكل منظم وناجع من خلال بناء القدرات وشركات توزيع الكهرباء في الضفة وغزة.

٣- توزيع وإدارة مصادر المياه بشكل عادل وفعال من خلال بناء مرافق التزويد بالمياه وخط أنابيب مياه رئيسي وشبكات مياه، وإعادة تأهيل شبكات المياه، وحفر وتجهيز آبار مياه، وإجراء دراسات الجدوى وتصميم خط مياه رئيسي في غزة ومحطة تحلية.

٢-٧-٦ قطاع المالية والبنوك

تشير الأرقام الإحصائية المتوفرة لعام ٢٠٠٦ الى وجود ٤٧ مؤسسة تعمل في قطاع المالية والبنوك منها ٣٨ بنكاً ومؤسسة مالية و ٩ شركات تأمين. وبلغ عدد المشتغلين في هذه المؤسسات ٦٠٦٤ موظفاً منهم ٥٢١٧ موظفاً في البنوك والمؤسسات المالية، و ٨٤٧ موظفاً في شركات التأمين. كما بلغت تعويضات العاملين ما قيمته ٧ر٩٨مليون دولار أمريكي منها ٣ر٨٠ مليون دولار امريكي في البنوك والمؤسسات المالية و ٤ر٩مليون دولار امريكي في شركات التأمين.

كما تشير الإحصاءات إلى ارتفاع متوسط نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين، حيث ارتفعت القيمة من ٨ر١٤٢٠٥ دولار عام ٢٠٠٥، لتصل الى ٦ر١٤٧٨٥دولار عام ٢٠٠٦ ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في عدد العاملين والذي ارتفع من ٤٧٠٠ عامل عام ٢٠٠٥، إلى ٦٠٦٤ عاملاً عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى ارتفاع تعويضات العاملين، حيث ارتفعت من ٨ر٦٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٥ الى ٧ر٨٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦، كما يلاحظ انخفاض الإنتاج من ٣ر٢٩٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٦ر٢٩٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦.

ترى حركة فتح أن لقطاع المالية والبنوك دوراً مهماً في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وتحقيق الازدهار والرخاء الاقتصادي، لذلك تلتزم الحركة بدعم هذا القطاع وتوفير البيئة الاستثمارية الداعمة له من أجل القيام بواجباته تجاه الاقتصاد الوطني على أكمل وجه. كما ترى حركة فتح أن هذا القطاع يشكل أحد القطاعات الريادية التي يمكن للحركة أن تستثمر فيه من أجل تعزيز صمود أعضائها وتوجيه استثماراتها فيه.

٢-٧-٧ قطاع الزراعة

تشير البيانات الإحصائية المتوفرة عن الواقع الزراعي إلى أن الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بلغت ما مقداره ٨٢٦ر١ ألف دونم، منها ٢و٩٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٨ر٩٪ في قطاع غزة، وقد شكلت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الكبرى من مجموع مساحات الأراضي المزروعة حيث بلغت ٢ر٦٢٪، وتسود الزراعة المروية في قطاع غزة حيث تحتل ١ر٦٩٪ من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز ٤ر٨٪ من إجمالي المساحة المزروعة.

هذا وقد بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال العام الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ٠٦٤ر١ مليون دولار موزعة بنسبة ٤ر٥٦٪ للانتاج النباتي، و٦ر٤٣٪ للانتاج الحيواني، أما إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي فبلغت حوالي ٧ر٧٠٥ مليون دولار أمريكي وإجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي فبلغت حوالى ٩ر٥٥٦ مليون دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بعدد المهندسين الزراعيين في الأراضي الفلسطينية نهاية العام ٢٠٠٦ فقد بلغ حوالي ٥٩٥ر١مهندس، منهم ٨٢٩ مهندساً في قطاع غزة، أما عدد الأطباء البيطريين فقد بلغ ٢٥٩ طبيباً منهم ١٤٢ طبيباً في

الضفة الغربية.

ترى حركة فتح أن لقطاع الزراعة دوراً اقتصادياً وبعداً وطنياً وأداة من أدوات النضال، حيث الالتصاق بالأرض والحفاظ على هويتها. كما شكل القطاع الزراعي الملاذ الآمن في حالات الأزمات الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني. لذلك تولي الحركة اهتماماً خاصاً لهذا القطاع، وبناء قدرات المزارع وتطوير الخدمات الزراعية، وتطوير الأراضي واستغلالها بطرق حديثة. وسوف تسعى الحركة الى تطوير المرتفعات الجبلية واستغلالها واستغلال المناطق الحرجية وتطوير المراعي ودعم سياسات زراعية تعزز الصمود وتدعم المزارعين وتشجع المواطنين على الاستثمار والبقاء في هذا القطاع المهم وذلك من خلال إنشاء التعاونيات وتشجيع آفاق الشركات وذلك للمساعدة في تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية، وإنشاء مراكز الأبحاث الزراعية لانتاج الأثمار والخضار المهجنة التي تتلاءم وتقلب المناخ في بلادنا.

وسوف تسعى الحركة إلى تحقيق التزاماتها تجاه قطاع الزراعة من خلال عدد من الآليات أهمها:

١- تطوير قطاع الخدمات الزراعية من خلال إنشاء مصانع التصنيع الزراعي، وتطوير قطاع خدمات ما بعد جني المحاصيل (المعالجة والتغليف والتوزيع والتسويق وترويج التصدير)، بالإضافة إلى الخدمات التجارية والخدمات اللوجستية (النقل والشحن).

٢- زيادة كفاءة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى من خلال تأهيل المزارع والبيارات والبنى التحتية المدمرة الأخرى، والمحافظة على الموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي والمياه.

٣- تحسين وتطوير السياسات والنظم للقطاع الزراعي من خلال بناء قدرات وزارة الزراعة ومعهد المواصفات.

٤- التوسع الزراعي من خلال زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

٢-٧-٨ العمل التعاوني

لقد قامت الجمعيات التعاونية الفلسطينية بدور مهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، حيث ساهمت الجمعيات التعاونية بالدفاع عن الأراضي من خلال مشاريع استصلاحها وتعميرها والبناء عليها وخاصة الأراضي المهددة بالمصادرة والقريبة من المستوطنات، كما ساهمت في توفير فرص العمل للكثير من العمال الفلسطينيين.

إن حركة فتح تؤكد أهمية العمل التعاوني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤكد ضرورة دعم هذا القطاع، وفي هذا المجال تلتزم بما يلي:

١- العمل على إصدار قانون تعاوني فلسطيني يطبق في كافة المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووضع حد لوجود قانونين أحدهما في الضفة والآخر في غزة.

٢- تشجيع إقامة صندوق لدعم العمل التعاوني.

٣- دعم بناء مجتمع تعاوني في كل من الضفة وغزة ومكتبة تعاونية.

٤- تعزيز عمل المجالس الزراعية وخاصة مجلس زيت الزيتون .

الرؤية والتوجهات الاجتماعية

٣-١ خلفية عامة

لقد أولت حركة فتح منذ انطلاقتها عام ١٩٦٥ اهتماماً خاصاً للقطاع الاجتماعي، فأنشأت المؤسسات الاجتماعية والثقافية، ورعت الاتحادات والمنظمات الشعبية، ودعمت المراكز والمؤسسات الثقافية والاجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية وفي الشتات، ودعمت ورعت دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى بناء السلطة الوطنية الفلسطينية. انطلقت الحركة في ذلك من فهمها أن القطاع الاجتماعي، هو الركيزة الأساسية في بنية الإنسان الفلسطيني مما يتطلب توفير الوسائل الرعائية والتنموية له في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والحماية الاجتماعية على أن يشمل جميع فئات الشعب الفلسطيني أينما وجدت، وتحديداً الفئات المهمشة والضعيفة التي هي بأمسّ الحاجة إلى الرعاية والأمن قناعة منها بأن القطاع الاجتماعي حاضنة التغيير والتطوير وتحديد اتجاهات المجتمع المستقبلية، وهو الجبهة التي ينبغي تصليبها لدعم الحركة السياسية وديمومة النضال الوطني، وهو القطاع الذي يتم من خلاله تحقيق رفاهية المواطن وتعزيز انتمائه وهويته.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار تنكر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، يشكل العائق الأساسي أمام إحداث تطوير فعلي لهذا القطاع. كما أن عدم تمتع الشعب الفلسطيني بالسيادة الفعلية على الأرض والموارد من شأنه الحؤول دون الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية تكفل للشعب الفلسطيني الرفاه الاجتماعي.

٣-٢ الرؤية الاجتماعية لحركة فتح

إن حركة فتح وإدراكاً منها لأهمية القطاع الاجتماعي، وإذ تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وبحريتها في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإنها تسعى لضمان حصول الشعب الفلسطيني على الرفاه والحماية الاجتماعية والتنمية الثقافية. وتسعى لتحقيق ذلك من خلال تهيئة الظروف الضرورية لتعزيز الإنسان الفلسطيني أينما وجد وتمكينه من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوقه المدنية والسياسية بكرامة وحرية وصولاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من الخوف والفاقة.

إن الحركة وهي تضع نصب عينيها هذه الرؤية، لترتكز الى الاعتماد على الذات والتأهيل والتمكين والشراكة بين القطاعات الثلاثة العام والأهلي والخاص. وتولي الحركة اهتماماً كبيراً للبناء المؤسسي وتفعيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء التقييم والتقويم المستمرين، والرقابة على الأداء، والشفافية، والمساءلة، ومبدأ التكامل في العمل، ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، ولتحقيق ذلك، فإن حركة فتح

تلتزم بما يلي :

٣-٢-١ في مجال الحماية الاجتماعية

تسعى حركة فتح لبناء مجتمع فلسطيني متضامن ومتكافل، ينعم فيه المواطن بالحرية والحماية والعيش الكريم، ذلك أن الهدف الأسمى هو التحرر وبناء الدولة المستقلة القادرة على حماية مواطنيها وتوفير سبل العيش الكريم لهم كأحد الحقوق الأساسية، وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي :

١- تقرّ حركة فتح بحق كل فلسطيني في الحصول على الضمان الاجتماعي، وبحقه في مستوى معيشي كاف له ولأسرته. وتقرّ كذلك بحق الفلسطينيين في التحرر من الجهل والجوع والفقر.

٢- تلتزم حركة فتح بتوفير الحماية والمساعدة للأسرة كونها تشكل الوحدة الجماعية والطبيعية والأساسية في المجتمع.

٣- انتهاج سياسة دعم للأسر المتضررة والتي خسرت معيلها أو بيتها.

٤- تعمل على تنشيط البرامج الاجتماعية التي تخدم شعبنا في الشتات والعمل على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي يطرحها واقع اللجوء والمنفى والشتات.

٥- تولي أهمية قصوى لتوفير الحماية الاجتماعية لشعبنا في مختلف اماكن تواجده ولمختلف فئاته وتحديداً الفئات المنكشفة كالمعاقين، والأحداث، والمسنين، والنساء الفقيرات اللواتي يترأسن أسرهن خاصة أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، والأيتام.

٦- تعمل على إعادة الاعتبار للعمل الخيري والتطوعي في مجالات التنمية الاجتماعية.

٧- تقوم بالمشاركة الفعالة في مكافحة الفقر والبطالة من خلال صناديق الفقر والمشاريع التشغيلية

٨- تعمل على تشجيع البحوث الاجتماعية والتنموية والسكانية وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

٩- تعطي اهتماماً خاصاً بالأطفال وذلك بوضع البرامج والمشاريع والنشاطات التي تحقق تنمية قدراتهم في المجالات العديدة وتجعلهم قادرين على مجابهة التحديات في المجتمع.

١٠- تلتزم باحترام الحريات الفردية والحق في الخصوصية.

١١- تؤكد على الانفتاح على الشركاء من تنظيمات ومؤسسات مجتمع مدني ومنظمات دولية، والتحلي بالمرونة والتسامح وتقبل الآخر في إطار العمل الاجتماعي والسياسي.

١٢- تعمل على إرساء برامج توعية مجتمعية لتعميق اللحمة الوطنية والتكافل والتضامن بين أبناء الشعب ومحاربة دعوات الانغلاق والتعصب وبناء المجتمع الديمقراطي في إطار سلطة القانون والنظام العام.

١٣- دعم نظام الضمان الاجتماعي بهدف مساعدة العاطلين عن العمل والمتقاعدين.

١٤- دعم مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى إحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لمواصلة واجبها تجاه هذه الفئة الكريمة من شعبنا داخل الوطن وفي الشتات.

١٥- إصلاح شبكة الحماية الاجتماعية وبناء قدراتها، ويتضمن ذلك وضع استراتيجية الحماية الاجتماعية وتوفير قاعدة معلومات وإطار عمل للتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

١٦- صياغة السياسات الاجتماعية التي تضمن حماية المجموعات الضعيفة وتنسيق العمل في بناء القدرات للمؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية.

٣-٢-٢ في مجال الرعاية الصحية

تبين الأرقام الإحصائية المتوفرة أن العدد الإجمالي للمستشفيات في الأراضي الفلسطينية بلغ ٧٨ مستشفى، منها ٥٤ مستشفى في الضفة الغربية بسعة ٣ر٠١٧ سرير و ٢٤ مستشفى في قطاع غزة بسعة ٢ر٣٢٩سرير، ومن هذه المستشفيات ٢٦ مستشفى تتبع للإشراف الحكومي و ٥٤ مستشفى تتبع لجهات غير حكومية (خاص، وكالة، ومنظمات غير حكومية)، كما تشير الإحصاءات الى أن هناك ٦٥٣ مركز رعاية صحية أولية منتشرة في الأراضي الفلسطينية، منها ٥٢١ في الضفة الغربية و ١٣٢ في قطاع غزة، منها ٤١٣ مركزاً صحياً تابعاً للقطاع الحكومي و ١٨٧ مركزاً وعيادة صحية تابعة لمنظمات غير حكومية و ٥٣ عيادة تديرها وكالة الغوث.

تشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٦ إلى أن هناك ثباتاً على معدلات الخصوبة، حيث بلغت ٦ر٤مولود لكل امرأة في الأراضي الفلسطينية، في حين لم يحصل تقدم يذكر في مجال الحد من وفيات الرضع، إذ بلغ ٣ر٢٥ لكل ألف ولادة حية، وتشير البيانات إلى أن قطاع غزة سجل معدلاً لوفيات الرضع أعلى منه في الضفة الغربية (٨ر٢٨مقابل ٩ر٢٢) على التوالي. كما أنه لم يتم تحقيق تقدم ملموس على صعيد وفيات الأطفال دون الخامسة على المستوى الوطني، حيث بلغت هذه المعدلات ٢ر٢٨ لكل الف ولادة حية عام ٢٠٠٦، مقارنة مع ٧ر٢٨ لكل ألف ولادة حية عام ٢٠٠٠، بالمقابل سجل انخفاض قدره ٥ر٥٪ على هذه الوفيات في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد ارتفع هذا المعدل بنسبة ٦ر١٪، وأن هناك ١٠ أطفال من بين كل ١٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يعانون من قصر القامة المزمن أو الحاد، بارتفاع قدره ٠ر٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وبلغت هذه النسبة ٩ر٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٤ر١٢٪ في قطاع غزة.

تسعى حركة فتح للمساهمة في تحسين المستوى الصحي للمجتمع الفلسطيني في إطار تنموي عادل، والمساهمة في تعزيز وتطوير البنى التحتية الصحية الفلسطينية وإدخال التكنولوجيا الطبية الحديثة إليها. كما تسعى الحركة الى التوعية الصحية المجتمعية وتعزيز المفاهيم الصحية التنموية، انطلاقاً من الواقع الفلسطيني والوصول بالخدمات الصحية حيثما لا توجد وحيثما أمكن في المناطق النائية من أجل تخفيف الأعباء المادية والجسدية والنفسية ورعاية الشرائح والأسر الأقل حظاً في التنمية. لذلك فإن حركة فتح تلتزم بما يلي:

١- تقر الحركة بحق كل فلسطيني في التمتع بالمستوى اللائق من الصحة الجسمية والعقلية،

وتهيئة الظروف لتأمين الخدمات والرعاية الطبيتين ودون تمييز.

٢- تحرص الحركة على التغطية الجغرافية للمناطق التي هي بحاجة للخدمات الصحية، وتعزيز دور الحركة في العمل على توفير هذه الخدمات وبناء المستشفيات والعيادات الصحية في المناطق الريفية النائية.

٣- تدعم الحركة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لضمان استمرار تقديم الخدمات والرعاية الطبية لشعبنا في الوطن وفي الشتات والمخيمات.

٤- تؤكد الاعتماد على الكفاءات ذات الخبرة والدراية في إدارة القطاع الصحي.

٥- تقوم بمراجعة معايير الترخيص وتحديثها والمشاركة في وضع النظم والمعايير المنظمة لذلك.

٦- تقوم في المشاركة في التخطيط والتنسيق وتطوير السياسات الصحية وفقاً لاحتياجات المجتمع، وللشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

٣-٢-٣ في مجال التعليم

تبين البيانات الإحصائية أن هناك ٢ر٤٢٩ مدرسة في الأراضي الفلسطينية، منها ١ر٨٠٨ مدرسة في الضفة الغربية و ٦٢١ مدرسة في قطاع غزة، منها ١ر٨٣٣ مدرسة حكومية، و٣٠٨ مدارس تابعة لوكالة الغوث الدولية، و٢٨٨ مدرسة خاصة، وأن هناك ١ر٠٩٧ر٠٩٥ طالباً وطالبة يدرسون في المدارس، منهم ٦٥٣ر٣٥٥ طالباً وطالبة في الضفة الغربية موزعين على ٢١ر٧٣٤ شعبة، و٤٤٣ر٧٤٠ طالباً وطالبة في قطاع غزة موزعين على ١١ر٥٩٩شعبة، وهناك ٨٢ر٧٢٩ شعبة في المرحلة الأساسية و ٤ر٦٠٤ شعبة في المرحلة الثانوية. في حين بلغ عدد المعلمين في المدارس بكافة مراحلها ٤٣ر٥٢٩ معلماً ومعلمة، منهم ٣٠ر٥٦٤ معلماً في المدارس الحكومية و ٨ر٤٥٢ في مدارس وكالة الغوث الدولية و ٤ر٥١٣ في المدارس الخاصة، فيما توزع عدد المعلمين والمعلمات في الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع ٢٧ر٤١٨ و ١١١ر١٦على التوالي. كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الرسوب في المدارس بلغت ٣٪ عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ونسبة التسرب ٢ر١٪، ومعدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الحكومية ١ر٢٥طالب لكل معلم و ٢٩ر٨ طالب لكل معلم في مدارس وكالة الغوث الدولية، و١٧ر٣ طالب لكل معلم في المدارس الخاصة، وقد بلغ معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في المرحلة الأساسية ٣٣ر٣ طالباً، وفي المرحلة الثانوية ٣٠ر٤ طالباً.

وفي العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع المتوسطة ١٤٨ر٠٢١٠ طالباً وطالبة لنيل شهادة البكالوريوس و ١٦ر٩٦٧طالباً وطالبة لنيل شهادة الدبلوم المتوسط و ٤ر٤٣١ طالباً وطالبة في الدراسات العليا. هذا وقد بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢١ر٨٥١ خريج وخريجة بواقع ١٦ر٢٨١لشهادة البكالوريوس (منهم ٦ر٧٣٠ ذكور و ٩ر٥٥١

إناث)، ٤ر١٣٦ لشهادة الدبلوم المتوسط (منهم ٩٤٥ر١ ذكور و ١٩١ر٢ إناث)، وعدد المتخرجين من الدراسات العليا ٨٣٩ (منهم ٥٤٤ ذكور و٢٩٥ إناث). وبحسب المعطيات الإحصائية المتوفرة للعام ٢٠٠٧، فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية ٢ر٦٪ بواقع ٨ر٢٪ للذكور و ٧ر٩٪ للإناث.

أدركت حركة فتح منذ عقود أن للعلوم والثقافة أثراً بارزاً في حياة الإنسان وتطوره، حيث أكدت التجربة في التاريخ الإنساني أن تقدم الأمم والشعوب يرتبط باستمرار تقدمها العلمي والتكنولوجي وبمدى قدرتها على مواكبة التطورات، وأن تأخرها يرتبط بالضرورة بتجاهلها لهذا الجانب، ولذلك كان من الطبيعي أن تولي حركة فتح أهمية كبيرة لقطاع التعليم. وتدرك الحركة أنه من الواضح أننا نعيش على أعتاب مرحلة جديدة تتضاعف فيها المعرفة وتقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل سريع وتتغير معها أنماط التنمية وطرق الإنتاج وأساليب الحياة. لذلك فقد سعت الحركة لأن يكون التعليم في فلسطين جيداً ومنفتحاً على العالم مؤصلاً للشخصية وللهوية الوطنية والقومية والروحية.

وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

١- تقر حركة فتح بحق كل فلسطيني وفلسطينية في التعليم دون تمييز وتتبنى سياسة التعليم الإلزامي لغاية المرحلة الإعدادية، وتؤمن الحركة بوجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢- تؤمن الحركة بحق التعليم للجميع وتلتزم بتوفيره ما أمكنها ذلك.

٣- تؤكد التركيز على تعليم الفتيات في كافة مراحل التعليم وفروعه.

٤- تولي الاهتمام الكافي للتعليم في الريف وتوفير التعليم لكافة الفئات المهمشة والمحرومة وعلى رأس ذلك المرأة وكبار السن وتتبنى برنامج محو الأمية، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم، ومساعدة الطلبة الفقراء على استكمال تحصيلهم العلمي في كافة مراحل الدراسة.

٥- تلتزم بتبني برامج الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) والإسهام في دعم هذه البرامج من منطلق الاستثمار المبكر في الإنسان.

٦- تلتزم الحركة بالسير قدماً بتوحيد المناهج وتحديثها وتطويرها بما يتناسب مع الوضع الفلسطيني.

٧- تلتزم بتحديث التعليم وربطه بآفاق التطور العلمي والتكنولوجي بتحسين البيئة المدرسية والمنهاج وكافة الوسائل المساندة وإدخال الكمبيوتر والمعلوماتية إلى المناهج، وتطبيق نظام التعليم الالكتروني الذي بدأت فيه حكومة فتح عام ٢٠٠٥

٨- تعمل على تعزيز التوجه نحو التعليم المهني وربطه بحاجات المجتمع وبالسوق المحلية، لتصحيح هرم التعليم المقلوب لدينا.

٩- تلتزم بحق التعليم الجامعي وتحسين مستواه والتوسع النوعي فيه وتعزيز دور الجامعات كمحرك رئيسي للتنمية والعمل على إنشاء صندوق دعم الطالب الفلسطيني.

المدرسة والمجتمع والجامعة. تعمل على تعميق الشراكة مع المجتمع المحلي وخاصة في بناء العلاقة بين ١٠-

١١- تعمل على تعزيز العلاقة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقل التعليم.

١٢- تتبنى الحركة سياسة الانفتاح على المؤسسات التعليمية العالمية والاستفادة من تجارب الدول والشعوب في هذا المجال.

١٣- تعمل الحركة على التواصل العلمي بين الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

٣-٢-٤ في مجال النهوض بالمرأة

تشير البيانات الإحصائية المتوفرة إلى أن الإناث تشكل ما نسبته ٣ر٤٩٪ من المجتمع الفلسطيني وأن هناك ٠ر٨٪ من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية تترأسها نساء بواقع ٠ر٨٪ في الضفة الغربية و ٧ر٧٪ في قطاع غزة. فعلى صعيد التعليم بلغت نسبة الإناث ١٥ سنة فأكثر الملتحقات حالياً بالتعليم ٣ر٢٣٪ مقابل ٩ر٢١٪ للذكور، وأن ٥ر٩٪ منهن أميات مقابل ٨ر٢٪ للذكور، وأن ٤ر٣٥٪ منهن يحملن الشهادة الإعدادية مقارنة بـ ٣ر٣٦٪ للذكور و ٤ر٦٪ يحملن شهادة بكالوريوس فأعلى مقارنة بـ ٧ر٨٪ للذكور، بينما بلغت نسبة المشاركات في القوى العاملة ٧ر١٥٪ مقابل ٧ر٦٧٪ للذكور، أما البطالة فقد بلغت نسبة المتعطلات عن العمل ٠ر١٩٪ مقابل ١ر٢٢٪ للذكور. وفي القطاع الصحي تشير المعطيات الإحصائية لعام ٢٠٠٦، الى أن نسبة النساء العاملات في قطاع التمريض تشكل ما نسبته ١ر٥٣٪ من إجمالي العاملين في قطاع التمريض، في حين تزيد فجوة النوع الاجتماعي لصالح الرجال لتبلغ ٢ر٨٩٪ مقارنة بـ ٨ر١٠٪ للنساء العاملات كأطباء بشريين، و ٣ر٨١٪ للرجال مقارنة بـ٧ر١٨٪ للنساء اللواتي يعملن طبيبات أسنان.

أما على صعيد الحياة السياسية فقد بلغت نسبة الإناث من بين مجمل أعضاء المجلس التشريعي ٩ر١٢٪ خلال العام ٢٠٠٦ مقارنة مع ٧ر٥٪ خلال العام ١٩٩٦. كما بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب سفير في الحكومة الفلسطينية ٤ر٧٪ من مجمل السفراء خلال العام ٢٠٠٦، وبلغت نسبة النساء اللواتي يعملن قاضيات ما نسبته ٢،١١٪ من مجمل القضاة خلال العام ٢٠٠٦. ونسبة النساء اللواتي يشغلن منصب مدع عام (وكيل نيابة) ١ر٢١٪ مقارنة بـ٩ر٨٧٪ من الرجال خلال العام ٢٠٠٦.

وبهذا فإن حركة فتح تلتزم وتقر بما يلي:

١- تقر حركة فتح بالمساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

٢- تؤمن حركة فتح بضرورة العمل للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٣- تؤكد على حق المرأة بالتعليم وضمان إلزاميته للفتيات، والعمل على الحد من تسربهن.

٤- تعمل على تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الشأن العام والحياة السياسية.

٥- تولي اهتماماً خاصاً ببرامج المرأة والصحة

الانجابية خاصة ما يتعلق بالزواج المبكر، والصحة الإنجابية والوعي الصحي، والمرأة الحامل، والفتاة المقبلة على الزواج.

٦- تعمل على وضع برامج لحماية المرأة من الاستغلال والعنف والإساءة والتمييز.

٧- توفير خدمات التأهيل والتدريب بهدف رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

٨- تلتزم بتوفير بيئة تشريعية داعمة للمرأة وحقوقها.

٩- العمل على رصد العمليات القانونية والتشريعية والسياسات المتداولة للتأكد من مراعاتها مصالح المرأة، وإعداد الآليات القادرة على ترجمة القوانين والسياسات والتشريعات إلى برامج عمل.

١٠- الاهتمام بقضايا المرأة الفلسطينية داخل الوطن وفي الشتات، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية والنقابية لضمان حقوق المرأة التي كفلتها لها المواثيق الدولية والشرائع السماوية.

١١- تلتزم حركة فتح بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية الصادرة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر والمؤسسات والمراكز النسوية.

وسوف تسعى الحركة إلى تحقيق التزاماتها من خلال عدد من الآليات أهمها:

١- تزويد النساء المبادرات بالمهارات الفنية للعمل وتوفير برامج التدريب من خلال العمل والخبرة العملية للخريجات العاطلات عن العمل، ودعم النشاطات الاقتصادية للمرأة الريفية، من خلال برامج التمكين الاقتصادي للنساء، وتأسيس برامج إقراض للنساء المهمشات والنساء الريفيات.

٢- تقديم الدعم لخلق بيئة تمكن المرأة من زيادة مشاركتها في سوق العمل والحياة العامة من خلال مراجعة الإطار القانوني، وصياغة استراتيجيات وبرامج تعليمية وتدريبية شاملة لدمج المرأة في الحياة العامة والعملية الديمقراطية.

آفاق تحوّل الهند إلى قوة عالمية عظمى

مأمون سويدان *

مقدمة

في خضم التحوّلات الكونية الجارية على الساحة الدولية التي تشمل كافة مناحي الحياة البشرية بفعل ثورة المعلومات والانفجار المعرفي والتقدم غير المسبوق في وسائل الاتصال والإعلام التي حولت العالم إلى ما يشبه القرية الكونية، في هذا المناخ الدولي المتغيّر والمتجدّد دوماً، كانت الهند ـ ولا تزال ـ تشق طريقها بهدوء وخطى واثقة وثابتة نحو مستقبل واعد يحفظ لها مكاناً مرموقاً بين الأمم، رغم كل ما يعترضها من تحديات وصعاب.

لقد قدمت الهند للبشرية جمعاء نموذجاً مذهلاً في التطور والازدهار بحيث أصبحت مثالاً يحتذى به في النجاح، وقد فرضت الهند نفسها على العالم كإحدى القوى المهمة والرئيسة على الساحة الدولية، وأصبحت تجتذب هذه القوى، وليس أدل على ذلك من سعي معظم الدول الكبرى وغيرها إلى كسب ود الهند والتقرب إليها، وهذا ما عبّر عنه رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير عندما أكّد دعم بريطانيا للهند في مسعاها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وكذلك تصريح وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس في العام ٢٠٠٥ خلال لقائها وزير الخارجية الهندي، حيث قالت إن «الهند تتجه لتصبح قوة عالمية كبرى، ويحق لها ذلك».

تدرك الهند حقيقة وأبعاد صعودها على المسرح الدولي كقوة كبرى وتتفاعل مع هذه الحقيقة من خلال إجراء دراسات وأبحاث معمقة حول طبيعة ومستقبل دورها في النظام العالمي والمسؤوليات المنوطة بها، ولعل أبرز ما يعكس هذا التوجه هو المؤتمر[1] الذي عُقد في العاصمة الهندية، في الفترة

* باحث وكاتب سياسي

ما بين ١٨ ـ ٢٠ نيسان من العام ٢٠٠٨ بمشاركة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج، بعنوان (الهند كقوة عظمى صاعدة .. المسؤوليات والتحديات) والذي شارك فيه ٢٠٠ شخص يمثلون نخبة من القيادات الحكومية الرسمية ورجال الأعمال والأكاديميين ورجال الإعلام والسياسيين والعسكريين، حيث ناقش المؤتمر مسؤوليات الهند باعتبارها قوة صاعدة كبيرة، والالتزامات التي يجب أن تفي بها لممارسة هذا الدور وتأثيره على الاستقرار الإقليمي والدولي.

تعود إرهاصات النقلة النوعية للتطور للهندي إلى العام ١٩٩١ حين شرعت حكومة الهند بتنفيذ خطوات إصلاح اقتصادية جذرية وانتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم وتبنّت سياسات السوق المفتوحة وعملت على خصخصة العديد من الصناعات التي تملكها الدولة. وقد تجلى التفوّق الهندي من خلال ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ليصل في بعض السنوات إلى نسبة ٩٪. الأمر الذي حذا ببعض المراقبين والمحللين الاقتصاديين أن يتنبؤوا بأن يكون الاقتصاد الهندي من أسرع الاقتصادات العالمية تطوّراً بعد العام ٢٠٢٠. وما يميز النهضة الاقتصادية في الهند أنها تعتبر من النوع المستدام؛ لأن النمو قائم على الموارد البشرية والموارد البشرية المتطورة في الخبرة والتعليم.

أما على الصعيد السياسي، فقد نجحت التجربة الديمقراطية الهندية في خلق حالة من الاستقرار للدولة الهندية؛ الأمر الذي مكنها من أن تحتل مكانةً محترمةً بين الديمقراطيات العالمية، إلى حد وصفها بأكبر ديمقراطية في العالم.

لقد فرضت الهند نفسها بقوة على الساحة الدولية، ولم تعد دولةً ناميةً، حيث يلاحظ حرص أميركي مكثف على استمالة الهند وصل إلى حد التوقيع على اتفاق نووي بين البلدين في آذار من العام ٢٠٠٦، وفي الوقت نفسه تبذل روسيا جهوداً مضنيةً من أجل الحفاظ على علاقاتها التاريخية الوثيقة مع الهند، كما أن الصين (الجارة الخصم للهند) تسعى إلى تطوير علاقاتها مع الهند، وقد نجحت الدولتان في توقيع وثيقة مشتركة للتعاون بين البلدين في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٨ تؤسس لعهد جديد من العلاقات القائمة على التعاون والتفاهم، كذلك الأمر بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ودوله وغيرها من الدول الصاعدة في العالم. لكن يبقى الشيء الثابت المعلن في السياسة الخارجية الهندية هو أن الهند لا تزال تعتبر نفسها إحدى دول العالم الثالث التي تؤمن بسياسة عدم الانحياز وتنادي بعالم خالٍ من التجاذبات والاستقطابات والتحالفات، ولا تزال تعتبر مبادئ حركة عدم الانحياز بوصلتها ومنطلقها في العمل السياسي الدولي.

تحاول هذه الدراسة استكشاف فرص نجاح الهند في التحول من قوة إقليمية مهمة إلى قوة عالمية فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية.

تبدأ الدراسة بإعطاء خلفية حول تاريخ الهند وطبيعة النظام السياسي السائد، وتتناول عناصر ومؤهلات الهند التي تمكنها من التحول إلى دولة كبرى، والمعوقات التي يمكن أن تعترضها، وفي هذا السياق تسترشد الدراسة ببعض القراءات

العالمية لمستقبل الهند، تنتقل الدراسة إلى علاقات الهند الخارجية وتركّز على علاقات الهند بروسيا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والعالم العربي وفلسطين وإسرائيل. تختتم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات وتقترح مجموعةً من التوصيات الضرورية لتصويب وتقويم العلاقات العربية مع الهند.

خلفية حول تاريخ الهند الحديث

تعرضت الهند لأحداث جسام عبر تاريخها كان أبرزها الاستعمار البريطاني وما تلاه من نضال من أجل الاستقلال، في حين كان أهمها في العصر الحديث انفصال باكستان عنها وحربها المؤلمة مع الصين في العام ١٩٦٢. في هذه الخلفية سيتم التطرق إلى أبرز المحطات في تاريخ الهند الحديث.

في العام ١٨٧٥ سيطرت الحكومة البريطانية على الهند ووضعتها تحت الاحتلال المباشر، وفي العام ١٨٦٧ وضعت الهند تحت سيطرة التاج البريطاني، وأصبحت الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند. في العام ١٨٨٥ نشأ المؤتمر الهندي الوطني كمنتدى لدعم المقاومة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني، وفي العام ١٩٢٠ حوّل المهاتما غاندي المؤتمر القومي من حزب للقادة يتم اختيارهم سنوياً إلى حركة شعبية يسمح لجميع الهنود من جميع فئات الشعب بالانضمام إليها، ولاحقا أطلق غاندي وتزعم حركة عصيان مدني ضد الاحتلال البريطاني ومن ثم أطلق حركة تحرير الهند.

وافق البرلمان البريطاني في العام ١٩٣٥ على قانون الحكومة الهندية الذي يتضمّن استقلال الأجهزة التشريعية في الهند، وحماية الأقليات المسلمة، وتحويل الهند إلى النظام الفدرالي. نالت الهند استقلالها في العام ١٩٤٧ وتم تقسيم شبه الجزيرة الهندية لتسيطر الأغلبية الهندوسية على الهند وتسيطر الأغلبية المسلمة على باكستان. وفي العام ١٩٤٨ تم اغتيال الزعيم الهندي المهاتما غاندي على يد متطرف هندوسي ليخلفه جواهر لال نهرو.

تم الإعلان عن بدء العمل بالدستور الهندي في العام ١٩٥٠، الذي يقر نظام الاتحاد الفدرالي ويقسّم الهند إلى ولايات، كما يقر النظام البرلماني، بالإضافة إلى احتوائه على قائمة بالحقوق الأساسية مثل حرية الصحافة والتنظيم. وتلا ذلك إجراء أول عملية انتخابات عامة في الهند بعد الاستقلال فاز فيها حزب المؤتمر الوطني بزعامة جواهر لال نهرو.

في العام ١٩٥٦ استردت الهند الأقاليم التي كانت تحت السيطرة الفرنسية، وفي العام ١٩٨٧ استردت الهند آخر إقليم محتل، وهو إقليم (غووا) الذي كان تحت السيطرة البرتغالية، ثم أصبح ولاية في الاتحاد الفدرالي للهند.

النظام السياسي في الهند

الهند جمهورية اتحادية تتألف من ٢٨ ولاية وسبعة أقاليم اتحادية ويسودها نظام حكم برلماني منذ سريان دستورها العام ١٩٥٠. ينظم الدستور الهندي اختصاصات السلطات الثلاث (التشريعية

والتنفيذية والقضائية)، ويأتي رئيس الجمهورية على رأس السلطة التنفيذية، إلاّ أن سلطته تُعد اسمية، والسلطة الفعلية تقع في يد رئيس الوزراء. كما ينظم الدستور شكل السلطات الثلاث، أيضاً، داخل كل ولاية من ولايات الهند، وكذلك أقاليمها الاتحادية باعتبار أن تلك السلطات المحلية تُعد امتداداً مكملاً للسلطات المركزية.[٢]

رئيس الدولة: رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية في الهند، وينتخب الرئيس لفترة رئاسية (يمكن تجديدها) مدتها خمس سنوات من خلال مجمع انتخابي يضم الأعضاء المنتخبين من المجالس التشريعية القومية والمحلية. وينتخب نائب الرئيس بالطريقة نفسها ويتولى مهام الرئيس في حال عجزه عن القيام بها.

مجلس الوزراء: يتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء ويختار المجلس ـ المسؤول أمام البرلمان ـ بواسطة رئيس الدولة بناء على توصية رئيس الوزراء، ويترأس كل عضو في المجلس قسماً إدارياً في الحكومة المركزية، وهناك تقسيم دستوري للمسؤوليات بين الحكومة القومية وحكومات الولايات، ولهذا فإن الحكومة القومية لها سلطات موسّعة في مجالات مثل السياسة الخارجية، في حين أن الولايات مسؤولة عن نظم الرعاية الصحية والتنمية الزراعية، وبعض المجالات تشكل مسؤولية مشتركة مثل التعليم.

السلطة التشريعية: تتمثل السلطة التشريعية في مجلسين: المجلس الأدنى هو (لوك سابها) أو مجلس الشعب، والمجلس الأعلى هو (راجيا سابها) أو مجلس الولايات.

ويضم مجلس الشعب (لوك سابها) ٥٤٥ عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر، فيما عدا عضوين يعينهما رئيس الدولة لتمثيل مجتمع الهنود الإنكليز. يتناسب عدد المقاعد المخصصة لكل ولاية واتحاد إقليمي مع عدد السكان. مدة دورة المجلس خمس سنوات، لكن الرئيس يمكنه حل المجلس بناءً على توصية رئيس الوزراء، أو نتيجة سحب الثقة من الحكومة.

فيما ينتخب مجلس الولايات (راجيا سابها) بواسطة أعضاء المجالس التشريعية بالولايات فيما عدا اثني عشر عضواً يعينهم الرئيس ممن يملكون معرفة خاصة أو خبرة عملية في الأدب، الفنون، العلوم، الخدمات الاجتماعية. يختار الأعضاء المنتخبون بنظام التمثيل النسبي لدورة مدتها ست سنوات فيما يتم انتخاب ثلث أعضاء (راجيا سابها) كل عامين. أغلبية الثلثين مطلوبة لبعض التعديلات الدستورية، وبعضها يتطلب، أيضاً، تصديق نصف الولايات.

الحكومات المحلية: تتكون الهند من اتحاد ٢٨ ولاية وسبعة أقاليم اتحادية. يتم تشكيل حكومات الولايات بعد تشكيل الحكومة المركزية، وكل ولاية من الولايات لها تشريع يحكم شؤون الولاية، أما إقليما (دلهي وبونديشيري) الاتحاديان فلهما تشريعاتهما الخاصة. هذه الوحدات الثلاثون يترأس كل منها حاكم يعينه رئيس الهند لمدة خمس سنوات. تشبه اختصاصات هؤلاء الحكام اختصاصات رئيس الدولة، وأهم مهام الحاكم دعوة رئيس الحزب الحاصل على الأغلبية في الانتخابات التشريعية للولاية إلى تشكيل حكومة

الولاية.

مفهوم القوة العظمى

القوة العظمى هي عبارة عن أمة أو دولة لديها القدرة على فرض نفوذها على الساحة الدولية، وما يميز القوى العظمى هو امتلاكها عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية والثقافية التي تمكنها من فرض رؤيتها على الساحة الدولية.

عبر التاريخ ظهرت واختفت العديد من القوى الكبرى نتيجة تفاعلات سياسية وعسكرية كان لها بالغ التأثير في تغيير وتبدل موازين القوى على الساحة الدولية. في عصرنا الحالي فإن النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية قد أقر بوجود خمس دول عظمى على الساحة الدولية وهي: الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا. علاوة على وجود قوى إقليمية كبرى.

مؤهلات الهند للتحوّل إلى قوة عالمية كبرى

يتفق معظم الخبراء السياسيين والآسيويين وصناع القرار السياسيين على أن الهند تمتلك عناصر ومؤهلات تمكنها من التحول إلى دولة عظمى إذا نجحت في حسن توظيفها وحافظت على وتيرة نموها، ومن أبرز هذه المؤهلات:

النمو الاقتصادي: بلغ احتياطي النقد الأجنبي في الهند ٢٧١ مليار دولار في العام ٢٠٠٧. في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته ٩١١ مليار دولار في العام نفسه.[٣]

تنبأت مؤسسة (جولدمان ساتش) بأن اقتصاد الهند سوف يصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول العام ٢٠٣٥ بناءً على معدل نمو متوقع يتراوح بين ٢,٥٪ و١,٦٪، في حين أن الاقتصاد ينمو، حالياً، بنسبة ٢,٩٪.

حسب تقديرات وكالة المخابرات الأميركية التي نشرتها في تقريرها (حقائق حول العالم) بلغ الناتج القومي الإجمالي للهند ما يقارب ٣ تريليونات دولار أميركي، وهي بذلك تتبوأ المركز الرابع عالمياً بعد الولايات المتحدة الأميركية والصين واليابان[٤].

في العام ١٩٩٩ تنبأت مؤسسة (جولدمان ساتش) بأن الناتج المحلي الإجمالي للهند بأسعارها الحالية سوف يتجاوز كلاً من ناتج فرنسا وإيطاليا بحلول العام ٢٠٢٠ وألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا بحلول العام ٢٠٢٥ واليابان بحلول العام ٢٠٣٥. وبحلول العام ٢٠٣٥ يتوقع للهند أن تصبح صاحبة ثالث أكبر اقتصاد في العالم خلف كل من الولايات المتحدة والصين، مع الإشارة إلى أن (جولدمان ساتش) قد بنت تنبؤاتها على معدل نمو للاقتصاد الهندي يتراوح بين ٢,٥٪ و١,٦٪ في مراحل مختلفة، بينما تسجل الهند، فعلياً، معدل نمو وصل إلى ٩,٥٪.

الاقتصاد الهندي كان من أقل اقتصادات دول العالم تأثراً بالأزمة الاقتصادية التي لا تزال تعصف بالعالم، حيث استمر النمو الاقتصادي بمعدل ٦٪ استناداً إلى تقرير بنك التنمية الآسيوي الذي صدر في شهر أيلول ٢٠٠٩. واستناداً إلى تقارير دولية

فقد نجحت الحكومة الهندية العام ٢٠٠٦ في توفير ثلاثمائة وخمسة آلاف فرصة عمل، وهي النسبة الأعلى في العالم، كما توقع خبير اقتصادي هندي أن تصبح الهند ثالث قوة اقتصادية في العالم ٦ العام ٢٠٣٥ بحيث سيصبح العالم ثلاثي الأقطاب بحسب توقعاته: (أميركا والصين والهند). وتشير دراسات أخرى إلى أن الاقتصاد الهندي سيصبح ثاني أقوى اقتصاد على مستوى العالم بحلول العام ٢٠٥٠ إذا استمر بالنمو حسب وتيرته الحالية[٧].

نمو الاقتصاد الهندي لا يقتصر على قطاع البرمجيات بل يشمل معظم قطاعات التصنيع والزراعة والسياحة والطاقة وصناعة الأدوية والنسيج والإنتاج السينمائي الذي جعل (بوليود) تنافس (هوليود)، بجانب التركيز على مراكز البحث العلمي وفي مجال الاتصالات وغير ذلك.

وكانت الحكومة الهندية قد تبنّت خطةً خمسيةً سيتم بموجبها إنفاق ٥٠٠ مليار دولار على تطوير البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات وغير ذلك.

التقارير الدولية تشير إلى ازدياد في أعداد الهنود الذين يمتلكون ثروةً كبيرةً (أغنى أغنياء العالم)، وتجدر الإشارة إلى أن الملياردير الهندي (موكيش امباني) تفوق على صاحب شركة (مايكروسوفت) العملاقة للكومبيوتر (بيل غيتس) ليحتل المرتبة الأولى على لائحة أغنى أغنياء العالم، بعد أن وصلت ثروته الشخصية إلى حوالى ٦٢ مليار دولار.

كما أن الشركات الهندية تتمدد نحو العالمية، ومن أبرز الصفقات التي عقدتها الشركات الهندية خلال العام ٢٠٠٦ استحواذ شركة (ميتال ستيل) للصلب على شركة (أرسيلور) الأوروبية ومقرها لوكسمبورغ حيث تكونت بذلك أكبر شركة للصلب في العالم. كما نجحت شركة (فيديوكون) الهندية في شراء شركة (طومسون) الفرنسية للإلكترونيات وشركة (دايو إلكترونيكس) الكورية الجنوبية في صفقتين بلغت قيمتهما ملياري دولار. أما شركة (تاتا تي) للشاي، إحدى شركات مجموعة (تاتا غروب)، فقد اشترت شركة الأغذية والمشروبات الأميركية (إنيرجي براندس) مقابل ٦٧٧ مليون دولار، واشترت شركة (ألبان ليود) الهندية شركة النفط النرويجية الكبرى (سينفيست) مقابل ٤٢٥ مليون دولار. واشترت شركة (سوزلون إنيرجي) شركة (هانسون ترانسميشن) البلجيكية مقابل ٥٦٥ مليون دولار[٨].

كما شاركت شركات الأدوية الهندية في سباق الاستحواذ على الشركات الأجنبية، حيث شهد هذا القطاع عدة صفقات ضخمة؛ بينها نجاح شركة (دكتور ريديز) في شراء شركة (بيتا فارما) الألمانية مقابل ٥٧٠ مليون دولار، وشركة (رانباكسي) في شراء (تيرابيا) الرومانية مقابل ٣٢٤ مليون دولار.

وفي مجال الثقافة، تطرح الهند في الأسواق كل عام أكثر من ٢٠٠ ألف عنوان في حقول العلم والمعرفة وبـ ٢٤ لغة رسمية في شبه القارة الهندية، ومن ضمنها اللغة الإنكليزية.

التطور التكنولوجي: تشهد الهند طفرةً نوعيةً في التطور التكنولوجي وخاصةً في مجال تكنولوجيا

المعلومات، فقد غيّرت الثورة العالمية في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات ملامح الهند. وسرّعت الاستثمارات التي ضختها الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة في الهند من وتيرة معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي وساعدت على إحداث ازدهار في البلاد.

ومن معاهد الهند التكنولوجية تخرّج أجيال من الهنود الموهوبين الذين تعتمد عليهم كبريات الشركات العالمية في صناعة البرمجيات مثل (مايكروسوفت) و(آي. بي. أم) و(إنتل) و(أوراكل) وغيرها، كما تقلدت كوكبة من خريجي هذه المعاهد مناصب عليا في قيادة عمالقة الشركات العالمية. وتصل صادرات الهند للعالم من قطاع البرمجيات وحده ٤٦ مليار دولار سنوياً[٩].

تمتلك الهند قوى عاملةً متعلمةً تعليماً عالياً مع وجود مليوني خريج جامعي في السنة يتحدث جميعهم اللغة الإنكليزية. أما متوسط أجور العمال المهنيين في تكنولوجيا المعلومات فتتراوح بين ربع وعشر أجور نظرائهم في أوروبا والولايات المتحدة. تدفقت الشركات المتعددة الجنسيات ـ التواقة إلى الاستفادة من عمال مهنيين قليلي الأجور ومن فتح إحدى كبريات الأسواق في العالم ـ إلى الهند، واليوم فإن ما يزيد على ٥٠٠ من كبريات الشركات العالمية تنجز عملياتها من بنغلور وحدها.

أما على صعيد برامج الفضاء، فتدير الهند برنامجاً فضائياً واسعاً يشمل إطلاق صواريخ وأقماراً صناعية ومراكز لتحليل البيانات. وتعتزم الهند إطلاق أول رائد فضاء في العام ٢٠١٤ وإطلاق مهمة فضاء مأهولة للقمر في العام ٢٠٢٠. وفي إطار الاستعدادات أطلقت أربعة أقمار صناعية على صاروخ واحد لأول مرة في كانون الثاني من العام ٢٠٠٧ من بينها واحد أعيد إلى الأرض.

ويدور حول الأرض الآن ما لا يقل عن ١٦ قمراً صناعياً هندياً تدعم الاتصالات والبث التلفزيوني ومراقبة الأرض والتوقعات الجوية والتعليم والرعاية الصحية عن بعد من خلال الإنترنت. وتمتلك الهند أكبر مجموعة في العالم من أقمار المراقبة الصناعية للأرض والتي تضم سبعة أقمار.[١٠] وجدير ذكره أنه في نهاية العام الماضي أطلقت الهند بنجاح أول مركبة فضائية غير مأهولة إلى القمر.

المساحة والسكان: يعتبر علماء السياسة مساحة الدولة وعدد سكانها أحد أهم عناصر قياس قوتها، فالدول التي تمتلك مساحات شاسعة وعدداً كبير من السكان تكون مؤهلة أكثر من غيرها لبناء وتنمية قدراتها.

تعتبر الهند سابع أكبر بلد في العالم، حيث تبلغ مساحتها ٣,٢ مليون كيلومتر مربع، ويبلغ طول حدودها البرية (١٥،٠٠٠) كيلومتر، أما طول حدودها البحرية فيبلغ (٧٧٠٠) كيلومتر، مع وجود (٦٠٠) جزيرة وتبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة ٢,٥ مليون كيلومتر مربع. وتشترك الهند بحدود برية مع سبعة بلدان وحدود بحرية مع خمسة بلدان.

حسب معطيات مكتب مراجعة السكان من المتوقع أن يزداد تعداد سكان الهند من ١,٠٨ مليار

إلى ١,٦٣ مليار نسمة، لتتفوق بذلك على الصين التي تعد أكبر دولة من حيث التعداد السكاني في العالم، والتي تقول التوقعات إن تعدادها سيزداد من ١,٣ إلى ١,٤٤ مليار نسمة.[١١]

تنامي النفوذ السياسي: تسعى الهند إلى المطالبة بإجراء إصلاحات جذرية في الأسس التي أقيمت وأنشئت عليها المنظمات الدولية الحالية وخاصةً هيئة الأمم المتحدة، وتعتبر الهند مطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي بمثابة استحقاق يعود بالدرجة الأساس إلى ما حققته الهند على طريق فرض نفسها على الصعيد العالمي كقوة نووية متطورة تكنولوجياً ينتظر لها أن تلعب دوراً مؤثراً في الأحداث المستقبلية على الصعيد الآسيوي والدولي.

تشارك الهند في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أربع قارات على مستوى العالم. أهمها مساهمتها في عمليات حفظ السلام والاستقرار في إفريقيا وآسيا. وقد برهنت على قدرتها العالية في خدمة الأمن والسلم الدوليين، والهند واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في الأمم المتحدة. وقد عرضت الهند أيضاً لواءً واحداً من قوات الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.[١٢] وبحسب تصريحات وزير الخارجية الهندي خلال افتتاح أعمال الدورة رقم ٦٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة فإن أكثر من (١٠٠,٠٠٠) عسكري هندي وأفراد الشرطة خدموا تحت راية الأمم المتحدة في ٣٥ من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع قارات العالم.

كما أن الهند هي إحدى دول العشرين التي أصبحت تشارك في وضع وصوغ السياسات الاقتصادية العالمية، وتلعب دوراً نشطاً على المستويين الإقليمي والدولي، حيث إنها عضو في هيئة الأمم المتحدة وتطمح إلى مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وهي عضو مؤسس وفاعل في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ ومجموعة الـ١٥ والمنتدى الإقليمي الآسيوي (ARF) ورابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، كذلك فهي من أهم دول (الكومنولث)، بالإضافة إلى كونها واحدة من مجموعة دول (البريك) التي تضم: (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) التي يتوقع أن يكون لها شأن كبير على الساحة الدولية على المدى القريب.

القدرات العسكرية: بلغت الموازنة الحربية للهند ٢٩ مليار دولار. ويبلغ عديد القوات الهندية المسلحة ١,٣ مليون جندي، وعديد القوات شبه العسكرية ما يقرب من ١,١ مليون نسمة، وهي ثاني أكبر قوة مسلحة في آسيا بعد القوة الصينية. سلاح البحرية الذي يضم ٥٥ ألف جندي يعد من ضمن الأهم في العالم ويتضمّن حاملتي طائرات و١٦ غواصة، واحدة منها نووية، و١٤ كاسحة ألغام. وهو ما يثير شهية الهند ويجعلها تفكر بالسيطرة على المحيط الهندي.

أما سلاح الطيران الهندي فيضم ١٧٠ ألف جندي و١١١٣ طائرة بينها ٨٥٢ طائرة مقاتلة.[١٣] تمتلك الهند ترسانة أسلحة نووية قادرة على إطلاقها من الطائرات وتحميلها كرؤوس حربية للصواريخ وهي تشكل للهند قوة ردع.

بعض التقارير تتوقع أن يزيد حجم الإنفاق

العسكري الهندي خلال الأعوام القليلة المقبلة على موازنة الدفاع البريطانية. وتؤكد هذه التقارير أن الهند بحلول العام ٢٠٢٥ ستمتلك أربع حاملات طائرات، وأسطولاً من الغواصات النووية، وقوة جوية مع ٣٥ سرباً، ونظماً متطورةً تكنولوجياً لتسليح جيش حديث وضخم[١٤]. وهناك خطط لإضافة ما يقرب من ١٠٠ سفينة حربية تابعة لسلاح البحرية على مدى العقد المقبل، وأن ٣٢ سفينة وغواصة حربية قيد الإنشاء. كما خصصت الهند موارد ضخمة لتطوير ترسانتها النووية التي تقدر بنحو ٦٠ إلى ٧٠ رأساً نووية جاهزة.

معوقات تحول الهند إلى دولة عظمى

مما لا شك فيه أن مسيرة تطور الهند تواجه مجموعة من التحديات لعل أبرزها صراعها مع باكستان حول قضية كشمير وما تصفه الهند بالإرهاب، وكذلك خلافاتها القديمة مع جارتها الصين، وخاصةً فيما يتعلق بإقليم التبت، كما أن تباين مستويات المعيشة في الهند حيث شريحة الفقراء الواسعة التي تشكل ما نسبته ٢٥٪ من المجتمع الهندي المتنوع الأعراق والمذاهب واللغات، بالإضافة إلى كون الهند من أكثر بلدان العالم تعرضاً للكوارث الطبيعية المدمرة.

جملة هذه القضايا وغيرها تشكل تحدياً رئيساً قد يعيق مسيرة نهوض الهند وتحولها إلى دولة كبرى إذا ما أخفقت في إيجاد الحلول المناسبة لها.

الخلافات مع باكستان: منذ العام الأول لنيل كلا الدولتين (الهند، وباكستان) استقلالهما في العام ١٩٤٧ نشبت حرب بين الدولتين بسبب كشمير، ومنذ ذلك التاريخ تشهد العلاقات الهندية الباكستانية توتراً أدى إلى نشوب حرب ثانية بين البلدين في العام ١٩٦٥، وحرب ثالثة في العام ١٩٧١ بسبب بنجلادش.

لا يزال التوتر يسود العلاقة بين البلدين الجارين ولعل أبرز أوجه هذا التوتر سباق التسلّح القائم بين البلدين، والذي أفضى إلى امتلاك كلا الدولتين ترسانة نووية وصواريخ بالستية متطورة وما يعكسه ذلك من استنزاف كبير لقدرات البلدين.

وكادت تفجيرات مومباي التي وقعت في ٢٩ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ تؤدي إلى تفجّر الوضع بين البلدين؛ نظراً لاتهام الهند جارتها باكستان بالضلوع في هذا الحادث. كما لا تزال قضية كشمير واتهام الهند لباكستان بإيواء جماعات إرهابية سبباً محتملاً لمزيد من التوتر بين البلدين؛ ما قد يؤدي إلى نشوب حرب جديدة.[١٥]

الخلافات مع الصين: تميزت العلاقات الهندية الصينية في العقود الماضية بالتأرجح بين التوتر والاستقرار، ورغم أن العلاقات بين البلدين تأسست في البداية على التفاؤل إلا أنها تدهورت مع ظهور مشكلة التبت والخلافات الحدودية والتي تسببت في اندلاع حرب بينهما في العام ١٩٦٢ كانت نتيجتها هزيمة الهند، إلا أن هذه الحرب لم تحسم هذه الخلافات التي لا تزال قائمة بين البلدين. والأمر الآخر الذي يغذي الخلافات الهندية الصينية هو اتهام الهند للصين بدعم قدرات باكستان العسكرية، وكان للتفجيرات النووية الهندية في العام ١٩٩٨ أثر في زيادة حالة عدم

الثقة بين البلدين.

رغم أن العلاقات الهندية الصينية شهدت مؤخراً تحسناً كبيراً وخاصةً في مجال التعاون التجاري والاقتصادي الذي أفضى إلى تشكيل مجموعة اقتصادية سميت (البريك)[١٦] إلا أن فشل البلدين في حل خلافاتهما الحدودية يبقي على حالة من الريبة وعدم الثقة بين البلدين.

الفقر: نشرت جمعية (نافدانيا) الخيرية الهندية، إحدى جماعات الضغط في الهند تقريراً يفيد بأن الهند ستصبح مركزاً للفقر وسوء التغذية. ويقول التقرير إن هناك أكثر من ٢٠٠ مليون شخص، أي بنسبة واحد من كل أربعة من الهنود، لا يحصلون على ما يكفي من طعام.[١٧] وقالت خبيرة البيئة (فاندانا شيفا) التي تدير الجمعية: إن عدد الفقراء في الهند، حالياً، يفوق عددهم في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية، وإن مليون طفل في الهند يعانون من نقص في الوزن نتيجة سوء التغذية.

وفي تصريح لوزير المالية الهندي[١٨]، توقع أن تنخفض نسبة الفقر في بلاده بسرعة وأنه من الممكن الانتهاء من هذه الحالة بحلول العام ٢٠٤٠ معوّلاً على النمو الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، ومقرّاً في الوقت نفسه بأن ما نسبته ٢٥٪ من الشعب الهندي، أي أكثر من ٢٥٠ مليون شخص لا يزالون يعانون من الفقر ويعيشون بمدخول يقل عن دولار أميركي واحد يومياً.

في ورقة قدمها دبلوماسي هندي نيابة عن وزير خارجيته خلال المؤتمر المعنون (صعود الهند كقوى عظمى . . الفرص والتحديات) قال[١٩]: «إذا أردنا القضاء على الفقر الشامل بحلول العام ٢٠٣٠، فإننا بحاجة إلى مواصلة النمو في اقتصادنا ٨ ـ ١٠٪ سنوياً».

طبيعة النظام الاجتماعي الهندي: على الرغم من إلغاء نظام الطبقات على يد المهاتما غاندي بعد استقلال الهند العام ١٩٤٧، إلا أن الهند لا تزال تحتفظ بتقاليد اجتماعية تعود إلى نحو ٢٠٠٠ عام تقسم المجتمع الهندي إلى طبقات وفئات اجتماعية منفصلة عن بعضها البعض بحكم القانون وبحكم العرف الاجتماعي السائد، فالزواج والعمل والإقامة والتعليم وممارسات اجتماعية أخرى، تتم داخل كل طبقة على حدة، وبين أفرادها. ولا يزال هناك أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة يدفعون ثمن هذا النظام الاجتماعي الذي يزيد عمره على أكثر من ألفي سنة. وتنقسم الهند إلى طبقات أساسية هي: أولاً طبقة النخبة أو الطبقات العليا المعروفة باسم (البراهميين)، التي كانت طبقة رجال الدين. أما أقل الطبقات شأناً فهي مكونة من الطبقات الدنيا، وهي منقسمة إلى ثلاثة أقسام. الأول يطلق عليه اسم (الطبقة الملحقة)، التي تنتمي إليها الطبقات المنبوذة. أما القسم الثاني فيطلق عليه اسم (القبائل الملحقة) وهي الجماعات والأشخاص الذين رفضوا النظام الطبقي الهندي وفضلوا الحياة منعزلين في الغابات والمناطق الجبلية، بعيداً عن باقي السكان. ويطلق عليهم، أيضاً، اسم (اديفاسي) وهو يعني السكان الأصليين. أما القسم الثالث فيطلق عليه في بعض الأحيان (الطبقات المتأخرة) وهي تشمل جماعات المنبوذين الذين اعتنقوا ديانات أخرى. كما تشمل قبائل الرحل.

ولتبيان تعقيدات المشهد الاجتماعي الهندي،

على سبيل المثال، فقد شهدت كليات الطب الهندية تظاهرات احتجاج في العام ٢٠٠٦ من الطلبة الذين ينتمون إلى الطبقات العليا؛ اعتراضاً على مشروع قانون حكومي بزيادة عدد المقاعد المخصصة لأبناء طبقات المنبوذين والمهمشين في كليات الطب.[٢٠] هذا الواقع الاجتماعي ينطوي على جملة من المخاطر والتحديات التي قد تكون سبباً في المستقبل في تفجر أزمات داخلية تعيق تطور الهند ونموها.

قراءات عالمية لمستقبل الهند

توقع تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأميركي (NIC) التابع لوكالة المخابرات الأميركية (CIA) للعام ٢٠٠٧ بعنوان (مستقبل خريطة العالم للعام ٢٠٢٠)، وتحت عنوان (صعود الهند) أن يكون القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي، كما كان القرن العشرون هو القرن الأميركي.[٢١] فالصين والهند يتوقع لهما ريادة القارة الآسيوية بل ريادة العالم في غضون العقود المقبلة. إن صعود هاتين القوتين الآسيويتين، كلاعبين عالميين جديدين، سوف يؤدي بدوره إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية، كما سيؤدي إلى إحداث تأثيرات «درامية» في العالم، كما فعل الصعود الألماني في القرن التاسع عشر، وكما فعل الصعود الأميركي في القرن العشرين.

والتقرير يتنبأ بأن حجم الناتج القومي الإجمالي للهند العام ٢٠٢٠ سيتجاوز إجمالي الناتج القومي للاقتصادات الأوروبية، أو سيكون على مقربة منها في أسوأ الأحوال.

خلال اجتماعات منتدى (دافوس) العالمي التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٨ تحت شعار (قوة التعاون المبتكر) والذي يعكس حاجة العالم إلى تعاون مشترك للخروج من الأزمة الاقتصادية التي يمر بها، وخلال المؤتمر الافتتاحي للمؤتمر صرّح توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق قائلاً:[٢٢] «ستركز النشاطات على تحول مراكز القوى السياسية والاقتصادية تجاه الهند والصين وغيرها من الدول»، فيما أشار هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق إلى أهمية الانتباه إلى «ظاهرة تحول مراكز القوى والتغيرات التدريجية في الأنظمة العالمية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي».

علاقات الهند الدولية

تتسم السياسة الهندية بالبراغماتية، ويدلل على ذلك نجاحها في إقامة علاقات هادئة ومستقرة مع جميع بلدان العالم بما فيها الخصوم كالصين وهذا ما يفسّر نجاحها في تحقيق تنمية اقتصادية هائلة مستفيدة من علاقاتها بالجميع.

علاقات الهند بروسيا: أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والهند في ١٣ نيسان من العام ١٩٤٧، وتعتبر معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين الموقعة في ٢٨ كانون الثاني من العام ١٩٩٣ وثيقة رئيسة تقوم عليها العلاقات الروسية الهندية. وتتعاون روسيا والهند بنجاح في إطار هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة (معاهدة شنغهاي للتعاون) ومنظمة (البريك). وبلغ مستوى التبادل السلعي

بين البلدين في العام ٢٠٠٦ حوالى ٣,٢ مليار دولار. وبحسب نتائج العام ٢٠٠٧ زاد حجم التجارة الثنائية على قيمة ٣,٥ مليار دولار.

وفي العام ٢٠٠٨ ازداد حجم الصادرات الروسية إلى الهند فيما يتعلق بأجهزة الطاقة والآلات الكهربائية ومعدات النقل وأجهزة القياس البصرية والأسمدة والمواد الكيميائية والنحاس والنيكل والمنتجات البلاستيكية. ووقعت بين روسيا والهند اتفاقية يسري مفعولها حتى العام ٢٠١٠، تقضي بتوريد معدات عسكرية عالية التقنية بما فيها الصواريخ البالستية والغواصات الذرية. كما أبرمت في شباط من العام ٢٠٠٨ بالأحرف الأولى اتفاقية التعاون بين روسيا الاتحادية والهند في مجال الطاقة النووية. ويتطور التعاون العلمي التقني بين البلدين بشكل مثمر ولافت. ووقع في العام ٢٠٠٠ في نيودلهي البرنامج الشامل طويل الأمد لتطوير التعاون العلمي التقني حتى العام ٢٠١٠[٢٣].

يرى بعض المراقبين السياسيين أن روسيا تسعى من وراء تطوير علاقاتها بالهند إلى إقامة حلف أمني بمشاركة الصين مقابل الحلف الغربي الأطلسي.

علاقات الهند بالولايات المتحدة الأميركية:

اتسمت العلاقات الهندية / الأميركية في فترة الحرب الباردة بالفتور؛ نظراً إلى قرب مصالح الهند من الاتحاد السوفيتي سابقاً وقرب الولايات المتحدة الأميركية من باكستان ورفض الهند سياسة التحالفات والأقطاب الدولية وسباق التسلح وانتشار الأسلحة النووية، وفي حينه لم يهتم أي من الطرفين بإقامة علاقات وطيدة بالآخر.

بحلول التسعينيات أدت عدة عوامل إلى إحداث نقلة نوعية في العلاقات الهندية / الأميركية. وأدى الانسحاب السوفيتي من أفغانستان إلى جعل الولايات المتحدة تعيد حساباتها فيما يتعلق بالعلاقة مع باكستان، وأدت مخاوفها المتزايدة من البرنامج النووي الباكستاني إلى التقارب مع الهند التي فرضت نفسها كقوة صاعدة.

في وقت سابق من العام ٢٠٠٨ أكد السفير الأميركي[٢٤] لدى الهند أن العلاقات الهندية / الأميركية مرشحة لأن تشهد المزيد من النمو والتطور وأنه بحلول العقد المقبل ستصبح العلاقات بين البلدين الأكثر أهمية من وجهة نظر الجانب الأميركي، وأقر السفير الأميركي لدى نيودلهي بأن إدارة الرئيس جورج بوش تعتبر الأكثر حماساً لتعميق وتعزيز العلاقات مع الهند وأن الرئيس بوش يكن إعجاباً متزايداً وأهمية غير مسبوقة للهند وأنه يرى أن العلاقات الآسيوية بين البلدين ستكون أبرز التحولات المهمة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية خلال القرن الجديد. وأن ثمة شعوراً قوياً وسط القادة الأميركيين الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء بالأهمية الكبيرة التي أصبحت تتمتع بها الهند إقليمياً ودولياً وبالمستقبل المشرق للعلاقات بين البلدين.

خلال زيارة وزيرة الخارجية الأميركية للهند التي بدأت بتاريخ ١٧ تموز ٢٠٠٩، عبّرت هيلري كلينتون[٢٥] عن تفاؤلها بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق دفاعي يسمح للشركات الأميركية ببيع أسلحة متطورة إلى الهند تزيد قيمتها على ١٠ مليارات دولار ضمن خطة هندية لتحديث الجيش

على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ويتوقع للعلاقات الهندية / الأميركية مزيد من التطور لاعتبارات جيوآسيوية لعل أهمها إبعاد الهند عن روسيا والصين وإعطاء دور مركزي للهند كشرطي في المحيط الهندي.

علاقات الهند بالاتحاد الأوروبي: شهد العام ١٩٧٣ توقيع أول اتفاقية تعاون بين الهند والسوق الأوروبية المشتركة، وشهد العام ١٩٩٤ توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتنموي بمثابة شراكة اقتصادية آسيوية هندية / أوروبية.

تشكل مؤتمرات القمة الهندية / الأوروبية التي تعقد على أسس دورية محطة جديدة ونقلة نوعية على صعيد تطوير وتعميق العلاقات بين الطرفين، فهناك العديد من الاجتماعات واللقاءات التي تعقد بين اللجان المشتركة ومختلف جماعات العمل في العديد من المجالات.

في العام ٢٠٠٥ تم الاتفاق على خطة عمل مشتركة، وفي العام ٢٠٠٨ تم تعديلها لتشكل إطاراً لتطوير العلاقات الهندية / الأوروبية في مختلف المجالات وخاصة التجارية.

أدت مؤتمرات القمة الدورية بين الطرفين إلى تدعيم الشراكة الهندية / الأوروبية وتزايد كثافة المبادلات التجارية ليصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للهند بإجمالي ٢٧ و٢٠ مليار دولار، أي نحو ٢٨٪ من إجمالي تجارة الهند الخارجية، ومصدراً مهماً من مصادر الاستثمارات الأجنبية فيها (والتي تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار أميركي)، ومساهماً رئيساً في مساعدات التنمية التي تتلقاها الهند.

أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الهندية / الأوروبية، فإنه من المرجح أن تشهد مزيداً من الازدهار والتقارب في ظل النمو الاقتصادي الهندي المتسارع.

علاقات الهند بالعالم العربي: تطورت العلاقات الهندية العربية عبر سنوات طويلة، وقد قامت تلك العلاقات على التبادل الثقافي والتجاري. واستمرت تلك الصلات في العصر الإسلامي، وفي ظل الاستعمار البريطاني. وقد اكتسبت هذه العلاقات زخماً حين تلاقت الحركتان الوطنية العربية بزعامة جمال عبد الناصر والهندية بزعامة (نهرو) في إطار مؤتمر (باوندنج) العام ١٩٥٥ الذي أسس لانطلاقة حركة عدم الانحياز التي لا تزال تشكل أحد أهم الأطر التي تجمع العرب بالهند.

للهند والدول العربية مصالح مشتركة متنامية، وبحسب اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندي[٢٦]، بلغ إجمالي الاستيراد والتصدير بين الدول العربية والهند ١٠٢ مليار دولار في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

تضم الهند ثاني أكبر عدد من المسلمين بعد أندونيسيا، أي ١٥٠ مليون نسمة. ويشكل توظيف الهنود بنداً مهماً في العلاقة الهندية / الخليجية. حيث يوجد قرابة أربعة ملايين هندي في دول مجلس التعاون الخليجي.

على المستوى العربي الأوسع، اتفقت جامعة الدول العربية والهند في كانون الأول ٢٠٠٨ على إرساء منتدى تعاون عربي / هندي. وقام كل من وزير الخارجية (براناب موخرجي) والأمين العام

للجامعة عمرو موسى بالتوقيع على هذا الاتفاق في نيودلهي. وهو يهدف إلى تعزيز العلاقات في ميادين الثقافة والتجارة والطاقة والموارد البشرية.

الواقع الحالي للعلاقات العربية / الهندية يشير إلى حالة تراجع يعكسها تطور العلاقات الهندية مع إسرائيل، العدو الأساسي للعالم العربي. وعلى نقيض الماضي حيث كانت الهند داعماً قوياً ومهماً للقضايا العربية على الساحة الدولية فهي الآن تتبنى سياسة تصفها بالمتوازنة تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي.

علاقة الهند بفلسطين: كانت الهند بين ١٣ دولة عارضت قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٣٣ صوتاً وامتناع عشر دول عن التصويت العام ١٩٤٧، وكانت الهند قد اقترحت في العام نفسه إقامة فلسطين فدرالية تمنح حكماً ذاتياً «للسكان اليهود».

الهند هي أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، حيث سمحت بفتح مكتب تمثيل لمنظمة التحرير في نيودلهي في شهر كانون الثاني ١٩٧٥، وقد تمتّع هذا المكتب بامتيازات دبلوماسية كاملة في شهر آذار ١٩٨٠، كما اعترفت الهند بدولة فلسطين في تشرين الثاني ١٩٨٨، وتحول مكتب التمثيل إلى سفارة لدولة فلسطين، وقامت الهند بفتح مكتب تمثيل لها في غزة في العام ١٩٩٦، لضمان التعاون والتنسيق بين الهند والسلطة الوطنية الفلسطينية.

استند الموقف الهندي التاريخي الداعم للقضية الفلسطينية إلى التعامل مع هذه القضية في سياق حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي، وتشابهت تجربتا التحرر الهندية والفلسطينية مما أدى إلى تقارب فكري وسياسي.

تمثل الموقف الرسمي للحكومة الهندية كما شرحه وزير الخارجية الهندي السابق (براناب موخارجي) أمام اللجنة الاستشارية للشؤون الخارجية في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧ في أن الهند «تؤيد تسويةً تفاوضيةً تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء وموحدة داخل حدود آمنة ومعترف بها، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل كما في خطة خارطة الطريق، وقراري مجلس الأمن رقم ١٣٩٧، ١٥١٥». [٢٧]

كما يظهر الموقف الهندي من خلال الخطاب الذي ألقاه المبعوث الخاص لرئيس وزرائها إلى الشرق الأوسط (شنمايا جاريخان) حيث حدد الموقف الهندي على النحو التالي:

إن قاعدة التسوية للصراع العربي / الإسرائيلي هي قرارات الأمم المتحدة لاسيما القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، مضيفاً: إن القيادة الفلسطينية واقعية بقدر كاف لتدرك أن إسرائيل لن تتخلى عن الأرض التي بنت عليها كتلاً استيطانية كبرى، وفي المقابل فإن على إسرائيل أن تتقبل أنه مقابل الأرض التي ستضمها من الضفة الغربية عليها أن تتخلى عن مساحة مساوية في مكان آخر للدولة الفلسطينية».

يرى المسؤول الهندي أن القيادة الفلسطينية لا تستطيع التخلي عن حق اللاجئين في العودة، لكن في المقابل لن يقبل مسؤول إسرائيلي عودة ٤

ملايين لاجئ فلسطيني.

على إسرائيل أن تتخلى عن هضبة الجولان.

إذا فشل مؤتمر (أنابوليس) فإن ذلك سيكون لصالح القوى المتطرفة، وبالرغم من أن الفلسطينيين معروفون بتوجهاتهم العلمانية بمن فيهم (حماس)، لكن المؤسف أن القاعدة وجدت موطئ قدم لها في المجتمع الفلسطيني".

كما لعبت إسرائيل على الوتر الديني واهتمت بتوثيق الروابط الدينية بين الديانتين اليهودية والهندوسية، ولأجل هذا الغرض عقد في نيودلهي في الفترة من ٦ ـ ٧ شباط ٢٠٠٧ ما سمي (القمة اليهودية الهندوسية) شارك فيها قادة الديانة الهندوسية وكبار حاخامات إسرائيل وقامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بنشر البيان المشترك لهذه القمة الذي جاء فيه "التأكيد على القيم المشتركة بين اثنتين من أقدم ديانات العالم، وإدانة كل عنف قائم على الدين، وإعلان إنشاء لجنة هندوسية يهودية دائمة".

فتح مؤتمر السلام العربي / الإسرائيلي، في مدريد، في العام ١٩٩١، واتفاقات (أوسلو) الفلسطينية / الإسرائيلية بعد عامين ثم معاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية في العام ١٩٩٤ الباب على مصراعيه أمام الهند لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

في مقابلة أجراها الصحافي الفلسطيني منتصر حمدان مع السفير الهندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ونشرها على مدونته الإلكترونية بتاريخ ٢١ شباط ٢٠٠٧ قال السفير: إن[٢٨] «الهند لم تكن تعترف بإسرائيل، وبعد أن اعترفت المنظمة بإسرائيل وبدأت المفاوضات السياسية، بحثنا هذا الموضوع مع القيادة الفلسطينية التي قالت لنا إن اعترافكم بإسرائيل يساعدنا في تحقيق مصالحنا الوطنية، ومع ذلك فإن علاقتنا مع إسرائيل ما زالت محصورة في العلاقات التجارية".

من مؤشرات تراجع الموقف الهندي المؤيد تاريخياً لقضية فلسطين، امتناع الهند عن إدانة إسرائيل لامتلاكها أسلحة دمار شامل، ومساواة الهند بين الإرهاب الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية واعتبارهما أعمالاً استفزازيةً وعنفاً، فضلاً عن تصويت الهند لصالح إلغاء القرار الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وكان للأحزاب الهندوسية المتطرفة دور كبير في دفع علاقات الهند بإسرائيل قدماً.

غير أن الهند غير معنية بالتنصل لتاريخها الطويل الداعم للقضية الفلسطينية وللحقوق القانونية والسياسية للشعب الفلسطيني. فهي مثلاً وربما بطريقة غير مفاجئة صوتت لصالح القرار المتعلق بتقرير (جولدستون) حول العدوان على غزة بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٩.

علاقة الهند بإسرائيل: في مقال للدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري قارن بين موقف الهند من القضية الفلسطينية عندما كان يعمل مستشاراً للسفارة المصرية في نيودلهي منذ قرابة الثلاثين عاماً وبين موقفها الآن قائلاً:[٢٩] «عندما كنت أعمل في نيودلهي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت الهند داعماً رئيساً للقضية الفلسطينية، وعندما كنا نتحدث عن احتمال قيام علاقات

دبلوماسية بين الهند وإسرائيل، كنا نتلقى استهجاناً هندياً لسخافة الفكرة واستبعاداً تلقائياً لها. وأذكر أنني رصدت ذات مرة زيارةً لرئيسة وزراء الهند الراحلة (أنديرا غاندي) لتجمع من الهنود اليهود في مدينة مومباي، وكتبت ـ تعليقاً عليها ـ مقالاً يدور حول مستقبل العلاقات بين الدولة الهندية والدولة العبرية في مجلة (السياسة الدولية) التي تصدر في القاهرة، فإذا بالسفير الهندي في العاصمة المصرية يتقدم باحتجاج رسمي لدى وزارة الخارجية لمجرد التجرؤ بالشك في أن الهند ستتجه يوماً ما لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل".

منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وتحديداً بعد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول ١٩٩١، حيث أقامت الهند علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في العام ١٩٩٢ وتم تبادل السفراء أخذت العلاقات الهندية الإسرائيلية تتطور بشكل سريع في المجالات المختلفة، وقد هدفت الهند من وراء تعاونها مع إسرائيل إلى تطوير علاقاتها الشاملة مع الولايات المتحدة.

أشار تقرير المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) للعام ٢٠٠٨[٣] إلى أن العلاقات المتنامية بين إسرائيل والهند تنمو وتتطور في مجالات آسيوية واقتصادية وعسكرية تنم عن فكر آسيوي يهدف إلى توسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء المحتملين بحيث ترى إسرائيل في هذه الدولة عملاقاً آسيوياً صاعداً في السياسة الدولية، فأصبحت إسرائيل المورد الثاني للسلاح والعتاد العسكري للهند بعد روسيا، ودخلت الدولتان في شراكات اقتصادية وآسيوية وصلت إلى حد إطلاق إسرائيل قمراً صناعياً من داخل الأراضي الهندية مصمماً للتجسس على إيران، كما أن الدولتين شكلتا ما يسمى المجموعة المشتركة لمحاربة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات وتنسيق خطط التدريب ورصد الأعداء المحتملين.

مجالات التعاون بين الهند وإسرائيل متنوعة وتشمل مجالات متعددة مثل محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومبيعات السلاح، بالإضافة إلى التعاون في مجالات الزراعة والتكنولوجية والاستثمارات والتجارة الخارجية والطيران المدني.

يرى التقرير نفسه أن المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ومراكز الأبحاث المتنوعة عملت على التركيز على المخاطر المشتركة التي تهدد الهند وإسرائيل، كما أنها عمدت إلى إعادة الرجوع إلى بعض الأدبيات والمصادر الهندية التي تتبنى هذا المسار البحثي والمنهجي الذي يرى وجود أعداء مشتركين أو مفترضين للدولتين ويرى معدو التقرير أنه يمكن تعقب ثلاثة أخطار مشتركة عملت المؤسسة الأمنية والسياسية في إسرائيل على الترويج لها وهي («الإرهاب الإسلامي»، معاداة الجيران لكل من الهند وإسرائيل، انتشار أسلحة الدمار الشامل).

هدف آخر أرادت أن تحققه إسرائيل من وراء تطوير علاقاتها مع الهند يكمن في الاستفادة من ميزة السوق الهندية الواسعة، رغم حرص الهند الدائم على التصريح بأن علاقاتها مع إسرائيل هي كعلاقة أية دولة معها في العالم، وأن ما يذكر في تقارير كثيرة عن تعاون آسيوي بين البلدين

خاصة في المجال النووي لا يزيد على كونه تقارير إعلامية.

مبعوث الهند الخاص للسلام في الشرق الأوسط (شينمايا غاريخان) قال: إن التطور الملحوظ الذي تشهده علاقات بلاده مع إسرائيل لن يكون بأي حال من الأحوال على حساب العلاقات التاريخية بين نيودلهي والعالم العربي، مؤكداً في الوقت نفسه التزام الهند وتمسكها بدعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط لقيام دولة فلسطينية آمنة ومستقلة.[٣١] وأضاف قائلاً: إنه من الملاحظ أن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يشعران بالارتياح إزاء قيام علاقات جيدة ومتوازنة مع الهند، مشيراً إلى أن ذلك ربما يسهم في تعزيز دور الهند في حفظ وتعزيز السلام في المنطقة وأشاد بالتفهم العربي لموقف الهند وحقها في إقامة علاقات مع أية دولة وفق مصالحها الآسيوية. في العام ٢٠٠٤، قال وزير الشؤون الخارجية الهندي (ناتوار سينغ) إن علاقات الهند المتنامية مع إسرائيل لن تكون على حساب مواقف الهند المؤيدة والمساندة للفلسطينيين.[٣٢]

استنتاجات الدراسة

تصل الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تلخص المشهد السياسي للهند على النحو التالي:

تعد الهند إحدى الدول المرشحة للعب دور أكثر فاعلية وأهمية على الساحة الدولية في السنوات المقبلة بالنظر إلى ضخامة نموها الاقتصادي وتنامي صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعات أخرى بحيث أصبحت الهند موطناً للشركات الكبرى وهي تمتلك كل المؤهلات التي ترشحها للتحول إلى دولة كبرى.

قدرة الهند على تذليل العقبات التي تواجها مثل خلافاتها مع الجارة باكستان وحل قضية كشمير، وكذلك معالجة حالة الفقر وتباين المستويات الاجتماعية والحفاظ على وتيرة نموها الاقتصادي تشكل شروطاً جوهرية لتحول الهند إلى دولة كبرى على الساحة الدولية.

تتبع الهند سياسة براغماتية تحكمها المصالح تسعى إلى الاستفادة واستغلال كافة الأوراق المتاحة في علاقاتها الإقليمية والدولية، وهذا ما يعكسه حرص الهند على إقامة علاقات (متوازنة) مع جميع دول العالم بما فيها خصوم الماضي بغية الاستفادة من هذه العلاقات لخدمة أهدافها القومية وعلى رأسها التنمية.

هناك شبه إقرار دولي باعتبار الهند قوة عالمية كبرى يعكس ذلك الاهتمام الدولي بالهند وخاصة من قبل الدول الكبرى التي تسعى إلى توثيق روابطها بالهند واستمالتها بما يخدم مصالحها.

تشهد العلاقات الهندية العربية تراجعاً بالنظر إلى تاريخ هذه العلاقات، وهي معرضة لمزيد من التراجع، يعكس ذلك تنامي علاقات الهند بإسرائيل التي بالتأكيد ستكون على حساب القضايا والمصالح العربية. ولعل غياب رؤية آسيوية عربية واضحة ومحددة تجاه الهند هو سبب مباشر في نجاح إسرائيل في تطوير علاقاتها مع الهند.

تسعى إسرائيل من وراء تطوير علاقاتها بالهند إلى إبعاد الهند عن المعسكر العربي عبر إغراء

الهند بالمساعدات التقنية والتكنولوجية والعسكرية والأمنية، وكذلك من خلال إظهار (الإرهاب الإسلامي) كعدو مشترك بين الديانتين اليهودية والهندوسية.

توصيات الدراسة

تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات وتقدمها لصناع القرار في العالم العربي بغية الاستفادة منها على صعيد تقويم العلاقات العربية / الهندية وهي:

- إعادة تقييم العلاقات العربية / الهندية وتقويمها على قاعدة الروابط التاريخية والثقافية والمصالح المشتركة، وهذا يتطلب جهداً عربياً في إطاريه الثنائي والجماعي المتمثلين بجامعة الدول العربية. [٣٣]
- البحث عن القواسم المشتركة التي تجمع العرب بالهند مثل سياسة عدم الانحياز معارضة النظام الدولي القائم على التحالفات والاستقطابات والمطالبة بإصلاح هيكلية الأمم المتحدة، ومن ثم توحيد السياسات والمواقف بما يخدم الأهداف المشتركة.
- تنمية وتطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين العرب والهند وخاصة في المجال التجاري وصولاً لتوقيع اتفاقية شراكة بين الدول العربية والهند، وفي هذا السياق يمكن البناء على مذكرة التعاون بين جامعة الدول العربية والهند التي تم التوقيع عليها في كانون الأول ٢٠٠٨، مع أهمية العمل على تفعيل وتطوير هذه المذكرة لتشكل منطلقاً جديداً للعلاقات العربية / الهندية.
- مساعدة الهند في حل خلافاتها مع باكستان وتسوية قضية كشمير، وفي المقابل مطالبة الهند بالالتزام بمواقفها التقليدية تجاه القضية الفلسطينية ووقف تعاونها مع إسرائيل.
- دراسة الطلب الهندي بعضوية مراقب في المؤتمر الإسلامي، وذلك نظراً لحقيقة أن الهند تعتبر صاحبة ثاني أكبر تجمع للمسلمين بعد إندونيسيا.
- تعزيز دور المجتمع المدني في تطوير العلاقات بين العرب والهند من خلال إقامة جمعيات صداقة مشتركة وغيرها من الأنشطة التي تساهم في تطوير العلاقات وتنميتها.
- دراسة تجربة النجاح الهندية والعمل على الاستفادة منها وخاصةً فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، والسعي للاستفادة من الخبرة الهندية التكنولوجية وخاصةً في مجال تقنية المعلومات.
- تشجيع التعاون الثقافي بين العرب والهند وتعميق التعاون بين المؤسسات الثقافية العربية ونظيرتها الهندية. وعقد منتديات ومؤتمرات عربية هندية كالتي جرت في الشارقة وفي دبي العام ٢٠٠٧.
- الاهتمام بالجالية الإسلامية في الهند؛ نظراً لقوتها وأهميتها في عملية صنع القرار في دولة جعلت من مفهوم المشاركة السياسية واقعاً معاشاً بين مختلف طوائف وفئات المجتمع الهندي.
- زيادة الاستثمارات العربية في الهند، وفي المقابل تشجيع رأس المال الهندي للاستثمار في الدول العربية لما يشكله ذلك من أهمية في توثيق روابط التعاون.

الخاتمة

يمكن القول إن هناك إقراراً دولياً بحقيقة أن الهند مؤهلة كي تتحول إلى دولة أكثر تأثيراً ونفوذاً وفاعليةً على الساحة الدولية كدولة كبرى إذا ما نجحت في الاستمرار بالتطور والنمو بالوتيرة الحالية متجاوزة المعوقات التي تعترضها، والحقيقة أن هذه الرؤية لم تبنَ على فرضيات زائفة أو وهمية بل تتأسس على حقائق ومعطيات تفرضها الهند بجدارة من حيث سرعة نموها الاقتصادي المثير للدهشة ونجاح تجربتها الديمقراطية كأكبر ديمقراطية في العالم وتنامي قوتها العسكرية وإمكانياتها التكنولوجية.

لقد فرضت هذه الحقيقة على صناع القرار في العالم العمل على إعادة التفكير باتجاه علاقاتهم بالهند، يترجمه حرصهم المتزايد على إقامة تنمية وتطوير علاقات بلدانهم بالهند لا سيما الدول الكبرى. لم تسمح الهند للمشاكل التي تواجها بأن تكون عقبة أو عائقاً أم تحقيق طموحاتها، بل نجحت في تسخير كل الظروف الكفيلة بتسهيل استمرار تطورها ونمائها.

اللافت أن معظم دول العالم تدرك حقيقة صعود الهند وتعمل على صوغ سياساتها تجاه الهند بمقتضى هذه الحقيقة باستثناء الدول العربية التي كان ينبغي لها أن تكون صاحبة الأولوية والسبق في ذلك بالنظر إلى طبيعة مكونات ومركبات العلاقات العربية / الهندية المتشابكة المصالح.

لقد بات من الواضح أن هند اليوم غير هند الأمس، والمؤشرات والمعطيات الاقتصادية والعسكرية والبشرية والتكنولوجية تؤكد أن هند الغد ستكون غير هند اليوم. لذلك يتوجب على العالم العربي إيلاء أهمية أكبر للهند كدولة صاعدة سيكون لها شأن كبير على الساحة الدولية، وذلك من منطلق العلاقات التاريخية والروابط الثقافية التي تجمع العرب بالهند. لايزال أمام الدول العربية فرصة لإعادة ترتيب وصوغ أوراقها تجاه الهند بما يخدم المصالح المشتركة ويؤسس لعلاقة أكثر متانةً وتعاوناً وفهماً مشتركاً للاحتياجات والمطالب.

إن مصالح الهند مع العالم الإسلامي والعربي أكبر بكثير من مصالحها مع إسرائيل، وعليه فإن استمرار حالة القصور العربي في طريقة التعاطي مع الهند سيدفعها إلى تمتين علاقاتها مع إسرائيل على حساب العرب ومصالحهم الآسيوية.

المراجع

الجرباوي، علي، ٢٠٠٨. «تأثير التغير في البيئة الدولية على الصراع العربي – الإسرائيلي»، سياسات، العدد ٥، ص.ص ٣٨-٥٧.

طربوش، سوزانا، ٢٠٠٩. «جهود متبادلة لإحياء العلاقة بين الهند والعرب اقتصادياً وثقافياً» دار الحياة السعودية، (٢٧ حزيران ٢٠٠٩).

فرحات، محمد فايز، ٢٠٠٩. «أزمة الدولة الباكستانية» سياسات العدد ٩، ص.ص. ١٤٦-١٦٣.

مجلس الاستخبارات القومي الأميركي، ٢٠٠٧. مستقبل خريطة العالم عام ٢٠٢٠، يمكن الوصول للتقرير من خلال الرابط التالي 2020.pdf/www.foia.cia.gov/2020

مركز الدراسات السياسية والآسيوية بالأهرام، ٢٠٠٨.

التقرير الآسيوي العربي ٢٠٠٨، القاهرة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. التقرير الآسيوي الفلسطيني للعام ٢٠٠٧، بيروت.

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٧.

التقرير الآسيوي الإسرائيلي ٢٠٠٧ـ٢٠٠٨، رام الله.

وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، ٢٠٠٤. «تقرير داخلي حول العلاقة الهندية الفلسطينية» مؤرخ بتاريخ ٩ حزيران ٢٠٠٤.

BAKSHI , P.M., 1998. The Constitution of India (with selective Comments), Universal Law .publishing Co. ,Delhi

الهوامش

١ - يمكن الاطلاع على أوراق المؤتمر من خلال الموقع الإلكتروني http://www.iiss.org/conferences/iiss-citi-india-global-forum

٢- للمزيد انظر الفقرات المختلفة في دستور الهند Bakshi، ١٩٩٨

٣- http://www.economywatch.com/

٤ Central Intelligence Agency - the world factbook، 2007 estimate

٥ - نقلاً عن موقع بوابة الهند الإلكترونية، ٨ تموز ٢٠٠٧، http://www.geocities.com/indigate/page60.htm

٦ - مجلة أخبار الهند، ١٣ أيلول ٢٠٠٩

٧- http://timesofindia.indiatimes.com/

٨ - صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٧، العدد ١٠٢٤٤

٩ - جريدة الرياض السعودية، ٩ تموز ٢٠٠٩، العدد ١٤٩٩٠

١٠ - وكالة أنباء رويترز، ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٨

١١- **Population Reference Bureau**، http://www.prb.org/

١٢- انظر موقع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة http://www.un.int/india/india_and_the_un_pkeeping.html

١٣ - صحيفة المستقبل اللبنانية، ١٨ أيلول ٢٠٠٩، العدد ٣٤٢٧

14- http://www.smh.com.au/world/india-rising-and-flexing-military-muscles-20090731-e4ga.html

١٥-حول الأزمة بين باكستان وكشمير والسيناريوهات المقترحة لحلها انظر دراسة محمد فايز فرحات في عدد سياسات التاسع (صيف ٢٠٠٩)

١٦- كلمة (بريك) هي الأحرف الأولى لكل من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وهي الدول النامية الرئيسة الأربعة، وأصبحت كتلة البريك قوة مهمة فى الساحة الدولية، حتى في الوقت الذي تسعى فيه الدول الأربع إلى توثيق التعاون فيما بينها

١٧-نقلاً عن مركز دراسات آسيا والصين، http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=3&id=462

١٨ - http://news.bbc.co.uk/، ٣ شباط ٢٠٠٧

١٩ - مصدر سبق ذكره، http://www.iiss.org/conferences/iiss-citi-india-global-forum

٢٠- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٦ حزيران ٢٠٠٦، العدد ١٠٠٦٢

٢١- يمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير مجلس الاستخبارات القومي الأميركي من خلال الموقع الإلكتروني *2020.pdf/www.foia.cia.gov/2020*

٢٢ - صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٨، العدد ١٠٦٤٩

٢٣ - روسيا اليوم، ٢ كانون الأول ٢٠٠٨، www.rtarabic.com/news_all_info/23087

٢٤ - الهند اليوم، ١١ شباط ٢٠٠٨، www.alhindelyom.com

٢٥ - الجزيرة نت، ١٨ تموز ٢٠٠٩

٢٦ - سوزانا طربوش، دار الحياة السعودية، ٢٧ حزيران ٢٠٠٩، http://international.daralhayat.com/

٢٧ - التقرير الآسيوي الفلسطيني للعام ٢٠٠٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط١، بيروت ٢٠٠٨

٢٨-muntaserhamdan.maktoobblog.com/

٢٩ - العربية نت، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٥

٣٠ - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٨، ص ص ٣١- ٥٤

٣١- المجلة الإلكترونية الهند اليوم، ١١ أيلول ٢٠٠٧

٣٢-أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، تقرير بتاريخ ٩ حزيران ٢٠٠٤.

٣٣- الجرباوي، ٢٠٠٨.

خارطة الهند

भारत
India
CHINA
AFGHANISTAN
PAKISTAN
Tibet
NEPAL
BHUTAN
BANGLADESH
BURMA
SRI LANKA
MALDIVES
JAMMU AND KASHMIR
HIMACHAL PRADESH
CHANDIGARH
PUNJAB
HARYANA
DELHI
RAJASTHAN
UTTAR PRADESH
BIHAR
ARUNACHAL PRADESH
NAGALAND
MANIPUR
MIZORAM
TRIPURA
MEGHALAYA
SIKKIM
WEST BENGAL
CALCUTTA
GUJARAT
MADHYA PRADESH
BHOPAL
ORISSA
BHUBANESWAR
MAHARASHTRA
MUMBAI
ANDHRA PRADESH
KARNATAKA
CHENNAI
TAMIL NADU
KERALA
LAKSHADWEEP
ANDAMAN AND NICOBAR
PORT BLAIR
Tourist Regions
NORTH
EAST
WEST
SOUTH
CALCUTTA
MADRAS

تجربة الشيوعيين في غزة
هل تقاوم الكف المخرز؟

الكاتب: عبد الرحمن عوض الله

مراجعة: سليم النفار*

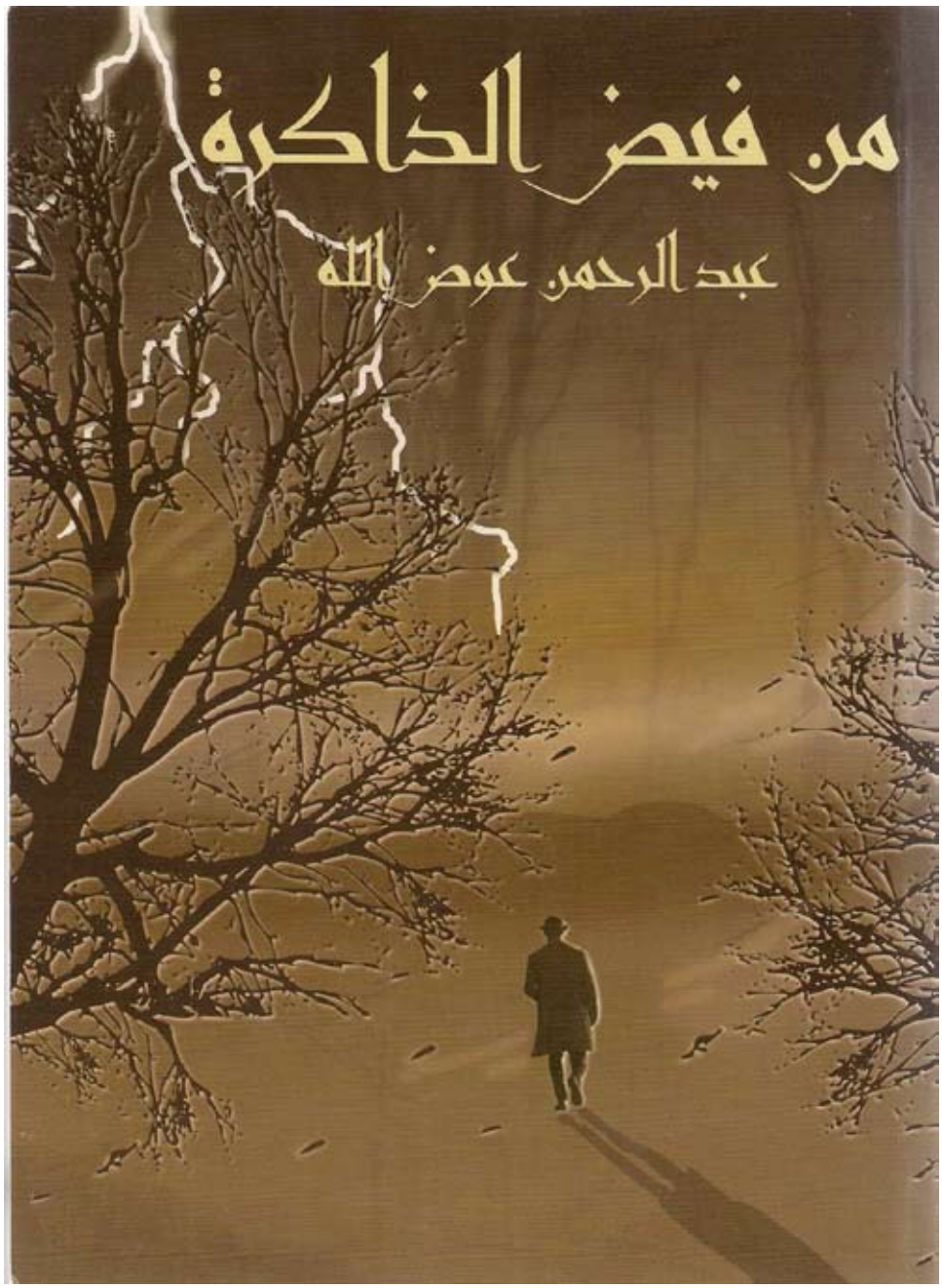

هل تقاوم الكف المخرز ؟

ربما هذا ما أجاب عنه عبد الرحمن عوض الله في كتابه (من فيض الذاكرة)، وهو كتاب سياسي بامتياز، وليس سيرة روائية فحسب، وقد تناول موضوع النكبة في العام ١٩٤٨ وسيرة الكاتب في هذا السياق.

تناول النثر الفلسطيني وبأشكاله المختلفة موضوع النكبة، كل كاتب على طريقته ومن منظار رؤيته الاجتماعي والسياسي.

هذا كتاب لواحد من أقدم الشيوعيين الفلسطينيين في قطاع غزة وواحد من الذين ساهموا في بناء الحركة الشيوعية في القطاع وفلسطين. في هذا الكتاب يعرض عبد الرحمن عوض الله لتجربته الشخصية منذ لحظة الطفولة في قريته أسدود حتى احتلال قطاع غزة العام ١٩٦٧، وحين يتحدث عن نضالات الشيوعيين في القطاع ضد مشاريع التوطين فإنما يتحدث عن تجربة غنية فردية وجماعية تأصل لجزء مهم من تاريخ القطاع ومن تاريخ الحركة الوطنية في فترة ما قبل ظهور الثورة الفلسطينية المسلحة.

لقد سجل الكتّاب روايتهم لصدمة الواقع بما تمثله من انكسار الحلم، الواقع الذي كانوا يعيشونه، حيث أفاق الفلسطينيون على صباح مغاير: الأرض تغتصب، وهم مشردون في كل حدب وصوب، فسجلوا في رواياتهم المتعددة هجرتهم المفجعة ورحلة آلامهم المتعددة، بما يعني فراقهم الأرض ـ القرية أو المدينة ـ وفقدانهم تشكيلة الحياة الأولى، ذكرياتهم وأحلامهم وآمالهم. . . .

غير أن عبد الرحمن عوض الله يتناول كل ذلك بشكل مختلف في كتابه المذكور، حيث إن ما تم التعرض إليه آنفاً في موضوع النكبة، يعد جزءاً بسيطاً من الكتاب، مع أنه يتناول إرهاصاتها، وما شكلت من تداعيات أولية لعملية الكفاح الوطني قبل تمام النكبة، وبتفصيل كبير بعد النكبة، وهو يعرض بذلك تجربة الشيوعيين في قطاع غزة بكل تفصيلاتها، حيث لم يكن الكاتب مجرد شاهد على العصر فقط بل كان شريكاً في صناعة الأحداث، فهو من قدامى الشيوعيين الفلسطينيين وكان له دور طليعي في تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني وقبل ذلك عصبة التحرر الوطني.

لقد جاء الكتاب في ٢٨٧ صفحة من القطع المتوسط، وزعها الكاتب على خمسة فصول، وقسم الفصول إلى مقاطع أو مشاهد، وفق ما اقتضت حاجته للتفصيل أو السرد في هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحكاية.

(من فيض الذاكرة) كتاب سيرة ذاتية، لكنه ليس سيرة الكاتب فحسب، بل سيرة حزب وسيرة شعب تروى من خلال سيرة الكاتب وعائلته ورفاق دربه.

يقول الكاتب الراحل إحسان عباس في كتابه (فن السيرة) في الصفحة ١٠٠ : "وبين المتحدث عن نفسه وكاتب السيرة الذاتية فرق كبير، فالأول لا يزال كلما أمعن في تيار الحديث يثير شكناً، والثاني يستخرج الثقة الممنوحة له منا، خطوة إثر خطوة، ولذلك كان الأول شخصاً عادياً أو أقل من العادي في نفوسنا أما الثاني فشيء مغاير له تماماً، لاعتقادنا أنه لم يكتب سيرته لملء الفراغ فحسب، وإنما كتبها لتحقيق غاية كبيرة".

بمعنى تأكيد اختلاف السيرة الذاتية، عن الحديث العادي، عن السِّير والحواديت، التي تجيء بهدف

ملء فراغ اجتماعي عند المتحدث، ونرجسية منه وفيه، بحيث يكون الشخص المتحدث ـ دائماً ـ محور الحديث. بخلاف السيرة الذاتية، والتي غالباً ما تروى من أشخاص ذوي مكانة اجتماعية أو سياسية أو أدبية، وهي دائماً تهدف إلى تسجيل تاريخ أو وقائع كان من العسير تسجيلها أو نقلها للعامة فيما مضى من الزمن.

(من فيض الذاكرة) سيرة لا تروى بهدف نقل التجربة الشخصية فحسب، رغم أن ذلك لا يضيرها، بل تسعى إلى غاية أكبر من ذلك، نقل التجربة الجمعية، وتوثيقها، بما يجعل منها مرجعية نضالية، في سياق الكفاح الوطني، باتجاه إنجاز التحرر وتحقيق الكيانية الوطنية.

والكتاب ـ إضافة إلى ما ذكر آنفاً ـ يشكل إضافة في سيرة النكبة وتداعياتها على مستويات متعددة، في حياة الفلسطيني، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وقد أراد كاتبها ـ وهو ابن تلك التجربة المريرة ـ أن يقود قارئيه إلى غاية لا شك فيها، مفادها أن الفلسطينيين الذين دفعوا أثماناً باهظة ـ في تشردهم ونكبتهم ـ لن يقبلوا ولن يساوموا على مشروعهم الوطني.

ليس ذلك فحسب، بل انخرطوا مبكراً في الأحزاب السياسية والفصائل العربية والوطنية؛ بهدف الدفاع عن أرضهم وحقهم.

فيض أولي للذاكرة الأولى

في الفصل الأول من الكتاب، يجد القارئ نفسه أمام روائي محترف يجيد عملية القص ويدلق فيض ذاكرته بتفصيل وتوصيف الروائي الحاذق، والسياسي الذي يعرف ماذا يريد من جملته، بلغة شاعرة شفافة اقتضتها طبيعة التذكر وحميمية المتذكر.

والكاتب الذي ولد في أسدود، تلك القرية بما تعنيه من تفاصيل وعي المكان الأول، لذلك الفتى، وخاصيته فيه، البيت، البيارة، المدرسة، العمل داخل البيارة مع الأب والإخوة، وما رافق ذلك من حالات خوف انتابت الكاتب، ذلك الفتى، في مواقف معينة، شقاوات الأطفال، المدرسة ومديرها، الذي كانت تربطه علاقات طيبة بوالد الكاتب، ونجابة ذلك الفتى ـ الكاتب ـ بين إخوته، وذلك ما جعل له مكانة متميزة ومختلفة عند الأب حسين عوض الله، الرجل الصارم. يستذكر الكاتب كل تلك التفاصيل، وطبيعة العلاقات الاجتماعية، والقيم التي كانت تنظم الحياة هناك آنذاك في استحضار حميم للطفولة الأولى وللقرية الأولى.

لقد استطاع الكاتب أن ينفخ الحياة في تفاصيل الماضي عندما يستذكر بلغة شفافة وحرارة عالية من الوجد تلك التفاصيل، غير الخاصة به فحسب، بل بمجموع المحيط الذي كان يعيشه، فيروي لنا علاقات الغرام، التي كانت بين أخيه أحمد، وحليمة ابنة صاحب أبيه، وكيف كان هو، مرسال ذلك الغرام، فهو الذي كان يكتب لأخيه وهو الذي كان يقرأ لعاشقته "حليمة" ويروي لنا ردة فعل أبيه عندما فضحت تلك العلاقة، ليضعنا في تفاصيل الحياة الفلسطينية، ومجموعة النواظم الأخلاقية التي كانت تحكم الريف الفلسطيني مكان وعيه الأول وميلاده.

يعرض الكاتب لجمال المكان، ومكانته كشخص ـ في الأسرة ـ في ذلك المكان، لاسيما أنه ينتمي إلى

عائلة ميسورة الحال، وتتمتع بمكانة اجتماعية، وقد تسلحت ذاكرته تلك بسرد جذاب، وجرأة عالية، حينما يلامس القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تأصيل المكان

بعد السرد المحكم والمختصر لأيام الطفولة في قريته "أسدود" يدخل الكاتب بوعي عال إلى تأصيل المكان تاريخياً، حيث يستعرض وبإيجاز شديد، تاريخ المكان، من قبل الميلاد في الحقبة الكنعانية حتى الإسلام، وما تعرض له المكان من موجات غزو، بسبب الموقع الجغرافي المهم، ولكن رغم ذلك كله يبقى المكان "أسدود" محتفظاً بتاريخه العريق، ومكانة ودور أهله الفلسطينيين، في كل الحقب، وقد اعتمد الكاتب في ذلك التأصيل على كتب التاريخ والدين حتى التوراة، وكأنه بذلك يرد على ادعاءات الصهيونية بحقها في فلسطين.

كما أنه لم يقف عند حدود التأصيل القديم لتاريخ المكان، بل يذهب إلى الحاضر وشواهده، من خلال تفصيل الحالة الاجتماعية، المكونة لعائلات أسدود، والتي تنقسم إلى قسمين حسب رأي الكاتب:

قسم فلسطيني "قديم" وقسم عربي "مصري" حديث أو وافد، ولم يشر الكاتب إلى سبب أكيد في طبيعة هذا التشكيل، ولكن يرد هذه الحالة بعمومها إلى طبيعة المكان الذي كان ممراً للغزاة، وهو ما جعل الأنساب والأعراق تختلط فيه. كما لا يفوت الكاتب أن يشير إلى الحياة الاقتصادية في القرية، فيقول في الصفحة ٣٩:

" كان سكان أسدود لا يحتاجون للعمل في المدن أو القرى الأخرى، فأراضيهم واسعة وخصبة، ولا تجد فيها فقيراً".

وهو قول سرعان ما يقوم الكاتب بنسيانه وتقديم قول يناقضه، ففي الصفحة نفسها، وفي سياق الجملة ذاتها يقول: "وقد عمل كثير من أبناء القرية، في معسكرات الجيش الإنكليزي فهذا كان أجدى لهم من العمل في الزراعة...". دون أن يفسر للقارئ كيف يتواءم التوصيف الأول مع التوصيف الثاني، وفي الصفحة نفسها وامتداداً للجملة الطويلة نفسها، التي تشرح واقع القرية وأهلها؟

فلو كانت الحرب أو الأوضاع الاقتصادية المتردية قد شكلت دوافع للعمل خارج الأرض، فلن يكون الكاتب موفقاً في سرد الحالتين المختلفتين، في الزمن السردي والوصفي نفسه، ودونما فاصل مقنع للانتقال من حالة إلى حالة، حيث إن الزمان ما زال الزمان نفسه.

بداية المعركة مع الغزو الاستيطاني

كل ما سبق من توصيف، وسرد للمكان وجمالياته، وللأسرة ومكانتها، وحال الكاتب في ذلك الفضاء، كان مقدمة لدخول تلك الحالة مع الحالة الأخرى (الغزو)، في اشتباك ما زال يتواصل بنتائجه ووقائعه حتى الآن. والكاتب هنا لا يختلف عن غيره هنا، في تناوله هذه الحالة، حيث يعرض لبداياتها التاريخية المدعومة من بريطانيا، وغيرها من الدول الاستعمارية، في ظل حالة العجز العربي، وضعف الإمكانات الفلسطينية، التي كانت تسود آنذاك على المستوى

الرسمي، أما المستوى الشعبي فلا حيلة له فيه.

ولكن تلك المناوشات التي بدأت بين المستوطنين والفلسطينيين أصحاب الأرض، لم تدم طويلاً، فسرعان ما تحولت إلى حرب شنتها عصابات اليهود المسلحة والمدعومة من بريطانيا على الفلسطينيين في مدنهم وقراهم؛ وبين قلة الإمكانات عند الفلسطينيين وعجز المحيط العربي سقطت فلسطين وخرجت عائلة الكاتب من قريتها، من مكانها الأثير إلى غزة، فكان ذلك الخروج بمثابة انكسار للحالة الجميلة التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني بأسره، فوق أرضه، وانكسار شخصي لحلم الكاتب، وذلك الفتى الذي كان يتهيأ بزفة كبيرة حسب عادات القرية من أجل الذهاب للتعلم في (الأزهر) في مصر، ولكن كل شيء يتغير، تختلف الأحوال، تنكسر الأحلام الندية، وتبدأ عقارب الزمان تعد لزمان آخر، لرحلة ستعبق بالآمال والأحلام التي لا تنكسر، ولكنها مسيرة صعبة وشاقة، مضمخة بالآلام والعذابات، لا يثبت فيها غير المسكين بزمام قيمهم الوطنية، القابضين على جمر التحدي.

سيرة العائلة خارج القرية

ندخل الفصل الثاني من الكتاب، السيرة، لتصحو العائلة الكريمة الميسورة صاحبة الأرض والأرزاق، على حال بائسة من التشرد، حيث لا مأوى، فلا جدران، ولا حتى سقف خيمة تغفو الأسرة تحته، والأكثر قسوة من ذلك، أنها لا تمتلك ذرة طحين، تمكنها من صناعة الخبز كحد أدنى للحياة، في ظل هذه الأجواء القاسية التي أحاقت بالأسرة ، بل بالأسر المشردة جميعها، يسيطر الغضب على (حسين عوض الله) والد الكاتب، والذي وجد نفسه في حال لم يكن يتخيلها في أسوأ الكوابيس المزعجة، ولكن العزاء أن البلاء عام، ولكن ذلك لم يجعلهم يرضخون للواقع، فقرروا أن يرسلوا بعضاً منهم إلى القرية للتسلل ليلاً ومعهم بعض الدواب، لكي يجلبوا بعض المخزون من القمح، من مطاميرهم في القرية، يسدون حاجتهم للبقاء، ومنهم من كان يعود بحاجته ومنهم من فقد في رحلة البحث عن الطعام، ومنهم من قتل على أيدي الصهاينة وهكذا تتواصل تلك الحالة المريرة، على مدار عام إلى أن استقر حال المشردين في غزة، وتم توقيع الهدنة بين مصر وإسرائيل في (رودس) في ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩، ويصعب مع تلك الحال استمرار حالة التسلل، ويدخل قطاع غزة آنذاك مرحلة جديدة، تحت وصاية الحكم الملكي المصري.

بداية الحكاية

كل ما سبق هذا الفصل من السيرة هو إرهاص من الكاتب للدخول إلى هذه الحالة المتعددة المستويات، حيث إن عذابات النكبة، وتداعياتها لابد أن تواجه بمقاومة شعبية، غير تلك الحرب الكرتونية التي خاضتها الأنظمة العربية، وكان من نتائجها ضياع فلسطين.

وهنا يدخل الكاتب إلى مرحلة جديدة، يتناول فيها بدايات الفعل المقاوم ـ لاسيما في قطاع غزة ـ على المستوى الشعبي، والذي يؤسس لدور ـ عصبة التحرر ـ والذي سيكون بمثابة توطئة لعرض الدور الكفاحي للشيوعيين الفلسطينيين وتحديداً في قطاع غزة فيما بعد، حيث تكمن هنا قراءة الكتاب، في

عرض هذه التجربة، بكل تداعياتها وإشكالاتها، داخل الشيوعيين وفي محيطهم.

وقد تم تناول هذه التجربة سابقاً، من قبل الكاتب عبد القادر ياسين في كتابه (عمر في المنفى) ـ ولكن باقتضاب يشوه الحقائق، حسب زعم الشيوعيين ـ وقد فند تلك التشويهات آنذاك، الكاتب عبد الرحمن عوض الله نفسه، في مقال مطول منشور في موقع (رفاق شعب)، وتكمن التشويهات في سلسلة اتهامات وتلفيقات ذكرها (عبد القادر) بحق مجموعة من القيادات الشيوعية، والتي إما استشهدت وإما توفيت جراء أمراض مزمنة، إضافة إلى إرسال برنامج مزعوم للحزب الشيوعي في قطاع غزة، إلى مجلة (الطليعة) القاهرية ونشره فيها في شباط ١٩٧٢ موقعاً باسم ثروت كاتبة، وهي زوجة عبد القادر ياسين، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في قطاع غزة، كذّبت ذلك البرنامج وأكدت أن ما ورد آنذاك في (الطليعة) القاهرية غير صحيح ولا يمت للحزب وبرنامجه بصلة، والحقيقة التي يقولها الكاتب عبد الرحمن عوض الله هي أن أصل هذه المناكفات والتشويهات التي يطلقها عبد القادر جاءت بسبب فصله من الحزب بسبب تخليه هو، فحين اعتقل في العام ١٩٥٩، قال للمخابرات المصرية: "أنا لست شيوعياً" إضافة إلى تعاونه مع المخابرات المصرية فيما بعد، على ذمة الكاتب. كما تناول هذه التجربة الشاعر الراحل معين بسيسو ولكن بشكل أقرب إلى الشعر منه إلى النثر في كتابه (دفاتر فلسطينية). إضافة إلى دراسات أكاديمية، كانت قد تعرضت لهذه التجربة، غير أن عبد الرحمن عوض الله يتناولها كسيرة ذاتية روائية.

في هذه المرحلة الأولى، تم إلحاق الضفة الغربية بالأردن، أما غزة فقد بقيت كياناً مستقلاً بذاته، ولكن تحت الوصاية العربية. قبل دخول الجيش المصري إلى غزة، كانت قد تشكلت لجنة قومية من مندوبي الأحزاب السياسية، ومنها عصبة التحرر ومؤتمر العمال ومجموعة من النوادي والجمعيات، وقد كان الشيوعيون المسيطرين في ذلك الوقت.

تشكلت تلك اللجنة لتنظر في كيفية التعاطي مع الواقع الجديد، وقد رفضت عصبة التحرر مباشرة إلحاق الضفة بالأردن، واعتبرت ذلك ضياعاً وتفريطاً بحق الفلسطينيين في إقامة كيانهم الوطني المستقل، وخاضت بذلك صراعاً مفتوحاً منذ البدايات مع النظام الملكي في الأردن، ودعا الأردن آنذاك إلى انتخابات نيابية لبرلمان الضفتين، غير أن اللجنة المركزية للعصبة رفضت ذلك كما أسلفت، وجاء قرارها في أيار ١٩٥١ معتبراً أن التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تعبير واضح عن رفض الشعب الفلسطيني لضم جزء من وطنه إلى المستعمرة البريطانية آنذاك (شرق الأردن)، غير أن بعض الأحزاب ساهمت في تلك المؤامرة وتحديداً حزب البعث، ولكن العصبة التي رفضت تلك المؤامرة تعرض أفرادها الذين قادوا التظاهرات الاحتجاجية إلى الاعتقال والتعذيب، وكذلك الجماهير الفلسطينية في مدن الضفة الغربية.

قطاع غزة والوصاية المصرية

لم يختلف الأمر كثيراً في غزة، فسرعان ما أصبحت اللجنة القومية التي تشكلت مطاردة من الجيش المصري فور دخوله غزة، حيث سعى النظام الملكي، آنذاك، إلى إحكام قبضته على القطاع

وفرض الأحكام الجائرة ومنع الحريات وحظر التنظيمات السياسية. إن تلك الأجواء القديمة وما سبقها من الاحتلال، ساهمت في انهيار الحياة الفلسطينية بكل مستوياتها، ولا شك في أن ذلك الانهيار قد أصاب الأحزاب والقوى السياسية. لكن عصبة التحرر الوطني هي الحزب الوحيد الذي بقى يقاوم تلك السياسات الديكتاتورية، سواء في غزة أو في الضفة أو تحت الاحتلال.

وفي الوقت الذي أعلن فيه الشيوعيون في الضفة أنهم حزب شيوعي أردني، رفض شيوعيو غزة ذلك، وأعلنوا قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، إيماناً منهم بأن ذلك هو الطريق الصحيح لضمان حقوق الشعب الفلسطيني، باتجاه تحقيق آماله في الدولة المستقلة. وهذا الاختلاف ـ داخل المنظومة الفكرية الواحدة ـ هو ما يميز الشيوعيين الغزيين، حيث عملوا منذ البداية على تمايزهم الوطني.

وكما يروي الكاتب فقد نشط الشيوعيون مبكراً في قطاع غزة من خلال المدارس، التي نظمت الفعاليات والمسيرات وكتابة الشعارات على الجدران ضد الأنظمة الرجعية، وتعرضوا هم وغيرهم من الوطنيين للسجن والتعذيب المرير على أيدي أفراد النظام المصري الملكي.

ويروي لنا الكاتب تلك الكيفية الهزلية والقبيحة، التي كان بموجبها يستصدر حاكم غزة المصري، آنذاك، أحكامه الجائرة، حيث ينزل ليلاً من مكتبه في سجن غزة المركزي، وهو يلبس بيجامته وشبشبه وبيده عصاه، ومعه كاتبه، ويبدأ استجواب المعتقلين، الذين كانوا يعتقلون قرب الحدود، علماً أن هؤلاء المعتقلين كانوا من عامة الشعب والمساكين، يدفعهم الفقر أو الحاجة إلى الذهاب قرب الحدود، لأخذ سلك هاتف لبيعه، ليشتروا بثمنه قوتا لأولادهم، ومنهم من اعتقد أنه يستطيع التسلل إلى قريته ليأخذ من بيته فيها ما يريد، وهكذا... فيحكم على هذا بسنتين وعلى ذاك بثلاث دون أي قانون، ويرسل المعتقلون إلى سجون في مصر، إضافة إلى المطاردة المبكرة من أفراد النظام لأفراد عصبة التحرر، وأعضاء مؤتمر العمال العرب، وبكل أسف فإن موجة الاعتقالات آنذاك، كان تجري بمساعدة بعض أعيان مدينة غزة، وأبناء الأفندية فيها... فهم كانوا بمثابة الأدلاء للحاكم العسكري في حينه. ويروي لنا الكاتب جزءاً من حملات الاعتقال تلك ويسرد أسماء المعتقلين الشيوعيين مثل: أسعد مكي، وعودة الأشهب، وحسن يحيى أبو عيشة، ومحمد خاص، وحمدي الحسيني، وأكرم برزق، ويحيى برزق، وعبد الرحمن أبو جودة وآخرين، وكان يشرف على تنظيم الشيوعيين آنذاك فايز درويش الوحيدي والذي كان ضابطاً في البوليس الفلسطيني، ولكن لم يعرف بانتمائه للحزب الشيوعي علانية، فهو كان يقود المليشيا المسلحة، التي شكلتها بلدية غزة، والتي حلت فور دخول القوات المصرية.

وتتابعت تلك السياسة القهرية طوال الحكم الملكي المصري، ففي العام ١٩٤٩ شنت القوات المصرية حملة اعتقالات إضافية طالت العديد من الكوادر ومنهم: الشاعر الراحل عبد الحميد طقش، والأستاذ عصام سيسالم، وآخرون، وقامت بترحيلهم إلى سجن القنطرة في مصر.

إن تلك المسلكية القهرية ساهمت في ثورة الشعب، فاندلعت تظاهرة من النساء والأطفال

أواخر العام ١٩٤٩ احتجاجاً على الاعتقالات والترحيل الذي طال المناضلين، فلم يكف النظام عن قهره، ولم يكف الشيوعيون عن نضالهم، وكذلك الشعب لم يكف عن مناصرة أبنائه الساعين إلى حريتهم وحقوقهم.

الحالة الاقتصادية

انطلاقاً من رؤية الكاتب الماركسية، وفهمه لدور العامل الاقتصادي في حياة الشعوب، وثوراتها، فقد تعرض في المشهد الثاني من الفصل الثاني إلى الحياة الاقتصادية آنذاك في قطاع غزة، مشيراً إلى جملة التداعيات والتغيرات التي أحدثتها النكبة على ذلك، فلم تعد تلك التركيبة الطبقية هي نفسها قبل النكبة.

فقد خسر الفلاحون أراضيهم جراء الاحتلال، وهم يشكلون ٧٠ ٪ من السكان ـ حسب رأي الكاتب ـ وأصبحوا يشتغلون بحرف مختلفة، ويعيشون في مخيمات على هامش الحياة الاقتصادية، بما يعني أن هذه الطبقة أصيبت بترهل كبير، أما فئة كبار الملاك والبرجوازية التجارية، فلم يتبق منها سوى شريحة رقيقة، اندمجت في المؤسسات الأردنية، أما البرجوازية الصغيرة في القطاع، فقد فقدت، أيضاً، معظم أراضيها شرق خط الهدنة وشماله، ولهذا فقد كان الوضع الاقتصادي سيئاً.

ذلك الواقع المأساوي ساعد، إلى حد كبير، على نمو حالة الرفض وتصاعد وتائر الثورة ضد الواقع بكل تجلياته السياسية.

غير أن القضاء على النظام الملكي ونجاح ثورة الضباط في العام ١٩٥٢، تركا أثراً طيباً لدى الناس في قطاع غزة، ولدى المناضلين على أمل إحداث تغيير في السياسات الوطنية والحياتية في القطاع، فقد شهدت تلك الفترة تغيرات كبيرة على مستوى المنطقة، والعالم حيث تتالت انتصارات القوى الاشتراكية، إضافة إلى انتصار القوى الوطنية في بعض البلدان العربية، حيث تمكنت تلك القوى في الأردن من إسقاط مؤامرة (حلف بغداد) وفي سورية تمكنت القوى الوطنية هناك، أيضاً، من إسقاط حكم الشيشكلي (الديكتاتوري) إضافة إلى أفكار ثورة عبد الناصر(المنتصرة) في محاربة الرأسمال الأجنبي، والقوى البرجوازية، وانحيازها للقوى الكادحة، من خلال استصدار قانون الإصلاح الزراعي وسواه... وعلى الصعيد السياسي طرحه حلاً للقضية الفلسطينية قوامه ضرورة تنفيذ القرارات الدولية ولاسيما قرار التقسيم (١٨١) وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفقاً للقرار الدولي (١٩٤)، وكان جمال عبد الناصر قد طرح ذلك في مؤتمر (باندونغ) في العام١٩٥٥، وأكد ذلك التوجه من خلال ما عرف حينها بالصفقة التشيكية للأسلحة. هذا المد الاشتراكي كان من شأنه أن يزيد من قوة الشيوعيين. ولكن ما الذي حدث؟

ثورة عبد الناصر والشيوعيين

إن ذلك الأمل لم ينم، فسرعان ما تأكدت السياسات السابقة نفسها، بل بشكل أفظع مما سبق، فقد سيق الشيوعيون إلى السجون، وعوملوا بوحشية غير مسبوقة، وكأنهم عملاء أو مجموعة تسعى إلى قلب النظام حسب توصيف الكاتب.

ففي ١٩٥٢/٨/٥، وبعد ١٢ يوماً من نجاح الثورة الناصرية ألقي القبض على فخري مكي، ذلك المناضل الشيوعي الذي كان قد طورد، واختفى منذ العام ١٩٤٨، وفي اعتقاله استولت أجهزة الأمن المصرية على الأرشيف الذي كان بحوزته، والذي كان يحوي أسماء الرفاق وأوضاعهم التنظيمية ومسمياتهم ونشاطاتهم، وبناء على ذلك الأرشيف، قامت أجهزة الأمن بتاريخ ١٩٥٢/٨/١٠ بحملة اعتقالات طالت المئات من المنظمين والأصدقاء وكان معظمهم من مدراء المدارس والمعلمين، إضافة إلى بعض العمال، وفي هذه الحملة اعتقل الكاتب وحكم عليه آنذاك بالسجن سنتين، وهو في مقتبل العمر، حيث حصل على التوجيهي في السجن، ولكن في هذا الاستعراض لعذابات الشيوعيين وغيرهم من الوطنيين إبان الحكم الناصري، يطل علينا سؤال من كوة ذلك العذاب المرير: لماذا حدث ذلك؟ ألم يدعِ النظام أنه ضد القوى الرجعية، وضد الصهيونية والإمبريالية؟

لكن ذلك لم يفت في عضد الشيوعيين، فاستمروا متمسكين بمبادئهم ونشاطهم الوطني، رغم حملات الاعتقال الواسعة التي طالت كوادرهم وقياداتهم.

الشيوعيون ودورهم في إسقاط مشروع التوطين

إن موضوع التوطين للفلسطينيين، لا ينحصر في هذا المشروع أو ذاك، فقد تتالت مشاريع كثيرة، منذ العام ١٩٤٨، حيث انصب جهد إسرائيل ومعها الدول الاستعمارية الداعمة لوجودها، على خلق المشاريع التوطينية، والتي من شأنها طي ملف القضية الوطنية الفلسطينية برمتها، بما يضمن وجودها الطبيعي، ويحقق فكرتها العدوانية الاستيطانية، وساعدها في ذلك أنظمة عربية أيضاً.

وفي هذا السياق، تم طرح ما بين ٤٠-٥٠ مشروعاً، تقريباً، على مدار ستين عاماً، وبداية ذلك كانت على يد (ماك غي) مستشار وزارة الخارجية الأميركية للشرق الأوسط في العام ١٩٤٩ "حيث توجه إلى بيروت في العام المذكور وفي جعبته مشروع تنموي من خلال وكالة تضم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، يهدف ذلك المشروع إلى إعادة قرابة ١٠٠ ألف لاجئ إلى الأراضي المحتلة، أما الباقون فيتم استيعابهم في بلدان أوروبية وأميركية، مع مشاريع تنموية تساعد اللاجئين على الحياة الكريمة.

ويعتبر مشروع (ماك غي) من أقدم المشاريع، وتتالت بعده مشاريع مختلفة مثل مشروع (غوردن كلاب)، و(جون بلاند فورد)، و(اريك جونستون)، ومشروع (الجزيرة) الذي أعلن فيه حسني الزعيم ـ أحد قادة الانقلابات في سورية في العام ١٩٤٩ ـ قبوله بتوطين ثلاثمائة ألف لاجئ في مشروع (الجزيرة)، شمال سورية، ومشروع (سيناء) الذي وافقت الحكومة المصرية آنذاك في العام١٩٥١ و١٩٥٣ على توطين جزء من سكان قطاع غزة في سيناء. وعقدت اتفاقاً مع وكالة الغوث يمنحها إمكانية إجراء اختبارات على ٢٥٠ ألف فدان تقام عليها المشاريع. (للمزيد انظر أسعد العزوني "عن الكفاح العربي في لبنان" عدد شباط ٢٠٠٨ أسعد العزوني.

وهكذا لم يكن مشروع التوطين في شمال سيناء بداية، ولم يكن ختاماً لتلك المشاريع التي ما زالت تتالى للهدف نفسه، وهو الحفاظ الاستعماري،

على رأس حربته في المنطقة (إسرائيل) دون خوف على مستقبلها.

في الفصل الثالث من الكتاب يعرض الكاتب لدور الشيوعيين في مقاومة مشروع التوطين الذي طرحته أميركا وإسرائيل في بداية الخمسينيات، بهدف التخلص من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتوطينهم في العديد من البلدان المجاورة وغيرها، مثل كندا، والتي لا تزال حتى الآن تستوعب الهجرة الفلسطينية ـ إلى حد ما ـ في هذا السياق، غير أن القوى الفلسطينية على قلتها آنذاك، وضعف قدرتها استطاعت أن تتسلح بجماهيرها الرافضة لتلك المشاريع، وخاضت معركتها تحت شعار "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان".

خاض الشيوعيون معاركهم الجماهيرية ضد تلك السياسة، ومعهم بعض الإخوان المسلمين من نقابة المعلمين، والذين كان يمثلهم الأستاذ فتحي البلعاوي، وصلاح خلف، ولكن هؤلاء الإخوان لم ينطلقوا في نضالهم آنذاك، من مفاهيم أيديولوجية بقدر ما انطلقوا من مفاهيم وطنية، ثبتت فيما بعد بانزياحهم إلى تشكيل جسد وطني مقاوم.

وقد سقط شهداء واعتقل الكثير من المناضلين في تلك التظاهرات التي عمت البلاد، مما اضطر الحاكم المصري إلى طلب التفاوض بخصوص إنهاء الحالة، وقد التقى الحاكم "سعد حمزة" مع كل من الشاعر الراحل معين بسيسو وفتحي البلعاوي، وكان قد طلب معين من "سعد حمزة" أن تعلن وسائل الإعلام الرسمية إلغاء مشروع التوطين في سيناء، ومحاسبة من قتل الشهيد حسني بلال وغيره من الشهداء، وإطلاق الحريات العامة. . . .

وفي مقر نقابة المعلمين جاء "سعد حمزة" ومعه مسودة البيان الذي سيصدره الحاكم الإداري، وفقاً لما طلبوا منه، وبذلك أسقط المشروع التوطيني ولكن هذا الاتفاق لم يصمد في شقه الآخر فيما يتعلق بالحريات، ففي اليوم الخامس للهبة، زحف الجيش على المخيمات وبدأ حملة اعتقالات واسعة في صفوف الشيوعيين ومناصريهم.

قسوة التجربة ونبالة الهدف

رغم ما تعرض له الشيوعيون من اضطهاد مرير، وتعذيب بشع على أيدي أفراد النظام المصري آنذاك، إلا أن الشيوعيين لم تكن مهمتهم الصدام مع النظام فحسب، فهم يواجهونه فيما يتعلق بشأنهم الوطني، وقد أثبتت التجربة ذلك، حيث إنهم كانوا جنوداً معه، فيما بعد، يدافعون عن البلاد إبان العدوان الثلاثي، وبعده في عدوان حزيران في العام ١٩٦٧.

ورغم هذه المعاناة القاسية، إلا أن الكاتب لم يندفع إلى التطرف ضد النظام ورجالاته فقد كان موضوعياً وصادقاً في عرض التجربة، ولم ينس الإشارة إلى الدور الوطني الذي لعبه بعض الضباط في النظام، وإلى التعاطي الإيجابي مع رجال النظام في الأزمات الوطنية كما أسلفت.

وهذا ينم عن وعي عال لدى الشيوعيين، في كيفية إدارة الصراع: سواء مع المحتلين أو مع رجالات النظم العربية، التي لم تكف عن مطاردتهم وإيذائهم، غير أن الفهم الرفيع، والعميق والمبدئي للشيوعيين ليس على المستوى الفلسطيني فحسب، بل على مستوى المنطقة أكد بلا شك أنهم يختلفون مع النظم، ولكن لا يمكن أن يكونوا مع المحتل.

وهكذا على مدار الفصول الأربعة للسيرة، يروي الكاتب سيرة الألم والأمل التي رافقت الشيوعيين، وقد زين بعض المشاهد والفصول بقصائد شعرية له ولرفاقه كمصادقات تحمل عبق المعاناة والتحدي، حيث يفوح الأمل في نهايات الفصل الرابع في

نيلهم حريتهم، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا جملة من المعطيات والمتغيرات الدولية، حيث انتصار الثورة الاشتراكية في أكثر من بلد، وانفتاح بعض الأنظمة العربية ومنها النظام العربي في مصر على علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفييتي، مما سرع في إنهاء تلك الحالة المأساوية.

سقوط غزة وضياع الأمل

في حزيران من العام ١٩٦٧، كان الناس في قطاع غزة، على أمل أن العودة إلى بيوتهم وقراهم ومدنهم، وأن ينتهي فصل العذاب المرير. في هذه الأجواء قام الحاكم العسكري في النصيرات باستدعاء "الكاتب" عبد الرحمن عوض الله ليعرض عليه قيادة مقاومة الحركة الشعبية، واستعداده لتأمين كل ما يلزم من العتاد لذلك.

لا شك في أن ذلك العرض أسعدَ عبد الرحمن عوض الله، فقد نسي زهرة شبابه التي ضاعت في سجون النظام، لأن ما هو قادم أنبل من تذكر الأحقاد والأضغان، التي حاولوا زرعها في قلوب المناضلين.

ولكن ما أدهش عبد الرحمن عوض الله، هو ذلك اليقين عند الحاكم بأن غزة ساقطة عسكرياً، فماذا يعني ذلك ؟

رغم تلك الغصة والدهشة، إلا أنه قبل المهمة مرفقة بشكر عظيم على تلك الثقة، فحقاً: إنها شجاعة الفرسان، ونبالة الهدف، الذي لا يضيع وسط الأحقاد.

لكن هذا الفصل المتعلق بالنكبة الثانية، يمر الكاتب على تفاصيله سريعاً، وبإيجاز، قد لا يتناسب طردياً مع الحالة العامة، التي سادت النفوس والواقع، ولكن ربما كان السبب خيبة الأمل الذي كان معقوداً على تلك الحرب هو ما جعل الكاتب يكتفي بالإشارات السريعة، وربما غير ذلك. حيث إن الكاتب قد أشار في بداية الكتاب السيرة، إلى أن هذا الكتاب، هو رقم واحد، بما يعني حتماً أن هناك كتاباً آخر، يستكمل فيه تلك السيرة، فترك التفاصيل المتعددة كإرهاص لبدايات الثورة الفلسطينية المعاصرة، والتي جاءت آنذاك مثل بلسم مسح الجراح المثخنة، وضمد النفوس المنكسرة.

خاتمة

لقد عرض الكاتب تجربته ورفاقه الشيوعيين في قطاع غزة، من خلال هذه السيرة، بشكل ينم عن وعيه وحذاقته السياسية والأدبية وفي مستويين مختلفين، حيث كان الفصل الأول أقرب إلى القصة الروائية المحبوكة بمهارة، بينما في الفصول التالية استولت أحداث التجربة، والتي كانت تقترب من المذكرات والسردية التاريخية.

وأخيراً: فإن هذه التجربة التي بين أيدينا نقلت إلى جيل اليوم تجربة وعوالم يجهلها، هي ضرورة في المعرفة السياسية، والتجارب النضالية لأبناء شعبنا، ويقيناً فإن هذا السجل الكفاحي يحمل رسالة، تؤكد أن أكف المناضلين الثوريين تستطيع لو أرادت أن تقاوم مخرز المحتلين والديكتاتوريين.

بقي أن نقول: إن الكاتب ألحق في آخر الكتاب بعض الصور والوثائق: مثل صورة لما تبقى من قريته أسدود، وصورة صفحة من جريدة الحوادث الغزية في ٣/ ١٢/ ١٩٥٢ والتي صدر فيها الحكم على فخري مكي ورفاقه، إضافة إلى سيرة ذاتية للكاتب. عبد الرحمن عوض الله، عضو الأمانة العامة في حزب الشعب الآن، الحزب الشيوعي في التسمية القديمة قبل التوحد.

فلسطين في حياة جمال عبد الناصر

الكاتب : عبد الله الحوراني

مراجعة : سياسات

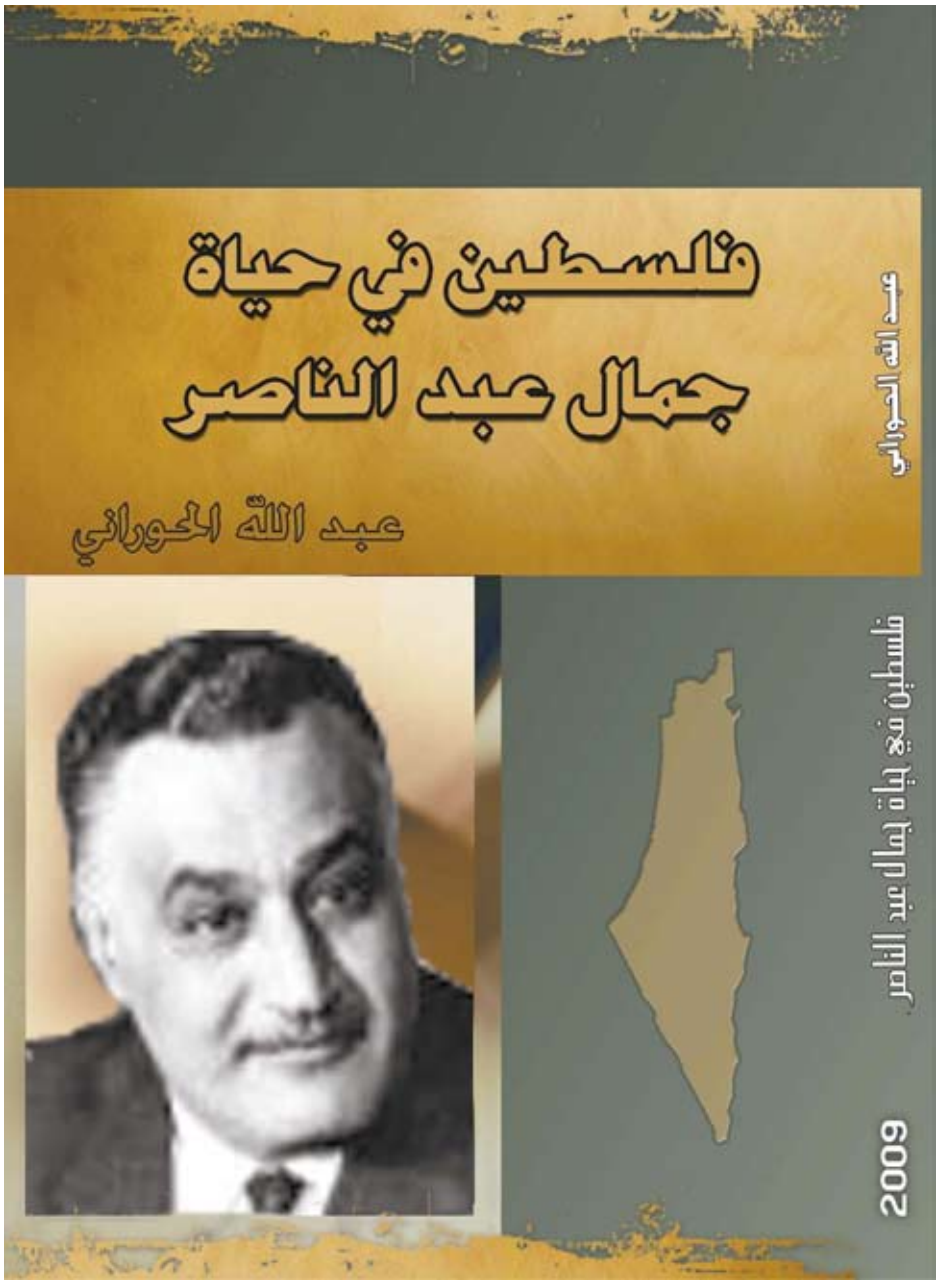

الناشر: المركز القومي للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: ٢٠٠٩ غزة

شكّل جمال عبد الناصر حالةً فريدةً ومميزةً في التكوين السياسي العربي المعاصر؛ لما لتجربته وأطروحاته السياسية من أهمية في تشكيل الحالة القومية العربية بعد فترة الاستعمار والتشتّت والقطرية التي سادت العالم العربي منذ بدايات القرن العشرين.

ولا تكمن أهمية جمال عبد الناصر في أنه قام مع مجموعة من الضباط الأحرار في الجيش المصري بالثورة في تموز من العام ١٩٥٢ على حكم الملك فؤاد لمصر وأسقطوا الملكية وأسسوا الجمهورية، بل تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث اشتباكات جمال عبد الناصر في المشهد السياسي العربي من محيطه إلى خليجه، وفي السياسة الدولية من خلال تأسيس حركة عدم الانحياز مع الرئيس اليوغسلافي تيتو ورئيس الوزراء الهندي نهرو.

كانت تجربة عبد الناصر ـ بما لها وما عليها ـ تمثل نقطة انطلاق ثورية للفكر القومي العربي، حتى إن بعض مدارس هذا الفكر وممارساته سميت (الناصرية). فعبد الناصر انشغل كثيراً بقضايا العرب المختلفة حتى كان في عصره المتحدث باسمهم في المحافل الدولية ورمز تطلعات الجماهير العربية. ورغم إرسال عبد الناصر الجيوش والعتاد للقتال في الجبهات العربية المختلفة في الجزائر واليمن إلاّ أن عبد الناصر كان يعتقد بأن فلسطين ـ مشكلة فلسطين ـ تشكّل حالة استنهاض للروح العربية ونقطة التفاف لا يختلف عليها أحد، وبالتالي هي حافز فاعل يدفع باتجاه الوحدة والتماسك. وعبد الناصر لم ينظر إلى فلسطين بوصفها أزمةً بحاجة إلى حلّ، بل اعتبرها أزمة الأزمات بالنسبة إلى العرب، وأن حالهم لن يستقيم طالما بقيت فلسطين محتلة.

يخصص الكاتب والسياسي المخضرم عبد الله الحوراني في كتابه الجديد (فلسطين في حياة جمال عبد الناصر) الصادر في أيلول من العام ٢٠٠٩، والصادر عن المركز القومي للدراسات والتوثيق، لاستعراض أهم المحطات في حياة عبد الناصر وعلاقتها بالقضية الفلسطينية بوصف هذه القضية قضية جمال عبد الناصر بامتياز. فلا تذكر حروب العرب مع إسرائيل ونضالهم لاستعادة فلسطين إلاّ وذكر عبد الناصر بما كان يشكله من حالة وعي واستنهاض للروح والمعنويات العربية.

وعبد الناصر كان يدرك صعوبة تحرير فلسطين؛ نظراً إلى اختلاف ميزان القوى واختلاله بين العرب وإسرائيل ودعم الدول الغربية لإسرائيل في حروبها مع العرب وفي تمكين ترسانتها العسكرية، إلا أن عبد الناصر كانت يمتلك روح المحاولة والمثابرة؛ لأنه يدرك أن ضياع فلسطين يعني ضياع العرب، وأن ما حدث للشعب العربي في فلسطين يمكن أن يحدث للشعب العربي في مصر. بهذه الطريقة استطاع جمال عبد الناصر أن يخلق هذه العلاقة العضوية بين نضال الثورة لتثبيت أركان حكم الشعب بعد تموز ١٩٥٢ وبين الدفاع عن فلسطين ومناهضة إسرائيل وحلفائها في الغرب.

وكما يوضح الحوراني في متن كتابه، فإن الدفاع عن فلسطين كان جزءاً من دفاع جمال عبد الناصر

عن مصر وعن العرب عموماً، فإسرائيل نظرت إلى استقرار حكم الثورة وجمال عبد الناصر تحديداً بوصفه تهديداً لها، فعملت على زعزعة هذا الحكم من خلال إرسال مجموعات تخريبية تعمل على إحداث الفوضى وأعمال التخريب. عبد الناصر أدرك هذا الربط العضوي مبكراً في حياته السياسية والعسكرية حين كان ضابطاً في الجيش المصري وحوصر مع مجموعة من الجنود في قرية الفالوجا، شمال غزة، ودافع عنها باستبسال ولم يستسلم.

عبد الناصر أدرك أن ثمة مؤامرة حيكت لضياع فلسطين وأن الأنظمة العربية التقليدية لها يد في ذلك. ربما كانت هذه بداية فكرة الثورة عند جمال عبد الناصر وربما كانت هذه الشرارة الأولى وراء ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ والأسلحة الفاسدة، وما إلى غير ذلك من أسباب عديدة يمكن سردها كمسببات لثورة الضباط الأحرار. لكن المحقق هو أن فلسطين لعبت دوراً في تعجيل الثورة وفي إعطائها الكثير من الشرعية. فالكثير من المؤرخين والمحللين كما يذكّرنا الحوراني نسبوا الثورة إلى تأثيرات النكبة (ص. ٢٧).

والكتاب ـ الذي يقع في ١٩٧ صفحة مقسّم إلى عشرة فصول، ومقدمة ـ يقدّم قراءةً متكاملةً لعلاقة عبد الناصر بفلسطين.

يعنون الحوراني الفصل الأول بـ(رؤية عبد الناصر للصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين).

يقول الحوراني: "ربما لم يحدث يوماً أن ربط زعيم عربي قبل عبد الناصر بين المشروع الاستعماري الغربي وبروز الصراع العربي الصهيوني ونشوء إسرائيل مثلما فعل عبد الناصر". (ص٧) وقبل أن يقوم الحوراني بمراجعة أفكار عبد الناصر وفهمه طبيعةَ الصراع، يقترحُ ضرورة أن نفهم أولاً كيف نظرت الأدبيات التحررية والثورية العربية إلى طبيعة نشوء إسرائيل بمساعدة القوى الغربية.

تقول الأدبيات: إن هناك جملةً من الأهداف ميزت النشاط الاستعماري في المنطقة العربية، لعل أهمها:

منع قيام وحدة عربية.

تفكيك الوطن العربي إلى دول مختلفة.

السيطرة على الثروة النفطية العربية.

الحيلولة دون تطور البلدان العربية وتنميتها.

إشغال العرب بقوى عدوانية ومخاطر خارجية.

وأضيف إلى ذلك بعد اتقاد نار الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والغرب (أوروبا وأميركا) ضرورة عدم وقوع المنطقة العربية في فلك المعسكر الاشتراكي، وحماية وجود إسرائيل في المحيط العربي.

بعد ذلك ينتقل الكاتب إلى الحديث عن رؤية بريطانيا العظمى ـ وقتها ـ إلى إقامة دولة يهودية غريبة عن المنطقة في وسط المحيط العربي لأهداف متعددة ومتنوعة، لكنها في الأساس تعمل على إضعاف العرب وتفتيتهم وتمزيقهم. وهو يتحدث بتفصيل عن مؤتمر (كاميل بنرمان) العام ١٩٠٧ ومذكرة هربرت صموئيل التي رفعها للحكومة البريطانية في شباط ١٩١٥. يقول هربرت صمويل في مذكراته "إن الإمبراطورية البريطانية باتساعها وازدهارها الحاضر ليس لديها بعد ما

تضيفه لعظمتها. . . لكن فلسطين على صغر مساحتها تبدو ضخمة في مخيلة العالم، حتى إن كل إمبراطورية مهما كانت عظيمةً قد ترفع من مكانتها ومركزها بامتلاكها لها. إن ضم فلسطين إلى الإمبراطورية سيزيد من لمعان التاج البريطاني، ويشكّل قوةً لشعب المملكة المتحدة إذا ظهر كوسيلة معلنة لمساعدة اليهود على احتلال البلاد من جديد. . . " . (ص ١٦)

يقترح الحوراني أفكاراً ثلاثة تصلح للنظر في العلاقة المادية وغير المادية التي سبّبت مساعدة الغرب لليهود في احتلال فلسطين:

تكمن الفكرة الأولى في حقيقة أن الحركة الصهيونية نفسها هي نتاج الفكر الحضاري الغربي ويقتبس من المؤرخة اليهودية بربارة توشمان أنه دون التراث التوراتي الذي تغلغل في الفكر والأدب والتعليم والطقوس الدينية الإنكليزية لكان من المشكوك فيه أن يصدر وعد بلفور في العام ١٩١٧ أو أن يتم الانتداب على فلسطين بعد ذلك بوقت قصير" (ص ١٩)

وتتركّز الفكرة الثانية على حقيقة أن الحركة الاستيطانية الصهيونية هي امتداد لحركات الاستيطان الغربي في الأميركيتين وأستراليا وإفريقيا. والمستوطنون اليهود ظلت تربطهم علاقات جيدة مع بلادهم الأصلية التي جاؤوا منها.

أما الفكرة الثالثة، فتتمثل في الانحياز الحضاري والإعجاب السياسي في الغرب بالفكر الصهيوني والنظام الإسرائيلي. فإسرائيل هي دولة شرق أوسطية من ناحية جغرافية، أما سياسياً فهي في نظر الغرب دولة ديمقراطية تتبع نظاماً غربياً متقدماً واقتصاداً منفتحاً. . . .

بعد ذلك ينتقل الكاتب إلى فهم عبد الناصر لطبيعة الصراع الذي هو في الأساس امتداد للفهم القومي وللأدبيات التي قدم لها الكاتب آنفاً.

عبد الناصر منذ البداية ربط بين ما يحدث في فلسطين وبين نجاح الثورة في مصر. فـ"رفح ليست آخر حدود بلادنا" (مصر)، كما يكتب عبد الناصر، فمواجهة العدوان على فلسطين هو واجب عربي في الأساس. فقومية الصراع تحتم على الجميع المشاركة فيه. وهذا الفهم بناه وطوره عبد الناصر من دراساته العسكرية كما يذكر الكاتب، فهو، أي عبد الناصر، أدرك أن جميع الغزوات التي اجتاحت مصر جاءت من فلسطين سواء في عهد الفراعنة أو في التاريخ المعاصر، وأن كل معارك مصر كانت تدار على حدودها مع فلسطين. لكن حقيقة ومن ناحية داخلية فإن عبد الناصر رأى أن نضاله ضد بريطانيا لإجلائها عن مصر يتطلب محاربة إسرائيل. ففي سياق آخر، يقتبس الكاتب من مذكرات عبد الناصر قوله "ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض عربية وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة وإنما هو واجب يحتم الدفاع عن النفس" (ص٤٢).

وباستعراضه لتطور مسيرة مواقف جمال عبد الناصر يسجّل الكاتب أن عبد الناصر في بداية السنوات الأولى للثورة لم يكن راغباً في الاشتباك مع إسرائيل لرغبته في الاهتمام أكثر بتثبيت أركان الثورة وحكمها في مصر وإحداث عملية تنمية

تستطيع أن تنهض بالمجتمع المصري، لكن الغارة الإسرائيلية على القوات المصرية في غزة يوم ٢٨ شباط ١٩٩٥ أجبرت الثورة على التخلي عن سياسة التهدئة وإلى رفع درجة الاستعداد العسكري. فعبد الناصر كان يريد الالتفاف للإصلاح الداخلي أكثر ولا يريد أن ينشغل من اليوم الأول بحروب وتوترات وهو كان يريد تسخير موارد الدولة وقدراتها المالية للتنمية ليس لشراء السلاح. لكن بعد غارة غزة اختلف الوضع وصار لزاماً على عبد الناصر أن يوجّه كل طاقاته نحو إسرائيل.

مباشرة بدأ عبد الناصر برعاية العمل الفدائي الفلسطيني وتم تشكيل ما يعرف بـ"كتيبة ١٤١ فدائيون" تحت قيادة الضابط المصري مصطفى حافظ، الذي اغتالته إسرائيل بطرد بريدي وما زال شارع ومدرسة في مدينة غزة يخلدان اسمه. ونشاط الكتيبة ١٤١ على أهميته في حركة النضال الفلسطيني ضد الاحتلال في السنوات الأولى بعد النكبة غير مطروق كثيراً في الأدبيات الوطنية الفلسطينية ربما باستثناء ما كتبه يونس الكتري في العام ١٩٨٧ ونشرته دار المستقبل العربي في القاهرة بعنوان (الكتيبة ١٤١ فدائيون). وهي ملاحظة يجوز سحبها على حالات أخرى في ساحات الوجود الفلسطيني المختلفة.

وبالعودة إلى غارة غزة في شباط ١٩٥٥ فقد شكلت هذه الغارة تحولاً في فهم الثورة المصرية وجمال عبد الناصر للصراع مع إسرائيل. فتوقيت الغارة كان مريباً بالنسبة لعبد الناصر، فقد جاء في خضم انشغال مصر في مفاوضات الجلاء مع الحكومة البريطانية واستنتج عبد الناصر أن القصد من الغارة هو استدراج مصر لصراع مع إسرائيل يلهيها عن استكمال عملية جلاء القوات البريطانية، وبالتالي تعطيل المشروع التحرري المصري. وبعد أن انجلى دخان غارة غزة انتبه عبد الناصر إلى حقيقة ضرورة تغيير سياسة التهدئة التي اتبعها منذ ثورة تموز والعودة إلى مناوشة إسرائيل. رغم ذلك فإن الكاتب وفي بعض الفقرات يذكرنا بواقعية عبد الناصر وإدراكه قوة إسرائيل ومقدرتها ومساندة الغرب لها وعجز العرب وتشتتهم. (ص ٤٠)

يستعرض الحوراني في الفصل الثاني والمعنون "الجلاء وتحرير الإرادة المصرية والمواجهة مع إسرائيل" دور إسرائيل في تعطيل الجلاء وفي تحوّل سياسة عبد الناصر تجاهها. يقول الكاتب "ومع ذلك، كان عبد الناصر حريصاً والثورة المصرية بقيادته في سنواتها الأولى على عدم التحرش بإسرائيل. وذلك تجنباً لفتح معركة خارجية قبل تأمين الجبهة الداخلية من الاستعمار ومرتكزاته". (ص٤٧) غير أن إسرائيل عملت جاهدةً على تعطيل مفاوضات الجلاء وإفسادها سواء عبر الضغط على بريطانيا أو برفع سقف مطالبها حول حريتها في استخدام قناة السويس مدركةً أن عبد الناصر سيرفض.

وكان منطق إسرائيل أن عبد الناصر إذا انتهى من بريطانيا سيتفرغ للتسليح لمواجهتها. بدا هذا التخريب واضحاً فيما بات يعرف بفضيحة (لافون)، في تموز ١٩٥٤، حيث وبإيعاز من بن غوريون الذي كان خارج الوزارة وقتها ويعارض أية تهدئة مع عبد الناصر قام وزير الدفاع الإسرائيلي

بنحاس لافون بإصدار تعليمات لمجموعة من نشطاء (الموساد) بضرب أهداف بريطانية في مصر لتعطيل اتفاق الجلاء المصري البريطاني. وتمكنت السلطات المصرية من الكشف عن الشبكة. ولتهدئة الأجواء عرضت إسرائيل على عبد الناصر موافقتها على منح مصر ممراً برياً في النقب يصلها بالأردن، والمساهمة في توطين اللاجئين في غزة، لكن القضاء المصري كان قد حكم على مجموعة (الموساد)، ففشلت الوساطة.

في الفصل الثالث "الأحوال في قطاع غزة ودورها في الأحداث" يستعرض الكاتب الأوضاع المختلفة في قطاع غزة وتطور علاقة السكان الفلسطينيين بالنظام المصري الحاكم. فبعد النكبة اتسمت علاقة السكان الفلسطينيين بالحكومة الملكية البريطانية بالفتور؛ نظراً لحالة السخط التي كانت تعم سكان القطاع وأغلبه من اللاجئين من القصور العربي وخاصة المصري والتضييق الذي كانت تمارسه الإدارة المصرية بحقهم من تقييد لحرية الحركة والتنقل وغيرها. ومع اندلاع الثورة لم تتحسّن معاملة الإدارة المصرية للقطاع في البداية، وفي ذلك يورد الكاتب نصّ مذكرة رفعها وجهاء القطاع للإدارة المصرية تطلب تخفيف معاناة الناس. كما أن علاقة الحاج أمين الحسيني لم تكن حسنةً مع الضباط الأحرار، حيث يورد الكاتب أن المفتي كان قد رفض طلباً لجمال عبد الناصر حين كان ضابطاً للتطوع في فلسطين العام ١٩٤٨، وفضّل المفتي التعامل مع الجهات الرسمية. ويستعرض الكاتب الحالة الحزبية في غزة في ذلك الوقت، حيث كان المشهد الحزبي محكوماً في ثنائيتين هما الإخوان المسلمون والشيوعيون، ومن ثم جاء القوميون العرب والتشكيلات البعثية. (يقوم عبد الرحمن عوض الله بتقديم استعراض أوفى لتجربة الشيوعيين في مذكراته التي يستعرضها الكاتب سليم النفار في هذا العدد من سياسات). وشهر العسل الذي ميّز علاقة الثورة بالشيوعيين والإخوان المصريين سرعان ما انقضى لينعكس على علاقة الإدارة المصرية بالتنظيمات الشيوعية والإخوانية الفلسطينية.

ثم ينتقل الكاتب لقراءة مشروع التوطين في سيناء، وهو وفق الكاتب من أخطر مشاريع التوطين التي طرحت في المنطقة لعديد من الأسباب، ليس أكثرها إقناعاً اكتماله وشموليته وإمكانية تطبيقه. كان المشروع يهدف إلى بناء ٢٣ قرية، منها ثلاث قرى مركز، وتوطين ٥٩,٥٠٠ نسمة في سيناء. ولولا هبة آذار الشهيرة التي قادها الفلسطينيون وكان للشيوعيين دور كبير فيها لتم المشروع.

ومع تزايد الهجمات الإسرائيلية لم يكن أمام عبد الناصر إلا الرد، فمن وراء الهجمات خاصة غارة غزة، أرادت إسرائيل أن تظهره بمظهر العاجز أمام الجماهير العربية، خاصة مثلاً أن الغارة جاءت بعد أيام من زيارته للقوات في غزة. وعبد الناصر كان مستعداً أن يضع المشكلة مع إسرائيل في "الثلاجة" على حد تعبيره "وكان على استعداد أن يوافق على أن تتمتع بكل مزايا التعايش السلمي دون الاعتراف بها رسمياً" وتوقيع اتفاق يجمّد الصراع. كان رد عبد الناصر على تواصل الهجمات الإسرائيلية هو طلب شراء السلاح وتفعيل نشاط الفدائيين وتكثيف نشاطاتهم.

في الفصل التالي المخصص لمناقشة نشاط الفدائيين في الفترة بين ١٩٥٥ـ ١٩٥٦ بين الربع الأخير من العام ١٩٥٥ حتى تشرين الأول ١٩٥٦ وكان موشي شاتريت رئيس وزراء إسرائيل آنذاك قد قال: عقب غارة غزة أمام العرب خياران إما مخاطر الوضع القائم أو التقدم نحو السلام. (ص٨٥).

تعود الفلسطينيون العبور وقطع الحدود والعودة إلى قراهم ومدنهم وكانت السلطات المصرية حتى تشكيل الفدائيين تعتبر المتسلل خائناً. ثم قامت باستغلال هذه المقدرة الفلسطينية وتوظيفها. وبدأ الفدائيون بضرب أهداف إسرائيلية قد تبعد عشرات الكيلومترات داخل العمق الإسرائيلي بجانب تنفيذهم مهام استطلاعية وجمع المعلومات. عندها زاد الالتفاف حول نظام جمال عبد الناصر جماهيرياً ورسمياً حيث يورد الكاتب نص رسالة الحاج أمين الحسيني لجمال عبد الناصر يؤكد التفاف الجماهير حوله. (ص ٩٥)

في الفصل المعنون (ثورة عبد الناصر ومحاولات التسوية الفلسطينية) يضحد الكاتب الفكرة الشائعة التي مفادها أن عبد الناصر رفض فكرة التسوية من حيث المبدأ والدخول في مفاوضات من أي نوع مع إسرائيل، وأن هدفه الأساسي كان القضاء على دولة إسرائيل ورميها في البحر. وهذه المزاعم لا تستقيم مع حقائق التاريخ كما يقول الحوراني (ص. ١٠٨) فقد تميزت فترة عبد الناصر بوجود:

محور اتصالات مباشرة مع مسؤولين إسرائيليين في الفترة ١٩٥٣ـ١٩٥٥ مثل لقاءات ثروت عكاشة في باريس بموظفي السفارة الإسرائيلية.

محور اتصالات غير مباشرة وغير رسمية عبر وسطاء مثل النائبين العماليين ريتشارد كروسمان وموريس أورباخ.

محور اتصالات رسمية غير مباشرة؛ نتيجة مبادرة أطراف دولية وتقديمها مقترحات التسوية.

ويسرد الكاتب دوافع عبد الناصر التكتيكية (تجميد الصراع وليس إنهاءه) والموضوعية (إدراكه وإقراره باختلال موازين القوى)، وكان عبد الناصر مستعداً لقبول العودة لقرار التقسيم لو وافقت إسرائيل (ص.١١٩) والكاتب لا يفوته أن يبرر موقف عبد الناصر هذا بأنه امتداد لمواقف الحكومات المصرية قبل الثورة. وعبد الناصر في مؤتمر (باندونغ) أقر بقبول الدول العربية بقرار التقسيم. وحتى بعد حرب ١٩٦٧ كان رد مصر إيجابياً على مذكرة (غونار يارنغ) وجاء رد مصر وعبد الناصر "بأن مصر تقبل القرار ٢٤٢ وعلى استعداد لتنفيذه وأنها توافق على التعهد بإنهاء الحرب والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام وضمن حدود آمنة". (ص. ١٢٣).

وفي الفصل القصير المخصص لموقف عبد الناصر من قضية اللاجئين يورد الكاتب كيف كان عبد الناصر يهتم بحياة اللاجئين وعمل على معاملتهم مثل المواطنين المصريين ومنحهم كافة الحقوق الممنوحة للمواطن المصري من تملك وتعليم وصحة وحقهم في الوظائف العمومية.

ويخصص الكاتب الفصل اللاحق للعدوان الثلاثي العام ١٩٥٦ ودوافع إسرائيل بالقضاء على نظام عبد الناصر وتحطيم مشروعه والقضاء على

قواعد الفدائيين وتحرير مضائق تيران. والثابت أن العدوان عزز من مكانة عبد الناصر عربياً وظهر منتصراً قادراً على محاربة إسرائيل. لقد شكل العدوان نقطة تحول في تاريخ المنطقة.

ويخصص الكاتب الفصلين التاليين للحديث عن عبد الناصر والكيانية الفلسطينية ودعمه إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. ويبدأ الكاتب باستعراض تفاصيل معركة وحصار الفالوجا التي قاوم فيها الضابط جمال عبد الناصر عصابات اليهود في العام ١٩٤٨ ولم يستسلم. وهنا يستخدم الحوراني ذاكرته الشخصية بوصفه لاجئاً من قرية المسمية غير البعيدة عن الفالوجا وبوصفه فتى في تلك الفترة.

لقد انشغل عبد الناصر بضرورة إنشاء كيان فلسطيني خاص بالفلسطينيين، فدعم إنشاء منظمة التحرير وكانت تربطه علاقة مميزة بأحمد الشقيري ويلتقي به بشكل دائم. وبعد فترة فتور قصيرة قرر عبد الناصر دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة وحركة فتح وقال: "أن تظهر مقاومة فلسطينية مسلحة داخل الأرض المحتلة (يظهر) للعالم أن الشعب الفلسطيني موجود وحي ويشارك في الدفاع عن وطنه وقضيته.." (ص١٧٦). وفي الفصل الأخير يتعرض الكاتب لنكسة ١٩٦٧ ومقررات القمة العربية الرابعة في الخرطوم.

والكاتب حين يسرد مسببات التلاقي العضوي بين إسرائيل والغرب، خاصة في الفصل الأول، يبدو أنه لا يرى أن هناك مناصاً من تغيير هذه العلاقة، فإسرائيل ستظل ابنة الغرب المدللة بكلمة أو بأخرى حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

يقول الكاتب في الصفحة ٢٢: "إن نظرة لها مثل هذا الإيغال في تضاعيف العقل الغربي تجعل من إسرائيل دون شك جزءاً من الميراث الحضاري الغربي. وهي نظرة لا علاقة لها بتغيير النظام الدولي، فإسرائيل، بكلمات أخرى، تبدو كممثل دائم للغرب وحضارته في هذه المنطقة، وليس في الأفق حتى الآن ما يوحي بتغيير رؤية الغرب لنفسه أو إيمانه بسطوته الممتدة في كل مكان". وهو ما يكرره الكاتب في الصفحة ٢٥: "مسألة الرعاية الغربية لإسرائيل عبر أفق زمني يصعب تحديده قضية بديهية". بالطبع فإن في مثل هذا القول الكثير من المغالاة، إذ إنه يرتكز إلى مقولة ثبات المواقف وعدم تغيّرها، وهو ينظر نظرة غير دقيقة لتطور العلاقات الدولية ويعلي من شأن المركب الثقافي في السياسة على حساب المصالح المتبادلة. ففي السياسة لا يوجد أعداء دائمون ولا أصدقاء دائمون هناك مصلحة، والمصلحة تتغير وفق الزمن.

بمعنى أن واحدة من مغالطات الفكر القومي العربي عموماً ربما خاصة في مراحله البكر ومنابعه الأولى التي شرب منها الكاتب حيث كان لها دور واضح في نظرته العاطفية لعلاقة إسرائيل بالغرب واعتبار هذه العلاقة أبدية. ثمة مصالح كثيرة تجعل من إسرائيل حليفة للغرب في أوقات كثيرة وفي لحظة تغيّر هذه المصالح يتغيّر كل شيء. فإسرائيل نفسها تدرك ذلك؛ لذا نجدها الآن تبحث عن حلفاء المستقبل، فيما لو تغيرت موازين القوى الدولية. فهي تعمق وتجذر علاقتها مع الهند والصين بشكل كبير وواضح للدرجة التي ستتجاوز علاقتها بهاتين

القوتين الصاعدتين في سنوات علاقتهما مع الدول العربية مجتمعة في حال تواصل التقصير العربي تجاههما. وربما كان الكاتب نفسه قد أشار إلى محاولة عبد الناصر في بداياته السياسية استكشاف موقف الغرب حين طلب شراء السلاح منه قبل أن يتجه لصفقة الأسلحة التشيكسلوفاكية.

والكتاب الذي ينطلق من رؤية إيجابية لدور عبد الناصر في الدفاع عن القضية الفلسطينية وهو دور لا يمكن المجادلة فيه، يغفل عن النظر إلى بعض القصور والفشل الذي ألم بالتجربة الناصرية. فصحيح أن عبد الناصر عمل ما عمل من أجل فلسطين وصحيح أنه قاتل إسرائيل وصحيح أن الموجة كانت عالية كما يقول الفلسطينيون وصحيح أنه أول من أيد انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة ولم يتردد ثانية في لقاء الشاب الثائر ياسر عرفات إلا أنه، أيضاً، خسر حرب ١٩٦٧ وفي آخر عهده ضربت الثورة الفلسطينية بأيد عربية، ولم تحرر الحرب سنتيمتراً واحداً، كما أن كل الحديث عن الاستعداد للحرب وتحرير فلسطين لم يترجم على الأرض ولم يكن إلا مجرد مشاعر. بالطبع مثل هذا القول لا يمكن أن ينتقص من عبد الناصر وتجربته وما يمثله في الوعي العربي، لكنه يظل حقيقة لا بد من التذكير بها عند مراجعة التجربة.

إلى جانب هذا يقع الكاتب في مغالطات منهجية كان يمكن له استدراكها لو فعل. فهو يسرد اقتباسات طويلة من كتب ويذكر الكتب والكتّاب ولا يذكر الصفحة، وفي مرات عديدة لا يكون هذا الكتاب المذكور مدرجاً في قائمة المراجع أصلاً. للنظر مثلاً في الصفحة العاشرة من الكتاب في الفقرة الأولى يقول الحوراني

"جاء في كتاب "الهند وفلسطين" لتوماس كلارك المطبوع في منشستر عام ١٩٦١ ما يلي "إن بعث الأمة اليهودية سوف يعود علينا بأفضل المنافع. . . " إلى آخر الفقرة. والكتاب المقتبس منه غير موجود في قائمة المراجع. والثابت أن الكتاب المشار إليه ربما صدر عام ١٨٦١ خلال فترة الاستعمار البريطاني للهند وبحثها عن موطئ قدم ليربطها بمستعمراتها وهو ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى. وهو الشيء نفسه الذي يحدث حين يتحدث الكاتب عن عقد حزب المحافظين البريطانيين لمؤتمر كامبل بنرمان العام ١٩٠٧ وإصداره تقريراً حول أسباب زوال الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة في التاريخ واقتراح المؤتمر إقامة حاجز بشري قوي وغريب يحتل الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم. والكاتب الذي يفرد أكثر من ثلاث صفحات للتقرير وفقراته ويقتبسها، يفوته أن يذكّر القارئ بمرجعه الذي اقتبس منه. (انظر الصفحات ١٠ ـ ١٥). وربما كانت فقرة عقد المؤتمر وإثباتها موضع شك في الدراسات المختلفة كما يقر الحوراني في الصفحة ١٥، غير أن الرصانة العلمية كانت تقتضي تثبيت المصادر المختلفة التي تقر أو تنفي وجود مثل هذا المؤتمر. مرة أخرى ربما تظل حقيقة عدم تثبيت صفحات الكتب التي يتم الاقتباس منها واحدة من أكبر الأخطاء التي وقع فيها الكتاب.

الكتاب: "حالة الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩: أمة في خطر"

الكاتب: مجموعة باحثين

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٢٥٥

"أمة في خطر"... هي الخلاصة التي توصّل إليها تقرير حال الأمة العربية للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الذي توقف في متابعته مستجدات حال الأمة عند نهاية الربع الأول من العام٢٠٠٩ ، ما سمح له بمتابعة أحداث مهمة وقعت في تلك الشهور الثلاثة: تغيّر الإدارة الأميركية، العدوان الإسرائيلي على غزة وتداعياته، انتخابات المحافظات في العراق، انتخابات الكنيست في إسرائيل، القمم العربية المتلاحقة من الكويت إلى الرياض فالدوحة على اختلاف مستوياتها. ومن هنا، يمكن القول إن العمل في التقرير انتهى قبل أيام معدودة من نشره.

لقد حافظ التقرير، هذا العام، أيضاً، على اتساق المنهج الذي اتبعه منذ سنوات عدة، وهو المنهج الانتقائي الذي يعتمد في اختيار موضوعاته على إلحاحها.

ولحظ تقرير هذا العام أن بؤر التأزم قد حافظت على ثباتها، ومن هنا تم تناول حالات العراق ولبنان والصومال والسودان، إضافة بالطبع إلى القضية الفلسطينية. لكن ما يلفت الانتباه في تلك البؤر هو احتدام التأزّم بوضوح واتخاذه أبعاداً جديدةً لم تلازمه في السابق. ما يعني أن التراخي في تصفية بؤر التأزم ينذر بتفاقمها ولا يسمح بـ "رفاهة" بقاء الوضع على ما هو عليه.

تضمّن هذا الكتاب / التقرير تحليلاً لتسعة مواضيع رئيسة، توزّع عليها الإطاران الدولي والإقليمي والنظام العربي والدراسات القطرية، فضلاً عن تطوّر الاقتصادات العربية، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

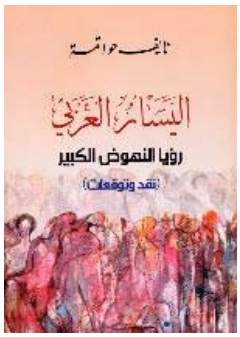

الكتاب: اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)

الكاتب: نايف حواتمة

الناشر: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع وبيسان للنشر والتوزيع

تاريخ النشر: ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٤١٦

يشكّل إصدار الرفيق نايف حواتمة، أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، محاولةً جادةً لقراءة التغيّرات المرحلية التي تمّت في المشهد السياسي المحلي والإقليمي والعالمي، لملامسة دور اليسار العربي والجبهة الديمقراطية خصوصاً ضمن هذه المعادلة.

والكتاب، كما جاء في مقدمته «نتاج جدل وحوار، مباشر وغير مباشر، تفاعلات وتداعيات، بأبعاد فلسطينية وعربية وأممية، رواد ومناضلين، رجال ونساء،

قدموا العمر كله لدفع عجلة حياة وتاريخ شعوبنا وبلادنا تحت الشمس وإلى الأمام.

وما زال الدرب طويلاً».

والكتاب مقسم إلى خمسة فصول.

الفصل الأول وعنوانه أعطى الكتاب اسمه، فيه معالجة مطولة لواقع اليسار العربي وأزمته ودوره وفعاليته النظرية والسياسية، وجولة في قراءة متغيّرات العالم، وانعكاساتها على مجمل الحالة العربية، فكرياً ونظرياً، وعلى اليسار العربي بشكل خاص. وفيه يقدم نايف حواتمة قراءةً عميقةً لحالة اليسار العربي متنقلاً في الزمن وفي الأماكن حافراً في الأفكار منقباً في الممارسات.

يضم الفصل الثاني والمعنون "في الرؤيا والممارسة" مجموعةً من المقابلات الصحافية التي أجريت مع حواتمة من قبل صحف ومجلات وفضائيات عربية، وخطب وأحاديث لحواتمة في محطات سياسية مفصلية يعلّق فيها على الأحداث ويقدم رؤيته للتطورات.

ويضم الفصل الثالث المعنون «اليسار العربي الجديد واليسار الفلسطيني» (نموذج الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) مجموعةً كبيرةً من الدراسات والمراجعات العربية والفلسطينية عن واقع اليسار العربي، في جنوب المنطقة العربية ومشرقها، مع تفصيل خاص لدور الجبهة الديمقراطية منذ انطلاقتها في نهاية الستينيات. هذه الدراسات والمقالات ظهرت في الصحف والمجلات العربية.

يضم الفصل الرابع الوثائق السياسية المهمة في السياسة الفلسطينية في السنوات الأخيرة مثل وثيقة القاهرة (١٧/٣/٢٠٠٥) ووثائق الحوار الوطني الفلسطيني الشامل في ٢٦/٢/٢٠٠٩.

أما الفصل الخامس فعبارة عن ألبوم صور للقاءات حواتمة مع العديد من القادة السياسيين والمفكرين.

جاء في تعريف الناشرين للكتاب

«العالم من حولنا يتغيّر ويتطوّر، وعلينا نحن العرب أن نتغيّر ونتطوّر حتى نلامس ضفاف القرن الحادي والعشرين ونتقدم إلى الأمام... الشعارات العامة لا تقدم حلولاً للأزمات العربية والفلسطينية المتراكمة، والأفق في يومنا يستدعي المراجعة النقدية والبرامج الملموسة، التحدي الكبير للمسير مع قاطرة التاريخ".

الكتاب: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟

الكاتب: مجموعة باحثين

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٣٠٤

لا يمكن لعنوان الكتاب أن يكون أكثر وضوحاً من ذلك. يحتوي هذا الكتاب الدراسات والتعقيبات والمداخلات التي شهدها اللقاء السنوي الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وكان موضوعه "الانتقال إلى نُظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى".

ويطرح الكتاب سؤالاً محورياً هو: "لماذا انتقلت دول عدة في جنوب وشرق أوروبا وأميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا وإفريقيا إلى الديمقراطية بينما تأخر العرب؟". وللإجابة عن هذا السؤال تصدّى عدد من الباحثين العرب لمهمتين

أساسيتين، الأولى معرفة الأسباب التي كانت وراء نجاح الكثير من حالات الانتقال من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي في جنوب وشرق أوروبا وأميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا وإفريقيا، واستخلاص العبر والدروس من هذه التجارب، والثانية دراسة العقبات التي تحول دون إتمام حالات انتقال مماثلة في دول عربية شرعت في عمليات انفتاح سياسي غير أنها لم تشهد حالات انتقال حقيقية ومكتملة نحو الديمقراطية.

وعدم وصول موجة الدمقرطة الحقيقية النابعة من تحولات داخلية جذرية كان دائماً مصدر قلق للباحثين العرب وأنصار الديمقراطية.

ولعل من أهم استنتاجات هذا الكتاب أن الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية يتطلب توافقاً - بين القوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي - على النظام الديمقراطي بأسسه ومبادئه وآلياته وضوابطه المتعارف عليها كنظام بديل لنظم حكم الفرد أو القلة. وهذا الاتفاق يتطلب، بدوره، إيمان هذه القوى نفسها بالديمقراطية، واعتدال خطابها السياسي، وانفتاحها على كافة القوى، ثم تكتلها من أجل توسيع قاعدة من يرون في الديمقراطية مصلحةً لهم، والضغط على السلطة بهدف خلخلة تماسكها، وإضعاف جبهة الداعمين لها، ودفعها إلى القبول بالانتقال فعلاً إلى الديمقراطية.

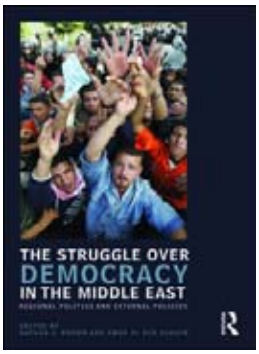

الكتاب: الصراع من أجل الديمقراطية في الشرق الأوسط: الجهود الخارجية والسياسات الإقليمية

الكاتب:

Nathan J Brown, Emad Shahin

الناشر Routledge

تاريخ النشر: ١٦/١٠/٢٠٠٩

عدد الصفحات ٢٢٤

يحاول كتاب الصراع من أجل الديمقراطية في الشرق الأوسط أن يقرأ سبب تعثر جهود الدمقرطة في الشرق الأوسط رغم انشغال الجميع في إحداثها أو على الأقل هذا ما يبدو على السطح. فرغم سنوات من الحديث عن تعجيل وتسريع عملية التحول الديمقراطي فلا تزال البلدان المختلفة في منطقة الشرق الأوسط تعيش في أنظمة غير ديمقراطية. والكتاب يناقش هذه القضية بعيداً عن التفكير الرغبوي وأكثر التصاقاً بالحقائق الموجودة.

ويشارك في فصول الكتاب المختلفة باحثون عرب ويقدمون قراءات حول آفاق التحول الديمقراطي فيما يساهم كتّاب وباحثون غربيون من أوروبا والولايات المتحدة في الفصول المخصصة للبحث في سياسات الدول الغربية تجاه نشر وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. وهذا الفصل يتناول دراسات لسياسات بلدان بحد ذاتها إلى جانب تناوله السياسات الجماعية. ومن القضايا التي يناقشها الكتاب العلمانية والثقافة والدين والأمن ونشر الديمقراطية. وهو يبحث في نشاطات الفاعلين المختلفين من نشطاء وتنظيمات سياسية وجماعات دينية وممولين.

ويتوزع الكتاب على مقدمة وأحد عشر فصلاً تتناول عناوين مثل "رؤية من الخارج: الجهود الخارجية لنشر الديمقراطية"

و"نبيذ جديد في زجاجات قديمة؟ الجهود الأميركية لنشر الديمقراطية في العالم العربي" و"الديمقراطية والأمن في الشرق الأوسط" والتحول الديمقراطي في نطاق إصلاحات مصر المحدودة" و"أسطورة دمقرطة الملكية" و الديمقراطية في لبنان: أولوية النظام الطائفي".

يعمل ناثان براون أستاذاً للعلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة (جورج تاون) بواشنطن، وهو مدير مؤسسة دراسات الشرق الأوسط فيها.

يعمل عماد الدين شاهين أستاذاً زائراً في دائرة الحكومة في جامعة (هارفرد) وهو أستاذ للعلوم السياسية في الجامعة الأميركية بالقاهرة.

الكتاب: المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر ١٨٤٠-١٩١٨

الكاتب: الدكتورة فدوى أحمد محمود نصيرات.

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: أيلول ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٤٨٠

يهدف هذا الكتاب إلى الكشف عن الدور التاريخي الذي قام به المسيحيون العرب في التبشير بالأفكار القومية وتفعيلها في سياق الحياة العربية، لا سيما بعد أن كشفت القومية التركية عن وجهها الحقيقي من خلال نزعتها الطورانية المتطرفة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت دور المسيحيين العرب في بلاد الشام ومصر (١٨٤٠-١٩١٨) في نشأة الفكر القومي العربي، وذلك في ضوء معطيات الصحف والمجلات التي أسسها أو ساهم في تأسيسها المسيحيون العرب، بالإضافة إلى المذكرات والأدبيات والأرشيف، ممّا احتفظت به الجمعيات، على وجه الخصوص، فضلاً عن الكتابة المعاصرة التي تبلورت في سياق البحث عن أفق جديد للحياة العربية في تلك الفترة العاصفة بالأحداث والتحولات الجوهرية العميقة في بنية المجتمع ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وقد تشكّل الكتاب من أربعة فصول؛ فتضمن الفصل الأول أوضاع المسيحيين العرب في ظل الحكم العثماني، وتنامي النشاط التبشيري في بلاد الشام ومصر، مع رصد أبرز تجليات النهضة الفكرية في إطار فترة الدراسة.

وخصص الفصل الثاني للحديث عن التيارات القومية لدى المسيحيين العرب، بدءاً بالتيار العروبي، ثم التيار العروبي العلماني، ثم التيار العروبي الاشتراكي. واشتمل الفصل الثالث على عرض لأهم الجمعيات والتنظيمات السياسية العلنية والسرية، تلك التي أسسها أو شارك فيها المسيحيون العرب؛ كما تم إبراز دورهم في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس (١٩١٣).

أما الفصل الرابع فقد خصص للكشف عن دور المسيحيين العرب في الثورة العربية الكبرى، والانخراط الفعلي في مجرياتها، حيث تمّ رصد مظاهر هذه المشاركة، ولا سيما في الأدبيات الثقافية.